

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس-سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر

تحت إشراف: أ.د. مبيروك محمد البشير

من إعداد الطالب: قماش نجيب

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر- أ	د. زيات عادل
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مبيروك محمد البشير
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلوناس عبد الله
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر- أ	د. بن دعاس زهير
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر- أ	د. شياد فيصل
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر- أ	د. بودغدغ أحمد

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبأي شكل من الأشكال في انجاز هذه الأطروحة، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور مبيروك محمد البشير الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل.

أتقدم بالشكر أيضا إلى م.م من فرع بنك الجزائر لولاية جيجل و كل من يوسف و طارق على تزويدي بالمعطيات المتعلقة بأسعار الصرف الرسمية و الموازية للدينار الجزائري و التي لولاها ما تمكنت من نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر.

إهداء:

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وبارك فيه.

إلى جدتي الكريمة فاطمة أطال الله في عمرها وبارك فيه.

إلى زوجتي العزيزة أقر الله عيني بها

إلى ولدي الحبيبين محمد وأمين أصلحهما الله و أقر عيني و عيني أمهما بهما وأعتذر منهما ان اقتطعت من حقهما علي في الوقت واللعب لإتمام هذا العمل.

إلى إخوتي وأخواتي و أزواجهم وأولادهم كل باسمه.

إلى أخوالي وأعمامي وكل اقاربي.

إلى أصهاري كل باسمه ولقبه.

إلى كل من له فضل علي.

أهدي عملي المتواضع هذا.

الملخص:

شهدت الجزائر منذ استقلالها و إلى غاية يوما الحالي سوقا موازيا للصرّف أين يتم تبادل الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بسعر أعلى من سعر الصرّف الرسمي. ازدادت أهمية ودور هذا السوق ابتداء من سبعينيات القرن العشرين بالتزامن مع اطلاق المخططات التنموية و توسّع النشاط الاقتصادي و المداخيل الموزّعة في الاقتصاد؛ وقد لعب ادخار المهاجرين الجزائريين الدور الأساسي في تمويل السوق بالعملات الصعبة المتداولة على مستواه.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دوافع الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرّف الموازي في الجزائر، التعرف على تطور البنية الاقتصادية الجزئية للسوق و محدّدات علاوة الصرّف الموازي وأخيرا اقتراح اليات اقتصادية لتوحيد سوق الصرّف في الجزائر. بعد استعراض الإطار النظري لسوق الصرّف الموازي، تناولنا في هذا البحث تطوّر سوق الصرّف الموازي في الجزائر مستعرضين أسباب ظهوره على هامش استراتيجية التنمية المتبنّاة منذ الاستقلال و كذا تطور ظروف التقاء العرض والطلب على مستواه؛ كما قمنا بتحديد العوامل المؤثّرة على أدائه من خلال نمذجة علاوة الصرّف الموازي خلال الفترة 1980-2018 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزّع ARDL.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن جذور سوق الصرّف الموازي في الجزائر تعود إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخيل على مستوى الاقتصاد الوطني، كما رأينا أن الاصلاحات الاقتصادية قد ساهمت في تقليص الفجوة بين المداخيل الموزّعة في الاقتصاد والاستيعاب الداخلي لهذه المداخيل في مجالات الاستهلاك، الاستثمار الانتاجي و تعبئة الادخار عبر القطاع المالي لكنها لم تقض تماما على هذه الفجوة؛ وهو ما انعكس في تقليص علاوة الصرّف الموازي دون اختفائها تماما. خلصنا أيضا من خلال الدراسة إلى تدخّل كل من العوامل المرتبطة بالمحافظة المالية و العمليات الجارية الموازية في تحديد مستوى علاوة الصرّف الموازي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، سوق الصرّف الموازي، توحيد سوق الصرّف، تحويلات المهاجرين، نموذج ARDL.

Abstract :

Algeria has experienced, since its independence and until our days, a parallel exchange market where the exchange rate exceeds the official one. The importance and the role of that market have increased since the 1970 s with the launch of development plans as well as the widening of economic activity and distributed revenues in the economy. The migrant's remittances played the major role in supplying the market with foreign currencies.

Our study aimed to identify the motivations of the demand of foreign currencies in the parallel exchange market in Algeria, the evolution of the its microstructure and the determinants of the parallel exchange market premium and finally to suggest economic mechanisms to unify the foreign exchange market in Algeria. After reviewing the theoretical framework of parallel currency markets, we analyzed the development of the parallel

currency market in Algeria, dealing with the causes of its appearance on the margin of the development strategy adopted since the independence and the evolution of the circumstances of the meeting of supply and demand on the market. We identified the main factors affecting the performance of the market through an ARDL modelisation of the parallel exchange market premium during the period 1980-2018.

The main findings of the study suggest that the imbalances between the distributed income and its internal absorption are behind the appearance and the upholding of the parallel exchange market in Algeria. We also found that economic reforms contributed to shrinking the gap-without completely filling it- in the internal absorption of distributed income in the fields of consumption, productive investment and the mobilization of savings through financial system. These improvements are translated in the decrease of the parallel exchange market premium in recent years though it has not completely disappeared. Another finding of our study is that parallel exchange market premium in Algeria is jointly affected by current account and portfolio determinants.

Key-words: Algeria, parallel exchange market, unification of exchange market, migrant's remittances, ARDL model.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر و عرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ- ر	المقدمة
27	القسم الأول: التأسيس النظري لسوق الصرف الموازي
28	الفصل الأول- أساسيات حول سوق الصرف الموازي
29	تمهيد
29	المبحث الأول- ماهية سوق الصرف الموازي
29	المطلب الأول- تعريف سوق الصرف الموازي
29	المطلب الثاني- التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار
33	المطلب الثالث- أنواع أسواق الصرف الموازية
33	الفرع الأول- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية
34	الفرع الثاني- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي
34	الفرع الثالث- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي
36	المبحث الثاني- آلية تشكّل أسواق الصرف الموازي
37	المطلب الأول- آلية تشكّل أسواق الصرف الموازية الشرعية (أنظمة الصرف ثنائية السعر)
37	الفرع الأول- التحكم في التضخم المحلي
37	الفرع الثاني- الحفاظ على احتياطات الصرف وفعالية السياسة النقدية
39	الفرع الثالث - توحيد سوق الصرف
39	الفرع الرابع- الانتقال من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف مرن
40	المطلب الثاني- آلية تشكّل أسواق الصرف الموازية غير الشرعية
40	الفرع الأول- مصادر الطلب الموازي على العملة الصعبة
41	الفرع الثاني- مصادر العرض الموازي للعملة الصعبة
45	المبحث الثالث- محددات سعر (علاوة) الصرف الموازي
45	المطلب الأول- المقاربات المفسرة لسعر (علاوة) الصرف الموازي
45	الفرع الأول- مقارنة التجارة الحقيقية
46	الفرع الثاني- المقاربة النقدية لسعر الصرف
47	الفرع الثالث- مقارنة المحفظة المالية وإحلال العملة
49	المطلب الثاني- نموذج التدفق/المخزون stock/Flow model لتحديد علاوة الصرف الموازي
49	الفرع الأول- تحديد علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير
51	الفرع الثاني- تحديد علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل
52	الفرع الثالث- التفاعل بين ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية في تحديد مستوى علاوة الصرف الموازي

53	المطلب الثالث- محدّدات علاوة الصرف الموازي: المتغيّرات والكتابة القياسية
54	الفرع الأول- المتغيّرات الأساسية المؤثرة على علاوة الصرف الموازي
56	الفرع الثاني- المتغيّرات قصيرة الاجل
57	المبحث الرابع- توحيد سوق الصرف
57	المطلب الأول- مفهوم توحيد سوق الصرف
57	الفرع الأول- تعريف توحيد سوق الصرف
58	الفرع الثاني- استراتيجيات توحيد سوق الصرف
60	المطلب الثاني: الجوانب الإجرائية لعملية التوحيد
61	الفرع الأول- اختيار نظام الصرف أثناء برنامج إرساء الاستقرار
63	الفرع الثاني- المجالات الأخرى للإصلاح
64	المطلب الثالث- تجارب بعض الدول في توحيد سوق الصرف
64	الفرع الأول- تجربة تركيا
66	الفرع الثاني- تجربة غانا
66	الفرع الثالث- تجربة نيجيريا
67	الفرع الرابع- تجربة تانزانيا
69	خلاصة
70	الفصل الثاني- سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف
71	تمهيد
71	المبحث الأول- منافع سوق الصرف الموازي
71	المطلب الأول- التحكم في معدل التضخم
71	الفرع الأول- عبر التحديد الإداري لسعر الصرف عند مستوى أعلى من قيمته الحقيقية
72	الفرع الثاني- عبر المداخل الجبائية "الضمنية" المقلّصة للتمويل النقدي للميزانية العامة
72	الفرع الثالث- نموذج Pinto للمفاضلة بين علاوة الصرف الموازي و التضخم لتمويل عجز الميزانية العامة
75	المطلب الثاني- وقف هروب رؤوس الأموال الأجنبية (أنظمة الصرف الموازية الشرعية)
75	الفرع الأول: آلية كبح خروج رؤوس الأموال الأجنبية عبر سوق الصرف الموازي
76	الفرع الثاني: قياس فعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية
81	المبحث الثاني- تكاليف سوق الصرف الموازي
81	المطلب الأول- تقليص معدل النمو الاقتصادي
81	الفرع الأول- العلاقة الإحصائية الوصفية بين سوق الصرف الموازي والنمو الاقتصادي
82	الفرع الثاني- أثر مستوى علاوة الصرف الموازي على معدل النمو الاقتصادي
85	الفرع الثالث- أثر وجود سوق موازي للصرف (بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي) على النمو الاقتصادي
88	المطلب الثاني- التزوير في التصريحات الخاصة بقيم الصفقات التجارية الخارجية
88	الفرع الأول- الاستراتيجيات الابتدائية المتاحة امام المتعاملين في التجارة الخارجية في وجود سوق موازي للصرف
90	الفرع الثاني- أثر تدخل السلطات العمومية
95	الفرع الثالث- تقنية قياس أثر علاوة الصرف الموازي على الغش في التصريحات

	الجمركية
99	المطلب الثالث-تقليص فعالية السياسات الاقتصادية العمومية
100	الفرع الأول-قنوات انتقال تأثير الأسواق المالية الموازية على النشاط الاقتصادي
101	الفرع الثاني-أثر مختلف أدوات السياسة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي
103	المبحث الثالث-توزيع منافع وتكاليف سوق الصرف الموازي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين (نموذج Minh Tam)
104	المطلب الأول- فرضيات النموذج
105	المطلب الثاني- معادلات النموذج
105	الفرع الأول- دالة التصدير الكلية(لكل من القطاع العمومي والخاص مجتمعين)
105	الفرع الثاني- دوال الاستيراد
107	المطلب الثالث- تحليل الربح / الخسارة في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار
107	الفرع الأول- تحليل ربح/خسارة المنفعة على مستوى مختلف أسواق التجارة الخارجية
111	الفرع الثاني-تحليل الربح/الخسارة في المنفعة على مستوى القطاعات الاقتصادية الثلاث
113	المطلب الرابع- حل النموذج عند توازن السوق الموحد للصرف
116	المطلب الخامس-حساب الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار
116	الفرع الأول- الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة كنسبة من قيمة التجارة الخارجية في كل سوق
119	الفرع الثاني-الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
120	خلاصة
121	القسم الثاني:تطور و أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر
122	الفصل الثالث-جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر:التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل
123	تمهيد
123	المبحث الأول- تطور استراتيجية(ات) التنمية في الجزائر
123	المطلب الأول-استراتيجية التنمية المكترسة للاستقلالية الاقتصادية (1967-1986)
123	الفرع الأول-استراتيجية التنمية غير المتوازنة القائمة على التصنيع(1967-1980)
128	الفرع الثاني-استراتيجية التنمية المتوازنة (1980-1986)
133	المطلب الثاني-الانتقال إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق (1986-1999)
133	الفرع الأول-محاولات استعادة التوازنات المالية في إطار الاستقلالية (1986-1989)
137	الفرع الثاني-اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية دون إعادة هيكلة الدين الخارجي (1989-1994)
138	الفرع الثالث-برنامج التعديل الهيكلي و إعادة هيكلة الدين الخارجي(1994-1998)
141	المطلب الثالث-العودة إلى سياسة الاستثمار العمومي "الواسع" (منذ سنة 2001)
142	الفرع الأول-برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2003)
144	الفرع الثاني-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
146	الفرع الثالث-المخطط الخماسي(2010-2014)
147	المبحث الثاني- تطوّر آلية توزيع المداخيل في الجزائر
147	المطلب الأول-القاعدة الأساسية لتوزيع المداخيل في الجزائر:الريع النفطي
147	الفرع الأول-تطوّر التحقق الخارجي للريع النفطي على مستوى الأسواق الدولية

149	الفرع الثاني-آلية انتقال انتاج المداخيل عبر الربيع النفطي من السوق الخارجي إلى السوق الداخلي
151	الفرع الثالث-مساهمة الربيع النفطي في الإيرادات العامة كمصدر أولي لإنتاج المداخيل في الجزائر
153	المطلب الثاني-تطور هيكل مداخل الأسر في الجزائر
153	الفرع الأول-الأجور
156	الفرع الثاني- المداخيل الناتجة عن المقولة
161	الفرع الثالث-المداخيل الناتجة عن التحويلات
163	الفرع الرابع-أثر دعم الأسعار/الولوج التفضيلي إلى السلع "الرسمية" على القوة الشرائية للمداخيل الموزعة
164	المبحث الثالث-تطور استيعاب المداخيل الموزعة في الجزائر
164	المطلب الأول-استيعاب المداخيل عبر الاستهلاك: من اقتصاد الندرة L'économie de pénurie إلى اقتصاد الوفرة "النسبية"
164	الفرع الأول - أسباب ظهور ظاهرة الندرة في الجزائر
165	الفرع الثاني- تفاوت الأثر الاقتصادي لظاهرة الندرة حسب السلع و الفئات الخاضعة لها
165	الفرع الثالث-"تخفيف" ظاهرة الندرة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
166	المطلب الثاني:تطور استيعاب المداخيل عبر الاستثمار الانتاجي
166	الفرع الأول-تعطل مسار تحول الادخار إلى استثمار انتاجي بفعل احتكار عوامل الانتاج من طرف القطاع العام
168	الفرع الثاني-التحرير "النسبي" لمسار تحول الادخار"الخاص" إلى استثمارات خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
174	المطلب الثالث-استيعاب المداخيل/الادخارات عبر السوق المالي
174	الفرع الأول-تعطل استيعاب الادخارات عبر السوق المالي بسبب غياب توازن سوق السلع والخدمات
176	الفرع الثاني-ضعف استجابة ادخار العائلات لإجراءات التحرير المالي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
180	خلاصة
181	الفصل الرابع-سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر
182	تمهيد
182	المبحث الأول-التطور التاريخي لسوق الصرف الموازي في الجزائر
182	المطلب الأول-عموميات حول تحويلات المهاجرين
183	الفرع الأول-أشكال تحويلات المهاجرين
184	الفرع الثاني-دوافع تحويلات المهاجرين
186	الفرع الثالث-قنوات تحويلات المهاجرين
190	المطلب الثاني-تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين وتنظيم سوق الصرف الموازي في الجزائر
191	الفرع الأول:تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين
197	الفرع الثاني-تطور العلاقة بين سوق الصرف الموازي و تحويلات المهاجرين الجزائريين
203	المطلب الثالث- التطور التاريخي لعلاوة الصرف الموازي في الجزائر
203	الفرع الأول - تطور مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة

	2018-1964
206	الفرع الثاني - تطور تصنيف سوق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 2018-1964
208	المبحث الثاني: نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 2018-1980
208	المطلب الأول: عينة عن الدراسات السابقة حول نمذجة علاوة الصرف الموازي
212	المطلب الثاني-صياغة النموذج و تقديم معطيات الدراسة
217	المطلب الثالث- منهجية و تقنية الدراسة القياسية
218	الفرع الأول- منهجية دراسة استقرارية وتحديد نوع السلاسل الزمنية
221	الفرع الثاني- دراسة استقرارية مختلف متغيرات الدراسة
231	الفرع الثالث - تقنية تقدير النموذج
233	الفرع الرابع-تقدير نموذج علاوة الصرف الموازي في الجزائر عبر تقنية ARDL
246	خلاصة
252-247	الخاتمة
274-253	الملاحق
275	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لأسواق الصرف الموازية (متعددة الأسعار) خلال الفترة 1950-2001	31
02	تصنيف أسواق الصرف الموازية حسب مستوى علاوة الصرف الموازي	34
03	مستويات التصريح المخفض بقيمة الصادرات بالـ % من قيمتها	35
04	الربط بين مستوى علاوة الصرف الموازي ومستوى التصريح المخفض بقيمة الصادرات	35
05	تطور أنظمة الصرف أثناء برامج إرساء الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول المتحوّلة خلال الفترة 1992-1998	62
06	تطور علاوة الصرف الموازي في تركيا (1980-2016)	65
07	تعريف الأنواع المختلفة من الأزمات الاقتصادية في عدد من الدراسات التطبيقية	76
08	المتغيرات المعبرة عن العوامل الجاذبة والطاردة لتدفقات رؤوس الأموال في معادلة نموذج Avellan	79
09	قيم معامل علاوة الصرف الموازي في معادلات النمو الاقتصادي في عدد من الدراسات التطبيقية	84
10	تعريف المتغيرات المستخدمة في دراسة Avellan حول النمو ومعاملاتها المقدّرة	86
11	الأثر المتوقع لمختلف العوامل على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية في للصادرات	92
12	الأثر المتوقع لمختلف العوامل على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية في الواردات	94
13	مصادر العرض والطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي	113
14	مصادر العرض والطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي	113
15	الهيكل القطاعي للاستثمارات المخطّطة خلال الفترة 1967-1977 (الوحدة:مليار دج)	124
16	حصص الفروع الصناعية المختلفة في الاستثمار الصناعي بالـ % خلال الفترة 1967-1977	125
17	تطور التراكم الخام لرأس المال (FBCF) كنسبة % إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975-1979	126
18	هيكل الواردات خلال الفترة 1969-1980	127
19	مساهمة الانتاج الوطني و الواردات في الموارد الإجمالية لبعض القطاعات الصناعية	129
20	تطور وضعية انجاز المشاريع المخططة خلال الفترة 1967-1979	129
21	هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1974-1984	130
22	هيكل الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1980-1984	131
23	ايرادات ونفقات الخزينة العمومية بالـ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985-1991	134
24	الخصائص الرئيسية للدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 1985-1990	135
25	تطور التعاملات التجارية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1985-1991 (بملايين \$)	136
26	المخطط المالي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (بملايير الـ دج)	145
27	التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009	145
28	تطور توزيع العمال الأجراء على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1967-1979	154
29	توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع و طبيعة منصب العمل سنة 1991	155
30	تطور التحويلات النقدية لصالح الأسر خلال الفترة 2000-2009	162
31	تطور مداخل و استثمارات الأسر و المقاولين الفرديين خلال الفترة 1974-1983	167

168	تطور مساهمة مختلف القطاعات المؤسساتية للاقتصاد في الاستثمار الكلي خلال الفترة 1974-2011 (بال %)	32
169	تطور مساهمة القطاعات المؤسساتية في الاستثمار الكلي خلال الفترة 2000-2010	33
170	توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات حسب طبيعة الملكية خلال الفترة 2009-2015	34
192	توزيع المهاجرين الجزائريين على أهم بلدان الهجرة (1970-2017)	35
193	حصة تحويلات المهاجرين من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1987	36
194	حصة تحويلات المهاجرين من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2017	37
195	تطور تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا حسب الجهة المرسلة للتحويلات (1970-1990)	38
196	تطور تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر حسب الجهة المرسلة (2007-2014)	39
199	تطور قيمة الواردات بدون تسديد خلال الفترة 1997-2013	40
203	عينة من عمليات حجز مبالغ بالعملة الصعبة على المنافذ الحدودية من طرف مصالح الجمارك الجزائرية	41
204	تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر (1964-2018)	42
207	تصنيف سوق الصرف الموازي على أساس مستوى علاوة الصرف الموازي و الربط مع التزوير في التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية	43
213	الأثر المتوقع للمتغيرات المفسرة على علاوة الصرف الموازي	44
214	تعريف ومصادر الاحصائيات لمتغيرات الدراسة القياسية	45
215	قاعدة بيانات الدراسة القياسية	46
221	نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي	47
222	نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي	48
222	نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي	49
224	نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة الاحتياطات الدولية للبنك المركزي	50
225	نتائج اختبائي Dickey-Fuller و KPSS على البواقي المقدره عبر المعادلة الانحدارية التي تربط الاحتياطات الدولية للبنك المركزي بالزمن.	51
225	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي	52
226	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	53
226	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي	54
227	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية	55
228	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة شروط التبادل الدولي	56
229	نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة شروط التبادل الدولي	57
230	حوصلة لتحليل استقرارية وأنواع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية	58
234	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأصلية للدراسة	59
235	مخرجات تقدير نموذج ARDL	60
237	نتائج اختبارات متانة النموذج	61
239	نتائج اختبار الاندماج المشترك على أساس العتبات لـ Pesaran et al	62

241	نتائج اختبار العلاقة السببية لـ Yamamoto و Toda على المتغيرات النهائية للدراسة	63
243	مخرجات تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات	64
245	مخرجات تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	65

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	توزيع أنظمة الصرف بين موحدة ومتعددة الأسعار على مستوى دول العالم خلال الفترة 1973-2011	01
44	آلية تشكّل سوق الصرف الموازي غير الشرعي	02
50	توازن ميزان العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص	03
51	توازن الميزان الجاري للقطاع الخاص	04
53	تفاعل ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية في تحديد علاوة الصرف الموازي	05
148	تطور قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة 1962-2010 (الوحدة مليون \$ أمريكي)	06
149	تطور الكميات المصدرة من المحروقات خلال الفترة 1971-2010 (الوحدة مليون طن مكافئ بترول)	07
150	الارتباط بين الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي عبر الربيع النفطي	08
152	تطور إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (الوحدة مليار دج)	09
153	تطور هيكل إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (%)	10
189	آلية عمل نظام الحوالة	11
191	تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة 1970-2018 (بالمليون \$ أمريكي)	12
202	توزيع التحويلات المالية الرسمية المرتبطة بالهجرة الواردة إلى الجزائر على مختلف المؤسسات المالية	13
205	تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1964-2018 (%)	14
219	استراتيجية تحليل استقرارية السلاسل الزمنية	15
223	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة التفاضل الأول لعلاوة الصرف الموازي	16
227	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة التفاضل الأول معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي	17
228	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية	18
229	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة شروط التبادل الدولي	19
230	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة المساعدات الدولية للتنمية	20
236	قيمة التأخرات المثلى لنموذج ARDL الأمثل	21
237	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي بين مربعات البواقي	22
242	اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة	23

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
254	أهم الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقية التأكيد لسنة 1994 و البرنامج متوسط الأجل المرافق لاتفاقية التمويل الموسع (1995-1998)	01
256	توزيع الاغلفة المالية للبرنامج الخماسي 2010-2014	02
258	تطور إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (الوحدة مليار دج)	03
259	تطور هيكل إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 بال %	04
260	تطور كتلة الأجور خلال الفترة 1969-1911	05
261	تطور مداخيل الأسر الناتجة عن المقاوله خلال الفترة 1993-2011	06
262	تطور الحصص النسبية لمكونات مداخيل الأسر خلال الفترة 1967-2011	07
263	تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة 1970-2018	08
264	تفاصيل معادلات اختبار Dickey-Fuller لمختلف متغيرات الدراسة	09
273	المخرجات الأصلية لبرنامج 10 EViews لتحليل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة	10
274	مخرجات برنامج 10 EViews لاختبارات متانة نموذج ARDL	11

المقدمة

تشهد مختلف الاقتصاديات درجات متفاوتة من الأنشطة الاقتصادية الموازية تتسع دائرتها بانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية. تغطي الأنشطة الموازية كلاً من الدائرة الحقيقية - حيث يكون موضوعها مختلف السلع والخدمات إنتاجاً أو تبادلاً - والدائرة المالية حيث يكون موضوع التبادل فيها رؤوس الأموال والعملات الأجنبية.

في إطار نظام للصراف مع سوق موازي للصراف (نظام صرف متعدد الأسعار) يتم تطبيق سعر تفضيلي للصراف من طرف الحكومة على كل أو جزء من العمليات الجارية لميزان المدفوعات التي تستفيد من حق تحويل العملة الوطنية مع فرض قيود على العمليات الرأسمالية للأعوان الاقتصاديين الخواص، مما يجبرهم على البحث عن مصادر موازية لتمويل العمليات المقصاة من سوق الصراف الرسمي ذو السعر التفضيلي، بطريقة غير شرعية في إطار أسواق الصراف الموازية غير الشرعية أو سماح الحكومة بإنشاء سوق موازي شرعي للصراف يتم تبادل العملة الصعبة في إطاره بسعر حر يفوق السعر التفضيلي للصراف الذي تتم على أساسه العمليات الجارية (سوق موازي شرعي للصراف).

يعكس سوق الصراف الموازي رداً اقتصادياً من طرف الأعوان الاقتصاديين سواء الخواص (في حالة سوق الصراف الموازي غير الشرعي Black exchange market) أو الدولة نفسها (سوق الصراف الموازي الشرعي) منظماً (في شكل أسواق) وواعياً (حيث تعكس أسعار التبادل فيها درجة ندرة الموارد) على المحيط الذي ينشطون فيه و الذي يتسم بقيود كمية و/أو سعرية مقررة إدارياً على الموارد من العملة الصعبة على مستوى الأسواق الرسمية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين الخواص الذين تسمح لهم مواردهم بالعملة الوطنية بالقيام بالعمليات مع الخارج، ونظراً لضعف الموارد المتاحة من العملة الصعبة (نتيجة تدهور شروط التبادل الدولي مثلاً) أو ضعف القدرة على الاستدانة الخارجية أو وجود تدفقات مالية أجنبية غير مضمونة الاستقرار بالنسبة للحكومات (أزمة ميزان مدفوعات).

بالنسبة لمجموعة من الاقتصاديين (Krugman, 1998)، (Dornbush, 1986)؛ يعتبر تبني نظام صرف متعدد الأسعار أداة (غير أصولية) من أدوات السياسة الاقتصادية بالنسبة للحكومة أقل تكلفة من أدوات أخرى كتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، رفع سعر الفائدة المحلي أو الانخراط في الدفاع عن القيمة المعلن عنها للعملة الوطنية باستخدام احتياطي العملات الصعبة، وهي الإجراءات التي تؤدي في حال تبنيها إلى رفع معدل التضخم، رفع تكلفة الاقتراض، تدهور الوضعية المالية للمؤسسات الوطنية واستنزاف احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة. تم تبني هذا الطرح بالفعل من طرف مجموعة من الدول في أمريكا اللاتينية التي سمحت بإنشاء أسواق موازية شرعية للصراف كما تم التساهل و غرض الطرف من طرف دول أخرى خاصة في القارة الإفريقية على نشاط أسواق الصراف غير الشرعية.

تم رفض فرضية تفوق منافع نظام صرف متعدد الأسعار على تكاليفه من طرف اقتصاديين آخرين في الأجل الطويل على الأقل، وهكذا يشير Ghei, Kiguel و O'Connell (1997) إلى أن قدرة نظام متعدد الأسعار للصراف على حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية تتناقص مع مرور الوقت، كما أن تبني نظام صرف متعدد الأسعار يخفي بالنسبة إلى هؤلاء الاقتصاديين مشاكل جبائية هيكلية تنتج عنها مستويات مرتفعة لعلاوة الصراف الموازي وتؤدي في النهاية إلى تكاليف مرتفعة جداً لعملية توحيد سوق الصراف. في نفس الإطار تنظر المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إلى تبني نظام صرف متعدد الأسعار بشكل سلبي وتعمل على إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية والمالية الدولية وعلى توحيد سوق الصراف (Pinto, 1989).

لقد تبنت الجزائر خلال الفترة 1967-1990 نموذجا لتسيير الاقتصاد قائما على التخطيط المركزي كنمط لتخصيص الموارد وعلى المؤسسة الاقتصادية العمومية كأداة أساسية لتنفيذ المخططات التنموية. شمل التخطيط المركزي و دولنة (étatisation) النشاط الاقتصادي كلاً من الدائرة الحقيقية و الدائرة المالية للاقتصاد الوطني في بُعديه المحلي و الخارجي مع إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد للمؤسسة الاقتصادية العمومية على حساب القطاع الخاص الذي اعتبر دوره هامشياً في عملية التنمية الاقتصادية. تميّزت هذه الفترة باضطرابات في تموين السوق المحلية بالسلع المستوردة (التجهيزية والاستهلاكية) وهو ما خلق اقتصاداً للنُدرة أين يتوقّف الأعوان الاقتصاديون الخواص المقيمون (الاسر و المقاولون الفرديون) على مداخيل كبيرة بالعملة الوطنية دون ان يكونوا قادرين على اقتناء المواد المستوردة التي يحتاجون إليها نتيجة اضطراب التمويل و الاجراءات الادارية المعقّدة للحصول على مختلف السلع محليا و صعوبة الحصول عليها من الخارج مباشرة نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وللعملة الصعبة. من جهة أخرى ونتيجة إعادة توزيع الربيع النفطي ظهرت فئات ميسورة تحوز على ادخارات هامة بالعملة الوطنية - وخاصة من المقاولين الفرديين - دون أن تكون قادرة على تحويلها الى استثمارات مالية نتيجة ضعف مردود الأصول المالية بالعملة الوطنية (أساسا دفاتر توفير بنكية في ظل ضعف الخدمات البنكية وغياب سوق لرؤوس الأموال) أو إلى استثمارات عينية نتيجة القيود المفروضة على استثمارات القطاع الخاص (Henni,1991). دفع هذا الوضع مختلف الأعوان الاقتصاديين الخواص الى البحث عن عملة صعبة إمّا للحصول على سلع استهلاكية وتجهيزية تتميز بالنُدرة "بشكل موازي" من الخارج مباشرة أو عبر وساطة اشخاص اخرين (Benbouzid,1999) أو للاستثمار في الخارج على شكل توظيفات مالية، عقارات أو استثمارات انتاجية؛ وهو ما أدى إلى زيادة دور سوق الصرف الموازي في الجزائر ابتداء من سنوات السبعينيات و بشكل اكبر خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. تسامحت السلطات العمومية مع هذا السوق الموازي للصرف الذي شكّل العمال المهاجرون فيه مصدر العرض للعملة الصعبة في اطار عمليات للصرف عبر المقاصة حيث يستفيد المهاجر من الدفع بالعملة الوطنية في الجزائر مقابل ادخاره بالعملة الأجنبية في بلد المهجر، بل قامت بتقنيه (بالنسبة للواردات) عبر الية الواردات بدون تسديد les importations sans paiement وهو إجراء يسمح للقطاع الخاص المهني باستيراد معدات وأدوات دون تحويل قيمتها نحو الخارج (Henni,1991) وكذا للمواطنين العاديين بالحصول على عدة أنواع من التجهيزات المنزلية و المركبات المستوردة عبر اجراء تغيير الإقامة باتجاه الجزائر الخاص بالمهاجرين تحت شروط معيّنة أو عبر الاستيراد المباشر للمركبات ودفع ثمنها بالعملة الصعبة في بلد التصدير.

أدت أزمة 1986 الى تسريع وتيرة الاصلاحات الاقتصادية وتحويل طبيعتها من اصلاحات جزئية في اطار الاقتصاد المخطط مركزيا (إعادة هيكلة المؤسسات العمومية) الى اصلاحات ذات طبيعة مذهبية وكلية تصب في اتجاه تبني اليات اقتصاد السوق كنمط لتسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد على اساس الفعالية الاقتصادية وليس على أساس طبيعة الملكية و فتح المجال أمام نشاط القطاع الخاص سواء في التعاملات الداخلية أو الخارجية. شملت هذه الاصلاحات كلا من الدائرة الحقيقية والمالية الداخلية و الخارجية وتمت تحت ضغط الازمة الاقتصادية في البداية ثم توصيات المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي سرّع من وتيرة الإصلاحات ودفعها إلى حدود اللأعودة (Talha,2001).

تجسّدت الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية في إلغاء احتكار الدولة و فتح نشاط الاستيراد أمام القطاع الخاص بالتزامن مع تبني نظام جديد للصرف هو نظام التعويم المدار. تم انشاء سوق بين بنكي للصرف بموجب النظام رقم 95-08 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 عن بنك الجزائر حيث يتم على مستواه التفاوض بين الوسطاء المعتمدين للصرف على العملات الاجنبية من اجل المساهمة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية. من جهة اخرى تم اقرار التحويل الجاري للعملة الوطنية على عدة مراحل:

- تم تحرير المدفوعات الخارجية في المجال التجاري بالنسبة للواردات من السلع والخدمات ابتداء من اكتوبر 1994 ، حيث أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين المقيدون بشكل نظامي في السجل التجاري أن يتحصلوا على العملات الصعبة الضرورية من أجل عمليّاتهم شريطة التوطين المسبق لهذه العمليات لدى وسيط معتمد للصرف (بنك أو مؤسسة مالية).
- تم اقرار حق الصرف لفائدة المواطنين من أجل النفقات الصحية والدراسية في الخارج ابتداء من جوان 1995 شريطة تقديم المستندات التبريرية لهذه العمليات وفي حدود سقف معين.
- تم اقرار حق الصرف لفائدة المواطنين المسافرين الى الخارج ابتداء من اوت 1997 في حدود سقف معين.

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تحسين ظروف تموين الاقتصاد الوطني بالسلع المستوردة الاستهلاكية و التجهيزية وقضى على الندرة في الكثير من هذه المنتجات التي كانت سائدة خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، خاصة وأن القطاع الخاص دخل بقوة في مجال الاستيراد بعد تحرير الواردات و إلغاء الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية (Talha, 2001).

في مقابل اقرار التحويل الجاري للعملة الوطنية استمرت السلطات النقدية في تطبيق رقابة صارمة على الصرف بالنسبة للعمليات الرأسمالية ، اذ يعتبر الترخيص المسبق لبنك الجزائر ضروريا من أجل اقتناء أي أصول نقدية، مالية أو عقارية في الخارج من طرف المقيمين انطلاقا من نشاطهم في الجزائر.

على مستوى النشاط الداخلي انعكست الإصلاحات الاقتصادية في ارتفاع حصة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ انتقلت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني من 42,94 % سنة 1990 إلى 66,86 % سنة 2015 (ONS) ، وكان تطوّر القطاع الخاص أوضح خارج قطاع المحروقات إذ وصلت مساهمته في القيمة المضافة خارج المحروقات إلى 85,25 % سنة 2015 (ONS).

رغم انعكاس الإصلاحات التي تبنتها السلطات الاقتصادية الجزائرية في مجالي التجارة الخارجية و الاستثمار و المرونة التي أضفتها على نظام الصرف في انخفاض علاوة الصرف الموازي من حوالي 308 % خلال الفترة جانفي 1988 - مارس 1994 (Reinhart & Rogoff) إلى حوالي 55 % نهاية سنة 2018، إلا أن سوق الصرف الموازي في الجزائر لا يزال يُعتبر نشطا ومستوى العلاوة مرتفعا في ظل تقبل ضمني للسلطات العمومية لهذا السوق.

أولا- إشكالية الدراسة:

إذا كان ظهور سوق موازي للصرف مبرّرا بالنسبة للعديد من الاقتصاديين والحكومات - في فترات الصدمات الاقتصادية على الأقل- وإذا كان ظهور هذا السوق في الجزائر مبرّرا من الناحية الاقتصادية

خلال فترة التخطيط المركزي بالنسبة للعمليات التجارية على الأقل نظرا لظروف اقتصاد الندرة فما الذي يبرر استمرار نشاطه وارتفاع مستوى علاوة الصرف الموازي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية؟

تندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر وجود سوق موازي للصرف في الجزائر انعكاسا لعدم ملائمة سياسة الصرف المعتمدة من طرف السلطات النقدية أم تجليا لخلل أكبر في تسيير السياسة الاقتصادية؟
- ما هي ظروف تشكّل مداخل الفئات الاجتماعية التي تحرك الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- كيف أثرت السياسة التجارية على سوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- كيف أثرت سياسة الاستثمار على سوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- كيف أثرت سياسة الصرف على سوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- ما مدى استجابة البنية الجزئية لسوق الصرف الموازي في الجزائر مع مختلف الظروف الاقتصادية؟
- ما هي أهم محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

- يعتبر ظهور واستمرار نشاط سوق الصرف الموازي في الجزائر نتيجة لعدم ملائمة سياسة الصرف المتبعة منذ الاستقلال.
- أدى الانفتاح التجاري الخارجي إلى تقليص علاوة الصرف الموازي في الجزائر.
- ساهم تخفيض القيود على استثمار القطاع الخاص في تحسين الامتصاص المحلي للمداخيل ومنه تقليص علاوة الصرف الموازي في الجزائر.
- نجحت سياسة الصرف عبر التخفيض المستمر في قيمة العملة الوطنية في تقليص علاوة الصرف الموازي بشكل دائم.
- تكيّفت البنية الجزئية لسوق الصرف الموازي بشكل كامل مع ظروف العرض والطلب على العملة الصعبة خلال مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

ثالثا- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال تطرّقه الى قسم من النشاط المالي محدود المعالجة في تحليل للاقتصاد الجزائري رغم حجمه غير البسيط وتراكم تجربة المتعاملين فيه لعُشريات من الزمن ، وهو ما يجعله مؤثرا على سلوك مختلف الاعوان الاقتصاديين في مجال الصرف سواء من ناحية العرض أو الطلب للعملة الصعبة، كما يؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية العمومية سواء الداخلية أو المرتبطة بالصرف والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

رابعا- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- التعرف على دوافع الطلب على العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر.

- التعرف على تطور البنية الاقتصادية الجزئية لسوق الصرف الموازي في الجزائر.
- التعرف على محددات علاوة (أداء سوق) الصرف الموازي في الجزائر.
- اقتراح آليات اقتصادية لامتناس سوق الصرف الموازي وبالتالي توحيد سوق الصرف في الجزائر.

خامسا-أسباب اختيار الموضوع:

- المساهمة في اثراء النقاش حول مرحلة ما بعد البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال تناول مسألة سوق الصرف الموازي الذي يشير الى امكانية الاستفادة من ادخار المهاجرين الجزائريين (وخبراتهم العلمية والعملية) في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذا التأثير السلبي لنشاط سوق الصرف الموازي على تحفيز نشاط تصديري خارج المحروقات.
- اهتمام شخصي في مجال المالية الموازية بدأته بتناول دور التمويل المصغر (الذي يعتبر تطورا للنشاط المالي الموازي متمثلا في نشاط الاقراض الموازي في العديد من الدول النامية) في ترقية المقولة المصغرة كموضوع لرسالة الماجستير.

سادسا-حدود الدراسة:

تناولنا سوق الصرف الموازي في الجزائر بالتحليل خلال الفترة 1964-2018.

سابعا-منهج و أدوات الدراسة:

اعتمدنا على المنهجين الوصفي و الإحصائي من أجل دراسة الموضوع، وقد تمثّلت الأدوات المستخدمة في الدراسة في:

- المصادر الأولية للمعلومات: شملت المعطيات و الإحصائيات المرتبطة بموضوع الدراسة الصادرة عن الهيئات الرسمية (الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية و الإحصائيات الدورية الصادرة عن بنك الجزائر، النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم، الجرائد الرسمية، الإحصائيات المتاحة من طرف البنك الدولي عبر قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية World Development Indicators)، وكذا أسعار الصرف الموازية التي تم جمعها على مستوى سوق الصرف الموازي في سوق بور سعيد بالعاصمة.

- المصادر الثانوية للمعلومات: ضمّت الكتب، الدوريات و المراجع الأخرى المرتبطة بموضوع الدراسة و الواردة في قائمة مراجعها.

- تقنيات معالجة المعلومات: تم استعمال تقنيات الإحصاء الوصفي لعرض و تحليل المعطيات الإحصائية عبر برنامج Excel، كما تم استخدام برنامج EVIEWS 10 في إعداد الدراسة القياسية لعلاوة الصرف الموازي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

يعود الاهتمام بموضوع أسواق الصرف الموازية في الأدبيات الاقتصادية إلى النصف الثاني من القرن العشرين، و قد ازدهرت الدراسات حول هذا الموضوع خلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين في

أعقاب انهيار بريتون ووذو و ما تبعه من إضعاف الاستقرار النقدي والمالي و الاقتصادي بشكل عام و اتجاه الحكومات في الدول النامية إلى فرض قيود على التعاملات التجارية والمالية الدولية بهدف مواجهة تدهور وضعية موازين مدفوعاتها. استمر الاهتمام بموضوع سوق الصرف الموازي خلال سنوات التسعينات في سياق موجة التحرير المالي والاقتصادي التي شهدتها الدول النامية.

تم تحليل سوق الصرف الموازي من خلال ثلاث مقاربات نظرية أساسية هي مقارنة التجارة الحقيقية، المقاربة النقدية و مقارنة المحفظة المالية. تعتبر مقارنة التجارة الحقيقية الأقدم من الناحية الزمنية وتفسر ظهور سوق الصرف الموازي بالقيود التي تفرضها الحكومات على المعاملات التجارية الدولية في ظل احتكارها للتجارة الدولية. تركز المقاربة النقدية على دور العوامل النقدية في ظهور سوق الصرف الموازي وتفسير أدائه، حيث تشير إلى دور التمويل النقدي لعجز الميزانية المتزامن مع سياسة إقراضية غير سليمة في رفع معدل التضخم، سلبية معدل الفائدة الحقيقي وهو ما يؤدي في مواجهة عدم كفاية الاحتياطات من العملة الصعبة إلى ظهور سوق موازي للصرف و تدهور سعره. تشير مقارنة المحفظة المالية إلى استخدام الأعوان الاقتصاديين لسوق الصرف الموازي من أجل توزيع ثروتهم بين الأصول المحلية والأجنبية في ظل محيط يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي في الدول النامية. تم الجمع بين المقاربات الثلاثة في إطار نماذج التدفق/المخزون التي تأخذ بعين الاعتبار الدوافع التجارية (المعاملات الجارية)، الدوافع النقدية و اعتبارات المحفظة المالية (الفرق في العوائد بين الأصول المحلية والأجنبية) في تفسير أداء أسواق الصرف الموازية.

في حوصلة لثمانية دراسات على ثمانية دول نامية شهدت أسواقا موازية للصرف، قام كل من Kiguel و O'Connell (1995) بتحليل أنواع أسواق الصرف الموازية، آلية ظهورها، محددات علاوة الصرف على مستواها وكذا آلية دمجها في سوق الصرف الرسمي للوصول إلى سوق موحد للصرف. هذه الدراسة هي مقال منشور في مجلة The World Bank Research Observer، المجلد 10، العدد 01، فيفري 1995. قسّمت الدراسة أسواق الصرف الموازي على أساس شرعية العمليات التي تتم على مستواها إلى أسواق صرف موازية شرعية تنشئ من طرف السلطات النقدية لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال وأسواق صرف موازية غير شرعية تنشأ لتجاوز القيود المفروضة من طرف السلطات الاقتصادية في مجال الصرف والتجارة الخارجية في ظل سعر صرف محدد على أساس إداري بأكثر من قيمته الحقيقية. من ناحية محددات علاوة الصرف الموازي، اندرج تحليل Kiguel و O'Connell ضمن نماذج التدفق/المخزون التي تربط علاوة الصرف الموازي بكل من العمليات الموازية الدولية الجارية و الرأسمالية، و قد وجدت الدراسة بالفعل ارتباطا ذي معنوية لعلاوة الصرف الموازي في بلدان العينة بكل من العوامل التجارية، العوامل النقدية و اعتبارات المحفظة المالية. توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن سوق الصرف الموازي ينطوي على تكلفة جبائية كبيرة في بلدان العينة دفعتها للتوجه نحو توحيد أسواقها للصرف. تمت عمليات التوحيد إما بشكل سريع أو متدرج و قد استدعت بالإضافة إلى إضفاء المزيد من المرونة على سياسة الصرف من ناحية طريقة تحديد سعر الصرف و من ناحية زيادة قابلية العملة للتحويل لتكييف السياسة النقدية والمالية مع سياسة الصرف.

في دراسة أخرى على بورندي أخذت شكل ورقة عمل بحثية للمجمع الإفريقي للبحوث الاقتصادية AERC، قام Nkurunziza (2002) بالتعريف بسوق الصرف الموازي في هذا البلد من

خلال تحليل ظروف نشأته و مصادر تمويله بالعملية الصعبة، قبل أن يتطرق إلى السياق الاقتصادي العام لتطور السوق من خلال استعراض السياسات العمومية (النقدية، المالية، التجارية و سياسة الصرف) التي ساهمت بشكل كبير في تحديد الأداء العام للسوق. قام هذا الباحث أيضا بتقدير نموذج للتدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي خلال الفترة 1970-1998 بدلالة المعدل المتوقع لتدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي كمتغير محدد للقرارات المرتبطة بالمحفظة المالية؛ كل من متوسط معدل الرسوم الجمركية على الصادرات و متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، سعر الصرف الحقيقي الرسمي، نسبة قيمة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل الدولي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و متغير صوري يعكس التغيرات الهيكلية للمتغير التابع ألا وهو علاوة الصرف الموازي (الانتقال من مرحلة استقرار و انخفاض مستوى علاوة الصرف الموازي إلى مرحلة أخرى تتميز بعدم استقرار مستوى علاوة الصرف الموازي) كمحددات للعمليات الجارية على مستوى سوق الصرف الموازي. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل سلاسل زمنية ذات دورية سنوية خلال الفترة 1970-1998، عبر تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج متوافقة مع الافتراضات النظرية لنموذج التدفق/المخزون، فقد ثبت من خلالها ارتباط ذو معنوية لعلاوة الصرف الموازي في بورندي خلال فترة الدراسة بالمعدل المتوقع لتدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي (في الأجل القصير)، متوسط معدل الرسوم الجمركية على الصادرات (في كل من الأجل القصير و الطويل) و متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات (في كل من الأجل القصير و الطويل)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و شروط التبادل الدولي. اقترحت الدراسة استراتيجية طويلة الأجل لتوحيد سوق الصرف على اعتبار رسوخ سوق الصرف الموازي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبورندي. تقوم الاستراتيجية المقترحة على عدة محاور أهمها دعم الاستقرار المؤسسي (بما فيه السياسي) مما يضمن توفير وضوح الرؤية لرأس المال الوطني و الأجنبي الراغب في الاستثمار، و إصلاح النظام الضريبي بحيث يتم توزيع عبئ تمويل الخزينة العامة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تخفيف التركيز على قطاع الصادرات (تنويع الاقتصاد الوطني) الذي يعاني بدوره من تركّز عائذاته في صادرات البن.

في دراسة على السودان في شكل ورقة بحثية لمنندى البحوث الاقتصادية، قام عبيد الله (Ebaidalla, 2017) بدراسة محدّات علاوة الصرف الموازي في السودان خلال الفترة 1979-2014 وكذا تأثير سوق الصرف الموازي ممثلاً في علاوة الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي ممثلاً في ثلاث متغيرات هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وكذا حصيلة الصادرات. من ناحية محدّات علاوة الصرف الموازي قام هذا الباحث بنمذجة علاوة الصرف الموازي بدلالة كل من معدل التخفيض المتوقع لسعر الصرف الإسمي الرسمي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية، سعر الصرف الحقيقي الرسمي، الاحتياطات الدولية للبنك المركزي، شروط التبادل الدولي، المساعدات الدولية للتنمية، معدل الانفتاح التجاري الدولي و متغيرين صوريين يعكس أحدهما صدمة هيكلية في الاقتصاد تتمثل في استخراج النفط من جنوب السودان بشكل أساسي خلال الفترة 1999-2014 و الثاني توحيد سوق الصرف خلال الفترة 1992-1993. اعتمدت الدراسة على تحليل سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات النموذج خلال الفترة 1979-2014 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL، وقد توصلت إلى وجود أثر عكسي ذو معنوية على علاوة الصرف الموازي في الأجلين القصير و الطويل لكل من سعر الصرف الحقيقي الرسمي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الانفتاح التجاري الدولي، المساعدات الدولية للتنمية و

الاحتياطات الدولية للبنك المركزي. من ناحية أثر سوق الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي في السودان، توصل الباحث عبر تقدير نماذج قياسية إلى وجود اثر سلبي لعلاوة الصرف الموازي على المؤشرات الثلاثة المذكورة سابقا للأداء الكلي للاقتصاد السوداني. بناء على النتائج المتوصل إليها اقترح الباحث مسارا متدرجا لتوحيد سوق الصرف في السودان يقوم على تحرير التجارة الخارجية، تقييد السياسة النقدية والمالية، تبني سياسة تجارية قائمة على معدلات رسوم جمركية ملائمة و سياسة استقطاب لرؤوس الأموال بالعملة الصعبة متضمنة مدخرات المهاجرين، الاستثمارات الأجنبية وكذا المساعدات الدولية للتنمية.

بالنسبة للدراسات التي تناولت حالة الجزائر، ورغم تناول العديد من الدراسات لموضوع الاقتصاد الموازي في الجزائر إلا ان هذه الدراسات ركزت على الدائرة الحقيقية للاقتصاد الموازي وخاصة موضوع التشغيل في القطاع الموازي، في حين نجد قلة في الدراسات التي تخصصت في معالجة الدائرة المالية للاقتصاد الموازي و التي يعتبر سوق الصرف الموازي النشاط الرئيسي فيها في الجزائر.

من بين الدراسات التي تناولت سوق الصرف الموازي في الجزائر بالتحليل نجد:

- دراسة كل من Bouteldja, Benameur & Maliki (2013) حول أثر سعر الصرف الموازي على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1974-2005. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان سعر الصرف الرسمي أم سعر الصرف الموازي هو الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود في الجزائر. من أجل الوصول إلى هذا الهدف قام هؤلاء الباحثون بتقدير نسختين لدالة للطلب على النقود في الجزائر- باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL- بدلالة كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير معبر عن الطلب على النقود لغرض المبادلات، معدل التضخم معبرا عنه بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والذي يعتبر كمؤشر للعائد على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية (نظرا لعدم كفاءة سعر الفائدة كمؤشر للعائد على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية) وسعر الصرف كمؤشر لإحلال الأصول الأجنبية محل الأصول المحلية في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين. استخدم الباحثون سعر الصرف الموازي في النسخة الأولى لدالة الطلب على النقود في حين استخدموا سعر الصرف الموازي في النسخة الثانية لدالة الطلب على النقود. توصل هؤلاء الباحثون إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المجمع النقدي M_1 كمتغير تابع و المتغيرات المفسرة له في النموذج كما توصلوا إلى تأثير ذي معنوية لكل من سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي على الطلب على النقود في الجزائر في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فتوصلت الدراسة إلى تأثير ذي معنوية سالب لسعر الصرف الموازي و غياب معنوية تأثير سعر الصرف الرسمي على الطلب على النقود في الجزائر، لتخلص إلى أن سعر الصرف الموازي و ليس الرسمي هو الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود في الجزائر.

- دراسة بلهاشم و غازي (2018) حول أثر علاوة الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي في الجزائر ممثلا في ثلاث متغيرات أساسية وهي النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم و كذا إجمالي الصادرات. استخدمت الباحثتان تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL لتقدير ثلاث معادلات تربط أولاها بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و مجموعة متغيرات مفسرة تشمل إضافة إلى علاوة الصرف الموازي مؤشر شروط التبادل الدولي، الاستثمار المحلي، معدل التضخم، الانفاق العام و متغيرين صوريين يعكس الأول الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار ابتداء من سنة 1994 في حين

يعكس المتغير الثاني تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية لسنة 1986. ربطت المعادلة الثانية بين معدل التضخم كمتغير تابع و مجموعة من المتغيرات المفسرة ضمت إضافة إلى علاوة الصرف الموازي كلاً من سعر الصرف الرسمي، الطلب على النقود، معدل الانفتاح التجاري و متغير صوري يعكس الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار سنة 1994. تم في المعادلة الثالثة الربط بين إجمالي الصادرات كمتغير تابع و علاوة الصرف الموازي كمتغير مفسر إضافة إلى كل من مؤشر شروط التبادل الدولي، الاستثمار المحلي، مستوى رأس المال البشري، سعر الصرف الرسمي و متغيرين صوريين يعكس الأول الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار سنة 1994 في حين يعكس الثاني تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية لسنة 1986. خلصت هذه الدراسة إلى وجود اندماج مشترك بين متغيرات الدراسة في المعادلات الثلاث المقدرة، كما خلصت في مجال أثر علاوة السوق الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي إلى تأثير موجب في الأجل الطويل لعلاوة الصرف الموازي على كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في حين كان تأثير علاوة الصرف الموازي سالبا على إجمالي الصادرات.

بالمقارنة مع الدراستين السابقتين اللتين تناولتا تأثير سوق الصرف الموازي على النشاط الاقتصادي في الجزائر (الطلب على النقود، النمو الاقتصادي، التضخم والصادرات) تناولت دراستنا في اتجاه معاكس للتحليل تأثير الظروف الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري على أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر ممثلاً في علاوة الصرف الموازي. يمكن اعتبار نتائج الدراسات متكاملة، إذ تظهر الدراسات السابقة وجود تكلفة اقتصادية كلية لعلاوة الصرف الموازي تدفع باتجاه ضرورة توحيد سوق الصرف في الجزائر في حين تسمح دراستنا بإبراز أهم محددات أداء سوق الصرف الموازي و كيفية استخدام تأثيراتها في عملية التوحيد المنشودة. يمكن أن نشير أيضاً إلى تعمق دراستنا في تحليل دور ادخار المهاجرين في سوق الصرف الموازي في الجزائر عبر ربط تطور تقنية الربط بين العرض والطلب على مستوى هذا السوق الصرف الموازي مع تطور السياسة التجارية و الخصائص الاجتماعية/الاقتصادية للمهاجرين الجزائريين.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في الحصول على المعطيات المتعلقة بسعر الصرف الموازي و المتغيرات المرتبطة به خاصة خلال الفترة 1999-2013. بالنسبة للمعطيات المتعلقة بسعر الصرف، ورغم أن هناك معطيات مفصلة ذات دورية شهرية عن كل من سعر الصرف الموازي والرسمي اثناء الفترة 1964-1998 من خلال قاعدة بيانات تتيحها الباحثة الأمريكية في أنظمة الصرف Carmen Reinhart و اثناء الفترة 2014-2018 من خلال قاعدة بيانات شكّلتها شخصياً عبر الاتصال بتجار للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي بالعاصمة؛ إلا أن المعطيات عن سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري خلال الفترة 1999-2013 كانت من مصادر مشتتة و ذات دورية سنوية في أحسن الحالات. من ناحية المتغيرات الأخرى المستخدمة في عملية النمذجة، تميّزت السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات المستخلصة من قاعدة بيانات البنك الدولي بالتقطع نتيجة تغير سنة الأساس وهو ما قلص عدد المشاهدات المستخدمة في النمذجة إلى حوالي 39 مشاهدة موافقة للفترة 1980-2018 وهي الفترة التي تمكنا خلالها من الربط بين مختلف المتغيرات في عملية النمذجة.

هيكل البحث:

المقدمة

من أجل معالجة الموضوع قمنا بتقسيم البحث كما يلي:

القسم الأول: التأسيس النظري لسوق الصرف الموازي

الفصل الأول-أساسيات حول سوق الصرف الموازي

الفصل الثاني-سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف.

القسم الثاني: تطور و أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر

الفصل الثالث-جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل.

الفصل الرابع-سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر.

القسم الأول:

التأصيل النظري

لسوق الصرف

الموازي

الفصل الأول-

أساسيات حول

سوق الصرف

الموازي

تمهيد:

يعبر القطاع الموازي عن مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج القواعد والأطر التي تضعها السلطات العمومية، وهو يشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية بدائرتيها الحقيقية و المالية ويميل حجمه الى الارتفاع كلما انخفض مستوى التنمية الاقتصادية. يعتبر سوق الصرف الموازي جزءا من الاقتصاد الموازي ويختص في جزء محدد من المعاملات الموازية هي المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية.

المبحث الأول- ماهية سوق الصرف الموازي:

المطلب الأول- تعريف سوق الصرف الموازي:

ينبغي قبل التطرق الى تعريف سوق الصرف الموازي أن نقوم بتوضيح مفهوم نظام الصرف مع سوق للصرف الموازي *parallel Foreign exchange market system* والذي يشير إلى «نظام للصرف أين تتم المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية بأكثر من سعر واحد للصرف بحيث يكون أحد هذه الأسعار على الأقل ، سواء كان شرعيا أو غير شرعي، محددًا بشكل حر في السوق وهو سعر الصرف الموازي»¹. يطلق أيضا على أنظمة الصرف مع سوق للصرف الموازي اسم أنظمة الصرف متعددة الاسعار *multiple exchange rate regimes* وهي توضع في مقابلة أنظمة الصرف موحدة السعر *unified rate regimes* وهي تلك الأنظمة التي يتم تبادل العملة الوطنية فيها على اساس سعر موحد للصرف - بالنسبة لجميع عمليات الصرف وبالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين- هو سعر الصرف الرسمي المحدد وفق نظام الصرف المعتمد من طرف السلطات النقدية (دون وجود سوق موازي للصرف ذو اهمية)². سوف نستخدم مصطلح أنظمة الصرف متعددة الاسعار للإشارة إلى أنظمة الصرف التي تحتوي على سوق موازي للصرف سواء كان شرعيا أو غير شرعي. إذن سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار نظام للصرف متعدد الأسعار.

يشير مصطلح سعر الصرف الموازي الى سعر الصرف الحر المطبق على العمليات الرأسمالية في ظل نظام للصرف ثنائي السعر (سعر الصرف الرسمي الموازي) أو الى سعر الصرف الحر المطبق في ظل نظام للصرف مع سوق موازي غير شرعي للصرف (سعر الصرف الموازي غير الشرعي). في حين يشير مصطلح سعر الصرف الرسمي الى السعر التجاري المطبق على العمليات الجارية (أساسا العمليات التجارية) لميزان المدفوعات في ظل نظام للصرف ثنائي السعر أو الى سعر الصرف الوحيد المطبق على كل من العمليات الجارية والرأسمالية الرسمية المحدد من طرف السلطات النقدية (عادة سعر صرف ثابت مقيم بأكثر من القيمة التي يحددها سوق حر للصرف).

تشير علاوة الصرف الموازي *parallel exchange premium* الى الفرق كنسبة مئوية بين سعر الصرف الموازي (الشرعي أو غير الشرعي) و سعر الصرف الرسمي³.

¹ - Kiguel.M, O'Connell .SA, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*, The World Bank Research Observer, vol. 10, no 1, February 1995, p22.

² - Reinhart, C. M. & Rogoff. K. S. , *"The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation"*, Quarterly Journal of Economics, Vol. CXIX No. 1, February 2004,p2.

³ -Ibid.

المطلب الثاني- التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار:

بشكل عام شهدت أنظمة الصرف متعدّدة الأسعار بنوعيتها الشرعية و غير الشرعية تراجعاً في أهميتها بالتزامن مع تراجع أهمية أنظمة الصرف ذات السعر الثابت لصالح أنظمة الصرف ذات أسعار الصرف الأكثر مرونة⁴ ، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الكثير من الدول النامية و الدول المنقولة نحو اقتصاد السوق⁵، فحسب دراسة Reinhart و Rogoff⁶ التي شملت 146 بلداً متقدماً ونامياً خلال الفترة 1946-2001 ، انخفضت أنظمة الصرف متعددة الأسعار من حوالي 53% من مجموع أنظمة الصرف لبلدان عينة الدراسة سنة 1950 الى حوالي 46% من مجموع الأنظمة التي شملتها الدراسة خلال الفترة 1970-1973 ثم إلى 39% من المجموع خلال الفترة 1974-1990 لتصل الى 20% من المجموع خلال الفترة 1991-2001.

يظهر الجدول التالي أهم مراحل تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار والخصائص الرئيسية لكل مرحلة:

⁴ - هناك مستويات متفاوتة لمرونة أسعار (وأنظمة) الصرف، حيث تتراوح هذه الأخيرة بين نظام الصرف ذو السعر الثابت من جهة ونظام الصرف العائم بشكل كامل في الجهة الأخرى مروراً بعدة أنظمة وسيطة. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى:

Reinhart, C. M. & Rogoff, K. S., *"The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation"*, OP.CIT, p25.

⁵ - تعتبر بلجيكا اخر بلد متقدم تخلى عن نظام الصرف متعدد الأسعار (نظام صرف ثنائي السعر) وكان ذلك سنة 1990، حيث استمر تطبيق نظام الصرف ثنائي السعر لفترة طويلة نسبياً من سنة 1957 الى سنة 1990.

⁶ - Reinhart, C. M. & Rogoff, K. S. , *"The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation"*, Op.cit.pp 5-6

جدول رقم 01: التطور التاريخي لأسواق الصرف الموازية (متعددة الأسعار) خلال الفترة 1950-2001

الفترة	1950	1970 - 1973	1974 - 1990	1991-2001
نوع نظام الصرف السائد	كانت أنظمة الصرف الثابتة مرجحة في مجموع الأنظمة محل الدراسة (حوالي 65% من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة) وكانت أنظمة الصرف الثابتة هذه أساسا ذات سعر موحد (حوالي 42% من مجموع أنظمة الصرف الإجمالية محل الدراسة) ولقد مثلت أنظمة الصرف الثابتة متعددة الأسعار حوالي 23% من مجموع أنظمة الصرف الإجمالية محل الدراسة . مثلت أنظمة الصرف غير الثابتة حوالي 35 % من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة منها حوالي 5% (من المجموع الإجمالي) أنظمة غير ثابتة ذات سعر موحد و 30% (من المجموع الإجمالي) أنظمة غير ثابتة متعددة الأسعار.	مثلت أنظمة الصرف الثابتة حوالي 90% من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة توزعت هذه الأنظمة بالتساوي بين أنظمة الصرف الثابتة موحدة السعر (حوالي 45% من مجموع الأنظمة محل الدراسة) و أنظمة الصرف الثابتة غير موحدة السعر (حوالي 45% من مجموع الأنظمة محل الدراسة). مثلت أنظمة الصرف غير الثابتة حوالي 10% من مجموع الأنظمة محل الدراسة. منها حوالي 9% أنظمة غير ثابتة موحدة السعر وحوالي 1% أنظمة غير ثابتة متعددة الأسعار.	مثلت أنظمة الصرف الثابتة حوالي 62% من مجموع الأنظمة محل الدراسة منها 25% أنظمة ثابتة ذات سعر موحد و حوالي 37 % أنظمة ثابتة متعددة الأسعار. مثلت أنظمة الصرف غير الثابتة حوالي 38% من مجموع الأنظمة محل الدراسة منها حوالي 36% أنظمة غير ثابتة ذات سعر موحد وحوالي 2% أنظمة ثابتة متعددة الأسعار.	مثلت أنظمة الصرف الثابتة حوالي 35% من أنظمة الصرف الإجمالية محل الدراسة منها 30% (من الأنظمة الإجمالية محل الدراسة) أنظمة ثابتة ذات سعر موحد و حوالي 5%(من الأنظمة الإجمالية محل الدراسة) أنظمة ثابتة متعددة الأسعار . مثلت أنظمة الصرف غير الثابتة حوالي 65% من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة منها حوالي 50% (من مجموع الأنظمة محل الدراسة) أنظمة غير ثابتة ذات سعر موحد وحوالي 15%(من مجموع الأنظمة محل الدراسة) أنظمة غير ثابتة متعددة الأسعار.
الخلاصة	مثلت أنظمة الصرف متعددة الأسعار حوالي 53 % من مجموع أنظمة الصرف أغلبها يتواجد على مستوى أنظمة الصرف غير الثابتة.	مثلت أنظمة الصرف متعددة الأسعار حوالي 46 % من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة أغلبها يتواجد على مستوى أنظمة الصرف الثابتة.	مثلت أنظمة الصرف متعددة الأسعار حوالي 39 % من أنظمة الصرف الإجمالية محل الدراسة تتواجد أغلبها على مستوى أنظمة الصرف الثابتة.	مثلت أنظمة الصرف متعددة الأسعار حوالي 20 % من مجموع أنظمة الصرف محل الدراسة تتواجد أغلبها على مستوى أنظمة الصرف غير الثابتة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Reinhart, C. M. & Rogoff, K. S. , "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation", OP.CIT, pp 5-6

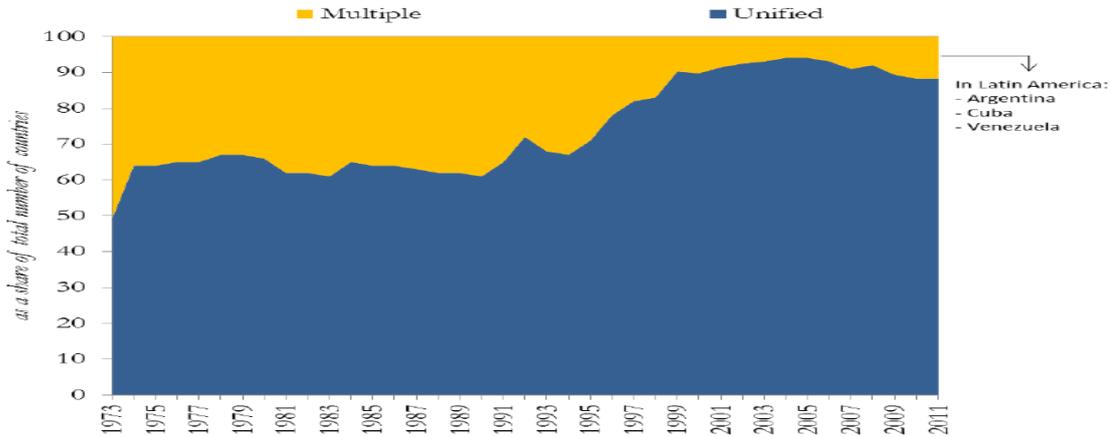
الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن توحيد أسواق الصرف كان عنصرا أساسيا في الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف التي شملت أيضا إضفاء المرونة على أنظمة الصرف، وهو ما ترجم برجحان أنظمة الصرف غير الثابتة و أنظمة الصرف الموحدة في نهاية فترة الدراسة عكس ما سَجَل في بدايتها.

ترافق هذا التوجّه نحو توحيد أسواق (وأسعار) الصرف على مستوى الكثير من الدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف-خصوصا خلال سنوات التسعينات- مع انخفاض مستوى علاوة الصرف الموازي في الدول التي لا تزال تشهد أسواقا موازية للصرف إذ أشارت دراسة لـ Kiguel & O'connell شملت 24 بلدا يتميز بوجود أسواق موازية نشطة للصرف بانخفاض مستوى العلاوة المتوسطة للصرف الموازي في عينة الدراسة من 100% خلال الفترة 1980-1989 الى حوالي 49% خلال الفترة 1990-1994.¹

تواصل هذا التوجّه نحو توحيد أسواق الصرف بعد سنة 2001 وهو ما أدى إلى حصر أنظمة الصرف متعددة الأسعار في حوالي 15% من مجموع دول العالم سنة 2011 كما يظهره الشكل الموالي:

شكل رقم 1- توزيع أنظمة الصرف بين موحدة ومتعددة الأسعار على مستوى دول العالم خلال الفترة 1973-2011



المصدر: De la Torre. A , Ize.A ; *Exchange Rate Unification: The Cuban Case*, presentation in expert's seminar on Cuban economic change in comparative perspective, Havana, Cuba, Sep 2013,p3 (electronic version downloaded at www.brookings.edu, Aug,17th,2016, 17:45)

بتاريخ 2017/12/31 و حسب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول أنظمة الصرف و القيود على الصرف لسنة 2018، شهد 21 بلدا من 192 شملها التقرير نظاما متعدد الأسعار للصرف، وهو ما يعني أن حوالي 13,5% من دول العالم قد شهدت أنظمة متعددة الأسعار للصرف سنة 2017.²

¹ - Ghei .N & Kamin.s.B, "The use of the parallel market rate as guide to setting the official exchange rate" in Lawrence E. Hinkle and Peter J.Montiel Ed, "Exchange rate misalignment: concepts and measurement for developing countries ",Oxford University Press,1999,p505.

² - IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*, 2018, p17.

المطلب الثالث-أنواع أسواق الصرف الموازية:

يمكن أن يتم تصنيف أسواق الصرف الموازية الى عدة أنواع حسب عدة معايير أهمها شرعية هذه الأسواق (أسواق شرعية /أسواق غير شرعية)،نوع العمليات التي تغطيها(عمليات جارية/عمليات رأسمالية لميزان المدفوعات) وأخيرا مستوى علاوة الصرف المسجلة على مستوى هذه الأسواق (أسواق موازية ذات علاوة صرف مرتفعة/أسواق موازية ذات علاوة صرف متوسطة وأسواق موازية ذات علاوة صرف منخفضة).

الفرع الأول- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية:

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم أسواق لصرف الموازية إلى¹:

أولا- أسواق صرف موازية شرعية:

في هذه الحالة يتم تبني نظام للصرف مع سوق للصرف الموازي بقرار "واعي" من السلطات النقدية حيث نكون أمام نظام صرف ثنائي السعر Dual exchange rate regime،عادة لمواجهة أزمة في ميزان المدفوعات ناتجة عن موجة خروج لرؤوس الأموال الأجنبية بعد دخولها نتيجة فتح حساب العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات.يختلف سعر الصرف المطبق على مختلف المعاملات وفق هذا النظام،فيتم تطبيق سعر ثابت للصرف على العمليات الجارية لميزان المدفوعات (سعر الصرف الرسمي التجاري) ويطبق سعر صرف مرن(سعر الصرف الرسمي الموازي) يتحدد بشكل حر في الجزء من سوق الصرف الموجه لتمويل العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (سوق الصرف الموازي الشرعي).

تم تبني هذا النوع من أنظمة الصرف الموازي أساسا في دول أمريكا اللاتينية خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي،وتميّزت بمستويات معتدلة لعلاوة الصرف الموازي بشكل عام – رغم ارتفاعها بشكل كبير أثناء اشتداد الأزمات الاقتصادية – وقد تم الإبقاء عليها لفترة بعد مرور الأزمات التي أدت الى تبنيها كما أن سعر الصرف الموازي في اطارها يتأرجح أعلى وأسفل سعر الصرف الرسمي المطبق على المعاملات الجارية (وهو ما يؤدي الى علاوة صرف سالبة أحيانا).

ثانيا- أسواق صرف موازية غير شرعية:

هنا يظهر سوق الصرف الموازي خارج ارادة الدولة،إذ يمثل رد فعل على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية على تلبية الطلب على العملات الصعبة بالسعر الرسمي²،و يتم تحديد سعر الصرف فيه بشكل حر عبر تلاقي العرض والطلب على العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية a Black market system.

¹ - لمزيد من المعلومات يمكن العودة الى :

Kiguel.M, O'Connell .SA, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*,OP. CIT,pp28-31

² - غالبا ما تظهر أسواق الصرف الموازية في الدول التي تعتمد أنظمة صرف ثابتة، وهو النوع من الانظمة الأقل مرونة سواء من الناحية السعرية(تغيرات سعر الصرف) أو من الناحية الكمية (مدى قابلية العملة الوطنية للتحويل).

الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

رغم عدم شرعية هذا النوع من الأسواق إلا أنه يكون عادة متسامحا معه من طرف الدولة التي ترى فيه منفذا للفئات المقصاة (أو التي لا يلتبي طلبها على العملة الصعبة بشكل كامل) من سوق الصرف الرسمي بالرغم من بعض الفترات من التشديد الأمني على نشاطه¹.

الفرع الثاني- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي:

يمكن أن يغطي سوق الصرف الموازي إما العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (أساسا عمليات الاستثمار الانتاجي الواردة والصادرة، استثمارات المحفظة المالية، تمويل شراء العقارات) أو العمليات الجارية لميزان المدفوعات (العمليات التجارية، السياحة والسفر... الخ) او كلا النوعين من العمليات.

وجدت دراسة للبنك الدولي متعلقة بأسواق الصرف الموازية أن جميع الدول التي شملتها الدراسة قد وضعت قيودا على العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (في الدول ذات نظام الصرف الموازي الشرعي ينصب التقييد على العمليات الرأسمالية التي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي الموازي). في دول أخرى تمتد القيود على الصرف الى العمليات الجارية لميزان المدفوعات سواء العمليات التجارية منها (الواردات) أو على النفقات الجارية المختلفة في الخارج (السياحة، التعليم، العلاج)، كما سجلت الدراسة غياب حالات ينصب التقييد فيها على العمليات الجارية فقط².

الفرع الثالث- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي:

حسب Ghei، Kiguel و O'connell يتم تصنيف أسواق الصرف الموازية حسب مستوى علاوة الصرف الموازي (الفرق بين سعر الصرف الموازي و السعر الرسمي للصرف المحدد من طرف السلطات النقدية عبر نظام الصرف المعتمد) إلى ثلاثة مستويات، حيث تعطى علامة لكل مستوى للسوق من 1 إلى 3 كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 02: تصنيف أسواق الصرف الموازية حسب مستوى علاوة الصرف الموازي³

مستوى علاوة الصرف الموازي X بـ %	$10\% > X$	$10\% \leq x < 50\%$	$50\% \leq x$
نوع سوق الصرف الموازي	سوق صرف موازي ذو علاوة منخفضة	سوق صرف موازي ذو علاوة متوسطة	سوق صرف موازي ذو علاوة مرتفعة
علامة سوق الصرف الموازي	1	2	3

المصدر:

Reinhart, Carmen, *Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation* at <http://www.puaf.umd.edu/faculty/papers/reinhart/reinhart.htm>.

¹ - فمثلا في الجزائر و بعد فترة طويلة نسبيا من التغاضي على نشاطه، داهمت قوات الأمن الجزائرية سوق العملة الصعبة في بور سعيد بالجزائر العاصمة يوم 2015/04/12. وعلى الرغم من هذه المداهمة لأكثر سوق محلي للعملة الصعبة في الجزائر إلا أنه لم يتم التعرض للأسواق المحلية الأخرى للعملة الصعبة التي استمرت في العمل بشكل عادي.

² - Miguel Kiguel, O'Connell .SA, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*, OP.CIT, pp26-27.

³ - يكون هذا التصنيف ساكنا إذا قارنا مستويات علاوة الصرف الموازي بين عدة دول في نفس الفترة الزمنية إلا أنه يكون ديناميكيا عند مقارنة تطور العلاوة في نفس البلد خلال فترات زمنية مختلفة.

الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

من جهة أخرى يتم ربط نشاط سوق الصرف الموازي بعمليات التخفيض عند التصريح بقيمة الصادرات (underinvoicing of exports) والتي يتم قياسها عبر الفرق بين صادرات بلد ما وواردات البلدان الأخرى من هذا البلد مع أخذ تكلفة النقل والتأمين بعين الاعتبار. تعتبر قيمة العملات الصعبة الزائدة عن القيمة المصرح بها للصادرات تسرباً من السوق الرسمي للصرف ومصدراً من مصادر العرض للعملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي مقارنة باستثمارها على مستوى الاسواق الخارجية التي تهرّب إليها هذه الأموال). يميّز Ghei، Kiguel و O'Connel بين ثلاث مستويات للتصريح المخفّض بقيمة الصادرات والتي تعطى لها علامات من 1 إلى 3 كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: مستويات التصريح المخفّض بقيمة الصادرات بالـ % من قيمتها

$15\% \leq Y$	$10\% \leq Y < 15\%$	$Y > 10\%$	مستوى التصريح المخفّض بقيمة الصادرات بـ % من الحجم الإجمالي للصادرات
مستوى مرتفع للتسرب من السوق الرسمي للصرف	مستوى متوسط للتسرب من السوق الرسمي للصرف	مستوى منخفض للتسرب من السوق الرسمي للصرف	مستوى التسرب من السوق الرسمي للصرف
3	2	1	علامة سوق الصرف الموازي

المصدر:

Reinhart, Carmen, Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation" at <http://www.puaf.umd.edu/faculty/papers/reinhart/reinhart.htm>.

يتم دمج المعلومات الخاصة بعلاوة الصرف الموازي وتلك الخاصة بالغش في التصريح بقيمة الصادرات من أجل الحصول على معلومة شاملة عن سوق الصرف الموازي وتمويله عبر الغش في التصريحات الجمركية الخاصة بالصادرات وهكذا نحصل على علامة اجمالية تتراوح بين 2 و 6 بالربط بين هذين التغيرين وذلك بالجمع بين علامات كل متغير كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 04: الربط بين مستوى علاوة الصرف الموازي ومستوى التصريح المخفّض بقيمة الصادرات

$Y \geq 15\%$	$10\% \leq Y < 15\%$	$Y < 10\%$	مستوى التصريح المخفّض بقيمة الصادرات بـ % من الحجم الإجمالي للصادرات
			مستوى علاوة الصرف الموازي بالـ %
4	3	2	$X < 10\%$
5	4	3	$10\% \leq x < 50\%$
6	5	4	$X \geq 50\%$

المصدر:

Reinhart, Carmen, Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation" at <http://www.puaf.umd.edu/faculty/papers/reinhart/reinhart.htm>.

يمكن تسجيل الملاحظات التالية على الجدول رقم 04:

- تعبر العلامة الاجمالية 2 عن علاوة صرف موازي منخفضة ومستوى منخفض للغش في القيمة المصرح بها للصادرات.

- تعبر العلامة 3 عن الوضعيات التالية:

• علاوة صرف موازي منخفضة ($X < 10\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات متوسط ($10\% \leq Y < 15\%$).

• علاوة صرف موازي متوسطة ($10\% \leq x < 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات منخفض ($Y < 10\%$).

- تعبر العلامة 4 عن الوضعيات التالية:

• علاوة صرف موازي منخفضة ($X < 10\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات مرتفع ($Y \geq 15\%$).

• علاوة صرف موازي متوسطة ($10\% \leq x < 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات متوسط ($10\% \leq Y < 15\%$).

• علاوة صرف موازي مرتفعة ($X \geq 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات منخفض ($Y < 10\%$).

- تعبر العلامة 5 عن الوضعيات التالية:

• علاوة صرف موازي متوسطة ($10\% \leq x < 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات مرتفع ($Y \geq 15\%$).

• علاوة صرف موازي مرتفعة ($X \geq 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات متوسطة ($10\% \leq Y < 15\%$).

تعبر العلامة 6 عن علامة صرف موازي مرتفعة ($X \geq 50\%$) و مستوى غش في القيمة المصرح بها للصادرات مرتفعة ($Y \geq 15\%$).

المبحث الثاني - آلية تشكّل أسواق الصرف الموازي:

تظهر أسواق الصرف الموازية نتيجة صدمة كبيرة تصيب الاقتصاد، تؤدي إلى ضغط كبير على مستوى سوق الصرف و تحتاج إلى تدهور كبير في قيمة سعر الصرف الحقيقي التوازني. يمكن أن تكون هذه الصدمة في جانب العرض (تدهور كبير لشروط التبادل الدولي يؤدي إلى تراجع كبير في الميزان التجاري أو ارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية يرفع قيمة الفوائد المستحقة على الدين الخارجي) أو في جانب الطلب (ظهور طلب كبير على الأصول الأجنبية - المالية و الحقيقية - بسبب الكبح المالي financial repression و/أو بسبب سياسات اقتصادية كلية غير ملائمة)¹ ، وذلك بطريقتين² ، بقرار

¹ - De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,p3

² - لمزيد من المعلومات، أنظر:

من السلطات النقدية بالنسبة لأنظمة الصرف ثنائية السعر انطلاقاً من سوق (وسعر) موحد للصرف بشكل أساسي بهدف مواجهة أزمة في ميزان المدفوعات ناتجة عن خروج رؤوس الأموال الأجنبية في الحالة الأولى، و كرد فعل من طرف الأعوان الاقتصاديين على القيود التي تفرضها السلطات النقدية في مجال الصرف بهدف دعم سعر رسمي للصرف مقيّم بأكثر من قيمته الحقيقية (التي يحددها سوق حر للصرف) بالنسبة لأنظمة الصرف الموازية غير الشرعية في الحالة الثانية.

المطلب الأول- آلية تشكّل أسواق الصرف الموازية الشرعية (أنظمة الصرف ثنائية السعر):

في هذه الحالة تنشئ السلطات النقدية سوقاً موازياً للصرف يتحدّد فيه سعر حر للصرف (سعر الصرف الرسمي الموازي) تتم على أساسه العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات في ظل فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات (بشكل أساسي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج و استثمارات المحفظة المالية الداخلة والخارجة). يتعايش هذا السعر الرسمي الموازي للصرف مع سعر آخر يكون ثابتاً يطبّق على العمليات الجارية لميزان المدفوعات.

تنشئ السلطات النقدية هذا السوق الموازي الشرعي للصرف - بشكل مؤقت وبالتوازي مع تبني إصلاحات اقتصادية تهدف الى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية - لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

الفرع الأول- التحكم في التضخم المحلي: وذلك بهدف عزل الأسعار المحلية عن التغيرات السلبية في سعر الصرف الناتجة عن أزمات ميزان المدفوعات التي تسببها موجات خروج رؤوس الأموال الأجنبية. يعتبر هامش المناورة بالنسبة للسلطات النقدية في ظل نظام صرف موازي شرعي أكبر من الهامش الذي تحوز عليه في إطار نظام صرف موحد السعر، إذ تضطر في الحالة الثانية إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وهو إجراء دافع للتضخم أو الى رفع قيمة معدل الفائدة بهدف إغراء رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة بالفعل في الاقتصاد بالبقاء و جلب رؤوس أموال أجنبية جديدة وهو إجراء يرفع تكلفة التمويل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وقد يتسبب في ضغوط انكماشية يحافظ سعر الصرف التجاري الرسمي الثابت على استقرار الأسعار المحلية و لو بصفة مؤقتة¹.

الفرع الثاني- الحفاظ على احتياطات الصرف وفعالية السياسة النقدية : في إطار جهود السلطات النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وفي إطار سوق موحد للصرف تضطر الحكومة الى استخدام احتياطاتها للصرف للدفاع عن قيمة العملة الوطنية وهو ما قد يؤدي الى استنزافها أثناء موجات المضاربة ضد العملة الوطنية، وهو الأمر الذي تتجنبه السلطات النقدية في إطار نظام صرف ثنائي السعر، إذ تنعكس هجمات المضاربين على العملة الوطنية (وحركة رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة) في تدهور سعر الصرف الموازي الشرعي الذي قد يوقف حركة خروج رؤوس الأموال نتيجة الخسائر الرأسمالية التي يواجهها المستثمرون الأجانب الراغبون في تحويل أموالهم نحو الخارج. من ناحية اقتصادية، تلعب التغيرات السلبية لسعر الصرف الموازي الشرعي في هذه الحالة نفس دور ضريبة

Miguel Kiguel, Stephen A.O'Connell, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*, OP.CIT,pp26-31.

¹ يشير Kiguel و O'Connell الى فعالية سعر الصرف الرسمي التجاري في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية خلال الأشهر الستة الى السعة الأولى من أزمة ميزان المدفوعات. بعد هذه الفترة تتناقص فعالية نظام الصرف الثنائي في ضمان استقرار الأسعار المحلية بشكل كبير.

Tobin¹، إذ تعتبر اقتطاعاً رأسمالياً على قيمة الأصول التي يحوزها المستثمرون الأجانب نتيجة رغبتهم في نقل رؤوس أموالهم نحو الخارج. فمثلاً إذا كان سعر صرف العملة الوطنية مقابل الـ \$ الأمريكي عند دخول مستثمر أجنبي إلى السوق المالي المحلي هو 120 وحدة نقدية للـ \$ الواحد ثم حدث ضغط على العملة الوطنية نتيجة أداء غير جيد للاقتصاد من وجهة نظر المستثمرين الأجانب فاتجه عدد كبير منهم إلى بيع العملة الوطنية مقابل الـ \$ بحيث ارتفع عدد وحدات العملة الوطنية المطلوب دفعها مقابل وحدة واحدة من الـ \$ إلى 190 وحدة نقدية (انخفاض قيمة العملة المحلية في مقابل الـ \$)، فإذا كان المبلغ الذي جلبه المستثمر الأجنبي هو \$ 100000 دفع مقابلها 12 مليون وحدة نقدية فإنه لن يتمكن من استرجاع سوى 190/12000000 أي \$ 63157,89 وهو ما يعني أنه حقق خسارة تقدر بـ 36,84 % من رأس المال المستثمر (وهذا في مقابل استقرار سعر الصرف على المعاملات الجارية لميزان المدفوعات).

تشير النظرية الاقتصادية إلى ما يطلق عليه بالثلاثية المستحيلة، أي استحالة الجمع بين الأهداف الثلاثة التالية في نفس الوقت²:

- استقرار سعر الصرف.
 - حرية حركة رؤوس الأموال (تحرير ميزان العمليات الرأسمالية).
 - استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية.
- يمكن في أحسن الحالات الجمع بين هدفين من بين الأهداف الثلاثة وهو ما يتطلب بالضرورة التضحية بالهدف الثالث:

- **في حالة نظام صرف ثابت:** في ظل حرية حركة رؤوس الأموال لا يمكن ضمان استمرار ثبات سعر الصرف إلا عبر التضحية بتأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الداخلي لصالح استخدامها في الدفاع عن السعر المحدد للعملة الوطنية.
- **في حالة نظام صرف عائم:** في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، يمكن للسلطات النقدية توجيه السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية لكن مقابل تغيرات كبيرة في سعر صرف العملة الوطنية.
- **في ظل فرض قيود على حركة رؤوس الأموال:** يمكن الجمع بين استقرار سعر الصرف (نتيجة الرقابة على الصرف) واستخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية.

نظرياً، يسمح كل من نظام الصرف ثنائي السعر و ضريبة Tobin للسلطات النقدية بـ "تخفيف" الثلاثية المستحيلة كما يلي³:

¹ - ضريبة توبين هي ضريبة اقترحها الاقتصادي جايمس توبين بهدف تقليل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المستخدمة في المضاربة على العملات (الأموال الحارة) وبالتالي تقليص تغيرات أسعار الصرف، وبموجب اقتراحه الأصلي تفرض السلطات النقدية ضريبة تقدر بحوالي 1% على مبالغ عمليات بيع وشراء العملات الصعبة. لمزيد من المعلومات أنظر:

Jégourel. Y, *La taxe Tobin*, collection Repères, Ed La Découverte, Paris, France, 2002.

² - Jégourel .Y, *La taxe Tobin*, OP.CIT, pp15-18.

³ - لمزيد من المعلومات أنظر:

Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park (USA), in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2005, pp46-48. (electronic version uploaded from the page <http://drum.lib.umd.edu/bitstream/1903/3054/1/umi-umd-2858.pdf> on 10/07/2015 at 11 :24)

- بالنسبة لاستقرار سعر الصرف: يضمن سعر الصرف الرسمي التجاري هذا الاستقرار في حالة نظام الصرف ثنائي السعر في حين تلعب ضريبة توبين دور "الممهل le ralentisseur" للأموال الحارة¹ بما يضيفي الاستقرار على سعر الصرف.
- بالنسبة لحرية حركة رؤوس الأموال: تسمح أنظمة الصرف ثنائية السعر بالحفاظ على معنى حرية حركة رؤوس الأموال اذ لا تتضمن إجراءات كمّية لتقليص حركة رؤوس الأموال²، في حين تسمح ضريبة توبين بالحفاظ على حرية الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال غير المضاربة (طويلة الأجل) إذ تخضع هذه الأخيرة لمعدل مخفّف للضريبة مقابل معدل مرتفع على الأموال الحارة (قصيرة الأجل).
- بالنسبة لاستخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية: يسمح استقرار أسعار الصرف في ظل الحرية "النسبية" لحركة رؤوس الأموال للسلطات النقدية باستعادة استقلالية السياسة النقدية وتكريسها لتوجيه النشاط الاقتصادي الداخلي.

للمصادفة تزامن اقتراح Tobin فرض ضريبة على الحركة الدولية لرؤوس الأموال مع اقتراح العديد من الاقتصاديين على الدول الصناعية تبني نظام صرف ثنائي السعر كمرحلة انتقالية بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم في اعقاب انهيار نظام بريتون وودز.

الفرع الثالث - توحيد سوق الصرف: في الدول التي تشهد أسواق صرف موازية غير شرعية وترغب في الإلغاء التدريجي للقيود على الصرف بالنسبة للعمليات الجارية، يعتبر إنشاء سوق صرف موازي شرعي خطوة انتقالية في اطار توحيد سوق الصرف، وهو ما يجعل نظام الصرف لهذه الدول ثلاثي السعر: سعر الصرف الرسمي التجاري المطبق على جزء محدّد من العمليات الجارية لميزان المدفوعات، سعر الصرف الرسمي الموازي المطبق على العمليات الرأسمالية و الجزء من العمليات الجارية غير المقبولة في القسم الأول من السوق الرسمي للصرف و سعر الصرف الموازي غير الشرعي الذي تتم على أساسه باقي العمليات المقصاة من قسمي سوق الصرف الرسمي. تعتبر هذه الخطوة مهمة لتعويد المتعاملين في سوق الصرف الموازي على شرعية نشاطهم كما قد تكون مصدرا لمداخل جباية إضافية بالنسبة للحكومة. تم تطبيق هذا الإجراء بالفعل في كل من السودان وغانا خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين³.

الفرع الرابع- الانتقال من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف مرن: لضمان انتقال "هادئ" من نظام الصرف الثابت الى نظام الصرف العائم تبنت عدة دول صناعية (منها فرنسا خلال الفترة أوت 1971- مارس 1974 وإيطاليا خلال الفترة جانفي 1973- مارس 1974) نظاما للصرف ثنائي السعر أين تتم العمليات الجارية لميزان المدفوعات على أساس سعر صرف تجاري ثابت و العمليات الرأسمالية على أساس سعر حر للصرف بهدف تقليص تأثير هذا الانتقال على معدلات التضخم و احتياطات الصرف.

¹ - أي رؤوس الأموال قصيرة الأجل الموجهة للمضاربة على مستوى مختلف الأسواق المالية في الدول المتقدمة والنامية والتي سهلت العولمة المالية تحركها على المستوى الدولي.

² - وهو نفس المنطق الذي يحكم مثلا فرض شروط نوعية على الواردات (ضرورة الحصول على شهادات مطابقة للنوعية) التي تمثل قيود نوعية على الواردات في ظل الغاء القيود الجمركية الناتجة عن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. وهو الاجراء المقبول دوليا والذي لا يتعارض مع متطلبات حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

³ - Kiguel .M & O'Connell. S. A., parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies , The world bank policy research working paper, N°1265, Mar 1994, p8.

المطلب الثاني- آلية تشكّل أسواق الصرف الموازية غير الشرعية:

يظهر سوق الصرف الموازي عادة نتيجة تبني سياسات نقدية ومالية توسّعية ترفع معدل التضخم بما يؤدي الى رفع مصطنع للقيمة "الرسمية" للعملة الوطنية (ثبات سعر الصرف الرسمي عند المستوى المحدّد من طرف السلطات النقدية وغياب تعادل القدرة الشرائية عند هذا السعر) و تُنتج فوائض نقدية "خاملة" كبيرة بحوزة مختلف الأعوان الإقتصاديّين تتوجّه نحو الطلب على العملات الصعبة. تتحاوّل الحكومة تصحيح هذا الاختلال الكلي عبر تخفيض قيمة العملة الوطنية أو عبر تبني سياسات نقدية ومالية انكماشية (لأسباب سياسية أو اقتصادية)، وعليه تلجأ إلى فرض قيود مستمّرة على الصرف من الناحية الكمية من جهة الطلب (تقييد كبير على العمليات الرأسمالية و مبالغ محدودة يمكن الحصول عليها من طرف الأعوان الإقتصاديّين على مستوى سوق الصرف الرسمي بالسعر الرسمي بالنسبة للعمليات الجارية) ومن الناحية السعرية من جهة العرض (ضرورة التنازل عن العملات الصعبة من طرف المصدّرين بالسعر الرسمي)، وهو ما يؤدي الى توجيه الفائض في الطلب على العملة الصعبة عند السعر الرسمي نحو سوق موازي غير شرعي للصرف يتوازن عند السعر الذي يعادل فائض الطلب على العملة الصعبة عن العرض الرسمي من جهة و العرض الموازي من العملة الصعبة من جهة أخرى، وهو السعر الذي يعكس القيمة الحدية للعملة الوطنية.

الفرع الأول- مصادر الطلب الموازي على العملة الصعبة: يظهر الطلب الموازي على العملة الصعبة من أربع مصادر أساسية ممكنة و هي¹:

أولا- الواردات (الشرعية/غير الشرعية):

يبرز الطلب الموازي على العملة الصعبة لغرض الاستيراد في حالة السلع المهزّبة سواء الممنوعة (مخدرات مثلا) أو غير الممنوعة أو السلع المسموح بدخولها الى التراب الوطني من طرف السلطات العمومية دون أن توفّر العملة الصعبة الضرورية لاستيرادها. ففي حالة الجزائر مثلا ونتيجة وعي السلطات العمومية بقسوة التقييد على الولوج الى العملة الصعبة الرسمية بالنسبة للقطاع الخاص خلال مرحلة الاقتصاد الموجّه، سُمح للمقاولين والمؤسسات الخاصة والمواطنين العاديين باستيراد تجهيزات مختلفة من الخارج لاستهلاكهم النهائي أو الوسيط، اعادة البيع أو التراكم في حدود مبالغ معينة على أن يتكفّلوا بأنفسهم بتوفير العملات الصعبة الضرورية لتسديد هذه الواردات وهو ما عرف في مصطلحات قوانين المالية بالواردات بدون تسديد (Les importations sans paiement)².

ثانيا- المسافرون إلى الخارج:

يحتاج المسافرون الى الخارج لأغراض مختلفة (السياحة،العلاج،مرافقة المرضى،التعليم...) الى أرصدة بالعملة الصعبة لمواجهة نفقاتهم.تقدّم الدول في هذه الحالات منحة سياحية لمواطنيها لكنها قد لا تكون

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر:

Agénor P.R , Montiel J.P and ul Haque N, *Informal Financial Markets in Developing Countries, a macroeconomic analysis*, advances in theoretical and applied economics series, Blackwell publishers, Oxford UK & Cambridge USA, 1993, pp35-36.

² - لمزيد من المعلومات أنظر:

Conseil National Economique et Social (CNES), *Le secteur informel illusions et réalités*, rapport de la commission relations de travail, Juin 2004, pp35-36 .

كافية لمواجهة نفقاتهم في الخارج طوال مدة الإقامة وهو ما يدفع بالمسافرين الى البحث عن مبالغ إضافية من العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي.

ثالثا- الطلب على العملة الصعبة لغرض المحفظة المالية:

في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة أو التي تواجه حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي يلجأ الأعدان الاقتصاديون خاصة ذوي المداخيل المرتفعة الى إحلال العملة الصعبة (المتحصّل عليها عبر سوق الصرف الموازي) محل العملة الوطنية في محافظهم المالية حفاظا على قيمة ثرواتهم.

رابعا- تهريب الأموال:

تمنع التشريعات في الكثير من الدول المقيمين من تشكيل أصول مالية، عقارية أو إنتاجية في الخارج دون ترخيص من السلطات النقدية. ففي الجزائر مثلا تشير المادة الثامنة من النظام رقم 07-01 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة الى أنه يمنع على المقيمين تكوين موجودات نقدية، مالية أو عقارية في الخارج انطلاقا من أنشطتهم في الجزائر ما عدا في الحالات التي يرخص بها بنك الجزائر¹. وعليه يلجأ الأعدان الاقتصاديون الميسورون الى سوق الصرف الموازي لتمويل مشتريات هذه الأصول في الخارج.

الفرع الثاني-مصادر العرض الموازي للعملة الصعبة:

بشكل عام هناك خمس مصادر ممكنة لعرض العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي و هي²:

أولا- التصريح المخفّض بقيمة الصادرات:

يقصد به تصريح المصدر بقيمة للصادرات أقل من قيمتها الحقيقية لدى مختلف الإدارات والمصالح الاقتصادية المكلفة بالتجارة الخارجية بهدف إعادة بيع الفرق بين القيمتين على مستوى سوق الصرف الموازي (هنا علاوة الصرف الموازي تعتبر كعائد بعد خصم تكلفة إعادة إدخال العملة الصعبة الى البلد).

يخضع قرار التصريح المخفّض بقيمة الصادرات للحساب الاقتصادي للمصدر الذي يقارن بين تكلفة ومنفعة هذا القرار، ففي حالة وجود ضرائب على التصدير يكون من مصلحة المصدر التصريح المخفّض بقيمة الصادرات لأنه يمكنه من تحقيق عائد من بيع العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي من جهة و دفع ضريبة أقل على الصادرات من جهة أخرى. أمّا في حالة وجود إعانات على التصدير يكون من مصلحة المصدر التصريح المخفّض بقيمة صادراته طالما كان معدل الإعانة أقل من علاوة الصرف الموازي.

¹- أنظر:

النظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، سنة 2007.

²- لمزيد من المعلومات أنظر:

Agénor.P.R, *Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, evidence, and Policy Implications*, Princeton Essays in International Finance, No 188, 1992, pp7-10.

تقنيا يتم قياس حجم التصريح المخفّض بقيمة الصادرات بالنسبة لبلد معين عبر المقارنة بين قيمة الصادرات المسجلة على مستوى إحصائيات بلد التصدير و قيمة الواردات المسجلة في إحصائيات التجارة الخارجية للبلد(ان) المستورد(ة) مع مراعاة التكاليف اللوجستية للعملية التجارية الخارجية(النقل،التأمين...) وكيفية تقاسم هذه التكاليف بين المصدر(ين) والمستورد(ين) و التي يحدّها المصطلح التجاري(L'incoterm) المستخدم في عملية التجارة الخارجية¹. نكون أمام حالة تصريح مخفّض بقيمة الصادرات إذا كانت النسبة بين مبلغ الصادرات المسجل في إحصائيات بلد التصدير و مبلغ الواردات المسجل في إحصائيات بلد الاستيراد أقل من الواحد.

ثانيا- تهريب السلع نحو الخارج (التصدير الموازي):

هي عمليات للتصدير تخرق القوانين في جميع مراحلها وبالنسبة لمختلف العمليات التي تتم في اطرها (عملية البيع في حد ذاتها،عمليات النقل التي تتطلبها،عملية إدخال العملات الصعبة الناتجة عنها وعملية بيعها).

ثالثا- التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات:

أي التصريح من طرف المستورد لدى الإدارات والمصالح المكلفة بالتجارة الخارجية بقيمة للواردات أكبر من قيمتها الحقيقية بهدف بيع الفرق على مستوى سوق الصرف الموازي بعد اعادة إدخاله للبلد.يقاس التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات عبر المقارنة بين القيمة المسجلة للواردات في إحصائيات بلد الاستيراد والقيمة المسجلة للصادرات في إحصائيات بلد التصدير فإذا كانت القيمة الأولى أكبر من القيمة الثانية (مع مراعاة تكاليف النقل والتأمين) نكون أمام تصريح مبالغ فيه بقيمة الواردات. يخضع قرار التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات أيضا الى الحساب الاقتصادي للمستورد الذي يقارن بين معدل الرسوم الجمركية على الواردات وعلاوة الصرف الموازي (كنسبة مئوية)،فهو لا يقدم على التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات إلا إذا كان معدل الرسوم الجمركية على الواردات منخفضا بشكل كافي مقارنة بعلاوة الصرف الموازي بما يجعل قيمة الفوائض المحققة على مستوى سوق الصرف الموازي تغطّي الرسوم الاضافية المدفوعة على الواردات.

رابعا- السياح الأجانب:يشكل السياح الأجانب مصدرا للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الدول النامية الجاذبة سياحيا ذات القطاع المالي غير المهيأ بشكل كافي لاستقطاب هذه التدفقات من العملة الصعبة.قد تتسبب موسمية التدفقات السياحية في اضعاف طابع موسمي على حركية سعر وسوق الصرف الموازي،وهكذا يشير Dornbush et al الى انخفاض سعر وعلاوة الصرف الموازي المترافقين مع زيادة العرض من العملة الصعبة الموازية في البرازيل خلال الفترة 1974-1982 خلال موسم تدفق السياح الأرجنتينيين على البرازيل الموافق لبداية السنة الميلادية².

¹ - تعكس المصطلحات التجارية الدولية قواعد قانونية وضعتها غرفة التجارة الدولية وطوّرتها على مراحل لتنظيم العلاقة بين المصدرين والمستوردين في اطار عمليات التجارة الدولية وخاصة كيفية تقاسم الاعباء والمسؤوليات المرتبطة بهذه العمليات.

² - Dornbusch, R., Dantas, D.V., Pechman, C., Rocha, R.R. and Simoes, S. *The Black Market for Dollars in Brazil*, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol98 ,N°01, Feb 1983,pp25-40

خامسا- تحويلات المهاجرين:

يعتبر المهاجرون في الدول المصدرة لليد العاملة مصدرا مهماً للعملة الصعبة التي تغذي سواء سوق الصرف الرسمي عبر التحويلات الرسمية - وهي تلك التحويلات التي تمر عبر المؤسسات البنكية والبريدية والمالية لكل من بلد الاستقبال والبلد الأصلي للمهاجر- أو سوق الصرف الموازي أين يضع المهاجرون ادخاراتهم بالعملة الصعبة تحت تصرف مواطنيهم في بلدهم الأصلي للقيام بمشترياتهم من عدة أنواع من السلع الاستهلاكية والمعمرّة والتجهيزية في بلد الاستقبال (عادة في اطار الية الواردات بدون تسديد).يمكن أن تتم عملية الصرف الموازي عبر التبادل المادي للأوراق النقدية الأجنبية مقابل الأوراق النقدية الوطنية في اماكن معروفة لدى المهتمين بالسوق (**الصرف نقدا**) أو عبر التبادل المادي لأوامر الدفع الكتابية المرتبطة بحسابات بنكية في بلد الاستقبال التي تمكن الطرف المحلي (مشتري العملات الصعبة) من القيام بمشترياته في بلد استقبال المهاجرين بعد تحويلها الى نقود قانونية مقابل الأوراق النقدية الوطنية (**صرف "شبه نقدي"**) أو عبر المقاصة بموجب عملية الصرف بالمقاصة يدفع الطرف المحلي مقابل العملة الصعبة التي يشتريها على مستوى سوق الصرف الموازي المحلي بالعملة الوطنية الى طرف يعينه المهاجر بحيث تكون العملة الصعبة محل التبادل متاحة له في بلد استقبال المهاجر (تشبه تماما عملية الصرف بالتحويل *le change-transfert* التي تطبقها البنوك التجارية ويدفع بموجبها مستورد قيمة العملة الصعبة التي تسوي عملياته التجارية الدولية بعملته الوطنية على مستوى بنكه الذي يكلف مراسله في بلد المصدّر بدفع قيمة الصفقة للمصدّر بعملة التسوية من حساب بنك المستورد على مستوى البنك المراسل وهكذا تتم عملية الصرف باستخدام الحسابات دون التنقل المادي للعملات عبر الحدود)¹.

في اغلب أسواق الصرف الموازية التي تعتمد على ادخار المهاجرين تقوم شبكات في كل من بلد الاستقبال والبلد الأصلي بتنظيم سوق الصرف الموازي حيث تعتمد على الثقة بين مختلف المتعاملين في اطارها(تعبئة ادخار المهاجرين في بلد الاستقبال و استلام المقابل بالعملة الوطنية في البلد الأصلي وتنظيم العمليات التجارية بين البلدين التي تمّول عبر سوق الصرف الموازي وتحديد سعر الصرف الموازي)².

يمكن تلخيص آلية تشكل سوق الصرف الموازي غير الشرعي عبر الشكل الموالي :

¹- لمزيد من المعلومات أنظر:

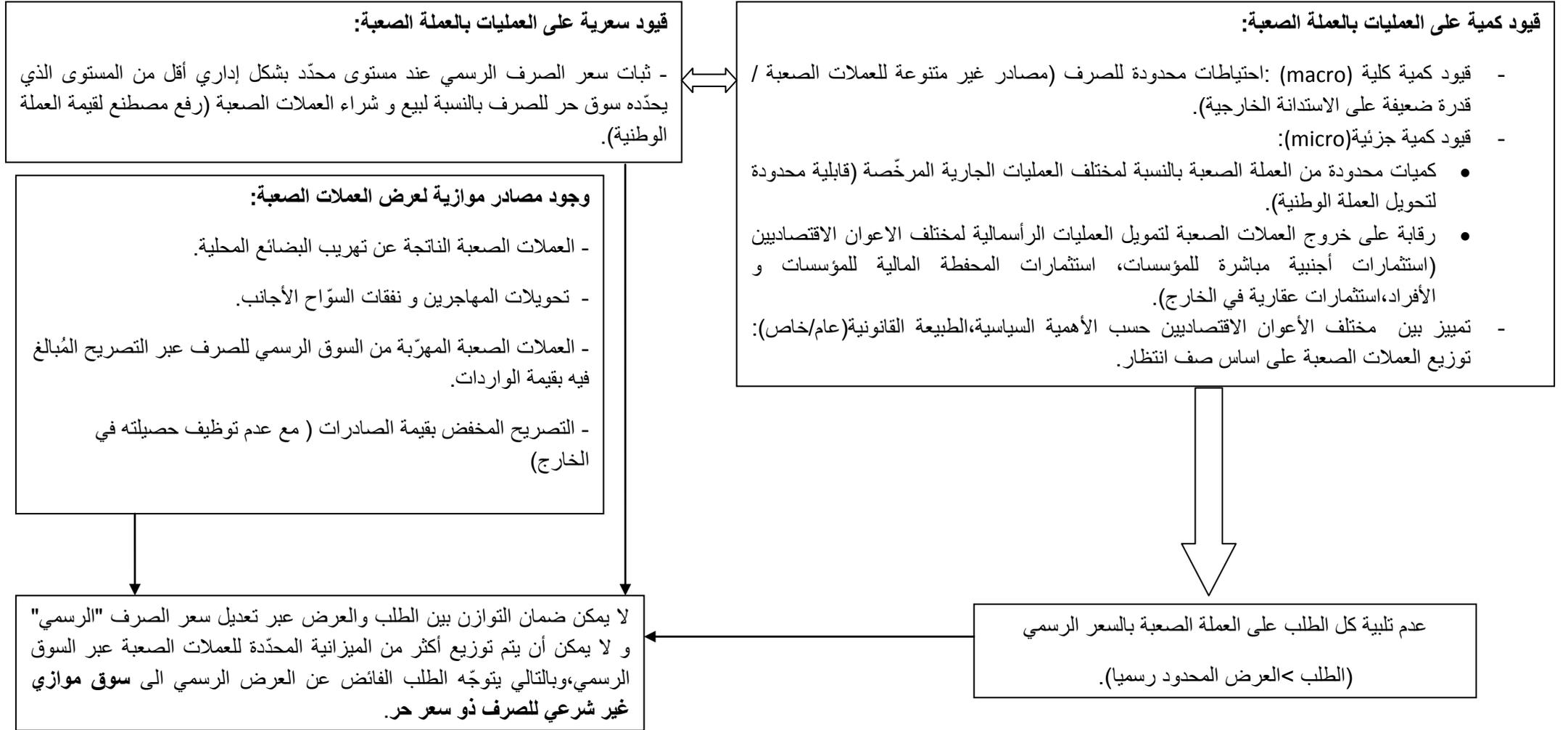
Bernet-Rollande.L, *Principes de technique bancaire*,25 Ed, Dunod,Paris,2008,p377.

²- لمزيد من المعلومات أنظر :

-Garson.J-P, *LES ENJEUX DES FLUX FINANCIERS DE L'ÉMIGRATION POUR LES PAYS DU MAGHREB*, contribution présentée lors de la conférence internationale organisée par l'OCDE intitulée « migration et coopération internationale :enjeux pour les pays de l'OCDE », Madrid, 29-31 Mars 1993.

- Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, ENAG Editions, Alger, 1991, pp103-128.

شكل رقم 02: آلية تشكّل سوق الصرف الموازي غير الشرعي:



المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثالث- محددات سعر (علاوة) الصرف الموازي:

سوف نستعرض في هذا المبحث المقاربات النظرية المفسرة لظهور و أداء سوق الصرف الموازي ثم المقاربات التطبيقية لقياس أداء سوق الصرف الموازي عبر نمذجة علاوة الصرف الموازي من أجل تفسير تغيراتها في كل من الأجلين القصير و الطويل. تجدر الإشارة في هذا الصدد أن أغلب الدراسات التطبيقية تركز في تحليلها لأداء سوق الصرف الموازي على علاوة الصرف الموازي أكثر من تركيزها على سعر الصرف الموازي نفسه نظرا لكون علاوة الصرف الموازي متغيرا ذو مغزى أفضل من الناحية الاقتصادية (في المقارنات بين الدول مثلا) ومن ناحية السياسة الاقتصادية (تكون هدفا واضحا لواقعي السياسات الاقتصادية)¹.

المطلب الأول-المقاربات المفسرة لسعر (علاوة) الصرف الموازي:

لقد تم مقارنة أسواق الصرف الموازي من عدة زوايا، فنجد في هذا الصدد مقارنة التجارة الحقيقية التي تفسر سلوك سعر الصرف الموازي على ضوء القيود التجارية التي تفرضها السلطات الاقتصادية في التعاملات الخارجية، المقاربة النقدية لسعر الصرف الموازي التي تفسر سلوك سعر الصرف الموازي على أساس الاختلالات النقدية المسجلة في الاقتصاد الوطني، مقارنة المحفظة المالية و احلال العملة التي تبرز دور كيفية تشكيل محافظ الأصول في تحديد سعر الصرف الموازي .

الفرع الأول- مقارنة التجارة الحقيقية :

تعتبر المقاربة الأقدم لتحليل أسواق الصرف الموازي. تركز على تحليل سوق الصرف الموازي نفسه وتهمل تفاعلاته مع باقي الاقتصاد لهذا تعتبر نماذج التجارة الحقيقية نماذج توازن جزئي. تفترض هذه المقاربة ان الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف الموازي يتوجّه بشكل حصري لتمويل نشاط التهريب نحو الداخل للسلع الأجنبية في حين أن عرض العملات الصعبة في السوق الموازي يأتي من مصادر غير شرعية أهمها تهريب السلع الوطنية نحو الخارج و التصريح المخفّض بقيمة الصادرات.

تفترض هذه المقاربة ان المستوردين والمصدّرين يمارسون جزءا من نشاطهم بشكل رسمي والجزء الاخر عبر السوق الموازي، بمعنى ان المستورد يحصل على العملة الصعبة من السوق الرسمي بالسعر الرسمي لاقتناء كمية من الواردات يدفع عليها رسوما جمركية و يشتري عملة صعبة على مستوى سوق الصرف الموازي بسعر للعملة الوطنية أعلى من السعر الرسمي هو سعر الصرف الموازي لاقتناء كمية من السلع الأجنبية يقوم بتهريبها نحو الداخل. نفس الشيء بالنسبة للمصدّر الذي يقوم بالتصريح بقيمة معينة للصادرات يدفع ضرائب عليها (ضرائب عند التصدير) أو يحصل على إعانة عليها (إعانات تصدير) ويكون ملزما بالتنازل عن نسبة معينة من حصيلة التصدير بالعملة الصعبة لصالح البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي، من جهة أخرى يقوم المصدّر إما بتهريب جزء من انتاجه نحو الخارج أو التصريح بقيمة للصادرات أقل من قيمتها الحقيقية أمام مصالح الجمارك و الإدارة الضريبية وهو ما يمكنه من الحصول على قيمتها بالعملة الصعبة وتحويلها الى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الموازي وبالتالي الحصول على مقابل أكبر من عملية التصدير "غير الرسمية" بالعملة الوطنية. يواجه كل المصدّرين والمستوردين مصالح الجمارك التي تهدف الى تطبيق قوانين التجارة

¹ - Nkurunziza .D, Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi, AERC Research Paper N°123, Nov 2002, p2.

الخارجية عند الحدود ومنها تسليط عقوبات مالية وجزائية على المخالفين (الجزء غير الرسمي من نشاط التصدير والاستيراد).

تخلص مقارنة التجارة الحقيقية إلى أن المستورد سوف يقوم بتهريب السلع الأجنبية نحو الداخل طالما كان معدل الرسوم الجمركية على الواردات مرتفعا الى الحد الذي يمكّنه من تحقيق ارباح من نشاط التهريب حتى بعد شراء العملة الصعبة اللازمة لشراء السلع الأجنبية على مستوى سوق الصرف الموازي مع مراعاة احتمال القبض عليه من طرف مصالح الجمارك. كما تشير النظرية الى أن المصدر سوف يقوم بتهريب السلع نحو الخارج (التصريح المخفض بقيمة الصادرات) طالما كان معدل الإعانة على التصدير اقل من علاوة الصرف الموازي مع مراعاة احتمال الكشف من طرف مصالح الجمارك¹.

تخلص هذه المقاربة أيضا إلى ان علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل سوف تتحدد بشروط التوازن الخاصة بالتجارة الرسمية (الواردات والصادرات الرسمية) و التجارة غير الرسمية (الواردات والصادرات المهرّبة)، فعند التوازن طويل الأجل أين تتعادل الواردات الرسمية مع الصادرات الرسمية (توازن الميزان التجاري الرسمي) و تتعادل الصادرات المهرّبة مع الواردات المهرّبة تكون علاوة الصرف الموازي متوسطا مرجّحا بين معدل الرسوم الجمركية على الصادرات ومعدل الرسوم الجمركية على الواردات وهو ما يعني أن علاوة الصرف الموازي تتحدد جوهريا عبر هيكل الحواجز الجمركية².

رغم ان مقارنة التجارة الحقيقية تقدّم اطارا ملائما لتحليل أثر القيود التجارية (التي تشكل جزءا فقط من القيود على الصرف) على سعر الصرف الموازي وهو اثر طويل الأجل، إلا أنها تنطوي على عدة نقائص في مجال تفسير سلوك سعر الصرف الموازي منها استبعاد دافع التوظيف (المحفظة المالية) من الطلب على العملة الصعبة وهو الدافع الذي تقرّه مختلف النظريات النقدية للطلب على النقود سواء بالنسبة للعملة الوطنية أو العملات الصعبة، كما أن هذه المقاربة ورغم ملائمتها لتحليل تطور سعر الصرف الموازي في الأجل الطويل لا تقدّم تفسيراً مقنعا لتطوره في الأجل القصير (إذ تعتبر أغلب نماذج التجارة الموازية علاوة الصرف الموازي معطاة في الأجل القصير)، وهي النقائص التي حاولت المقاربات التي جاءت بعدها تداركها.

الفرع الثاني-المقاربة النقدية لسعر الصرف:

تركّز هذه المقاربة على دور العوامل النقدية في تفسير سلوك سعر الصرف الموازي، إذ يؤدي بموجبها ارتفاع عرض النقود في الاقتصاد أسرع من الطلب عليها الى رفع علاوة الصرف الموازي. يمكن أن يكون مصدر الفائض النقدي هو التوسع في الإقراض من طرف القطاع البنكي أو التمويل النقدي لعجز ميزانية الدولة. يؤدي إنفاق الفائض النقدي في الاقتصاد الى رفع أسعار السلع المحلية وهو ما يخفّض الطلب عليها و يرفع الطلب على السلع الأجنبية و العملة الصعبة و ينعكس في تدهور قيمة العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف الموازي وارتفاع علاوة الصرف الموازي. يدفع ارتفاع علاوة الصرف الموازي الى زيادة وتيرة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات و تهريب الصادرات نحو الخارج و الى ارتفاع تحويلات المهاجرين عبر القنوات غير الرسمية.

¹ - Agénor P.R , Montiel J.P and ul Haque N, *Informal Financial Markets in Developing Countries, a macroeconomic analysis*, OP.CIT,p69.

² -Ibidem.

تفترض هذه المقاربة أن سوق الصرف الرسمي يغطي احتياجات الاستيراد بالكامل وبالتالي فإن سوق الصرف الموازي لا يقوم بتمويل التجارة غير الرسمية للسلع. تقترح هذه النماذج تقليص معدل نمو كمية النقود في الاقتصاد عبر تبني سياسات نقدية و ميزانية انكماشية من أجل تقليص علاوة ودور سوق الصرف الموازي في الاقتصاد¹.

رغم ان هذه المقاربة تقدّم اطارا هاما لتفسير العلاقة بين السياسة النقدية و سلوك سعر الصرف الموازي إلا أنها تنطوي على عدة نقائص أهمها افتراض عدم تلبية سوق الصرف الموازي لحاجيات الاستيراد وهو الافتراض غير الواقعي في عدد كبير من الدول النامية التي تفرض قيود كمية و جمركية على التجارة الدولية بل أنها تسمح للأعوان الاقتصاديين المقيمين باستيراد سلع معينة بشروط معينة على أن يتكفلوا بأنفسهم بتوفير العملة الصعبة الضرورية لتمويل هذه الواردات في إطار الية الواردات بدون تسديد.

الفرع الثالث- مقارنة المحفظة المالية وإحلال العملة :

تشدد هذه المقاربة على دور تشكيل محفظة الأصول المالية في تحديد سعر الصرف الموازي، إذ تعتبر العملة الصعبة نوعا من الأصول المالية المنافسة للأصول المالية الوطنية كقناة لتوظيف الفوائض النقدية إضافة الى دورها كوسيط للتبادل يسمح بالحصول على مختلف السلع الأجنبية.

بشكل عام وفي إطار مقارنة المحفظة المالية وإحلال العملة تحكم توقعات الأعوان الاقتصاديين بخصوص العائد المتوقع لمختلف الأصول توزيعها ضمن محافظهم المالية وتفسر تقلبات العرض والطلب على العملة الصعبة وبالتالي سعر الصرف (الموازي) في الأجل القصير، وعليه يقوم الأعوان الاقتصاديون المحليون بإحلال العملة الصعبة محل العملة الوطنية في محافظهم المالية عند توقع تدهور العائد على الأصول المحررة بالعملة الوطنية مقابل العائد على الأصول المحررة بالعملة الصعبة حفاظا على قيمة ثرواتهم. يمكن أن يتدهور العائد المتوقع للأصول المحررة بالعملة الوطنية مقارنة بالأصول الأجنبية لعدة أسباب اقتصادية، منها : ارتفاع معدل التضخم المتوقع، تدهور قيمة العملة الوطنية في السوق الرسمي، انخفاض اسعار الفائدة المحلية الحقيقية، عدم التأكد بخصوص الوضعية الاقتصادية ومسار السياسة الاقتصادية ؛ أو سياسية مثل: الاضطرابات السياسية وعدم التأكد بخصوص الاستقرار السياسي والاجتماعي. بالإضافة الى هذه العوامل الأساسية (التي تحدد عائد حيازة أرصدة بالعملة الصعبة والعملة الوطنية) تلعب العوامل المؤسسية دورا لا يمكن إغفاله في تحديد مستوى و قناة إحلال العملة الصعبة محل العملة الوطنية، ومنها مدى اتساع فرص الاستثمار المحلية (سواء الاستثمار المالي ومدى وفرة المنتجات المالية الوطنية البديلة للأصول والأرصدة المحررة بالعملة الصعبة أو الاستثمارات الانتاجية)، علاوة المخاطر القانونية المرتبطة بحيازة أصول وأرصدة محررة بالعملة الصعبة (مدى اجبار السلطات للأعوان الاقتصاديين على كشف مصدر العملة الصعبة المودعة على مستوى البنوك المحلية أو المستخدمة في عمليات الاستيراد أو اثناء السفر الى الخارج) وكذا تكلفة المعاملات المرتبطة بحيازة واستخدام أرصدة (وأصول) محررة بالعملة الصعبة².

¹ - Agénor P.R , Montiel J.P and ul Haque N, *Informal Financial Markets in Developing Countries, a macroeconomic analysis*, OP.CIT,p69.

² - El-Erian M, *Currency Substitution in Egypt and the Yemen Arab Republic: A Comparative Quantitative Analysis*, IMF Staff Papers , Vol. 35, No. 1 ,Mar 1988, pp. 85-103

الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

يمكن ان يتمّ إحلال العملة الصعبة محل العملة الوطنية ابتداء وانتهاء داخل البلد عبر سوق الصرف الرسمي وذلك بإقبال الأعوان الاقتصاديين المقيمين على فتح حسابات بالعملة الصعبة على مستوى البنوك المحلية و تغذيتها في إطار ما تسمح به التشريعات الخاصة بالصرف وحسابات العملة الصعبة، كما يمكن أن تتمّ هذه العملية ابتداء داخل البلد عبر سوق الصرف الموازي حيث يتم تحويل الأرصدة بالعملة الوطنية الى أرصدة بالعملة الصعبة و تكتمل العملية خارج البلد عبر توظيف الأرصدة بالعملة الصعبة المكتسبة داخل البلد في الخارج في شكل أصول مالية أو مادية (عقارية أو انتاجية).

تفترض مقارنة المحفظة المالية أنه في كل لحظة تمثل القيمة بالعملة الوطنية لمخزون الأصول المحررة بالعملة الصعبة نسبة معينة من مجموع ثروة العون الاقتصادي متضمنة الأصول المحررة بالعملة الوطنية و الأصول المحررة بالعملة الصعبة، حيث ترتبط هذه النسبة بمعدل تغير سعر الصرف الموازي. ففي نموذج Dornbush et al يتحدّد توازن سوق الأصول وفق المعادلة التالية¹:

$$\frac{x_B}{x_B + C} = \Theta(i^* + d - i)$$

حيث:

X: علاوة الصرف الموازي

B: مخزون العملة الصعبة المتاح في لحظة معينة.

C: القيمة بالعملة الصعبة على اساس سعر الصرف الرسمي لمخزون الأصول المحررة بالعملة الوطنية.

i*: معدل الفائدة الأجنبي.

i: معدل الفائدة المحلي.

d: معدل التغير في سعر الصرف الموازي.

وهو ما يعني أن النسبة بين القيمة بالعملة الوطنية لمخزون الأصول المحررة بالعملة الصعبة x_B الى مجموع ثروة العون الاقتصادي $x_B + C$ هي تابع لمعدل العائد النسبي على حيازة الأصول الأجنبية ممثلاً في الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي و معدل الفائدة المحلي مرجحاً بالتغير في سعر الصرف الموازي. في الأجل القصير يتغير سعر الصرف الموازي ليوافق بين الطلب على العملة الصعبة لغرض المحفظة المالية و العرض المتاح من العملة الصعبة، ففي حالة توقّع تدهور سعر الصرف الرسمي² (عدد أكبر من وحدات العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الصعبة أو عدد أقل من وحدات العملة الصعبة في مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية) سوف ينخفض معدل العائد النسبي المتوقع على حيازة الأصول المحررة بالعملة الوطنية (في مقابل ارتفاع العائد النسبي المتوقع على حيازة الأصول بالعملة الصعبة) وهو ما يرفع الطلب على العملة الصعبة لغرض المحفظة المالية ممّا يستوجب

¹ - Dornbusch, R et al, OP.CIT,p27.

² - نفس الشيء بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة على العائد النسبي لحيازة الأصول المحررة بالعملة الوطنية مثل ارتفاع معدل التضخم المحلي، انخفاض معدل الفائدة الحقيقي المحلي، تقييد الاستثمار المحلي، غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي... الخ.

ارتفاع علاوة الصرف الموازي من أجل تحفيز زيادة في عرض العملة الصعبة تعيد السوق الى وضعية التوازن (أو تحقيق التوازن عند سعر صرف موازي أعلى في حالة غياب امكانية رفع عرض العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي). في الحالة المعاكسة وعند توقع تحسن سعر الصرف الرسمي (عدد أقل من وحدات العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الصعبة أو عدد أكبر من وحدات العملة الصعبة في مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية) سوف يرتفع العائد المتوقع لحيازة الأصول الوطنية (مقابل انخفاض العائد النسبي المتوقع لحيازة الأصول بالعملة الصعبة) وهو ما يخفّض من الطلب على الأصول المحررة بالعملة الصعبة في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين لصالح الأصول المحررة بالعملة الوطنية ويدفع باتجاه تخفيض علاوة الصرف الموازي (انخفاض سعر الصرف الموازي).

تشير مقارنة المحفظة المالية و احلال العملة الى أن أثر تخفيض علاوة الصرف الموازي عبر تخفيض قيمة العملة الوطنية من طرف السلطات النقدية (devaluation) سيكون مؤقتاً إلا في حالة تبني سياسات نقدية و مالية انكماشية تدعم تخفيض الطلب الكلي¹.

المطلب الثاني- نموذج التدفق/المخزون stock/Flow model لتحديد علاوة الصرف الموازي:

تُظهر الأدبيات المتعلقة بأسواق الصرف الموازية نتيجة أساسية بخصوص سعر (علاوة) الصرف الموازي وهي أن هذه الأخير(ة) يتحدّد بتأثير مشترك بين العمليات الرأسمالية (استثمارات المحفظة المالية و الاستثمارات العقارية في الخارج...) والعمليات الجارية (الواردات، الصادرات و السياحة....) الموازية بالعملة الصعبة².

تؤدّي القرارات المتعلقة بالمحفظة المالية و توقّعات الأعوان المتعاملين في أسواق الصرف الموازي بخصوص تطور سعر الصرف الموازي والرسمي دوراً أساسياً في تحديد اتجاه تغيّر علاوة وسعر الصرف الموازي في **الأجل القصير**. أمّا في **الأجل الطويل** فيتحدّد مستوى علاوة وسعر الصرف الموازي بشكل أساسي عبر الميزان الجاري الموازي (الفرق بين مبالغ العمليات الجارية الموازية الصادرة والواردة) ، هذا الأخير يتأثر بشكل كبير بالإجراءات المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية في مجال الصرف والتجارة الخارجية.

يستخدم نموذج المخزون/التدفق لتحليل حركية علاوة الصرف الموازي في كل من الاجل القصير والطويل، و قد صمم هذا النموذج في الأصل من أجل تحليل أنظمة الصرف العائمة والتي يتحدّد سعر الصرف فيها على أساس الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية (مقاربة المخزون) وعلى اساس الطلب على العملة الصعبة لأغراض المعاملات الجارية (مقاربة التدفق)³.

الفرع الأول- تحديد علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير:

تتحدّد علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير عبر توازن ميزان العمليات الرأسمالية "الموازية" للقطاع الخاص يرتبط الطلب على العملة الصعبة لأغراض المعاملات الرأسمالية للقطاع الخاص بجملة من المتغيّرات التي تحدّد الفرق في معدل العائد بين الأصول المحلية و الاصول الاجنبية. نجد من بين هذه المتغيّرات: معدل تدهور سعر الصرف الرسمي، المستوى المتوقع لعلاوة الصرف الموازي في

¹ - Agénor P.R, Montiel J.P and ul Haque.N,OP.CIT,p78.

² - أنظر :

Agénor P.R, *Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, evidence, and Policy Implications*, OP.CIT.

³ - Kiguel.M, O'Connell .SA, Op.cit, p34.

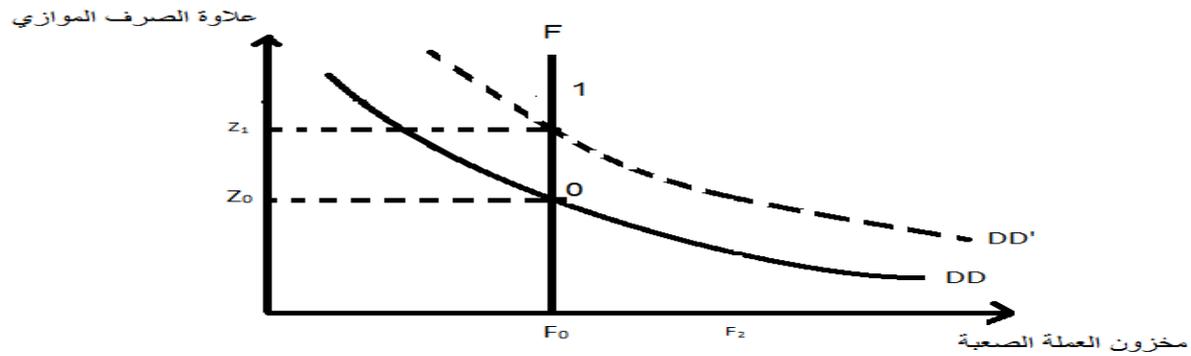
الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

الفترات اللاحقة، الفرق الموجب بين معدل الفائدة الأجنبي و معدل الفائدة المحلي، عرض النقد المحلي (الذي يتأثر بدوره بكل من السياسة النقدية و السياسة المالية)، معدل التضخم المتوقع، وهي متغيرات ترتبط بشكل عكسي مع العائد على الاحتفاظ بالأصول المحلية (وبالتالي تؤدي الى ارتفاع معدل العائد النسبي للاحتفاظ بالأصول الأجنبية) فتدفع الأعوان الاقتصاديين في حال ارتفاع قيمها الى رفع طلبهم على العملة الصعبة لغرض المعاملات الرأسمالية و بالتالي ترفع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير.

من جهة أخرى ترتبط علاوة الصرف الموازي بشكل عكسي في الأجل القصير مع مخزون العملة الصعبة (العرض المتاح من العملة الصعبة).

يمكن تمثيل الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية بمنحنى سالب الميل يربط بين علاوة الصرف الموازي ومخزون العملة الصعبة كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 03: توازن ميزان العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص



المصدر:

Kiguel.M, O'Connell. SA, parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies, OP.CIT,p24

كما سبقت الإشارة من قبل، ترتبط علاوة الصرف الموازي بشكل عكسي مع مخزون العملة الصعبة. يؤدي ارتفاع العائد النسبي للاحتفاظ بالعملة الصعبة انطلاقاً من وضع ابتدائي معين (بسبب تدهور سعر الصرف الرسمي، توقع ارتفاع علاوة الصرف الموازي في المستقبل، ارتفاع معدل التضخم المحلي المتوقع، ارتفاع الفرق الموجب بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلي مثلاً) الى ارتفاع الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية، وهو ما يترجم بيانياً في الشكل السابق بانتقال منحنى الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية نحو اليمين من الوضع DD إلى الوضع DD'. في الحالة المعاكسة (ارتفاع معدل الفائدة المحلي بحيث ينخفض الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلي أو تحسن سعر الصرف الرسمي مثلاً) يرتفع معدل العائد على الاحتفاظ بالأصول المحلية وهو ما ينتج عنه انتقال منحنى الطلب على العملة الصعبة انطلاقاً من وضع ابتدائي معين نحو اليسار (الانتقال من DD' نحو DD).

يتم توازن ميزان العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص عند تعادل الطلب على العملة الصعبة لأغراض المحفظة المالية و المخزون المتاح من العملة الصعبة، وهو ما يظهر عند الظروف الابتدائية لسوق

الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

الصرف الموازي عند النقطة 0 وهي نقطة تقاطع المنحنى F و المنحنى DD و ينتج عن هذا التوازن علاوة الصرف الموازي Z_0 .

يؤدي ارتفاع معدل العائد على الاحتفاظ بالأصول الأجنبية الى ارتفاع الطلب على العملة الصعبة والذي يترجم بانتقال منحنى الطلب على العملة الصعبة لأغراض المعاملات الرأسمالية من الوضع DD إلى الوضع DD' وهو ما يؤدي عند المخزون الثابت للعملة الصعبة F_0 إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازي من Z_0 إلى Z_1 .

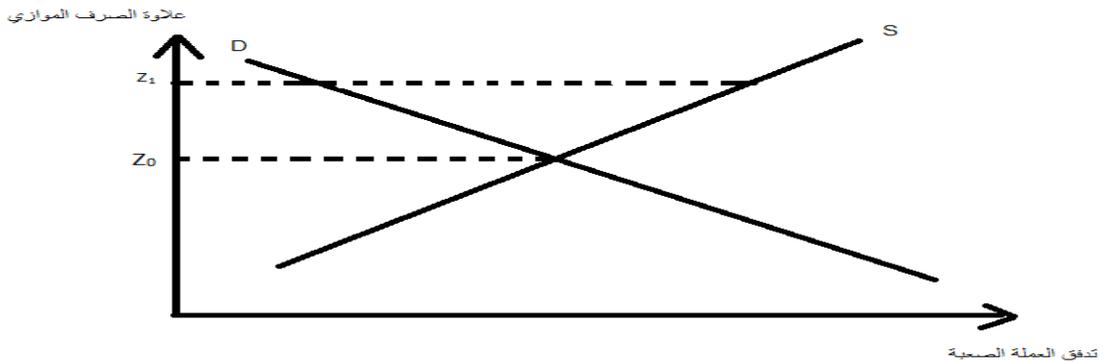
الفرع الثاني-تحديد علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل:

في الأجل الطويل تتحدّد علاوة الصرف الموازي عبر ظروف الميزان الجاري "الموازي" للقطاع الخاص. يرتبط عرض العملة الصعبة لأغراض المعاملات الجارية طرديا مع علاوة الصرف الموازي وتتنوع مصادر هذا العرض بين المصادر التجارية: تهريب الصادرات والتصريح المخفّض بقيمتها، التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات والمصادر غير التجارية: تحويلات المهاجرين ونفقات السياح الأجانب.

في جانب الطلب يرتبط الطلب على العملة الصعبة لأغراض المعاملات الجارية عكسيا بعلاوة الصرف الموازي و تتنوع مصادره بين: تهريب الواردات نحو الداخل، نفقات السياحة و التعليم و العلاج في الخارج.

يتحقق توازن الميزان الجاري للقطاع الخاص عند تعادل العرض والطلب. يؤدي ارتفاع علاوة الصرف الموازي انطلاقا من وضع ابتدائي معيّن الى ارتفاع عرض العملة الصعبة في مقابل انخفاض الطلب عليها لأغراض المعاملات الجارية وهو ما يؤدي الى فائض في الميزان الجاري للقطاع الخاص كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 04: توازن الميزان الجاري للقطاع الخاص



المصدر:

Kiguel.M, O'Connell .S A., parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies ,OP.CIT,p24

يتأثر الميزان الجاري "الموازي" للقطاع الخاص بالقرارات التي تتخذها السلطات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية والصرف، فيؤدي تحسّن سعر الصرف الرسمي الحقيقي مثلا الى تراجع الصادرات الكليّة (ومنه الصادرات الموازية) نتيجة ارتفاع سعرها النسبي في الاسواق الخارجية في مقابل ارتفاع الواردات الكلية (ومنه الواردات الموازية) نتيجة انخفاض سعرها النسبي وهو ما يرفع من الطلب على العملة الصعبة لغرض التهريب ويخفّض من عرضها نتيجة انخفاض الصادرات ويؤدي الى عجز في الميزان الجاري للقطاع الخاص والى ارتفاع علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل.

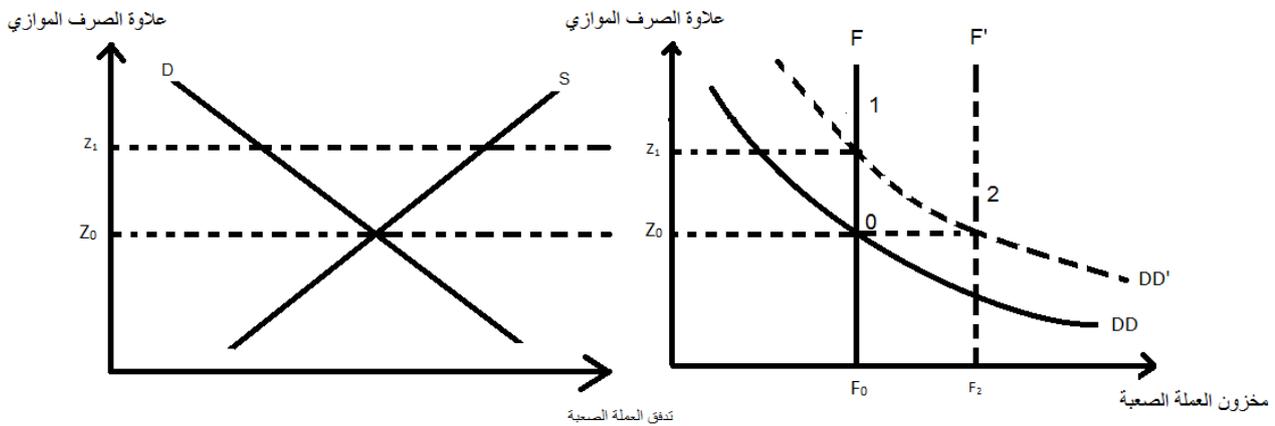
بنفس الطريقة يؤدي رفع معدل الرسوم الجمركية على الواردات عبر سوق الصرف الرسمي إلى تحوّل المستوردين نحو سوق الصرف الموازي، وهو ما يرفع علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل.

الفرع الثالث-التفاعل بين ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية في تحديد مستوى علاوة الصرف الموازي:

إن التحليل السابق لتوازن كل من ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية يعتبر مبسّطا بشكل كبير. في الواقع تتفاعل كل من العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية لتحديد مستوى علاوة الصرف الموازي وتطوّرها خلال الزمن، ذلك أن فائض الميزان الجاري للقطاع الخاص هو المصدر الأساسي لزيادة مخزون العملة الصعبة المتاحة للقطاع الخاص على اعتبار أن المصدرين عبر سوق الصرف الرسمي مطالبون بتحويل حصيلة صادراتهم نحو الداخل وعلى اعتبار القيود الكمية المفروضة على الواردات وإجراءات الرقابة عليها، وهو ما يعني ان اعتبارات الميزان الجاري للقطاع الخاص التي تؤثر على علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل لها تأثير ايضا على العلاوة في الأجل القصير.

بنفس الطريقة يؤدي ارتفاع عرض النقد المحلي نتيجة عجز في الميزانية العامة للدولة الى رفع الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية على اعتبار ارتفاع العائد النسبي للاحتفاظ بالأصول الأجنبية على حساب الاحتفاظ بالأصول المحلية، ومنه ارتفاع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير. ينتقل هذا الارتفاع في علاوة الصرف الى ميزان العمليات الجارية للقطاع الخاص يؤدي الى فائض في الميزان الجاري للقطاع الخاص، وهو ما يعني أن ارتفاع عرض النقد يمتد في تأثيره الى الأجل الطويل، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

شكل رقم 05: تفاعل ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية في تحديد علاوة الصرف الموازي



المصدر:

Kiguel.M, O'Connell .S A., parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies,OP.CIT,p24.

يؤدي التوسع النقدي المحلي الى ارتفاع الطلب على العملة الصعبة لأغراض العمليات الرأسمالية وهو ما يترجم في انتقال منحنى الطلب على العملة الصعبة في الأجل القصير نحو اليمين من الوضع DD إلى DD' رافعا علاوة الصرف الموازي من Z_0 إلى Z_1 عند مستوى لمخزون العملة الصعبة المتاحة للقطاع الخاص F_0 (الانتقال من النقطة 0 إلى النقطة 1). على مستوى ميزان العمليات الجارية للقطاع الخاص، يحفز هذا الارتفاع لعلاوة الصرف الموازي عرض العملة الصعبة ويخفض من الطلب عليها ويتسبب في فائض للميزان الجاري للقطاع الخاص. يغذي هذا الفائض في الميزان الجاري مخزون العملة الصعبة للقطاع الخاص ويتسبب في ارتفاعه من F_0 إلى F_2 وهو ما يؤدي الى تخفيض علاوة الصرف مرة اخرى الى المستوى Z_0 لكن عند مخزون أكبر للعملة الصعبة F_2 (الانتقال من النقطة 1 إلى النقطة 2).

المطلب الثالث- محددات علاوة الصرف الموازي: المتغيرات والكتابة القياسية:

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للنماذج القياسية في تأكيد التحليل النظري validation de la théorie¹ مع احترامها للمنطق العام الذي يحكم تحليل التدفق/المخزون تتبع الكتابة العامة للمعادلة القياسية لعلاوة الصرف الموازي الصيغة العامة التالية²:

$$PMP = \alpha_i + \delta_i Fund + \gamma_i SD + \varepsilon$$

حيث:

PMP: علاوة الصرف الموازي.

¹ - أنظر في هذا الصدد: Bourbonnais.R, Économétrie, 9^{ème} Ed, DUNOD, Paris, 2015

² - Ogun. O, Determination of Parallel Market Exchange Rate Premium, Modern Economy, N°6, 2015, p291.

$\alpha_i, \gamma_i, \delta_i$: معاملات المعادلة القياسية لعلاوة الصرف الموازي.

Fund: شعاع من المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد

SD: شعاع من المتغيرات التي تؤثر في العلاوة في الأجل القصير.

ع: الخطأ.

الفرع الأول- المتغيرات الأساسية المؤثرة على علاوة الصرف الموازي:

هناك عدة متغيرات أساسية تؤثر على علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل بشكل أساسي (قد يكون لها تأثير على العلاوة أيضا في الأجل القصير)¹ أهمها:

أولا- درجة الانفتاح التجاري (Open):

تشير درجة الانفتاح التجاري من ناحية اقتصادية إلى مدى حرية الحركة التجارية الخارجية، وتقاس عبر عدة مؤشرات أكثرها استخداما نسبة متوسط مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن كتابتها رياضيا على الشكل التالي²:

$$CO = \frac{\frac{X_{it} + M_{it}}{2}}{PIB_{it}}$$

ترتبط درجة الانفتاح الاقتصادي عكسيا مع علاوة الصرف الموازي، لأن الصادرات تنمو بشكل أكبر من الواردات في الأجل الطويل³.

تظهر العلاقة العكسية بين علاوة الصرف الموازي ودرجة الانفتاح الاقتصادي أيضا من خلال مؤشر مركب لدرجة الانفتاح الاقتصادي صممه كل من Sachs و Warner⁴. بموجب هذا المؤشر يعتبر اقتصاد ما مغلقا (ضعيف الانفتاح الاقتصادي) إذا تحقق فيه على الأقل واحد من الشروط الخمسة التالية:

- معدل متوسط للرسوم الجمركية يفوق 40 %.
- حواجز غير جمركية (شروط نوعية، متطلبات بيئية و شروط إدارية أخرى) مطبقة على أكثر من 40 % من الواردات.
- علاوة لسوق الصرف الموازي تفوق 20 % لمدة 10 سنوات.
- سيادة النظام الاقتصادي الاشتراكي مع تسيير مركزي للتدفقات التجارية الدولية للبلاد.
- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية في الاقتصاد.

¹- يمكن الاطلاع على هذا التأثير المشترك في كل من الأجل القصير والطويل في عينة من البلدان بالرجوع إلى:

Kiguel.M, O'Connell .S A., parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies, OP.CIT,p14-B

²- Blancheron.B ;Histoire de la mondialisation, De Boeck supérieur, Bruxelles,2008,p33.

³- Ogun, O;OP.CIT,p291.

⁴- Blancheron.B, OP.CIT, p33.

ثانيا-الناتج المحلي الإجمالي Y :

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي - أو بالأحرى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - كمؤشر لنمو الانتاجية أو التغيير التكنولوجي الذي يكون اسرع في قطاع السلع المتبادلة دوليا¹. تكون العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلوّة الصرف الموازي عكسية²(اتجاه العلاقة هنا من الناتج المحلي الإجمالي إلى علوّة الصرف الموازي).

تذهب دراسة Avellan في هذا الصدد³ إلى نفس الاتجاه أي الارتباط السلبي بين النمو الاقتصادي وعلوّة الصرف الموازي حيث تصل إلى نتيجة مفادها أن تسجيل أداء اقتصادي سيئ (إنخفاض معدل النمو الاقتصادي) يدفع بالحكومات إلى تبني نظام للصرف متعدّد الأسعار، وبالتالي ظهور سوق موازي للصرف وعلوّة لسوق الصرف الموازي.

ثالثا-شروط التبادل الدولي (TOT) :

تشير شروط التبادل الدولي إلى النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لسلعة معينة،مجموعة محدّدة من السلع أو مجموع السلع محل التبادل الدولي في اقتصاد ما بشرط أن تكون سنة الأساس لحساب المؤشرين هي نفسها⁴.

ترتبط شروط التبادل الدولي عكسيا مع علوّة الصرف الموازي،فيؤدي تحسن شروط التبادل الدولي إلى ارتفاع حصيلّة الصادرات وهو يرفع من عرض العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي ويخفّف القيود على تلبية الطلب على العمل الصعبة على مستوى هذا السوق⁵.

رابعا-احتياطات العملة الصعبة (الاحتياطات الدولية للبلد) FR :

تعرفّ احتياطات العملة الصعبة (الاحتياطات الدولية للبلد (réserves internationales d'un pays) بأنها: «الموجودات الخارجية التي تكون تحت تصرف السلطات النقدية بحيث يمكنها استخدامها بشكل فوري من أجل مواجهة احتياجات تمويل ميزان المدفوعات،للتدخّل على مستوى اسواق الصرف من أجل التأثير على سعر صرف العملة الوطنية و لمواجهة احتياجات أخرى ملحقة (مثلا الحفاظ على الثقة في العملة الوطنية،في الاقتصاد الوطني والسماح بالاستدانة من الخارج)»⁶.

ترتبط احتياطات الصرف بشكل عكسي مع علوّة الصرف الموازي،ذلك أن تراكم احتياطات الصرف يسمح للسلطات النقدية بتخفيف القيود على مبيعات العملة الصعبة للأغراض الاستيراد والسياحة في الخارج مما يخفّف الضغط على الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي.

¹ - السلع والخدمات المتبادلة دوليا هي السلع التي تتم مبادلتها دوليا كواردات أو كصادرات،وتوضع في مقابلة السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي مثل خدمات السكن،التعليم التي يتم عرضها و استهلاكها محليا.

² - Ogun, O;OP.CIT,p291.

³ - Avellan.L;OP.CIT

⁴ - www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definition/termes-de-l-echange.htm , consulté le 14/06/2016 à 14 :09

⁵ - Pinto, B., "Black Market Premia, Exchange Rate Unification and Inflation in Sub-Saharan Africa," *World Bank Economic Review*, 3, Sep., 1989,pp321-338

⁶ - Fonds Monétaire International, *Réserves internationales et liquidité en devises : directives d'emploi du formulaire type de déclaration des données*, Washington, 2013,p3.

خامسا-مستوى الانفاق العام(G): يرتبط مستوى الانفاق العام بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي. خاصة في حالة عجز الميزانية العامة الذي يتم تمويله من مصادر نقدية أو عبر الضريبة التضخمية (أنظر التكاليف الاقتصادية لسوق الصرف الموازي في الفصل الثاني)

سادسا- عرض النقد(M): يرتبط عرض النقد بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي، بحيث يؤدي توسّعه إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازي في حين يؤدي ضعف نموه إلى تخفيض علاوة الصرف الموازي. لهذا تشير الأدبيات الخاصة بسوق الصرف الموازي إلى ضرورة إرفاق تخفيض قيمة العملة الوطنية بسياسة نقدية ومالية انكماشية بهدف تخفيض علاوة الصرف الموازي في إطار توحيد سوق الصرف في الدول ذات أنظمة الصرف متعددة الاسعار¹.

الفرع الثاني-المتغيرات قصيرة الاجل:

هناك عدة متغيرات تؤثر على علاوة الصرف الموازي في الاجل القصير بشكل أساسي أهمها:

أولاً-معدل التضخم π : يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تسريع إحلال العملة الصعبة محل العملة الوطنية ويرفع علاوة الصرف الموازي في الاجل القصير، فالعلاقة بين معدل التضخم وعلاوة الصرف الموازي هي علاقة موجبة.

ثانياً- معدل التضخم المتوقع π^e : يرتبط معدل التضخم المتوقع من طرف الأعوان الاقتصاديين في فترة لاحقة بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي.

ثالثاً- التخفيض المتوقع لسعر الصرف الرسمي من طرف السلطات (RERM): يؤدي التخفيض المتوقع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الرسمي إلى رفع العائد النسبي للاحتفاظ بالعملة الصعبة ومنه يرفع الطلب عليها ويرفع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير.

رابعاً-معدل الرسوم الجمركية (T): يؤدي رفع معدل الرسوم الجمركية على الواردات إلى تحوّل المستوردين من سوق الصرف الرسمي إلى سوق الصرف الموازي وهو ما يرفع من الطلب على العملة الصعبة على مستوى هذا السوق ومنه علاوة الصرف الموازي.

خامساً-العوامل الموسمية (SF): يؤدي ارتفاع الطلب على العملة الصعبة في مواسم سياحية معيّنة إلى رفع علاوة الصرف الموازي خلال هذه الفترات.

سادساً-تهريب رؤوس الأموال (CF): تؤدي زيادة تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج إلى رفع علاوة الصرف الموازي.

سابعاً-الفرق الموجب بين معدات الفائدة الأجنبية والمحلية (RIRD): يؤدي ارتفاع الفرق الموجب بين معدلات الفائدة الأجنبية والمحلية إلى رفع العائد النسبي للاحتفاظ بالعملة الصعبة ومنه يرفع الطلب عليها ويرفع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير.

ثامناً- الودائع البنكية (BD): ترتبط بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي.

¹-أنظر مثلاً: Miguel Kiguel, Stephen A.O'Connell,OP.CIT

تاسعا- **غسيل الأموال (C):** يتم غسيل الاموال في هذه الحالة عبر إخراجها من البلد أولا ثم عودتها على شكل استثمارات اجنبية. يؤدي ارتفاع حجم هذه الظاهرة إلى رفع علاوة الصرف الموازي.

يمكن إجمال العلاقة بين المتغيرات المفسرة لعلاوة الصرف الموازي وهذه الأخيرة من خلال المعادلة التالية والإشارات الواقعة تحتها التي تشير إلى اتجاه العلاقة نظريا بين كل متغير مفسر وعلاوة الصرف الموازي¹:

$$PMP = F(Y, TOT, G, OPEN, FR, M, \pi, \pi^e, RERM, T, SF, CF, RIRD, BD, C)$$

$$(-), (-), (+), (-), (-), (+), (+), (+), (+), (+), (+), (+), (+), (+), (+), (+)$$

ما يلاحظ على المعادلة السابقة هو اشتغالها على عدة متغيرات مفسرة لعلاوة الصرف الموازي يمكن أن يكون بعضها مرتبطا بشدة ببعض الآخر وهو ما يعرف بظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (multicolinéarité)، والتي تضعف النموذج المقدر²؛ فمثلا يمكن ملاحظة الارتباط القوي بين كل من الكتلة النقدية/معدل التضخم، الكتلة النقدية /النفقات العامة، النفقات العامة/معدل التضخم، الكتلة النقدية/الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة/الناتج المحلي الإجمالي، احتياطات الصرف/شروط التبادل الدولي...

في الواقع وعند تقدير نموذج علاوة الصرف الموازي يجب اختبار وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ثم معالجتها.

المبحث الرابع -توحيد سوق الصرف:

يعتبر توحيد سوق الصرف هدفا للسلطات النقدية للدول التي تشهد أنظمة متعددة الأسعار للصرف (وهو ما ترجم في انخفاض نسبة أنظمة الصرف متعددة الأسعار في مجموع أنظمة الصرف في دول العالم كما تم التطرق اليه في التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار)، تشجعها في ذلك المؤسسات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي³.

المطلب الأول-مفهوم توحيد سوق الصرف:

الفرع الأول-تعريف توحيد سوق الصرف:

يشير مفهوم توحيد سوق الصرف إلى الحالتين التاليتين⁴:

- تبني سعر وحيد للصرف في جميع المعاملات الخارجية، مع تحويل كامل للعملة إذا كان سعر الصرف مدارا من طرف البنك المركزي (أي تلبية البنك المركزي لجميع الطلبات على العملة الصعبة من طرف المقيمين)؛ تعرف هذه الحالة بالتوحيد الكامل لسوق الصرف.

¹ - Ogun .O, OP.CIT,p292.

² - للمزيد من المعلومات حول ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد يمكن العودة إلى: Bourbonnais.R, *Économétrie*, Op.CIT,pp107-124.

³ - Pinto.B, OP.CIT, P321.

⁴ - Kiguel. M, O'Connell S. A, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*, OP.CIT,p41.

- تبنّي سعر وحيد للصرف في جميع المعاملات الخارجية الجارية، مع الإبقاء على قيود على تحويل العملة وبالتالي استمرار وجود سوق موازي للصرف لأغراض المحفظة المالية و العمليات الرأسمالية الخارجية. تعرف هذه الحالة بالتوحيد الجزئي لسوق الصرف.

الفرع الثاني- استراتيجيات توحيد سوق الصرف:

قبل التطرّق إلى استراتيجيات توحيد سوق الصرف تجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي وراء عمليات توحيد سوق الصرف هو إمّا التحوّل في ميزان المنافع والتكاليف باتجاه تفوّق تكلفة أنظمة الصرف متعدّدة الأسعار على منافعها نتيجة ظروف اقتصادية معيّنة (هنا عملية توحيد سوق الصرف هي رد فعل على صدمة اقتصادية) أو نتيجة رغبة سياسية في الوصول إلى المنافع متوسطة و طويلة الأجل لعملية توحيد سوق الصرف (تخصيص أفضل للموارد، دعم الآليات السوقية في الاقتصاد، تحرير امكانيات النمو الاقتصادي) وتحمل التكاليف قصيرة الأجل لهذه العملية (الخسائر الجبائية الضمنية، ارتفاع معدل التضخم). تعتبر عملية توحيد سوق الصرف في الحالة الثانية فعلا واعيا متأنيا وليس مجرد رد فعل على صدمة اقتصادية. تُنتج عملية توحيد سوق الصرف نوعين من المنافع بالنسبة للاقتصاد، منافع ستاتيكية تتمثل في تخصيص أفضل للموارد المتاحة ينعكس في مستوى أعلى للإنتاج والدخل عند نفس المستوى من عوامل الإنتاج المتاحة، ومنافع حركية تتمثل في توسّع الدخل نتيجة تراكم الموارد واستخدامها بشكل أفضل خلال الزمن¹.

تسعى استراتيجية ناجحة لتوحيد سوق الصرف إلى تحقيق هدفين هما: تقليص التكاليف قصيرة الأجل في انتظار ظهور المنافع متوسطة وطويلة الأجل وتسريع ظهور هذه الأخيرة².

أولاً- عمليات توحيد سوق الصرف السريعة:

تصنّف عملية توحيد سوق الصرف بأنها سريعة إذا لم تتجاوز فترة التعايش بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي بعد البدء فيها مدة 3 أشهر³.

يتم التمييز في هذا الصدد بين:

أ- عمليات توحيد سوق الصرف السريعة "غير مخففة الآثار": يمكن أن تصنّف أيضا بعمليات الصدمة "الخام" raw big bang . يتم توحيد سوق الصرف في إطارها مباشرة عند بداية عملية التوحيد (من اليوم الأول) عند سعر الصرف الموازي الذي يسبق العملية مباشرة.

تكمن ايجابيات هذا النوع من الاستراتيجيات في سهولتها و وضوح رغبة السلطات العمومية عبرها في إتمام عملية التوحيد وهو ما يعطيها المصداقية التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون المحليون والأجانب لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة (الاستثمار، الادخار... الخ). على الكفة الأخرى لا يراعي هذا النوع من الاستراتيجيات تخفيف التكاليف قصيرة الأجل لعملية التوحيد⁴.

¹ - De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,p4.

² - Ibidem.

³ De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,p7.

⁴ - يصنف Kiguel و O'Connell هذا النوع من عمليات التوحيد بعمليات التوحيد السريعة اثناء أزمات ميزان المدفوعات وفيها تكون منافع عملية التوحيد أكبر من تكلفتها حتى في الأجل القصير (استمرار نظام الصرف متعدد الاسعار لا يحقق أي منفعة للاقتصاد الوطني)

ب- عمليات توحيد سوق الصرف السريعة "مخففة الآثار":

كما هو الحال في عمليات التوحيد السريعة "غير مخففة الآثار"، يتم توحيد سوق الصرف في بداية العملية وعند سعر الصرف الموازي الذي يسبق بدايتها مباشرة، إلا أنه يتم تخفيف التكاليف قصيرة الأجل لعملية التوحيد عبر تعويض الضرائب والإعانات "الضمنية" للصرف implicit exchange taxes and subsidies التي كانت سائدة خلال سريان نظام الصرف متعدّد الأسعار بضرائب وإعانات "صريحة" للصرف explicit exchange taxes and subsidies خلال فترة انتقالية تبدأ مع انطلاق عملية التوحيد. تُفرض الضريبة الصريحة للصرف على الاعوان الاقتصاديين الذين كانوا خاضعين للضريبة الضمنية خلال فترة سريان نظام الصرف متعدّد الأسعار (بائعو العملة الصعبة للبنك المركزي على أساس سعر الصرف الرسمي) كما تمنح الإعانة الصريحة للصرف للأعوان الاقتصاديين الذين كانوا يستفيدون منها خلال فترة سريان نظام الصرف متعدّد الأسعار (مشترو العملة الصعبة لدى البنك المركزي على أساس سعر الصرف الرسمي).

تحدّد مبالغ الإعانات/الضرائب الصريحة للصرف سنويا بشكل جزافي حسب مبلغ الإعانات و الضرائب الضمنية للصرف التي حصل عليها/دفعها العون الاقتصادي خلال السنة التي سبقت عملية التوحيد (قيمة المعاملات بالعملة الصعبة للسنة السابقة)، وتحدّد بحيث يبقى دخل العون الاقتصادي هو نفسه الذي كان سائدا قبل عملية التوحيد (ضريبة/إعانة محايدة بالنسبة للدخل). تعمل الآلية كما يلي: إذا قامت مؤسسة مصدّرة بالتنازل عن مبلغ X من العملة الصعبة لصالح البنك المركزي على أساس سعر صرف رسمي 1 ون محلية/1 ون أجنبية مثلا خلال العام السابق لعملية التوحيد وكان سعر الصرف الموازي هو 24 ون وطنية/1 ون أجنبية فإن هذه المؤسسة خضعت إلى ضريبة ضمنية للصرف تقدر بـ 23 ون محلية للوحدة الواحدة من العملة الصعبة أي ضريبة إجمالية قدرها 23 X ون محلية. خلال العام الأول لتوحيد سوق الصرف تخضع هذه المؤسسة إلى ضريبة صريحة للصرف محددة المبلغ مسبقا (جزافية) قدرها 23 X ون، فيبقى مستوى دخلها كما هو (لا تخسر ولا تربح مع التغييرات على مستوى سوق الصرف).

بنفس المنطق إذا قامت مؤسسة مستوردة عبر سوق الصرف الرسمي بشراء مبلغ إجمالي قدره Y ون أجنبية، فإنها حصلت على إعانة ضمنية إجمالية للصرف تقدر بـ 23 Y (سعر الصرف الرسمي هو نفسه بالنسبة للصادرات والواردات). خلال السنة الأولى لتوحيد الصرف تحصل هذه المؤسسة على إعانة إجمالية صريحة للصرف تقدر بـ 23 Y (حيادية الضريبة بالنسبة للدخل).

يتم إلغاء الضرائب/الإعانات الصريحة للصرف بالتدريج وحسب جدول معلن عنه مسبقا، فتستدّد المؤسسة المصدّرة مثلا ضريبة إجمالية صريحة للصرف (تستفيد المؤسسة المستوردة من إعانة) خلال العام الثاني من عملية التوحيد تقدر بـ 15 X، 2,7 X خلال العام الثالث للتوحيد لتختفي تماما خلال العام الرابع للتوحيد.

تتمتّل مزايا هذه الاستراتيجية في تعظيم منافع عملية التوحيد عبر السماح للأعوان الاقتصاديين من البداية بالنشاط ضمن نظام جديد للأسعار النسبية (يعكس الحقيقة الاقتصادية لمحيط نشاط المؤسسات) مع تخفيف تكاليف عملية التوحيد عبر نظام الضرائب/الإعانات الجزافية المقصّصة تدريجيا.

ثانيا- عمليات توحيد سوق الصرف المتدرّجة:

في حالات توحيد سوق الصرف المتدرّجة يتم التقارب تدريجيا بين سعر الصرف الرسمي (عبر تخفيض قيمته) وسعر الصرف الحر في الاقتصاد. يتم التمييز بين:

أ- عمليات توحيد سوق الصرف المتدرّجة على أساس قطاعات اقتصادية مختارة:

في هذه الحالة يتم تخفيض سعر الصرف الرسمي المطبق على المعاملات الخارجية لمختلف القطاعات الاقتصادية حالة بحالة. من ايجابيات هذا النوع من استراتيجيات التوحيد توزيع تكاليفها بين القطاعات من جهة وخلال الزمن من جهة أخرى وكذا منح السلطات العمومية إمكانية التجربة والتحكّم في مسار عملية التوحيد بشكل عام. من سلبيات هذا النوع من الاستراتيجيات توزيع منافع عملية التوحيد بشكل غير متزامن بين القطاعات (تأجيل التعامل مع القطاعات الأكثر اشكالية) وكذا إعطاء انطباع بالتردد لمختلف الأعوان الاقتصاديين مما يضعف مصداقية السلطات في اتمام عملية التوحيد ويتسبّب في تأخير استجابتهم للتغير في الأسعار النسبية wait –and- see attitude .

ب- عمليات توحيد سوق الصرف المتدرّجة على مستوى كل القطاعات الاقتصادية:

في هذه الحالة يتم الإعلان بشكل مسبق عن التخفيض التدريجي سعر الصرف الرسمي باتجاه سعر الصرف الموازي مع تطبيق هذا الإجراء على جميع القطاعات الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين بدون تمييز.

يعتبر هذا النوع من عمليات التوحيد أقل تكلفة مقارنة بعمليات توحيد سوق الصرف المتدرّجة على أساس قطاعات اقتصادية مختارة (تجنب التفاوت بين القطاعات المتقدّمة والمتأخّرة في الترتيب) و لكنه لا يلغي عدم التأكد لدى الأعوان الاقتصاديين بخصوص التزام السلطات العمومية بإتمام العملية إلى نهايتها.

المطلب الثاني: الجوانب الإجرائية لعملية التوحيد:

تتطلب عملية التوحيد اتخاذ مجموعة من الإصلاحات في مجال الصرف (اختيار نظام جديد للصرف في إطار عملية التوحيد) و في المجالات الأخرى للسياسة الاقتصادية خاصة في مجال المالية العامة، السياسة النقدية، التجارة الخارجية وفي مجال حوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية¹. يمكن أن نطلق على مجموع هذه الإصلاحات مصطلح برنامج إرساء الاستقرار² stabilisation programs.

¹- التي تعتبر مستقيما أساسيا من نظام الصرف متعدّد الأسعار عبر الأولوية في الحصول على العملة الصعبة لمعاملاتها الخارجية سواء كانت الحكومة مشتريا صافيا للعملة الصعبة لدى القطاع الخاص أو كانت بانعا صافيا للعملة الصعبة.

²- Di Bella.G & Wolfe. A, *A PRIMER ON CURRENCY UNIFICATION AND EXCHANGE RATE POLICY IN CUBA: LESSONS FROM EXCHANGE RATE UNIFICATION IN TRANSITION ECONOMIES*, Cuba in Transition, Volume 18(Papers and Proceedings of the Eighteenth Annual Meeting of The Association for the Study of the Cuban Economy), Miami, Florida, August 5–7, 2008,p 52. Electronic version downloaded from the web page: <http://www.ascecuba.org/c/wp-content/uploads/2014/09/v18-dibellawolfe.pdf> ,20/04/2017, 18: 00

الفرع الأول- اختيار نظام الصرف أثناء برنامج إرساء الاستقرار:

يتطلب نجاح و استمرار توحيد سوق الصرف تلاؤم نظام الصرف الجديد بعد عملية التوحيد مع السياسة الاقتصادية المتبعة بعد الانطلاق في العملية،فقد أظهرت الدراسات على تجارب توحيد سوق الصرف أن السبب الرئيسي لفشل هذه العمليات هو عدم التلاؤم بين نظام الصرف المختار أثناء عملية التوحيد و السياسات المالية والنقدية المتبعة بعدها¹.يؤخذ التلاؤم هنا بالمعنى الحركي أي إمكانية تعديل نظام الصرف حسب تطور هيكل الاقتصاد بعد عملية التوحيد².

من الناحية النظرية،يمكن ان يكون نظام الصرف بعد عملية التوحيد ثابتا أو مرنا،لكنه يراعي العوامل التالية³:

أولاً- تخفيض التكاليف الناتجة عن نظام الصرف اثناء برنامج إرساء الاستقرار:

وذلك عبر اختيار أكثر أنواع أنظمة الصرف مصداقية⁴ بالنسبة لمجموع الأعوان الاقتصاديين،وهو ما ينعكس في تكاليف أقل من ناحية الخسارة في معدل النمو مثلا.ترتبط التكاليف الناتجة عن نظام الصرف أثناء برنامج إرساء الاستقرار أيضا بطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد خلال هذه الفترة و كيفية استجابة نظام الصرف لهذه الصدمات.

ثانيا- تناسب نظام الصرف المختار مع عمق وسرعة الاصلاحات الهيكلية أثناء برنامج إرساء الاستقرار:

في حال كانت الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد(تحرير مختلف الاسعار و رفع القيود عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية)عميقة إلى درجة تعديل جوهري للأسعار النسبية للسلع وعوامل الانتاج عن مستوياتها التي كانت سائدة قبل البدء في برنامج إرساء الاستقرار،فان نظام مرنا للصرف والسعر الناتج عنه يعكس بشكل افضل اساسيات الاقتصاد مقارنة بنظام للصرف الثابت.

ثالثا- فعالية نظام الصرف في تخفيض التضخم اثناء برنامج الاستقرار:

تعتمد هذه الفعالية على درجة الترابط بين سعر الصرف ومستوى الأسعار.يمكن أن تلعب السياسة النقدية أيضا هذا الدور في الحفاظ على استقرار الأسعار وهو ما يجعل كلاً من سعر الصرف وكمية النقود في الاقتصاد هدفا وسيطا في إطار تحقيق الهدف النهائي لتخفيض التضخم/ضمان استقرار الأسعار.إذا كان الطلب على النقود غير مستقر يُفضل استخدام سياسة الصرف في تحقيق هدف تخفيض التضخم ويفضل انتهاز سياسة للصرف الثابت.يتم دعم هذه السياسة عبر التحكم في القرض البنكي.

¹ - Yavari .K, *The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation,Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran* , a contribution in the Sixth ERC/METU International Conference in Economics, Ankara, Turkey, August 08 2002,p5 (downloaded from :content.csbs.Utah.edu , Apr 09 2017)

² - Di Bella.G & Wolfe. A, OP.CIT,P52

³ - المرجع نفسه.

⁴ - ترتبط هذه المصداقية بالسلوك المتوقع للسلطات النقدية في مجال التعامل مع عجز الميزانية العامة والتحكم في نمو الكتلة النقدية أساسا.

رابعاً - تخفيض تكاليف التخلي عن نظام الصرف اثناء برنامج إرساء الاستقرار:

يتسبب التخلي عن نظام للصرف الثابت في تكاليف مرتفعة تتضمن انخفاض الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي واختلال عمل النظام البنكي، بل يمكن لفقدان المصدقية الذي ينتج عن هذا القرار إفسال برنامج ارساء الاستقرار برمته لأن نظام الصرف الثابت يمثل المكون الأكثر وضوحاً في البرنامج.

تجدر الإشارة إلى أن فكرة التلاؤم بين نظام الصرف المختار أثناء فترة إرساء الاستقرار و السياسات الاقتصادية الأخرى تؤخذ بالمعنى الحركي اي إمكانية تغيير نظام الصرف في ظل استمرارية برنامج إرساء الاستقرار الاقتصادي والثبات على هدف توحيد سوق الصرف¹ (السرّيع أو المتدرّج).

يظهر الجدول التالي تطوّر أنظمة الصرف خلال برامج إرساء الاستقرار الاقتصادي في عينة من 29 دولة متحوّلة² transition economies خلال الفترة 1992-1998:

جدول رقم 05: تطوّر أنظمة الصرف أثناء برامج إرساء الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول المتحوّلة خلال الفترة 1992-1998:

المجموع	عدد المرات التي تم تغيير نظام الصرف فيها خلال الفترة					نوع نظام الصرف
	04 مرات	3 مرات	2مرات	1 مرة	0 مرة	
03	_____	_____	_____	_____	03	دائماً ثابت
03	_____	_____	_____	_____	03	دائماً مرّن
03	_____	_____	01	02	_____	من المرّن نحو الثابت
13	01	01	04	07	_____	من الثابت نحو المرّن
7	_____	_____	01	06	_____	تحول داخل أنظمة الصرف المرنة
29	01	01	06	15	06	المجموع

المصدر: Di Bella.G & Wolfe. A, OP.CIT,p55

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- من بين الـ 29 بلدا الذين يشكّلون العينة لم يحتفظ سوى 6 بلدان (حوالي 20 % من بلدان العينة) بنظام الصرف المختار في بداية برنامج إرساء الاستقرار الاقتصادي، وقد اختار 3 بلدان نظاما للصرف الثابت في حين اختار البلدان الثلاثة الاخرون نظاما للصرف المرّن.

- غير 80 % من بلدان العينة (23 بلدا) نظام الصرف المختار في بداية برنامج إرساء الاستقرار الاقتصادي، وقد غير حوالي نصف هذه البلدان (15 بلدا) نظام الصرف لمرة واحدة. في أغلب هذه الحالات (7 حالات) تم التغيير من نظام ثابت نحو نظام مرّن للصرف، في 6 حالات كان الانتقال ضمن أنظمة الصرف المرنة³ وفي حالتين اثنتين تم الانتقال من نظام للصرف المرّن إلى نظام للصرف الثابت.

¹ - يفضّل Ize.A و De la Torre. A الانتقال الى نظام مرّن للصرف بالتدريج على عدة مراحل، يتم في أولها توحيد سوق الصرف في إطار نظام ثابت للصرف ثم التحول في مرحلة وسيطة إلى نظام صرف ذو مستوى منخفض من المرونة وأخيرا نظام صرف أكثر مرونة. لمزيد من المعلومات انظر: De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,p17

² - يمكن فهم التحول هنا بمعنى التحول من أنظمة تخطيط مركزي إلى أنظمة قائمة على اقتصاد السوق وبمعنى أيضا التحول من أنظمة صرف متعددة الاسعار إلى أنظمة صرف موحدة السعر وكذا التحول من أنظمة الصرف الثابتة إلى أنظمة الصرف المرنة، فهذه العينة من البلدان تشمل أساسا دولاً من أوروبا الشرقية ومن دول الإتحاد السوفياتي السابق الواقعة في وسط اسيا.

³ - يعتبر مثلا كل من نظام التعويم المدار managed Float ونظام التعويم الكامل float نظامين للصرف المرّن، لكن الاول يعتبر أقل مرونة من الثاني.

- تم تغيير نظام الصرف لمرتين في 6 حالات،اغلبها (4 حالات) تم الانتقال فيها من نظام للصرف الثابت نحو نظام للصرف المرن.

- في أغلب حالات تغيير نظام الصرف المختار في بداية برنامج إرساء الاستقرار الاقتصادي (13 حالة) تم الانتقال من نظام للصرف الثابت إلى نظام للصرف المرن،فإذا اضفنا حالات الانتقال ضمن أنظمة الصرف المرنة(6 حالات) نجد اتجاها عاما نحو إرساء المرونة على أنظمة الصرف في بلدان العينة(20 بلدا).

الفرع الثاني- المجالات الأخرى للإصلاح:

تشمل اساسا:

أولا- مجال المالية العامة:وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها¹:

- تعويض الضرائب والإعانات "الضمنية" للصرف المميّزة لنظام الصرف متعدّد الأسعار بضرائب وإعانات "صريحة" تتناقص بالتدرّج خلال فترة محددة مسبقا(عملية توحيد سوف الصرف المخفّفة جبائيا).

- تكييف النظام الجبائي مع الوضع الاقتصادي الجديد عبر إدخال ضرائب جديدة(الرسم على القيمة المضافة مثلا إذا لم يكن مفعّلا قبل عملية التوحيد)،إعادة صياغة الضرائب السارية من قبل بهدف تعويض فقدان المداخل الناتج عن عملية التوحيد.

- تكييف نظام الإعانات الاجتماعية مع الوضع الاقتصادي الجديد عبر استهداف أفضل للفئات الاجتماعية محدودة الدخل وفي مجال السلع الأساسية (إعانات نقدية أو نظام البطاقات التموينية)،أي تغيير آلية الدعم الاجتماعي من نظام إعانة معّم عبر نظام الصرف متعدّد الأسعار(تطبيق سعر تفضيلي للصرف على الواردات من السلع الأساسية يمس جميع فئات المجتمع)إلى نظام استهداف دقيق ومحدود precise targeting .

ثانيا- مجال حوكمة المؤسسات العمومية:

وذلك عبر عدة إجراءات أهمها²:

- تبني المنطق التجاري في سلوك المؤسسات العمومية(تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف).

- مراقبة وقياس الأداء مع مكافأة التسيير الجيد/معاقبة التسيير السيئ.

- مراجعة الأطر المحاسبية بما يسمح بتحديد المؤسسات العمومية الناجعة وتلك غير الناجعة التي يتعيّن إعادة هيكلتها أو إغلاقها إذا تطلّب الأمر.

¹ - De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,p16.

² - De la Torre. A , Ize.A ;OP.CIT,pp16-17.

ثالثا- المجال النقدي¹:

وذلك عبر عدة إجراءات أهمها:

- توسيع وتنويع أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي؛
- إعطاء الاستقلالية اللازمة للبنك المركزي بما يسمح له بالتحكم في التضخم؛
- تطوير السوق النقدي وسوق الصرف مابين البنوك.

رابعا- تحرير مختلف الأسواق²:

عبر عدة إجراءات أهمها:

- إلغاء الرقابة على الأسعار في مختلف الأسواق؛
- إلغاء أو تخفيض القيود التجارية بالنسبة للمعاملات الدولية؛
- الغاء الحواجز أمام استثمارات ونشاط القطاع الخاص.

إن اتخاذ هذه الإجراءات يتطلب تكيف النظام القانوني ومتطلبات تسيير الاقتصاد عبر آليات السوق كما أن نتائجها قد لا تظهر مباشرة في الأجل القصير لأنها تتطلب بناء منحنيات تعلم وتغييرا في سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين.

المطلب الثالث- تجارب بعض الدول في توحيد سوق الصرف:

الفرع الأول- تجربة تركيا:

تمت عملية توحيد سوق الصرف في تركيا بشكل تدريجي، وقد بدأت سنة 1980 في إطار برنامج للإصلاحات الاقتصادية تضمن إجراءات تثبيت و إجراءات تحرير اقتصادي من بينها تقديم إعانات للتصدير، تخفيض قيمة الليرة التركية، رفع كبير في اسعار منتجات المؤسسات العمومية ورفع معدلات الفائدة³. في مجال الصرف⁴ تم ابتداء من جانفي 1980 تخفيض قيمة الليرة التركية بحوالي 33 % في مقابل الـ \$ حيث انتقل سعر صرفها من 47,1 ليرة إلى 70 ليرة للـ \$ الواحد، كما تم الغاء نظام أسعار الصرف المتعددة الرسمية الذي كان سائدا قبل هذا التاريخ ما عدى بالنسبة للواردات من الأسمدة و المبيدات الحشرية المستخدمة في الأنشطة الفلاحية و كذا منح الطلبة المتواجدين في الخارج الذين استمروا في شراء العملة الصعبة بسعر الصرف الساري وقت مغادرتهم البلد كما اعتمد البنك المركزي التركي نظاما للصرف الثابت مع تعديل سعر الصرف بشكل دوري a crawling peg . في سنة 1981 تم إلغاء جميع أسعار الصرف الخاصة (على المدخلات الفلاحية و منح الطلبة) بشكل كامل. في شهر جويلية 1985، سمح البنك المركزي التركي للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف المطبق في

¹ - المرجع نفسه.

² - Di Bella.G & Wolfe. A, OP.CIT,PP55-56.

³ - Özler.S, *Black Market Exchange Rates in Turkey* IN Kiguel M.A., Lizondo J.S., O'Connel S.A. (eds) Parallel Exchange Rates in Developing Countries. Palgrave Macmillan, London,1997, p340.

⁴ -Ibidem

الفصل الأول.....أساسيات حول سوق الصرف الموازي

معاملاتها مع زبائنها بشكل حر قبل أن يتراجع عن هذا الإجراء نتيجة مراكمة البنوك للعملة الصعبة و يلزمها ابتداء من شهر مارس 1986 بأن لا يتجاوز الهامش المطبق على سعر الصرف في معاملاتها مع زبائنها 1 % مقارنة مع سعر الصرف المطبق من طرف البنك المركزي في حالة شراء وبيع العملة الصعبة. ابتداء من أوت 1988 سمح البنك المركزي لكل من البنوك التجارية، المؤسسات المالية و المؤسسات المرخصة الأخرى بالمشاركة في التحديد اليومي لسعر الصرف (الرسمي) عبر نظام التثبيت في إطار سوق الصرف ما بين البنوك. في مجال السياسة التجارية الخارجية تضمن هذا البرنامج إجراءات لتحرير الواردات (تخفيف نظام رخص الواردات و نظام الودائع المسبقة على الواردات) و إعانات للتصدير بهدف تشجيع النمو على أساس التجارة الخارجية بعدما كان نموذج النمو التركي قائما على التوسع الداخلي¹. تضمنت إعانات التصدير قروضا مدعمة لفائدة المصدرين و كذا إعفاءات جبائية لصالحهم. في مجال المعاملات الرأسمالية سُمح للمقيمين الأتراك بفتح حسابات و دائع بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1983، وهو ما سمح باجتذاب العملة الصعبة الناتجة عن التصريح بالمخفّض بقيمة الصادرات من سوق الصرف الموازي²، كما سمح لهم بالاستثمار في الخارج. أدت إجراءات التحرير الاقتصادي و كذا نمو النشاط الاقتصادي إلى امتصاص سوق الصرف الموازي و توحيد سوق الصرف في تركيا.

تظهر معطيات نسخ مختلفة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم³ Economic Freedom of the World نجاح تجربة توحيد سوق الصرف في تركيا؛ وهو ما تُرجم في انخفاض مستوى علاوة الصرف الموازي من 16 % عند بداية عملية التوحيد سنة 1980 إلى 03 % سنة 1985 ثم 2 % سنة 1995 لتختفي تماما ابتداء من سنة 2000 و هي الوضعية التي ظلت سائدة إلى يومنا الحالي كما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 06: تطور علاوة الصرف الموازي في تركيا (1980-2016)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
علاوة الصرف الموازي %	16	03	02	02	0	0	0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
علاوة الصرف الموازي %	0	0	0	0	0	0	0
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
علاوة الصرف الموازي %	0	0	0	0	0	0	0

المصدر:

Gwartney. J et al, *Economic Freedom of the World annual report*, Fraser institute, 2007, 2011, 2014, 2017, 2018

(Downloadable from: <https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom>).

¹ - Onis.Z and Webb.S.B, Political Economy of Policy Reform in Turkey in the 1980s, world Bank Policy paper N° 1059, Dec 1992, p28.S

² - وجدت Özler في دراسة لمحددات علاوة الصرف الموازي في تركيا خلال الفترة 1973-1988 أنه كان لفتح حسابات الودائع بالعملة الصعبة على مستوى البنوك التركية أثر سلبي ذو معنوية على علاوة الصرف الموازي، وهو ما يعني انتقال إحلال العملة الصعبة محل الليرة التركية من سوق الصرف الموازي على سوق الصرف الرسمي. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

- Özler.S, *Black Market Exchange Rates in Turkey*, OP.CIT

³ - <https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom>

الفرع الثاني- تجربة غانا¹:

تمثل غانا حالة "متطرفة" في مجال سوق الصرف الموازي، إذ وصلت علاوة الصرف الموازي فيها إلى 2000 % سنة 1982 وهو أعلى مستوى لعلاوة الصرف الموازي سجّل حتى ذلك الوقت في البلدان التي شهدت أسواقا موازية للصرف.

يعود سبب وصول علاوة الصرف الموازي إلى هذا المستوى إلى انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية - تقوم على تمويل عجز واسع في الميزانية على طباعة النقود- أدت إلى معدل متوسط سنوي للتضخم يفوق 50 % مع فرض قيود شديدة على الصرف-حيث كان مبلغ رخص الاستيراد الممنوحة سنويا مساويا للمبلغ المتوقع للصادرات دون لجوء إلى التمويل الخارجي و دون تقليص لاحتياطي الصرف المتاح للبنك المركزي- و تقييم سعر الصرف الرسمي بأكثر من قيمته الحقيقية،حيث بقي سعر الصرف الرسمي ثابتا عند 2,75 ون للدولار الواحد من جوان 1978 إلى اكتوبر 1983.

تمت عملية توحيد سوق الصرف بشكل تدريجي واندرجت في إطار برنامج للإصلاحات الاقتصادية بدأ في افريل 1983 سمي برنامج التعافي الاقتصادي The Economic Recovery program. تضمّن برنامج الإصلاحات الاقتصادية إجراءات في مجال الصرف هدفت إلى تقليص علاوة الصرف الموازي بدأت بتخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 990 % لينتقل سعر الصرف من 2,5 ون لـ \$ الواحد إلى 30 ون لـ \$ الواحد في افريل 1983 ثم تخفيض ثاني لسعر الصرف الرسمي إلى 90 ون لـ \$ الواحد في جانفي 1986 وهو سعر قريب جدا لسعر الصرف الموازي في ذلك الوقت،ادخال آلية الواردات بدون تسديد في أكتوبر 1985 شريطة تسديد الرسوم على الواردات.في مجال المالية العامة تضمّن برنامج الإصلاحات الاقتصادية تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة حيث انتقل من 2,7 % من الناتج المحلي الخام سنة 1983 إلى 0,7 % من الناتج المحلي الخام سنة 1986.

في سبتمبر 1986 تم تقسيم سوق الصرف الرسمي إلى جزئين:جزء تتم فيه المعاملات على اساس سعر صرف ثابت وجزء تتم فيه المعاملات على اساس سعر للصرف يتحدد عبر مزايده auction على العملة الصعبة يخص واردات المواد الأولية والمُدخلات الانتاجية فقط.تم توحيد سوق الصرف الرسمي عند سعر الصرف الناتج عبر المناقصة في مارس 1987 ليتم اكمال توحيد سوق الصرف عبر الحاق واردات السلع الاستهلاكية بآلية المزايده و بالتالي اختفى أي سعر تفضيلي للصرف.

لم يستمر توحيد سوق الصرف في غانا، إذ تشير التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي حول أنظمة الصرف و القيود على الصرف في العالم لسنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 أن غانا كانت تتبّع نظاما متعدّد الأسعار للصرف بترخيص من الصندوق.

الفرع الثالث-تجربة نيجيريا:

تمّت عملية توحيد سوق الصرف في نيجيريا بالتدرج²، ونتجت عن زيادة أعباء نظام الصرف متعدّد الأسعار بسبب انخفاض اسعار النفط الذي يمثل المصدر الاساسي للإيرادات العامة والعملة الصعبة(81

¹- لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

Pinto.B, OP.CIT, PP328-331.

²- لمزيد من المعطيات أنظر:

Pinto.B, OP.CIT, PP331-333

% و 96 % من مجموع الإيرادات العامة و عائدات العملة الصعبة سنة 1981 على التوالي). في إطار نظام الصرف متعدد الأسعار الذي كان سائداً كانت الحكومة بائعاً صافياً للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي وبالتالي كانت تقدّم إعانة ضمنية للصرف للمستوردين الناشطين عبر سوق الصرف الرسمي.

خلال مرحلة أولى امتدت بين أبريل 1981 و مارس 1984 حافظت الحكومة على نفس مستوى الانفاق العام الذي كان سائداً خلال فترة الطفرة النفطية التي امتدت بين جانفي 1980 و مارس 1981، لكنّها رفعت في نفس الوقت القيود على الصرف وقلّصت مبيعات العملة الصعبة عبر سوق الصرف الرسمي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع متزامن لكل من معدل التضخم (نتيجة استمرار عجز الميزانية العامة) و علاوة الصرف الموازي (نتيجة تقليص مبيعات العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي).

ابتداء من افريل 1984 تبنت الحكومة برنامجاً لتخفيض عجز النفقات العامة مع تخفيض قيمة العملة الوطنية وتشديد القيود على الصرف بشكل أكبر عبر تخفيض أكبر لمبيعات العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي، وهو ما أدى إلى انخفاض متزامن لكل من معدل التضخم ومعدل نمو علاوة الصرف الموازي (ارتفعت علاوة الصرف الموازي لتستقر خلال الفترة أبريل 1984 - أبريل 1985 عند 324 % لكن معدل نموّها انخفض من 65,22 % بين الفترة جانفي 1980 - مارس 1981 والفترة أبريل 1981 - مارس 1984 إلى 59,4 % بين الفترة أبريل 1981 - مارس 1984 والفترة أبريل 1984 - أبريل 1985).

في سبتمبر 1986 قرّرت السلطات النيجيرية إتمام عملية توحيد سوق الصرف عبر تعويم عملتها بعد انخفاض حاد لأسعار النفط. كان تعويم العملة حجر الأساس في برنامج شامل متوسط الأجل للإصلاحات الاقتصادية يركّز على دعم الحوافز السوقية و إلغاء نظام حصص الاستيراد.

لم يستمر توحيد سوق الصرف في نيجيريا، إذ تشير التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي حول أنظمة الصرف و القيود على الصرف في العالم لسنوات 2015، 2017، 2018 أن نيجيريا كانت تتبّع نظاماً متعدّد الأسعار للصرف بترخيص من الصندوق.

الفرع الرابع-تجربة تانزانيا:

بدأت عملية توحيد سوق الصرف في تانزانيا سنة 1986، وقد بلغت علاوة الصرف الموازي في بداية هذه السنة 800 %. تمّت هذه العملية في إطار برنامج لإرساء الاستقرار الاقتصادي بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تمثّلت التوجّهات الكبرى لبرنامج إرساء الاستقرار الاقتصادي في تقليص عجز الميزانية العامة، تحرير نظام الأسعار و إضفاء التسيير الأصولي على السياسة النقدية. في مجال سعر الصرف تم تخفيض قيمة العملة كما تم إضفاء مرونة أكبر على سعر الصرف عبر تبني نظام سعر صرف ثابت قابل للمراجعة¹. في مجال قابلية العملة المحليّة للتحويل تم توسيع قابلية العملة المحليّة للتحويل لغرض المعاملات الجارية بالتدريج، أولاً من خلال سوق الصرف الموازي عبر الترخيص باستيراد مجموعة واسعة من السلع عبر آلية الواردات بدون تسديد (شكّلت الواردات بدون

¹ - يتم في إطاره تحديد سعر صرف مرجعي مع هامش تغير، يتم مراجعة سعر الصرف المرجعي بشكل دوري حسب الظروف الاقتصادية.

تسديد حوالي ثلث الواردات الإجمالية¹ سنة 1986)، ثم عبر السماح ابتداء من سنة 1992 بإنشاء مكاتب للصرف مرخصة للتعامل على أساس سعر حر للصرف في مختلف العمليات الجارية لميزان المدفوعات. بحلول سنة 1993 ألغت الحكومة كل القيود على المعاملات الجارية لميزان المدفوعات وهو ما سمح بتوحيد سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد على مستوى مكاتب الصرف². تقنياً تمّت عملية توحيد سوق الصرف عبر الانتقال من آلية المزايمة الأسبوعية على العملة الصعبة المنظمة من طرف البنك المركزي بمشاركة مكاتب الصرف المعتمدة و البنوك التجارية (وهو ما سمح بالتقارب التدريجي بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الحر المطبق في مكاتب الصرف) إلى سوق ما بين بنكي يومي للصرف بمشاركة الوسطاء المعتمدين في مجال الصرف (وهو ما سمح بتحديد سعر موحد للصرف بالنسبة لجميع الوسطاء المعتمدين في مجال الصرف)³. سمح توالي هذه الإجراءات بتخفيض علاوة الصرف الموازي من 800 % في بداية سنة 1986 إلى حوالي 50 % سنة 1990 ثم 1 % سنة 1995⁴. تظهر نسخ مختلفة لتقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم التوحيد الكامل لسوق الصرف و اختفاء علاوة الصرف الموازي بشكل كامل في تانزانيا ابتداء من سنة 2000⁵.

¹ - Kiguel.M, O'Connell .SA, *PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES*, OP.CIT, p25.

² - مع اعتماد مكاتب الصرف ذات سعر الصرف الحر تشكل سوق الصرف في تانزانيا من ثلاث أقسام: سوق الصرف الرسمي الذي يمول المعاملات الجارية على أساس سعر الصرف الرسمي، سوق مكاتب الصرف الذي يمول المعاملات الجارية - القابلة للتحديد إحصائياً و للإفصاح قانونياً - غير المقبولة على مستوى سوق الصرف الرسمي و سوق الصرف الموازي الذي يمول المعاملات "المشبوكة" و غير القابلة للإفصاح من الناحية القانونية.

³ -Kaufmann.D & O'connell.S.A, *The macroeconomics of delayed exchange rate unification :Theory and evidence from Tanzania*. The world bank policy research working paper N°2060, Feb 1999, pp5-6

⁴ -Gwartney. J et al, *Economic Freedom of the World annual report*, 2007,P166.

⁵ -Gwartney. J et al, *Economic Freedom of the World annual report*, Fraser institute,2007,2011,2014,2017,2018.

خلاصة:

يمثل سوق الصرف الموازي سوقاً حرّاً للصرف في إطار نظام للصرف متعدّد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف. تنشأ أسواق الصرف الموازي بطريقتين، عبر سماح السلطات العمومية بظهور سوق شرعي ثاني للصرف بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لميزان المدفوعات في ظل فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات أمام التدفقات الرأسمالية الواردة بشكل خاص (سوق صرف موازي شرعي)، وكرد فعل من طرف الأعوان الاقتصاديين الخواص الذين يعانون من تقييد كبير للحصول على العملات الصعبة عبر السوق الرسمي للصرف وعلى أساس سعر للصرف مقيّم بأكثر من قيمته الحقيقية (سوق صرف موازي غير شرعي). في كلتا الحالتين يكون سعر الصرف الموازي أكثر تدهوراً من سعر الصرف الرسمي بمقدار علاوة الصرف الموازي.

يتحدّد سعر (وعلاوة) الصرف الموازي عبر ظروف الطلب على العملة الصعبة لكل من أغراض العمليات الرأسمالية والجارية الموازية. يظهر تأثير العمليات الرأسمالية على سعر الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل القصير، في حين تؤثر العمليات الجارية على سعر وعلاوة الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل الطويل.

اتّجهت الكثير من الدول التي شهدت أسواقاً موازية للصرف بدعم من المؤسسات المالية الدولية إلى توحيد أسواقها للصرف وامتصاص أسواق الصرف الموازية، وهو ما انعكس في انخفاض نسبة الدول ذات أنظمة الصرف متعددة الأسعار إلى مجموع دول العالم بحوالي 40 % بين سنة 1950 وسنة 2011. اندرجت هذه العمليات للتوحيد في إطار برامج أشمل للإصلاحات الاقتصادية شملت بالإضافة إلى أنظمة الصرف مجالات المالية العامة بشقيها الجبائي والإنفاقي، المجال النقدي، إصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وتحرير النشاط الاقتصادي بشكل عام.

الفصل الثاني -
سوق الصرف
الموازى في
الميزان :بين
المنافع والتكاليف

تمهيد:

يعتبر تبنّي سوق موازي للصرف (نظام صرف متعدّد الأسعار) سواء بشكل صريح أو عبر غضّ الطرف عن نشاطه أحد أدوات السياسة الاقتصادية المُتاحة أمام السلطات العمومية للتعامل مع اختلالات ميزان المدفوعات. قد تطول فترة تبنّي هذه الأداة أو تقصر حسب الظروف الموضوعية للاقتصاد وحسب قدرة متّخذ القرار من الناحية السياسية على القيام بالإصلاحات الضرورية لاستعادة التوازنات الخارجية. من الناحية الجوهرية ما يحكم تبنّي هذه السياسة ابتداء والاستمرار فيها هو الموازنة بين منافعها وتكاليفها.

المبحث الأول- منافع سوق الصرف الموازي:

يسمح سوق الصرف الموازي بتحقيق عدة منافع اقتصادية كليا تبيّن ابتداء والاستمرار فيه طالما كانت هذه المنافع تفوق تكاليفه الاقتصادية الكلية. و أهم هذه المنافع هي:

المطلب الأول- التحكم في معدل التضخم: يساهم نظام الصرف متعدّد الاسعار (سوق الصرف الموازي) في التحكم في معدل التضخم المحلي بطريقتين:

الفرع الأول- عبر التحديد الإداري لسعر الصرف عند مستوى أعلى من قيمته الحقيقية:

تهدف الحكومة من خلال هذا الإجراء إلى السماح للأعوان الاقتصاديين المحليين بالحصول على السلع المستوردة بسعر قابل للتحمل من الناحية الاقتصادية، سواء كمستهلكين بالنسبة للسلع الأساسية أو كمنتجين بالنسبة للسلع التجهيزية و الرأسمالية المستوردة على أساس سعر الصرف الرسمي المقيّم بأكثر من قيمته الحقيقية - مع فرض قيود على الطلب على العملة الصعبة على أساس سعر الصرف الرسمي ممّا يتسبّب في ظهور سوق الصرف الموازي كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول في المبحث المتعلّق بالية تشكّل سوق الصرف الموازي - أو على أساس سعر الصرف الرسمي التجاري في أنظمة الصرف مع أسواق موازية شرعية للصرف. في هذه الحالة ومن منظور جبائي يحصل المستوردون (والمستهلكون للسلع المستوردة) عبر سوق الصرف الرسمي في النهاية على إعانة "ضمنية" للصرف من الحكومة تساهم في تخفيض السعر النهائي الذي يدفعونه لقاء الحصول على السلع المستوردة.

يمكن الحديث في هذه الحالة عن الاستخدام "الدفاعي" لسعر الصرف (سياسة العملة القوية) في مقابل الاستخدام "الهجومى" لسعر الصرف في حالة انتهاج سياسة العملة الضعيفة (تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية) بهدف غزو الأسواق الخارجية عبر إغراقها بالسلع المحلية التي تكتسب جزء من تنافسيتها في هذه الحالة من ضعف العملة المحلية¹.

من جهة أخرى وبالإضافة إلى هذا التخفيض "المصطنع" لتكلفة الواردات الاستهلاكية و التجهيزية يسمح وجود سوق موازي للصرف بامتصاص اثار الضغوط التضخّمية الناتجة عن اختلال ميزان المدفوعات خاصة في حالة أسواق الصرف الموازية الشرعية، إذ تنعكس هذه الاختلالات في تدهور سعر الصرف

¹ - وهو ما يفسّر مطالبات الدول الأوروبية و الو/م/أ من الصين بتعويم عملتها لحرمانها من متابعة استخدام سياسة العملة الضعيفة في إغراق الأسواق الأوروبية والأمريكية بالبضائع الصينية. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

Plion .D, les taux de change, 6ed, Paris, La Découverte, «collection repères», 2012, pp100-115.

الموازي الشرعي الذي يطبق على المعاملات الرأسمالية وليس الجارية ومنها الواردات من السلع الأساسية.

الفرع الثاني- عبر المداخل الجبائية "الضمنية" المقصّصة للتمويل النقدي للميزانية العامة:

يعتبر نظام الصرف متعدّد الأسعار نظاما شبه جبائي يفرض ضرائب "ضمنية" على المصدرين تساهم في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة خاصة إذا كانت الحكومة مشتري صافي للعملة الصعبة من القطاع الخاص¹، حيث يمكنها هذا النظام من دفع مبلغ أقل بالعملة الوطنية لقاء الحصول على العملة الصعبة المتنازل عنها من طرف المصدرين (بسر الصرف الرسمي) ويساهم في تقليص عجز الميزانية العامة ومنه اللجوء إلى التمويل النقدي لهذا العجز الذي يرفع معدل التضخم.

تعتبر علاوة الصرف الموازي معدّلا للضريبة/للإعانة في هذا النظام لا يتحدّد بشكل أحادي من طرف الحكومة بل يتحدّد بشكل داخلي عبر ظروف أسعار كل من الأصول والمنتجات على مستوى الاقتصاد ككل.

في حالة أنظمة الصرف متعدّدة الأسعار مع سوق موازي غير شرعي للصرف (التي تتميز بوجود سعر صرف رسمي وحيد بالنسبة للعمليات الخارجية سواء الجارية أو الرأسمالية)، تشمل قاعدة الضريبة الضمنية للصرف بالإضافة إلى الصادرات جميع التدفقات المالية الداخلة *inflows* بالعملة الصعبة التي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي والتي يمكن أن تضم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة المالية الواردة.

الفرع الثالث- نموذج Pinto للمفاضلة بين علاوة الصرف الموازي و التضخم لتمويل عجز الميزانية العامة:

صمّم Pinto نموذجا في إطار تحليله للعلاقة بين علاوة الصرف الموازي ومعدل التضخم في سياق توحيد أسواق الصرف².

أولا-فرضيات النموذج:

- 1- تنحصر نفقات الحكومة بالعملة الصعبة في الواردات العمومية و مدفوعات الفائدة للدين الخارجي.
- 2- تحدّد الحكومة سعرا رسميا للصرف e تشتري على أساسه حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة من المصدرين عبر السوق. يعبر e عن عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الصعبة.
- 3- تباع الحكومة العملة الصعبة للمستوردين عبر سوق الصرف الرسمي على أساس سعر الصرف الرسمي e . تحدّد الحكومة عبر سياستها للصرف معدّل تدهور سعر الصرف الرسمي $\frac{\dot{e}}{e}$.

¹ بنفس المنطق وفي حالة وجود سوق موازي للقرض في الاقتصاد في ظل وضعية كبح مالي يعتبر هذا السوق نظاما شبه جبائي يفرض ضرائب ضمنية على المودعين الذين يحصلون على فوائد على ودائعهم بمعدل مسقّف (أقل بكثير من المعدل الحر المطبق في سوق القرض الموازي) ويمنح إعانات ضمنية للمقرضين لدى القطاع البنكي الرسمي بمعدلات فائدة مسقّف (أقل بكثير من المعدل الحر المطبق في سوق القرض الموازي).

² - Pinto.B, OP.CIT

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

4- تقوم الحكومة بتخصيص ميزانية العملة الصعبة على المستوردين الرسميين عبر رخص الاستيراد، تحدد الميزانية الإجمالية المخصصة عبر رخص الاستيراد على أساس الحصيلة المتوقعة للصادرات عبر السوق الرسمي وبعد خصم احتياجات الحكومة للعملة الصعبة الناتجة عن الواردات العمومية وخدمة الدين الخارجي. تحدد الحكومة قيمة مبيعات العملة الصعبة للقطاع الخاص بحيث تجعل قيمة احتياطات الصرف ثابتة دون زيادة أو نقصان.

5- ينشط سوق موازي للصرف على مستوى الاقتصاد يتحدد على مستواه سعر حر للصرف b حسب ظروف العرض والطلب حيث $b > e$. يتحدد معدل تدهور سعر الصرف الموازي $\frac{b}{e}$ حسب ظروف العرض والطلب للعملة الصعبة في سوق الصرف الموازي.

6- تمول الحكومة مشترياتها من العملة الصعبة لدى المصدرين عبر حصيلة الضرائب من جهة وعبر إصدار دين بمعدل فائدة حقيقي صفري (النقود القانونية) أو سالب (سندات الخزينة) على حساب حملة سندات الدين المصدرة (لأن هذا التمويل تضخمي) من جهة أخرى.

ثانيا- معادلات النموذج:

ليكن g هو حجم الإنفاق العمومي بالعملة الصعبة و t هو مبلغ الضرائب المحصلة من طرف الحكومة بالعملة الصعبة، ومنه يكون عجز الميزانية العامة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي هو $e(g-t)$.

يؤدي تمويل عجز الميزانية العامة الى تغيير في حجم الأرصدة النقدية المتاحة للقطاع الخاص بمقدار هذا التمويل ومنه يكون:

$$\dot{M} = \frac{dM}{dt} = e(g - t) \dots\dots(1)$$

ومنه فالتيغير في حجم الأرصدة النقدية للقطاع الخاص يرتبط بسياسة الصرف من جهة وبميزانية الدولة من جهة أخرى.

يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$\frac{\dot{M}}{e} = (g - t) \dots\dots\dots(2)$$

عبر ضرب الطرف الأيمن للمعادلة رقم (2) وقسمته على M/b نحصل على:

$$\left(\frac{\dot{M}}{M}\right) \left(\frac{M}{b}\right) \left(\frac{b}{e}\right) = (g - t) \dots\dots\dots(3)$$

تشير المعادلة رقم (3) إلى أن حصيلة ضريبة التضخم المحصلة من طرف الحكومة (الجزء الأيسر من المعادلة) مساوية للعجز في الميزانية العامة (الجزء الأيمن منها)¹.

¹ - Pinto.B, OP.CIT,p325.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

يمثل الحد $\left(\frac{\dot{M}}{M}\right)$ معدل نمو الأرصدة النقدية الإسمية ويفسر اقتصاديا بأنه معدل الضريبة التضخمية ، في حين يمثل الحد $\left(\frac{M}{b}\right)$ مخزون الأرصدة النقدية الحقيقية ويفسر اقتصاديا بأنه قاعدة الضريبة التضخمية في حين يمثل الحد $\left(\frac{b}{e}\right)$ علاوة الصرف الموازي (بالضبط +1 علاوة الصرف الموازي).

بوضع: $\frac{b}{e} = \varphi$ (مع $1 < \varphi$) يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (3) كما يلي:

$$\frac{g}{\varphi} = \frac{t}{\varphi} + \left(\frac{\dot{M}}{M}\right) \left(\frac{M}{b}\right) \dots\dots\dots(4)$$

يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) كما يلي:

$$g = \frac{t}{\varphi} + \left(\frac{\dot{M}}{M}\right) \left(\frac{M}{b}\right) + g \left(1 - \frac{1}{\varphi}\right) \dots\dots\dots(5)$$

حيث: $g \left(1 - \frac{1}{\varphi}\right)$ هو مقدار الضريبة الضمنية على الصرف المفروضة على المصدرين نتيجة نظام الصرف متعدّد الأسعار، والتي تغطّي جزئيا عجز الميزانية العامة للدولة وتدفع الحكومة إلى إصدار مبلغ أقل من العملة الوطنية لتغطية هذا العجز.

لإظهار أن هناك مفاضلة بين التضخم و علاوة الصرف الموازي (رفع معدل التضخم يقابل بانخفاض علاوة الصرف الموازي والعكس)، نفترض أن نظام الصرف متعدّد الأسعار في حالة استقرارية¹ steady state، وهو ما يعني أن :

$$\frac{\dot{M}}{M} = \frac{\dot{b}}{b} = \frac{\dot{e}}{e}$$

بوضع $\frac{\dot{M}}{M} = \pi$ وهو معدل التضخم في الحالة الاستقرارية لنظام الصرف متعدّد الاسعار يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (5) كما يلي:

$$g = \frac{t}{\varphi} + \left(\frac{M}{b}\right) \pi + g \left(1 - \frac{1}{\varphi}\right) \dots\dots\dots(6)$$

لنفترض أن الحكومة قامت برفع معدل تدهور سعر الصرف الرسمي بشكل دائم وبذلك ترفع معدل التضخم في الحالة الاستقرارية للاقتصاد. يؤدي هذا الإجراء إلى رفع حصيلة الضريبة التضخمية التي تحصلها الحكومة فقط إذا كان معامل مرونة الطلب على النقد المحلي أقل من الواحد². في هذه الحالة وعند مستوى معطى من عجز الميزانية سوف تنخفض علاوة الصرف الموازي لتعيد التعادل بين عجز

¹ الحالة الاستقرارية للاقتصاد هو مفهوم مقتبس من أدبيات النمو الاقتصادي يشير إلى التوازن في الأجل الطويل للاقتصاد أين ينعدم معدل نمو كل من نصيب الفرد من مخزون رأس المال stock de capital par tête وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB par tête. يتّجه الاقتصاد إلى هذا الوضع على مسار للنمو sentier de croissance. قبل هذا الوضع تكون معدلات نمو المتغيرات المشار إليها موجبة. يمكن أن تتغير نقطة الحالة الاستقرارية في الاقتصاد نتيجة تغيرات هيكلية فيه.

² وهو ما يعني أن نسبة التحول من النقد المحلي إلى العملة الصعبة نتيجة هذا الارتفاع في التضخم وبالتالي الانخفاض في قاعدة الضريبة التضخمية أقل من الارتفاع في معدل التضخم.

الميزانية ومصادر تمويله كما توضحه المعادلة رقم (6) وهو ما يعني أن الحكومة تفاضل بين التضخم وعلاوة الصرف الموازي في تمويل عجز الميزانية.

يجب ملاحظة أنه في حال كان معامل المرونة للطلب على النقد المحلي أكبر من الواحد، سوف يؤدي رفع معدل التضخم في الحالة الاستقرارية للاقتصاد نتيجة رفع معدل تدهور سعر الصرف الرسمي إلى انخفاض في الطلب على النقد المحلي (التحول إلى العملة الصعبة) بنسبة تفوق معدل التضخم مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قاعدة الضريبة التضخمية (ارتفاع كبير في الطلب على العملة الصعبة نتيجة ارتفاع عائدها النسبي) وهو ما يدفع إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازي وتوقف إمكانية المفاضلة بينها وبين التضخم لتمويل عجز الميزانية.

في بعض الحالات يؤدي استمرار التضخم إلى ارتفاع معامل مرونة الطلب على العملة الوطنية انطلاقاً من قيمة أقل من الواحد إلى قيمة أعلى من الواحد - في ظل وجود عرض للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي- وهو ما يؤدي إلى توقف التحكيم بين التضخم وعلاوة الصرف الموازي لتمويل عجز الميزانية ويدفع إلى تزامن ارتفاع معدل التضخم و علاوة الصرف الموازي وهي حالة غانا مثلاً بين جانفي 1979 و جانفي 1983¹.

المطلب الثاني- وقف هروب رؤوس الأموال الأجنبية (أنظمة الصرف الموازية الشرعية):

الفرع الأول: آلية كبح خروج رؤوس الأموال الأجنبية عبر سوق الصرف الموازي:

تشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى منافع الاندماج المالي للاقتصاديات أي فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات بما يسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد، في حين تهون دراسات أخرى من هذه المنافع مركزة على مخاطر عدم الاستقرار الكلي الذي تسببه موجات التدفق العكسي لرؤوس الأموال الأجنبية وتوصي في هذا الصدد بفرض رقابة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عند دخولها وعلى خروجها في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية². تعتبر أسواق الصرف الموازية الشرعية أحد أنواع الرقابة على الصرف إذ تسمح ببروز سعر صرف موازي يطبق على المعاملات الرأسمالية لميزان المدفوعات -أي على رؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الاقتصاد الوطني، سواء لأجل طويل مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو لأجل قصير مثل استثمارات المحفظة المالية- يكون عادة أكثر تدهوراً من سعر الصرف الرسمي التفضيلي المطبق على كل أو جل المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، كما يكون حراً إذ يتحدد عبر قوى العرض والطلب على كل من العملة الوطنية والعملات الصعبة المرتبطة بالمعاملات الرأسمالية. نظرياً تنعكس هجمات المضاربين على العملة الوطنية (وبالتالي حركة رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة outflows عند الأزمات المالية) في تدهور سعر الصرف الموازي الذي يوقف حركة خروج رؤوس الأموال نتيجة الخسائر الرأسمالية التي يواجهها المستثمرون الأجانب الراغبون في تحويل أموالهم نحو الخارج (مبلغ مسترجع أقل لرأس المال المستثمر بالعملة الصعبة عند مغادرة البلد مقارنة برأس المال المستثمر عند دخوله).

¹ - Pinto, B., OP.CIT, p329

² - لمزيد من الاطلاع على النقاش بين أصحاب الرأي المشجع لحرية الحركة الدولية لرؤوس الأموال و أنصار الرأي المشجع لتقييد حركة رؤوس الأموال يمكن العودة إلى:

Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, OP.CIT, pp43-48.

الفرع الثاني: قياس فعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية:

تعتبر مسألة قياس فعالية أسواق الصرف الموازية الشرعية في وقف هروب رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة نتيجة تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات تجريبية بالتعريف، إذ يجب تحليل المعطيات الخاصة بتدفق رؤوس الأموال والعوامل المؤثرة عليها للوقوف على مدى هذه الفعالية.

أولاً- التحليل الإحصائي الوصفي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية:

لتحليل فعالية أسواق الصرف الموازية "الشرعية" في وقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة أثناء الأزمات الاقتصادية من ناحية إحصائية وصفية يتم استخدام متوسط (average) / منوال (median) نسبة التدفق الصافي لرؤوس الأموال بين الاقتصاد (يات) المعني(ة) والخارج في إطار ما يسمى بمقاربة تحليل الحادث event-study approach والتي تعني تحليل تطوّر متوسط/منوال نسبة التدفق الصافي لرؤوس الأموال خلال مجال زمني تتوسطه أزمة اقتصادية(عدد من السنوات قبل الأزمة و عدد مساوي من السنوات بعد الأزمة)قد تكون أزمة صرف، أزمة دين خارجي، أزمة بنكية، أزمة بورصية وذلك بالنسبة لدول تتميز بوجود أسواق صرف موازية و أخرى تتميز بأسواق صرف موحدة مع مقارنة نتائج المجموعتين من الدول ونتائج العينة الإجمالية التي تضم المجموعتين من الدول. تكون أنظمة الصرف الموازية فعالة في وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إذا لم تشهد الاقتصاديات ذات نظام الصرف متعدد الأسعار خروجاً ملموساً لرؤوس الأموال الأجنبية أثناء الأزمات الاقتصادية¹.

يظهر الجدول الموالي تعريف مختلف أنواع الأزمات في عدد من الدراسات التطبيقية:

جدول رقم 07 : تعريف الأنواع المختلفة من الأزمات الاقتصادية في عدد من الدراسات التطبيقية

نوع الأزمة	معايير تعريف الأزمة	المصدر
أزمة الصرف Currency crisis	- نكون أمام أزمة صرف "حادّة" إذا كان معدل التدهور الشهري لسعر صرف عملة ما مساوياً أو فاق نسبة 25 % مع تخطيه لمعدل التدهور الشهري السابق بـ 10% على الأقل. - نكون أمام أزمة صرف "متوسطة" إذا كان معدل التدهور الشهري لسعر صرف عملة ما مساوياً أو فاق نسبة 12,5 % مع تخطيه لمعدل التدهور الشهري السابق بـ 10% على الأقل.	Reinhart,C.M. & K.S. Rogoff,2004, <i>"The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation"</i> ,OP.CIT,p7
أزمة دين خارجي debt crisis (مديونية تجاه داننين تجاريين : إما بنوك أو حملة سندات)	نكون أمام أزمة دين خارجي في الحالتين التاليتين: - وجود تأخر في تسديد أصل الدين الخارجي أو فوائده او عدم تسديد 5% على الأقل من مجموع الدين الخارجي. - وجود اتفاقية لإعادة جدولة أو إعادة هيكلة الدين الخارجي (وفق ما تظهره معطيات البنك الدولي Global development Finance).	Detriagache.E&Spilimbergo.A, <i>Crises and liquidity:Evidence and interpretation</i> ,IMF working paper ,International Monetary Fund,Jan 2001,p6

¹ - Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*,OP.CIT,p52.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

<p>Boyer R et al, <i>Les crises financières</i>, rapport du Conseil de l'Analyse Economique, La documentation Française, Paris, 2004, p15</p>	<p>هناك عدة مؤشرات لوجود أزمة بنكية منها: - نسبة مرتفعة للقروض المتعثرة (التي تواجه مشاكل في التسديد) إلى مجموع القروض. - التحاليل الصحفية و الدراسات العلمية وتصريحات الخبراء (التي تؤكد وجود أزمة). - مؤشرات الهلع البنكي (تجميد الودائع، إفلاس البنوك، الضمان العام للودائع) - وجود إجراءات عمومية لإنقاذ البنوك.</p>	<p>أزمة بنكية Banking crisis</p>
<p>Boyer R et al, <i>Les crises financières</i>, rapport du Conseil de l'Analyse Economique, La documentation Française, Paris, 2004, p15</p>	<p>هناك معياران لتعريف أزمة البورصة: - أن يتجاوز انخفاض المؤشر العام للبورصة خلال فترة معينة عتبة محددة (عموما 20% نظرا لما حصل خلال أزمتي 1929 و 1987). - إذا تجاوزت النسبة بين أسعار الأسهم في اللحظة t والقيمة القصوى لأسعارها خلال فترة مرجعية سابقة 1,5 مرة أو 2 مرة قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير .</p>	<p>أزمة بورصة</p>

المصدر: من إعداد الباحث.

في دراسة على عينة من 46 بلد وجد Avellan¹ أن أسواق الصرف الموازية ليست فعّالة في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية عند مواجهة اقتصاديات العينة لأزمات اقتصادية رغم أن الاقتصاديات ذات أنظمة الصرف متعدّدة الأسعار شهدت تذبذبا أقل للتدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بالاقتصاديات ذات أنظمة الصرف موحّدة السعر.

ثانيا- التحليل القياسي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية (نموذج Avellan):

في تحليله القياسي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية استند Avellan² إلى مقارنة العوامل الجاذبة-الطاردة لرؤوس الأموال الأجنبية Pull-Push factors. يعرف Reinhart و Montiel³ العوامل الجاذبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية Pull factors بأنها تلك العوامل الخاصة بالدول النامية المستقبلية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تصبّ في مجملها باتجاه تحسين توليفة العائد-المخاطرة المتعلقة بالأصول المصدرة من طرف الدائنين في الدول النامية. بما يهّم الأجانب الراغبين في اقتناء الأصول المحلية هو تحسّن توليفة العائد-المخاطرة الخاصة (private risk-return characteristics). هناك مصدران لتحسين هذه الخصائص وهما⁴:

- تحسّن توليفة العائد-المخاطرة الاجتماعية (Social risk-return characteristics) كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وهو ما ينعكس على خصائص السندات المصدرة من طرف المدينين في هذه الدول. يعكس تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل في هذه الحالة الاستدانة المحسّنة للرفاهية لتمويل الاستثمارات المحلية

¹ - Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, OP.CIT, pp51-55.

² - المرجع نفسه.

³ - Reinhart.C & Montiel.P, *Do Capital Controls Influence the Volume and Composition of Capital Flows?*

Evidence from the 1990s, MPRA Paper No. 13710, August 1999, pp6-9 (downloaded from the page:

<http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/13710/> on 27th Sep 2017 at 11:30)

⁴ - المرجع نفسه.

الجديدة عالية المردودية أو لتمويل الانفاق الاستهلاكي الناتج عن ارتفاع الدخل الوطني بسبب الإصلاحات الاقتصادية.

- تحسّن خصائص السندات المقتناة من طرف الدائنين الخواص بسبب إدخال أو إلغاء "تشوّهات" تساهم في إحداث فجوة بين معدلات العائد الخاصة والاجتماعية، فمثلا يؤدي اقتران تبنّي نظام سعر ثابت للصرف مع ضمان للودائع بالنسبة للأجانب في ظل نظام مالي محرر لكن ضعيف المراقبة والإشراف إلى استفادة رأس المال الأجنبي من معدلات عائد خاصة مرتفعة ومضمونة لا تعكس معدلات العائد الاجتماعي على الموارد المحوّلة نحو البلاد المستضيف.

تعرف العوامل الطاردة لرؤوس الأموال (من الدول المتقدمة) من جهتها بأنها تلك العوامل التي تقلص من جاذبية الإقراض لدائنين من الدول المتقدمة. تؤدّي هذه العوامل في المحصلة إلى تدهور توليفة العائد-المخاطرة للأصول المصدرة من طرف المدينين في الدول المتقدمة. تُعتبر هذه العوامل بالنسبة للدول النامية صدمات مالية خارجية. بعض هذه العوامل ذات طبيعة ظرفية مرتبطة بتقلّبات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة (تخفيض معدّلات الفائدة في إطار سياسات نقدية توسّعية أثناء فترات الانكماش مثلا) وبعضها ذات طبيعة هيكلية (مثل توسيع المستثمرين المؤسساتيين للدول المتقدمة خاصة صناديق التقاعد لقاعدة توظيفاتها المالية إلى الأصول المالية المصدرة في الدول النامية في إطار تنويع محافظهم المالية).

قام Avellan بتقدير المعادلة الانحدارية المتعدّدة التالية بطريقتين هما المربعات الصغرى ثنائية المرحلة¹ 2SLS و 2SLS-Probit:

$$CF_{i,t} = \gamma_0 + \gamma_1 pull_{i,t} + \gamma_2 push_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث :

$CF_{i,t}$: صافي تدفق رؤوس الأموال للبلد i خلال الفترة t (الفرق بين رؤوس الأموال الداخلة و الخارجة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ γ_0 : حد ثابت للمعادلة.

γ_1 : شعاع معاملات متغيّرات العوامل الجاذبة لتدفقات رؤوس الأموال.

$pull_{i,t}$: شعاع المتغيّرات المعبّرة عن العوامل الجاذبة لتدفقات رؤوس الأموال نحو البلد i خلال الفترة t .

γ_2 : شعاع معاملات متغيّرات العوامل الطاردة لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة.

$push_{i,t}$: شعاع المتغيّرات المعبّرة عن العوامل الطاردة لرؤوس الأموال نحو البلد i خلال الفترة t .

يظهر الجدول التالي المتغيّرات المعبّرة عن العوامل الجاذبة والطاردة لتدفقات رؤوس الأموال في معادلة نموذج Avellan :

¹- تستخدم طريقة 2SLS و 2SLS-Probit في حالة النماذج الهيكلية أين ترتبط عدة معادلات انحدارية متعدّدة ببعضها البعض عبر متغيّرات تظهر في عدة معادلات (معادلات متزامنة). في كلتا الطريقتين يتم تقدير أثر سوق الصرف الموازي على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (المرحلة الأخيرة للتحليل) بعد تقدير محدّدات لجوء السلطات الاقتصادية إلى تبنّي نظام متعدّد الأسعار للصرف (السماح بظهور سوق موازي للصرف).

جدول رقم 8: المتغيرات المعبرة عن العوامل الجاذبة والطاردة لتدفقات رؤوس الأموال في معادلة نموذج Avellan

تعريف المتغير	اسم المتغير	
الرقم القياسي لمؤشر حدود التجارة الدولية للبلد المعني. سنة الأساس للمؤشر العام 2000. قيمة المؤشر خلال سنة الأساس 100.	مؤشر صافي حدود التجارة الدولية للسلع TOT	المتغيرات المعبرة عن
الجزء من الناتج الإجمالي الذي يفوق/يقفل عن مستوى الناتج الإجمالي في الأجل الطويل نتيجة تقلبات الدورة الاقتصادية.	فجوة الناتج gap	العوامل (الخاصة بالدول النامية) الجاذبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
العائد على الودائع في البنوك المحلية المرّجح بمعدل تغيّر قيمة العملة المحلية.	العائد السنوي على الودائع البنكية المحلية	
معدل تغيّر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بين تاريخين مرجعيين.	معدل التضخم	
يشير الرصيد الابتدائي لميزانية الدولة خلال سنة معيّنة إلى وضعية الميزانية خارج الفوائد على الدين العام. نميّز بين وضعيتي الفائض الابتدائي والعجز الابتدائي.	نسبة الرصيد الابتدائي لميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي	Pull factors
	نسبة الانفتاح التجاري [(الصادرات+الواردات)/2]/الناتج المحلي الإجمالي	
يشمل مؤشر نوعية المؤسسات institutional quality ثلاث مؤشرات فرعية: - فعالية السلطات العمومية: والتي تشير إلى نوعية تقديم الخدمات العامة، نوعية الإدارة العمومية، كفاءة الموظفين العموميين، عدم خضوع الوظيفة العمومية للضغوط السياسية و مصداقية التزام السلطات العمومية بتطبيق السياسات المعلن عنها. - سيادة القانون: والتي تشير إلى مدى ثقة مختلف الأعوان في القواعد التي تحكم المجتمع ومدى احترامهم لها بما في ذلك فعالية و مصداقية النظام القضائي و مدى احترام العقود. - مؤشر مراقبة الفساد الذي يشير إلى نظرة المجتمع نحو الفساد بمعنى سوء استغلال الوظيفة العامة بهدف إثراء الشخصي.	نوعية المؤسسات	
نسبة صافي احتياطات بلد معيّن خلال سنة معيّنة إلى ناتجه المحلي الإجمالي لنفس السنة.	نسبة صافي الاحتياطات بالعملية الصعبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
- نكون أمام أزمة صرف "حادة" إذا كان معدل التدهور الشهري لسعر صرف عملة ما مساويا أو فاق نسبة 25 % مع تخطيه لمعدل التدهور الشهري السابق بـ 10% على الأقل. - نكون أمام أزمة صرف "متوسطة" إذا كان معدل التدهور الشهري لسعر صرف عملة ما مساويا أو فاق نسبة 12,5 % مع تخطيه لمعدل التدهور الشهري السابق بـ 10% على الأقل.	عدد أزمات الصرف المسجلة خلال سنة	

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

وجود نظام صرف متعدد الأسعار	تساوي قيمته الواحد إذا شهد البلد سريان نظام متعدد الأسعار للصرف على الأقل 6 أشهر خلال السنة وتساوي الصفر في الحالة المعاكسة(سريان نظام متعدد الأسعار لأقل من 6 اشهر).	
المتغيرات المعبرة عن العوامل(الخاصة بالدول المتقدمة) الطاردة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية	مؤشر اقتصادي يُنشر سنويا من طرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يقيس الناتج الحقيقي للقطاع الصناعي في الو/م/أ. يأخذ هذا المؤشر شكل رقم قياسي(متوسط الكميات المنتجة في مختلف القطاعات الصناعية مرجحة بأسعار منتجات هذه القطاعات لسنة الأساس) تحدّد قيمته بـ 100 في سنة الأساس. تعكس قيمة تفوق الـ 100 للمؤشر خلال سنة معيّنة نموا في الانتاج الصناعي في حين تعكس قيمة تقلّ عن الـ 100 انكماشاً في الإنتاج الصناعي.	
معدل الفائدة خلال سنة معيّنة على سندات الخزينة الأمريكية	يعكس العائد على الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية خلال سنة معيّنة.	
مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة (بريطانيا)	مؤشر اقتصادي يُنشر سنويا من طرف ديوان الإحصائيات الوطنية البريطاني، يقيس الناتج الحقيقي للقطاع الصناعي في المملكة المتحدة. يأخذ هذا المؤشر شكل رقم قياسي(متوسط الكميات المنتجة في مختلف القطاعات الصناعية مرجحة بأسعار منتجات هذه القطاعات لسنة الأساس) تحدّد قيمته بـ 100 في سنة الأساس. تعكس قيمة تفوق الـ 100 للمؤشر خلال سنة معيّنة نموا في الانتاج الصناعي في حين تعكس قيمة تقلّ عن الـ 100 انكماشاً في الإنتاج الصناعي.	
معدل العائد خلال سنة معيّنة على سندات الخزينة البريطانية	يعكس العائد على الاستثمار في سندات الخزينة البريطانية خلال سنة معيّنة.	

المصدر: Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, OP.CIT, pp 78-79

وجد Avellan أن سوق الصرف الموازي غير فعّال في احسن الحالات في وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج أثناء الأزمات الاقتصادية (معامل سالب لكن غير معنوي يقدر بـ -0.737 في نموذج 2SLS – Probit) في حين وجد أن تبني نظام متعدد الأسعار للصرف (انشاء سوق موازي للصرف) أثناء الأزمات الاقتصادية يؤدي عكس الهدف المنشود منه إلى تحفيز خروج رؤوس الأموال الأجنبية (معامل سالب يقدر بـ -4.511- عند مستوى المعنوية 10% في نموذج 2SLS).

في تفسيره لهذه النتيجة اعتمد Avellan على مقارنة أثر إشارات الإرسال signaling effect والتي بموجبها يعتبر سلوك السلطات العمومية في مجال فرض إجراءات للرقابة على الحركة الدولية لرؤوس الأموال (ومن بينها تبني نظام صرف متعدد الأسعار) إشارة إرسال (رسالة) إلى المتعاملين الاقتصاديين (ومنهم الأجانب الموجودون فعلا داخل البلد) يفهم منها بأن الأوضاع الاقتصادية للبلد سيئة (أو في طريقها إلى أن تسوء) ومنه يسارع هؤلاء إلى بيع الأصول المحلية وتحويل مقابل بيعها إلى عملات أجنبية وهو ما يؤدي إلى أزمة صرف أي انخفاض في قيمة العملة الوطنية (توقع ذاتي التحقق auto-realized anticipation).

المبحث الثاني- تكاليف سوق الصرف الموازي:

يترتب على وجود سوق موازي للصرف عدة تكاليف بالنسبة للاقتصاد الوطني تتمثل أهمها فيما يلي:

المطلب الأول- تقليص معدل النمو الاقتصادي:

يعود الفضل في إلقاء الضوء على أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي إلى أدبيات النمو الاقتصادي (ذات التوجه النيوكلاسيكي) التي تهدف إلى تفسير محددات النمو الاقتصادي (بشكل كمّي) في مختلف الدول منفردة من جهة، وإلى تفسير التفاوت بين مختلف الدول في مجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

تعتبر الكثير من هذه الأدبيات وجود سوق موازي للصرف مؤشرا على القيود التي تفرضها الحكومة على النشاط الاقتصادي. من الناحية المنهجية تعتبر هذه الأدبيات سوق الصرف الموازي أحد العوامل المفسرة لأداء الاقتصاد في مجال النمو الاقتصادي وتخلص إلى وجود علاقة سلبية بين سوق الصرف الموازي و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول- العلاقة الإحصائية الوصفية بين سوق الصرف الموازي والنمو الاقتصادي:

وجدت العديد من الدراسات التطبيقية ارتباطا سلبيا من الناحية الإحصائية الوصفية بين وجود سوق موازي للصرف و معدلات النمو الاقتصادي، ففي دراسة على عينة من 113 بلدا -شهدت فترات متفاوتة من سريان أنظمة متعددة الأسعار للصرف¹- خلال الفترة 1974-2001 وجد Avellan² أن البلدان التي شهدت أسواقا موازية للصرف حققت نموًا سالبًا بـ -0,20% في المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 1,94%.

¹- إذ شهد 66 بلدا من العينة فترات جزئية لسريان أنظمة متعددة الأسعار للصرف وفترات جزئية أخرى لسريان أنظمة للصرف موحدة السعر خلال الفترة الإجمالية للدراسة في حين شهد 39 بلدا سريان أنظمة للصرف موحدة السعر طوال فترة الدراسة وشهد 8 بلدان سريان أنظمة متعددة الأسعار للصرف طوال فترة الدراسة.

² - Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, OP.CIT, pp9-13.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

بالنسبة للبلدان التي غابت فيها أسواق الصرف الموازية، كما وجدت الدراسة أيضا أن الدول ذات أسواق الصرف الموحدة شهدت نموا أكثر استقرارا مقارنة بالدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف إذ قدر الانحراف المعياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الأولى من الدول بـ 7,295 مقابل انحراف معياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الثانية من الدول قدر بـ 8,388.

وجد كل من Rogoff و Reinhart في دراسة أخرى¹ على عينة من البلدان خلال الفترة 1970-2001 أن المعدل المتوسط لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان 1,8 % في الدول ذات نظام الصرف موحد السعر متخطيا بنقطة مئوية واحدة المعدل المتوسط لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف الذي قدر في هذه الأخيرة بـ 0,8%.

الفرع الثاني- أثر مستوى علاوة الصرف الموازي على معدل النمو الاقتصادي:

في إطار تحليلها لمحددات النمو الاقتصادي تعتبر الكثير من أدبيات النمو الاقتصادي وجود سوق موازي للصرف نتيجة لتدخل الدولة في سوق الصرف وفرضها لقيود على التعامل فيه، وعليه تفترض هذه الأدبيات تأثيرا سلبيا لسوق الصرف الموازي-وبالتحديد لمستوى علاوة الصرف الموازي- على النمو الاقتصادي.

تقيس هذه الأدبيات أثر مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن عبر استخدام المعطيات الإحصائية والتقنيات الكمية وخاصة المعادلات الانحدارية المتعددة. يُؤخذ عدة متغيرات منها: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من مخزون رأس المال² كمقاييس للنمو الاقتصادي وتكون متغيرات مفسرة تابعة لمجموعة من المتغيرات المفسرة من بينها:

- المستوى الابتدائي للدخل الفردي: يعبر عنه بمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة بداية الدراسة. يقيس هذا المتغير ما يطلق عليه بظاهرة التقارب convergence التي تشير إلى استدراك الدول منخفضة الدخل للفجوة في مجال الدخل الفردي بينها وبين الدول مرتفعة الدخل، حيث تكون سرعة التقارب أعلى عند بداية مسار النمو الاقتصادي في حين تتجه إلى الانخفاض مع مرور الزمن وزيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (أو الدول) ذات الدخل الفردي الابتدائي المنخفض. تفسر ظاهرة التقارب بارتفاع الإنتاجية الحديثة لرأس المال في الدول منخفضة الدخل الابتدائي ذات مخزون رأس المال المنخفض وهو ما يمثل حافزا قويا-في ظل السياسات الحكومية المناسبة - للاستثمار المحلي و الأجنبي الذي يرفع نسبة رأس المال إلى العمل (ظاهرة تراكم رأس المال) و يترجم في مستويات أعلى للناتج و الأجور.

- رأس المال البشري: ويشير إلى مستوى تأهيل اليد العاملة في الاقتصاد، حيث يؤدي تأهيل أعلى لليد العاملة من الناحية الكمية (مستوى أعلى للتعليم) أو النوعية (نوعية أفضل للتعليم) إلى تحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يتم التعبير عن رأس

¹ - Reinhart, Carmen M. and Kenneth S. Rogoff, OP.CIT

² - نصيب الفرد من مخزون رأس المال هو حاصل قسمة قيمة مخزون رأس المال في الاقتصاد خلال سنة (فترة) معينة على عدد السكان خلال هذه السنة (الفترة).

- المال البشري في معادلات النمو عبر عدة مقاييس من بينها نسبة المتدربين في الطور الثانوي ،نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سنوات التعليم للسكان .
- الاستقرار السياسي:يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي،ويعبر عنه في معادلات النمو عبر عدة مقاييس من بينها:عدد الاغتيالات السياسية،مؤشر الحريات المدنية وعدد الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية.
 - تطوّر النظام المالي:يشير إلى مدى تطور نشاط مؤسسات القطاع المالي في الاقتصاد،ويعبّر عنه في معادلات النمو عبر عدة مقاييس منها:نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مستوى علاوة سوق الصرف الموازي:التي تعبّر عن الفرق النسبي بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.تفترض أدبيات النمو الاقتصادي إشارة سالبة لمعامل علاوة الصرف الموازي في معادلة النمو.تستند هذه الفرضية إلى أن وجود سوق موازي للصرف يعبّر عن القيود التي تفرضها الدولة على المعاملات الخارجية،حيث تؤدي القيود التجارية مثلا وخاصة القيود على الاستيراد إلى إعاقة تمويل القطاع الإنتاجي الوطني بالمواد الأولية والتجهيزات الانتاجية الضرورية لنشاطه و تطوره.من الناحية المالية يعبّر وجود سوق موازي للصرف عن وجود كبح مالي في الاقتصاد Financial repression يعيق الوصول إلى المستويات الكامنة للنمو الاقتصادي.تفترض هذه الأدبيات أن اسواق الصرف الناتجة عن القيود المفروضة من طرف الحكومة على المعاملات الخارجية هي غير شرعية بالتعريف black markets .
 - وضعية الميزانية العامة للدولة:تقاس عبر عدة مؤشرات من بينها نسبة الفائض في ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- يظهر الجدول التالي قيم معامل علاوة سوق الصرف الموازي في معادلة النمو في عدد من الدراسات التطبيقية حول موضوع النمو الاقتصادي:

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

جدول رقم 09: قيم معامل علاوة الصرف الموازي في معادلات النمو الاقتصادي في عدد من الدراسات التطبيقية

ملاحظات	قيمة معامل علاوة سوق الصرف الموازي في المعادلة الانحدارية	المؤلف، عنوان الدراسة، المصدر.
عدد بلدان عينة الدراسة: 66 بلد. المتغير التابع هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتغيرات المفسرة: - المنطقة الجغرافية (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي) - مستوى نصيب الفرد من الـGDP عند بداية فترة الدراسة - مرتب مستوى نصيب الفرد من الـGDP عند بداية فترة الدراسة - متوسط سنوات التمدرس - عدد الاغتيالات السياسية بين كل مليون نسمة - نسبة فائض الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي - التنوع العرقي للسكان (انتماء سكان البلد إلى مجموعات عرقية مختلفة) - عدد أجهزة الهاتف لكل عامل - مؤشر العمق المالي (M2/GDP)	0.0189-	William Easterly and Ross Levine ,Africa's Growth Tragedy A Retrospective, 1960-89, World bank POLICY RESEARCH WORKING PAPER 1503,AUG 1995.
عدد بلدان عينة الدراسة: 47 بلد المتغير التابع هو معدل نمو نصيب الفرد من مخزون رأس المال. المتغير التابع هو نسبة الادخار الإجمالي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.0,0002- 0,0036-	Ross Levine and Sara Zervos, <u>Stock Markets, Banks, and Economic Growth</u> , The American Economic Review, Vol. 88, No. 3 , 1998, pp. 537-558
عدد بلدان عينة الدراسة: 74 بلد المتغير التابع : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتغيرات المفسرة: - مستوى نصيب الفرد من الـGDP عند بداية فترة الدراسة - حجم القطاع الحكومي - درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي - معدل التضخم - متوسط عدد سنوات التعليم الثانوي للسكان - M2/GDP - نسبة أصول بنوك الودائع إلى مجموع أصول بنوك الودائع و أصول البنك المركزي*100- القروض الممنوحة للقطاع الخاص/GDP	1.027 -	Ross Levine, Norman Loayza and Thorsten Beck, <u>Financial intermediation and growth: Causality and causes</u> , Journal of Monetary Economics,N° 46, 2000, pp31- 77
المتغير التابع هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. المتغيرات المفسرة الأخرى: - مستوى نصيب الفرد من الـGDP عند بداية فترة الدراسة - متوسط سنوات التمدرس - درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي - معدل التضخم - حجم القطاع الحكومي - نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.192-	William Easterly and Ross Levine, <u>It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models</u> ,The world bank Economic review,VOL 15,N°2,2001,PP177-219
النتيجة الأساسية في هذه الدراسات: زيادة مستوى علاوة سوق الصرف الموازي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي		

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث- أثر وجود سوق موازي للصرف (بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي) على النمو الاقتصادي:

رغم اندراج دراسته ضمن السياق العام لأدبيات النمو الاقتصادي من الناحية المنهجية (الدراسة الكمية باستخدام المعادلات الانحدارية لمحددات النمو الاقتصادي) ذهب Avellan¹ إلى تحليل اثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي.

قام Avellan بتقدير المعادلة التالية:

$$gdp_pc_g_{i,t} = multipleXR_{i,t}\delta + X_{i,t}^{(1)}\beta_1 + X_{i,t-1}^{(2)}\beta_2 + \eta_t + \mu_{i,t}$$

تقنيا قام Avellan بتعويض علاوة سوف الصرف الموازي في معادلة النمو بمتغير ثنائي القيمة binary variable سمّاه سعر الصرف المتعدّد multiple XR الذي تساوي قيمته الواحد إذا شهد البلد سريان نظام متعدد الأسعار للصرف على الأقل 6 أشهر خلال السنة وتساوي الصفر في الحالة المعاكسة (غياب نظام صرف متعدّد الاسعار أو سريانه لأقل من 6 اشهر).

إلى جانب متغير سعر الصرف المتعدّد استخدم Avellan مجموعة من المتغيرات لنفس سنة معدل النمو المستخدم في المعادلة (الشعاع $X_{i,t}^{(1)}$) ومجموعة أخرى من المتغيرات أخذت قيم السنة السابقة لسنة معدل النمو المستخدم في المعادلة (الشعاع $X_{i,t-1}^{(2)}$).

يستعرض الجدول الموالي تعريف المتغيرات المستخدمة في معادلة النمو التي قدرها Avellan و معاملاتهما:

¹ - Avellan.L, ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS, OP.CIT

جدول رقم 10: تعريف المتغيرات المستخدمة في دراسة Avellan حول النمو ومعاملاتها المقدرة

المعامل المقدر للمتغير	تعريف المتغير	إسم المتغير	مجموعة المتغيرات
-9,273	تساوي قيمته الواحد إذا شهد البلد سريان نظام متعدد الأسعار للصرف على الأقل 6 أشهر خلال السنة وتساوي الصفر في الحالة المعاكسة(سريان نظام صرف متعدد الأسعار لأقل من 6 أشهر أو غيابه تماما).	سعر الصرف المتعدد multiple XR	مجموعة المتغيرات (شعاع) $X_{i,t}^{(1)}$
-1,940	عدد الأشهر خلال السنة التي: - يساوي او يفوق فيها معدل التدهور الشهري لسعر صرف العملة الوطنية نسبة 25 %، كما يساوي الفرق بين معدل التدهور الشهري المعني و معدل التدهور الشهري السابق لسعر صرف العملة الوطنية أو يفوق 10 % على الأقل.	أزمة الصرف crisis peryear	
-0,017	النسبة من مجموع السكان الذين يعانون من الأمية	معدل الأمية في البلد ilit	
-0,053	تشير الحريات المدنية إلى مجموع الحريات الشخصية التي تشمل عددا من المجالات منها: حرية التعبير، حرية المعتقد، احترام الخصوصية، احترام الملكية الخاصة... تصدر مؤشرات الحريات المدنية عن عدد من المنظمات غير الحكومية و المنظمات التابعة للأمم المتحدة. لمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى الصفحة التالية: http://en.m.wikipedia.org/wiki/list_of_freedom_indices	مؤشر الحريات المدنية civil	
0,043	يقيس مؤشر الحقوق السياسية درجة حرية ونزاهة العمليات الانتخابية، درجة التعددية و المشاركة في الحياة السياسية و عمل الجهاز الحكومي.	مؤشر الحقوق السياسية Polright	
0,644	يشير إلى معدل التغير النسبي لشروط التبادل الدولي للبلاد (التغير النسبي لأسعار الصادرات منقوصا منه التغير النسبي لأسعار الواردات. تكون أمام حالة تحسن في حالة ارتفاع اسعار الصادرات بمعدل يفوق اسعار الواردات وتكون أمام تدهور في الحالة المعاكسة)	معدل نمو شروط التجارة الدولية delta-tt	
-1,940	عبارة عن متغير أصم dummy variable يعبر عن وجود أزمة اقتصادية دولية عامة تؤثر على النمو الاقتصادي في عدد واسع المناطق الجغرافية. يمكن أن يأخذ المتغير η_t القيمة 1 في حالة وجود أزمة دولية و القيمة 0 في الحالة المعاكسة(أو العكس). تجدر الإشارة إلى أن قيمة المتغير η_t يمكن أن تختلف من سنة إلى سنة أخرى وليس بين الدول خلال نفس السنة.	وجود أزمة اقتصادية دولية	
0,120	نسبة الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل الاستثمار في الاقتصاد gkf-GDP	مجموعة المتغيرات (شعاع) $X_{i,t-1}^{(2)}$
-2,905		معدل نمو نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي g-gov-GDP	
-0,094	يشير الرصيد الابتدائي لميزانية الدولة خلال سنة معينة إلى وضعية الميزانية خارج الفوائد على الدين العام. يميز بين	نسبة الرصيد الابتدائي	

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

	وضعيتي الفائض الابتدائي والعجز الابتدائي.	لميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي budbal_gdp
0,005	تساوي نسبة الكتلة النقدية (مجموع الديون على القطاع البنكي)/الناتج المحلي الإجمالي	M2/GDP
-0,015	[(الصادرات+الواردات)/2]/الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الانفتاح التجاري Open
0,002	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بين تاريخين	معدل التضخم inflation
1,436	قيمة احتياطات الصرف الصافية على الناتج المحلي الإجمالي	صافي الاحتياطات الدولية/الناتج المحلي الإجمالي netres_GDP
0,020		نسبة خدمة الدين الإجمالية إلى الصادرات Tds_X

المصدر: Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, OP.CIT,p37

كما في الدراسات التي ركزت على وجود علاقة سلبية بين مستوى علاوة الصرف الموازي ومعدل النمو الاقتصادي، وجد Avellan أن وجود سوق موازي للصرف (بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي) يؤدي إلى تقليص معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني-التزوير في التصريحات الخاصة بقيم الصفقات التجارية الخارجية:

يعتبر الغش في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها عون اقتصادي مُغرياً إذا كان هذا الأخير مُجبراً على التنازل عن الأصول التي يملكها(بيع انتاجه) بسعر أقل مما يحدده سوق (حر) آخر¹.

ينطبق هذا المنطق على العمليات التجارية الخارجية في ظل نظام للصرف متعدّد الأسعار أين يستفيد المتعاملون في مجال التجارة الخارجية من وجود سوق موازي للصرف في رفع أرباحهم بشكل غير قانوني من الصفقات التي يبرمونها.

تعتبر الاستفادة من وجود نظام صرف متعدّد الأسعار أحد ثلاث دوافع للانخراط في تزوير التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية.يتمثل الدافع الثاني في الدافع المالي the financial motive والذي يشير إلى رغبة المتعامل في التجارة الخارجية في تقليص الضرائب والرسوم المفروضة على التجارة الخارجية (تصريح مخفّض بقيمة الواردات بهدف دفع رسوم جمركية أقل على الواردات)أو الحصول على مبلغ أكبر للإعانات في مجال التجارة الخارجية(تصريح مبالغ فيه بقيمة الصادرات بهدف الحصول على مبلغ أكبر لإعانات التصدير).يتمثل الدافع الأخير في رغبة المتعامل الاقتصادي في تجنّب ثقل الإجراءات الإدارية في مجال التجارة الخارجية ويترجم بانخراطه في عمليات للتهرب سواء نحو الداخل (تهريب الواردات) أو نحو الخارج (تهريب الصادرات)².

الفرع الأول-الاستراتيجيات الابتدائية المتاحة امام المتعاملين في التجارة الخارجية في وجود سوق موازي للصرف³:

يمكن للمتعاملين في مجال التجارة الخارجية الاستفادة من وجود سوق موازي للصرف في تبني الاستراتيجيات التالية:

أولاً- بالنسبة للمصدّرين:يمكن للمصدّر تبني استراتيجيتين في وجود سوق موازي للصرف هما:

أ-التصريح المخفّض بقيمة الصادرات underinvoicing of exports:حيث يصرّح المصدّر للسلطات النقدية والجمركية بقيمة للصادرات أقل من قيمتها الحقيقية.من الناحية المالية يتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في بيع الجزء غير المصرّح به من حصيلّة التصدير على مستوى سوق الصرف الموازي على أساس سعر الصرف الموازي وبالتالي رفع ربح المصدر من عملية التصدير.

يمكن التعبير عن الدخل الذي يحقّقه المصدّر في هذه الحالة عبر المعادلة التالية:

$$R^X = (1 - t^{inc})(1 - t^X)eP^W(X - S^X) + (1 + V)eP^WS^X \dots\dots\dots(1)$$

¹ -De Holanda Barbosa.F, Penha Cysne. R and Costa Holanda.M, *Underinvoicing of Exports, Overinvoicing of Imports, and the Dollar Premium on the Black Market* ,Estudios Económicos, Vol. 7, No. 1 (13) (Jan. - Jun., 1992), P70.

² - لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

Ndikumana.L,*Trade Misinvoicing in Primary Commodities in Developing Countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia*, Special Unit on Commodities of United Nations Conference On Trade and Development(UNCTAD),GENEVA,DEC 2016.

³ - Buehn, A. and Eichler, S; *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*,p4.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

حيث:

- t^{inc} : المعدل المتوسط للضرائب المباشرة (على الدخل وعلى أرباح الشركات).
 t^X : معدل الضرائب الصافية على الصادرات (الضرائب منقوصا منها الإعانات),
 e : سعر الصرف الرسمي، معبرا عنها بعدد الوحدات الواجب دفعها من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة.
 P^W : سعر الصادرات على مستوى السوق الدولي.
 X : الكمية الإجمالية المصدرة.
 S^X : الكمية غير المصرّح بها من الصادرات.
 V : علاوة الصرف الموازي.

تشير المعادلة رقم (1) إلى أن المصدر يحقق دخله بالعملة الوطنية من مصدرين :

- عبر بيع الجزء المصرّح من حصيلة التصدير على أساس سعر الصرف الرسمي وبعد دفع كل الضرائب والرسوم $(1 - t^{inc})(1 - t^X)eP^W(X - S^X)$.
- عبر بيع الجزء غير المصرّح به من حصيلة التصدير على مستوى سوق الصرف الموازي $(1 + V)eP^WS^X$.

يتمثل شرط انخراط المصدر في هذه الاستراتيجية في تفوق قيمة الربح المحقق عبر بيع الجزء غير المصرّح به من حصيلة التصدير على مستوى سوق الصرف الموازي على قيمة الإعانة الصافية على التصدير وهو ما يترجم رياضيا كما يلي:

$$(1 + V) > (1 - t^{inc})(1 - t^X)$$

ب- **التصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات over-invoicing of exports**: حيث يصرح المصدر للسلطات النقدية والجمركية بقيمة للصادرات أكبر من قيمتها الحقيقية. من الناحية المالية يتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في الاستفادة من إعانات التصدير التي تمنحها الحكومة. يضطر المصدر في هذه الحالة إلى شراء الجزء من حصيلة الصادرات الذي يفوق الحصيلة الفعلية على مستوى سوق الصرف الموازي للتنازل عنه لصالح البنك المركزي. يمكن التعبير عن الدخل الذي يحققه المصدر في هذه الحالة عبر المعادلة التالية:

$$R^X = (1 - t^{inc})(1 - t^X)eP^W(X + S^X) - (1 + V)eP^WS^X \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

- t^{inc} : المعدل المتوسط للضرائب المباشرة (على الدخل وعلى أرباح الشركات).
 t^X : معدل الضرائب الصافية على الصادرات (الضرائب منقوصا منها الإعانات),
 e : سعر الصرف الرسمي، معبرا عنه بعدد الوحدات الواجب دفعها من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة.
 P^W : سعر الصادرات على مستوى السوق الدولي. S^X : الكمية غير المصرّح بها من الصادرات.

X: الكمية الإجمالية المصدرة. V: علاوة الصرف الموازي.
تشير المعادلة رقم (2) إلى أن الدخل الصافي للمصدر من هذه الاستراتيجية هو المقابل بالعملة الوطنية للحصيلة المصرّح للصادرات على أساس سعر الصرف الرسمي متضمنة إعانات التصدير منقوصا منها تكلفة شراء العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي للجزء "الوهمي" من الصادرات. يتمثل شرط انخراط المصدر في هذه الاستراتيجية في تفوق مبلغ الإعانة الصافية على التصدير التي تدفعها الحكومة على تكلفة شراء العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي¹، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي:

$$(1 - v) < (1 - t^{inc})(1 - t^X)$$

ثانيا- بالنسبة للمستوردين: يمكن للمستوردين أيضا الاستفادة من وجود سوق موازي للصرف لتحقيق مستوى أكبر للربح من الصفقات التجارية الدولية، وذلك عبر تبني استراتيجيتين هما:

أ- التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات **over-invoicing of imports**:

يصرّح المستورد في هذه الحالة بقيمة للواردات تفوق قيمتها الحقيقية بهدف الحصول على قيمة الصفقة كاملة بالعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي ثم بيع الفارق بين القيمتين على مستوى سوق الصرف الموازي. يتمثل شرط الانخراط في هذه الاستراتيجية في انخفاض معدل الرسوم الجمركية على الواردات عن علاوة الصرف الموازي.

ب- التصريح المخفّض بقيمة الواردات **under-invoicing of imports** :

يصرّح المستورد في هذه الحالة بقيمة للواردات أقل من قيمتها الحقيقية بهدف دفع مبلغ أقل للرسوم الجمركية. يضطر المستورد في هذه الحالة إلى تمويل الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المصرّح بها للواردات على مستوى سوق الصرف الموازي. يتمثل شرط الانخراط في هذه الاستراتيجية في انخفاض علاوة الصرف الموازي عن معدل الرسوم الجمركية على الواردات².

الفرع الثاني- أثر تدخل السلطات العمومية:

يعتبر الغش في التصريحات الجمركية مخالفة لقانون الصرف تستوجب عقوبة من السلطات العمومية، وبذلك فالمتعاملون في التجارة الخارجية الذين يتبنون هذه الممارسة يوازنون بين الأرباح المتوقعة منها و العقوبات الناتجة عنها عند اكتشاف الغش في التصريح. يقوم المتعاملون في التجارة الخارجية أولا بتحديد القرار الذي سيتبنونه في مجال التصريح الجمركي (التصريح الدقيق والصادق بمبالغ الصفقات التجارية أو الغش في التصريح مع تحديد اتجاهه³) ثم يحدّدون المبلغ الأمثل للتصريح المخفّض/المبالغ فيه على أساس بنية نظام العقوبات المحدد في تشريعات الصرف.

¹ وذلك في حالة مستوى منخفض أو قيمة سالبة لعلاوة الصرف الموازي أي سعر موازي للصرف أقل من سعر الصرف الرسمي وهي وضعية تم تسجيلها بالفعل على مستوى عدة دول تتميز بوجود أسواق موازية للصرف.

² في حالة علاوة صرف موازي سالبة يستفيد المستورد من الاقتصاد في مبلغ الرسوم الجمركية على الواردات كما يحقق اقتصادا في تمويل الجزء "المخفي" من الواردات.

³ يشير Costa Holanda و Penha Cysne.De Holanda Barbosa إلى ثلاث حلول ممكنة بالنسبة للمصدرين في مسعاهم لتعظيم أرباحهم في ظل نظام للصرف متعدّد الأسعار وهي: التنازل عن حصيلّة التصدير بالكامل لصالح البنك المركزي ، بيع حصيلّة التصدير بالكامل على مستوى سوق الصرف الموازي و توزيع بيع حصيلّة التصدير بين البنك المركزي وسوق الصرف الموازي. لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى:

De Holanda Barbosa.F, Penha Cysne. R and Costa Holanda.M, *Underinvoicing of Exports, Overinvoicing of Imports, and the Dollar Premium on the Black Market*, OP.CIT.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

نفترض أن السلطات العمومية تصمّم نظاما للعقوبات على مخالفة تشريع الصرف، تكون فيه العقوبات مالية بشكل أساسي¹، تزيد فيه درجة العقوبة مع زيادة مبلغ الغش في التصريح كما أنها تستثمر بشكل متواصل لتحسين فعالية النظام. يمكن التعبير عن آلية عمل هذا النظام رياضيا كما يلي:

$$E(C) = \text{prob}[|S|, H] * F \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

E(C): التكلفة المتوقعة للغش الجمركي.

prob[|S|, H]: احتمال اكتشاف الغش الجمركي من طرف الإدارة الجمركية وإدارة الصرف للبنك المركزي.

|S|: مبلغ الغش الجمركي (الفرق بين القيمة المصرح بها للصفحة التجارية الدولية وقيمتها الحقيقية). حيث $|S| = |S_X|$ في حالة الصادرات و $|S| = |S_M|$ في حالة الواردات.
H: متغير خارجي يعكس احتمال اكتشاف الغش الجمركي².

F: المبلغ المالي للعقوبة (التعبير النقدي عن العقوبة). ويشمل الغرامات المباشرة وفقدان الدخل نتيجة العقوبات السالبة للحرية (السجن).

يتميّز احتمال اكتشاف الغش الجمركي بالخصائص التالية :

$$\frac{\partial \text{prob}}{\partial |S|} > 0 \text{ : أي أن احتمال اكتشاف الغش الجمركي يزيد بزيادة مبلغه.}$$

$$\frac{\partial^2 \text{prob}}{\partial (|S|^2)} > 0 \text{ : أي أن احتمال اكتشاف الغش الجمركي يزيد بشكل متزايد مع ارتفاع مبلغ الغش.}$$

$\frac{\partial \text{prob}}{\partial H} > 0$: أي أن احتمال اكتشاف الغش الجمركي يزيد بتحسين التكنولوجيا المستخدمة في المراقبة. من جهة أخرى نفترض أنه يسهل إخفاء بضائع ذات حجم صغير وقيمة كبيرة مقارنة ببضائع ذات حجم كبير وقيمة صغيرة.

أولا- في حالة المصدرين:

يمكن أن نكتب دالة الربح المتوقع للمصدر الممارس للغش في التصريح الجمركي مع أخذ احتمال اكتشاف الغش (تدخل السلطات العمومية) كما يلي:

$$E(\pi^X) = (1 - t^{inc})(1 - t^X)eP^W X + [(1 + V) - (1 - t^{inc})(1 - t^X)]eP^W S^X - \text{prob}[|S^X|, H] * F \dots\dots\dots(4)$$

بقسمة المعادلة رقم (4) على معدل الأسعار المحلية و استخدام سعر الصرف الحقيقي E المعرف على أنه حاصل ضرب سعر الصرف الإسمي في النسبة بين معدل الأسعار الدولية P^W على معدل الأسعار المحلية وليكن P^{dom} نحصل على المعادلة التالية:

$$E(\pi^X)/P^{dom} = (1 - t^{inc})(1 - t^X)E P^W X + [(1 + V) - (1 - t^{inc})(1 - t^X)]E S^X - \text{prob}[|S^X|, H] * F/P^{dom} \dots\dots\dots(5)$$

¹ - حتى في حالة عقوبة السجن تتحول طبيعة العقوبة الى مالية على اعتبار فقدان دخل العمل أثناء فترة السجن.
² - مثلا تزويد النقاط الحدودية بأحدث تجهيزات مكافحة الغش الجمركي.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

كما سبقت الإشارة إليه يحدّد المتعاملون في التجارة الخارجية المبلغ الأمثل للتصريح المخفّض/المبالغ فيه لقيمة الصفقات التجارية الدولية. رياضيا يترجم ذلك بالبحث عن قيمة S التي تعظم دالة الربح الحقيقي أي المعادلة رقم (5).

في حالة المصدرين:

عبر اشتقاق المعادلة رقم (5) بدلالة S^X وجعل المشتق معدوما نحصل على:

$$\frac{d(\pi^X/P^{dom})}{dS^X} = [(1 + V) - (1 - t^{inc})(1 - t^X)]\epsilon - \frac{d[\text{prob}[[S^X|H]]]}{dS^X} F/P^{dom}$$

ومنه:

$$[(1 + V) - (1 - t^{inc})(1 - t^X)]\epsilon = \frac{d[\text{prob}[[S^X|H]]]}{dS^X} F/P^{dom} \dots(6)$$

أي أن الدخل الحدّي للغش في التصريح الجمركي (الجانب الأيسر من المعادلة رقم (6)) يتعادل مع تكلفته (الجانب الأيمن من المعادلة رقم (6)) الحدّية عند نقطة توازن المصدر.

يظهر الجدول الموالي الأثر المتوقع لكل عامل عوامل المعادلة رقم (5) على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية:

جدول رقم 11: الأثر المتوقع لمختلف العوامل على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية في للصادرات

العامل	الأثر المتوقع في حالة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات $\frac{d[S^X]}{d...}$	الأثر المتوقع في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات $\frac{d[S^X]}{d...}$
علاوة الصرف الموازي V	+	-
المعدل المتوسط للضرائب المباشرة t^{inc}	+	-
معدل الضرائب الصافية على الصادرات t^X	+	-
سعر الصرف الحقيقي ϵ	+	+
حدة المتابعات الجزائية H	-	-
التكلفة المالية الحقيقية للعقوبات الجزائية F/P^{dom}	-	-

المصدر:

Buehn, A. and Eichler, S; *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*, OP.CIT, P32

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- يزيد الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع علاوة الصرف الموازي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات نظرا لارتفاع المقابل بالعملة الوطنية لعملية الغش في حين ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع علاوة الصرف الموازي

في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات نظرا لارتفاع تكلفة شراء العملة الصعبة التي يتم التنازل عنها لاحقا للبنك المركزي.

- يزيد الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع المعدل المتوسط للضرائب المباشرة t^{inc} مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات نظرا للاقتصاد في مبلغ الضرائب المباشرة على أرباح المصدر نتيجة عملية الغش في حين ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع المعدل المتوسط للضرائب المباشرة في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات نظرا لارتفاع عبئ الضرائب المباشرة للمصدر.

- يزيد الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع معدل الضرائب الصافية على الصادرات t^X مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات نظرا للاقتصاد في مبلغ الضرائب على الصادرات نتيجة عملية الغش في حين ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع معدل الضرائب الصافية على الصادرات t^X في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات نظرا لارتفاع عبئ الضرائب على الصادرات.

- يزيد الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع سعر الصرف الحقيقي E (تدهور قيمة العملة الوطنية) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المخفّض بقيمة الصادرات نظرا لارتفاع القدرة الشرائية للعملة الصعبة.

- ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع كل من حدّة المتابعات الجزائية (بسبب فعالية إجراءات الرقابة الجمركية) و العقوبات الناتجة عن اكتشاف حالات الغش في التصريحات الجمركية بالنسبة لكل من التصريح المخفّض والتصريح المبالغ فيه بقيمة الصادرات.

ثانيا- في حالة المستوردين:

يمكن كتابة دالة ربح المستورد الممارس للغش في التجارة الدولية اخذا بعين الاعتبار التكلفة المتوقعة لاكتشافه من طرف السلطات الجمركية والنقدية كما يلي:

$$E(\pi^M) = (1 - t^{inc})[R(M) - (1 - t^M)eP^W(M - S^M)] - (1 + V)eP^WS^M - \text{prob}[|S^M|, H] * F \dots\dots(7)$$

حيث:

- π^M : ربح المستورد. t^{inc} : المعدل المتوسط للضرائب المباشرة (على الدخل وعلى أرباح الشركات).
- T^M : معدل الضرائب الصافية على الواردات (الضرائب منقوصا منها الإعانات).
- e : سعر الصرف الرسمي، معبرا عنها بعدد الوحدات الواجب دفعها من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة.
- P^W : سعر الصادرات على مستوى السوق الدولي S^M : الكمية غير المصرّح بها من الواردات.
- M : الكمية الإجمالية المستوردة V : علاوة الصرف الموازي.

ملاحظة:

- في حالة التصريح المخفّض بقيمة الواردات يكون $S^M > 0$ ، وبذلك يمثّل الحد $(1 + V)eP^W S^M$ تكلفة شراء العملة الصعبة للفرق بين القيمة الحقيقية و المصرح بها للواردات على مستوى سوق الصرف الموازي (جزء من التكلفة الإجمالية للمستورد).
- في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات يكون $S^M < 0$ ، وبذلك يمثّل الحد $(1 + V)eP^W S^M$ حصيلة بيع الفرق بين القيمة الحقيقية و المصرح بها للواردات على مستوى سوق الصرف الموازي (جزء من الربح الإجمالي للمستورد).

بنشر المعادلة رقم (7) وإعادة تبسيطها نحصل على المعادلة التالية:

$$E(\pi^M) = (1 - t^{inc})[R(M) - (1 - t^M)eP^W M] + [(1 - t^{inc})(1 - t^M) - (1 + V)]eP^W S^M - \text{prob}[|S^M|, H] * F \dots(8)$$

بقسمة المعادلة رقم (8) على معدل الأسعار المحلية و استخدام سعر الصرف الحقيقي ϵ المعرّف على أنه حاصل ضرب سعر الصرف الإسمي في النسبة بين معدل الأسعار الدولية P^W على معدل الأسعار المحلية وليكن P^{dom} نحصل على المعادلة التالية:

$$E(\pi^M)/P^{dom} = (1 - t^{inc})[R(M)/P^{dom} - (1 - t^M)\epsilon M] + [(1 - t^{inc})(1 - t^M) - (1 + V)]\epsilon S^M - \text{prob}[|S^M|, H] * F/P^{dom} \dots(9)$$

بهدف البحث عن القيمة المثلى لمبلغ الغش في التصريح الجمركي نقوم بالبحث عن قيمة S^M التي تعظم دالة ربح المستورد، و عليه نقوم باشتقاق المعادلة رقم (9) بدلالة S^M فنحصل على:

$$[(1 - t^{inc})(1 - t^M) - (1 + V)]\epsilon = \frac{d[\text{prob}[|S^M|, H]]}{dS^M} F/P^{dom} \dots(10)$$

وهو ما يعني تعادل الدخل الحدي للمستورد الممارس للغش في التصريحات الجبائية (الجانب الأيسر من المعادلة رقم (10) مع تكلفتة الحدية (الجانب الأيمن من المعادلة).

يظهر الجدول الموالي الأثر المتوقع لكل عامل عوامل المعادلة رقم (9) على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية:

جدول رقم 12: الأثر المتوقع لمختلف العوامل على مبلغ الغش في التصريحات الجمركية في الواردات

العامل	الأثر المتوقّع في حالة التصريح المخفّض بقيمة الواردات	الأثر المتوقّع في حالة التصريح فيه بقيمة الواردات
علاوة الصرف الموازي V	-	+
المعدل المتوسط للضرائب المباشرة t^{inc}	-	+
معدل الضرائب الصافية على الواردات t^X	+	-
سعر الصرف الحقيقي ϵ	+	+
حدة المتابعات الجزائية H	-	-
التكلفة المالية الحقيقية للعقوبات الجزائية F/P^{dom}	-	-

المصدر: Buehn, A. and Eichler, S; *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*, P33

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع علاوة الصرف الموازي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المخفّض بقيمة الواردات نظرا لارتفاع تكلفة شراء العملة الصعبة التي تستخدم في تمويل شراء الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المصرّح بها للواردات، في حين يرتفع الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع علاوة الصرف الموازي في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات نظرا للمقابل الأعلى لبيع فائض العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي الناتج عن عملية الغش الجمركي.
- تكون تكلفة الاستيراد محل تخفيض من الضرائب المباشرة التي تتحملها المؤسسات المستوردة ولذلك يؤدي ارتفاع المعدل المتوسط للضرائب المباشرة إلى تخفيض الدافع نحو التصريح المخفّض بقيمة الواردات (اقتصاد اقل في مبلغ الضريبة) ورفع الدافع نحو التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات على اعتبار زيادة الاقتصاد في مبلغ الضريبة مع ارتفاع مبلغ (وتكلفة) الواردات.
- تعتبر الضرائب الصافية على الواردات تكلفة بالنسبة للمستورد يؤدي ارتفاع معدّلها إلى زيادة الدافع نحو التصريح المخفّض بقيمة الواردات وعلى العكس من ذلك إلى تخفيض الدافع نحو التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.
- يزيد الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع سعر الصرف الحقيقي ع (تدهور قيمة العملة الوطنية) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات نظرا لارتفاع القدرة الشرائية للعملة الصعبة .
- ينخفض الدافع نحو الغش في التصريح الجمركي بارتفاع كل من حدّة المتابعات الجزائية (بسبب فعالية إجراءات الرقابة الجمركية) و العقوبات الناتجة عن اكتشاف حالات الغش في التصريحات الجمركية بالنسبة لكل من التصريح المخفّض والتصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات.

الفرع الثالث-تقنية قياس أثر علاوة الصرف الموازي على الغش في التصريحات الجمركية:

تستخدم تقنية المعادلات الانحدارية لقياس أثر تغيير علاوة الصرف الموازي على حجم التصريح المخفّض أو المبالغ فيه بقيمة كل من الواردات والصادرات من طرف المتعاملين في مجال التجارة الخارجية. تؤخذ قيمة التصريح المخفّض أو المبالغ فيه بقيمة الصادرات كمتغيّر تابع لعدة متغيّرات من بينها علاوة الصرف الموازي.

أولا- قياس حجم الغش في التصريحات الجمركية:

نكون امام حالة غش في التصريحات الجمركية عند وجود اختلاف "غير طبيعي" بين قيمة صفقة تجارية دولية في إحصائيات أحد طرفيها مقارنة بإحصائيات الطرف الاخر. تسجّل الصادرات في إحصائيات التجارة الدولية على أساس قيمتها FOB (أي قيمة البضائع بدون تكلفة النقل والتأمين) في حين تسجّل الواردات بقيمة CIF (أي قيمة البضائع مع احتساب تكلفة النقل والتأمين)¹. عند مقارنة قيمتي

¹ - Ndikumana, L., *Trade Misinvoicing in Primary Commodities in Developing Countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia*, OP.CIT,p12.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

الصفقة يتم خصم تكلفة النقل والتأمين من قيمة الواردات وذلك عبر قسمة قيمتها على 1,1 (تقدر النسبة المتوسطة للنقل والتأمين بـ 10% من قيمة البضائع عند التصدير)¹.

من الناحية المنهجية يتم قياس حجم الغش في التصريحات الجبائية بطريقتين:

أ- باعتبار بلد معين مرجعا معياريا في الإحصائيات الجمركية على المستوى الدولي: في هذه الحالة تتم مقارنة إحصائيات الدول الأخرى الطرف في الصفقات التجارية الدولية مع إحصائيات هذا البلد "المرجعي". يتمثل هذا البلد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفترض الدراسات التي تتبع هذه المنهجية أنه "لا يغش" في إحصائيات التجارة الدولية². تعطينا هذه المنهجية مقياسا لحجم الغش الإجمالي في التصريحات الجمركية (دون الدخول في تفاصيل القطاعات الاقتصادية والمنتجات).

تكتب صيغة حساب حجم الغش في التصريح الجمركي بالنسبة للواردات $MISIMP_i$ وفق هذه المنهجية كما يلي:

$$MISIMP_i = \frac{US\ EXP_{to\ i} - i's\ IMP_{from\ US}}{US\ EXP_{to\ i}}$$

حيث:

$US\ EXP_{to\ i}$: قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية FOB نحو البلد i (القيمة الصحيحة للصفقة التجارية).

$i's\ IMP_{from\ US}$: قيمة واردات البلد i CIF من الولايات المتحدة الأمريكية وفق إحصائيات البلد $i/1,1$ (أي بعد خصم تكلفة النقل والتأمين لتكون المقارنة صحيحة).

نسجل الحالتين التالية للغش في التصريحات الجمركية للواردات حسب قيمة $MISIMP_i$:

- إذا كان $MISIMP_i < 0$: نكون أمام حالة تصريح مخفّض بقيمة الواردات under-invoicing of imports

- إذا كان $MISIMP_i > 0$: نكون أمام حالة تصريح مبالغ فيه بقيمة الواردات over-invoicing of imports

أمّا بالنسبة للصادرات فتكتب صيغة حساب حجم الغش في التصريح الجمركي $MISEXP_i$ وفق هذه المنهجية كما يلي:

$$MISEXP_i = \frac{US\ IMP_{from\ i} - i's\ EXP_{to\ the\ US}}{US\ IMP_{from\ i}}$$

حيث:

$US\ IMP_{from\ i}$: واردات الو/م/أ من البلد i وفق الإحصائيات الأمريكية/1,1 (أي بعد خصم تكلفة النقل والتأمين لتكون المقارنة صحيحة).

¹ - Buehn, A. and Eichler, S; *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*, OP.CIT, pp17-18.

² - المرجع نفسه.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

US to EXP's i : صادرات البلد i نحو الو/م/أ وفق إحصائيات البلد i.

نسجل الحالتين التالية للغش في التصريحات الجمركية للصادرات حسب قيمة $MISEXP_i$:

- إذا كان $MISEXP_i < 0$: نكون أمام حالة تصريح مخفّض بقيمة الصادرات under-invoicing of exports.

- إذا كان $MISEXP_i > 0$: نكون أمام حالة تصريح مبالغ فيه بقيمة الصادرات over-invoicing of exports.

ب- عبر المقارنات الثنائية بين البلدان الشريكة في التجارة الدولية: في هذه الحالة يتم مقارنة إحصائيات التجارة الخارجية لكل بلدين مثنى مثنى. يمكن أن تتم هذه المقارنة بالنسبة لكل نوع من المنتجات لأن الغش في التصريحات الجمركية يختلف في الواقع من نوع إلى نوع آخر من المنتجات حسب عدة خصائص منها المعاملة الجمركية لكل منها¹، آلية تحديد السعر الدولي للمنتجات (فسعر المنتجات التي تكون موضوع تسعير في بورصات البضائع يكون معلوما للجميع بما فيها إدارات الجمارك مما يصعب تزوير سعرها مقارنة بالمنتجات التي لا تكون محل تبادل في بورصات البضائع حيث يمكن التلاعب في أسعارها)².

يعطى حجم الغش في التصريحات الجمركية بالنسبة للصادرات $DX_{ij,t}^k$ بالنسبة لبلد i، لمنتج k، للشريك التجاري j خلال الفترة t بالعلاقة التالية:

$$DX_{ij,t}^k = M_{ij,t}^k - \beta * X_{ij,t}^k$$

حيث:

$M_{ij,t}^k$: حجم واردات البلد j من المنتج k من البلد i خلال الفترة t حسب إحصائيات البلد j.

$X_{ij,t}^k$: حجم صادرات البلد i من المنتج k إلى البلد j خلال الفترة t حسب إحصائيات البلد i.

β : معامل تكلفة النقل والتأمين من المفروض ان هذا المعامل يختلف حسب عدة عوامل منها المسافة بين الشريكين التجاريين الدوليين، خصائص المنتجات... لكن نظرا لغياب المعطيات الدقيقة حول هذه التكلفة يتم استخدام القيمة 1,1 في الأدبيات التي تتناول موضوع الغش في التصريحات الجمركية³.

تترجم قيم $DX_{ij,t}^k$ كما يلي:

- $DX_{ij,t}^k > 0$: تصريح مخفّض بقيمة الصادرات.

- $DX_{ij,t}^k < 0$: تصريح مبالغ فيه بقيمة الصادرات.

¹ - Ndikumana.L, *Trade Misinvoicing in Primary Commodities in Developing Countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia*, OP.CIT.

² - De Holanda Barbosa.F, Penha Cysne. R and Costa Holanda.M, *Underinvoicing of Exports, Overinvoicing of Imports, and the Dollar Premium on the Black Market*, OP.CIT,p75.

³ - Ndikumana.L, *Trade Misinvoicing in Primary Commodities in Developing Countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia*, OP.CIT,p13.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

من جهته يعطى حجم الغش في التصريحات الجمركية بالنسبة للواردات $DM_{ij,t}^k$ بالنسبة لبلد i ، لمنتج K ، للشريك التجاري z خلال الفترة t بالعلاقة التالية:

$$DM_{ij,t}^k = M_{ij,t}^k - \beta * X_{ij,t}^k$$

حيث:

$M_{ij,t}^k$: حجم واردات البلد i من المنتج K من البلد z خلال الفترة t حسب إحصائيات البلد i .

$X_{ij,t}^k$: حجم صادرات البلد z من المنتج K إلى البلد i خلال الفترة t حسب إحصائيات البلد z .

β : معامل تكلفة النقل والتأمين.

تترجم قيم $DM_{ij,t}^k$ كما يلي:

- $DM_{ij,t}^k > 0$: تصريح مبالغ فيه بقيمة الواردات.

- $DM_{ij,t}^k < 0$: تصريح مخفّض بقيمة الواردات.

ملاحظة: يتم الحصول على القيمة الإجمالية لكل نوع من الغش الجمركي لبلد ما في فترة معينة عبر جمع القيم المختلفة لحجم الغش بالنسبة لجميع المنتجات المتبادلة دولياً وبالنسبة لجميع الشركاء التجاريين الدوليين.

ثانياً- ربط حجم الغش في التصريحات الجمركية مع علاوة الصرف الموازي: وذلك بطريقتين:

أ- الربط المباشر بين علاوة الصرف الموازي و حجم الغش في التصريحات الجمركية¹: عبر معادلات انحدار متعدّد تكون فيها علاوة الصرف الموازي أحد المتغيّرات المفسّرة لحجم الغش في التصريحات الجمركية التي يتم قياسه مباشرة وفق إحدى الطرق المستعرضة سابقاً.

ب- عبر ربط علاوة الصرف الموازي بحجم التجارة الدولية المسجل في إحصائيات الهيئات الرسمية²:

في هذه الحالة يتم ربط استراتيجيتي التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات و التصريح المخفّض بقيمة الصادرات مع علاوة الصرف الموازي كمتغيّر مفسّر لحجم الغش في التجارة الدولية بشكل غير مباشر وذلك عبر استخدام دالتي تصدير واستيراد تتضمّنان غشا في التصريحات الجمركية، ترتبطان بمجموعة من المتغيّرات المفسّرة من بينها علاوة الصرف الموازي.

بالنسبة للصادرات تفترض هذه المنهجية أن حجم الصادرات المسجّل في إحصائيات الهيئات الرسمية هو الفرق بين الحجم الحقيقي للصادرات والجزء من حصيلة الصادرات المتنازل عنه عبر سوق الصرف الموازي (تصريح مخفّض بقيمة الصادرات) وهو يرتبط بعلاقة موجبة مع علاوة الصرف الموازي.

بالنسبة للواردات تفترض المنهجية أن حجم الواردات المسجّل في إحصائيات الهيئات الرسمية هو مجموع كل من الواردات الفعلية (الكميات الفعلية التي تم إدخالها للبلد) و الجزء "الوهمي" من الواردات

¹ استخدمت هذه المنهجية من طرف Buehn, A. and Eichler, S

² استخدمت هذه المنهجية من طرف De Holanda Barbosa.F, Penha Cysne. R and Costa Holanda.M

الذي حصل على تمويل عبر سوق الصرف الرسمي دون أن يقابل بدخول فعلي للبضائع (تصريح مبالغ فيه بقيمة الواردات)، وهو يرتبط بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي.

في نقطة ذات صلة بالتوجه نحو الغش في التصريحات الجمركية بهدف الاستفادة من وجود سوق موازي للصرف يساهم وجود هذا النوع من الأسواق في تشويه نظام الحوافز الاقتصادية و تشجيع ممارسة الأنشطة الربعية فيدفع مثلا المصدرين(خارج قطاعات تصدير المواد الأولية) إلى تقليص صادراتهم والتحول إلى مستوردين يستفيدون من ميزانية العملة الصعبة "الرخصة" التي يوزعها البنك المركزي عبر سوق الصرف الرسمي الذي يُؤمن بالعملات الصعبة حصيلة الصادرات الرسمية لقطاعات تصدير المواد الأولية المملوكة عادة من طرف الدولة، وبالتالي يتسبب اقتصاديا في انحسار حصة الصادرات خارج قطاع تصدير المواد الأولية في مجموع الصادرات الإجمالية في مقابل ارتفاع كبير لقيمة الواردات(نشاط ريعي) ما لم يتم "فرملتها" من طرف الحكومة(حالة الجزائر مثلا)¹.

المطلب الثالث-تقليص فعالية السياسات الاقتصادية العمومية:

إن عدم أخذ الأسواق المالية الموازية (سوق الصرف الموازي وسوق الإقراض الموازي) بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية قد يؤدي إلى نتائج عكسية لما كان مخططا له عند اتخاذ هذه القرارات، خاصة في ظل ظروف الكبح المالي أي التقييد الإداري السعري والكمي على المعاملات المالية عبر الأسواق المالية الرسمية.

يؤدي وجود قطاع مالي موازي إلى توسيع قائمة المنتجات المالية المشكّلة للمحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص²(وبشكل أعم لقائمة الأصول المشكّلة لثروة هؤلاء الأعوان) لتشمل:الأرصدة النقدية المحلية،الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك الرسمية،العملة الصعبة،القروض الممنوحة عبر قطاع الإقراض الموازي(ودائع لدى المقرضين غير الرسميين أو قروض مباشرة لأعوان آخرين عبر السوق الموازي للإقراض)،العقارات ورأس المال المادي(خاصة السلع الاستهلاكية المعمّرة) وإلى زيادة امكانية الإحلال بين هذه الأصول في إطار قرارات المحفظة المالية³.

تتميز الاقتصاديات الخاضعة للكبح المالي باستخدام أدوات غير سوقية للسياسة الاقتصادية نذكر منها في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف:التعديل الإداري لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بالتزامن مع تسقيفها،التعديل الإداري لتكلفة وحجم السيولة المركزية الموجهة لإعادة تمويل القطاع البنكي و تخفيض قيمة العملة الوطنية.

¹ - كما يدفع المنتجين المحليين في القطاعات المنافسة للواردات في ظل تساهل الدولة إلى التخلي عن النشاط الإنتاجي لصالح نشاط الاستيراد ثم التوزيع المحلي (تشجيع الاستيراد والتجارة بدل الإنتاج)

² - في ظل الكبح المالي يتميّز عرض القطاع المالي الرسمي للأصول المالية بقلّة الأصول الممكنة اقتنائها (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل وحسابات دفترية) و ضعف عوائدها مما يصرّف الطلب (الادخار الخاص) عنها إما نحو الأصول الحقيقية (العقارات،السيارات،الذهب) التي تؤدي وظيفة مخزن القيمة بشكل أفضل من النقود من جهة كما تمكّن من تحقيق فوائض رأسمالية نتيجة ظروف العرض والطلب في هذه الأسواق (إمكانية الحصول عليها بسعر مدعّم وإعادة بيعها بسعر حر على مستوى الأسواق الموازية لهذه الأصول) من جهة أخرى ، أو نحو العملات الصعبة وممارسة أنشطة اقتصادية موازية ذات عائد أكبر بكثير من العائد المحقق على الودائع البنكية بمختلف صيغها،وهي الظاهرة التي تصنّف بتعطل مسار تحويل الادخار الى استثمار(رسمي).لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى :

Henni.Ahmed, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, p43.

³ -Agénor.P.R &Haque.N.U, *Macroeconomic management with informal Financial markets*, International journal finance economics, VOL 1,Mar 1995,P92.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

سوف نتناول بالتحليل في فرع أول قنوات تأثير أسواق الصرف الموازية على النشاط الاقتصادي (الدائرة الحقيقية) لنتطرق في فرع ثانٍ إلى أثر كل من الأدوات الثلاثة المذكورة سابقاً على النشاط الاقتصادي في ظل وجود أسواق مالية موازية (سوق إقراض وسوق صرف موازيين).

الفرع الأول-قنوات انتقال تأثير الأسواق المالية الموازية على النشاط الاقتصادي:

يتم انتقال تأثير أسواق موازية كبيرة وفعالة نسبياً إلى الدائرة الحقيقية للاقتصاد عبر أربع قنوات رئيسية هي على التوالي¹:

أولاً- قناة الجباية و ميزان المدفوعات:

يعتبر كل من سوق الصرف الموازي و سوق الإقراض الموازي نظامين شبه جبايين يمنحان إعانات ضمنية للأعوان الاقتصاديين المقترضين/الحاصلين على عملة صعبة عبر السوق الرسمي للقرض/للصرف كما يفرض ضرائب ضمنية على المودعين/المصدّرين المتنازلين عن العملة الصعبة بسعر فائدة/سعر صرف مخفّف بشكل مصطنع أي انهما يؤدّيان وظيفية توزيعية (إعادة توزيع للدخل) في الاقتصاد.

يظهر تأثير سوق الصرف الموازي عبر قناة ميزان المدفوعات من خلال دور علاوة الصرف الموازي في قرارات المصدّرين بخصوص التصريجات الجمركية أي التصريح المخفّف بقيمة الصادرات التي تؤثر على مستوى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي ومنها العرض النقدي (العملات الصعبة هي أحد مقابلات الكتلة النقدية).

ثانياً-قناة أثر الثروة/أثر الدخل:

يظهر أثر الثروة/أثر الدخل للأسواق المالية الموازية من خلال:

- الاقتطاعات (الضرائب) الضمنية على الفئات غير ذات الأولوية في الولوج إلى القرض /توزيع العملات الصعبة على مستوى الأسواق المالية الرسمية، والتي تساهم في تخفيض دخلها الجاري المتاح/ثروتها المالية مقابل الإعانات الضمنية التي تستفيد منها الفئات ذات الأولوية في الولوج إلى هذه الموارد والتي تساهم في رفع دخلها الجاري المتاح/ثروتها المالية مقارنةً بالنوع الأول من الأعوان الاقتصاديين.

- يساهم الدخل الإضافي الناتج عن بيع حصيلة التصريح المخفّف بقيمة الصادرات/التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات في رفع الثروة المالية/الدخل الجاري المتاح للأعوان المنخرطين فيه، كما تؤدي تغييرات سعر الصرف الموازي إلى تعيّر المقابل بالعملة الوطنية للأصول المحرّرة بالعملة الصعبة ومنه ثروة الأعوان الاقتصاديين المالية ودخلهم الجاري المتاح.

- يلعب كل من معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي و معدل تغير سعر الصرف الموازي (وتوقعات الأعوان الاقتصاديين بخصوصهما) دوراً هاماً في تحديد قرارات المفاضلة بين مختلف الأصول المالية المشكّلة لثروة الأعوان الاقتصاديين.

¹ - Agénor.P.R &Haque.N.U, *Macroeconomic management with informal Financial markets*, OP.CIT, PP 93-94.

ثالثا-قناة الإنفاق أو القناة بين الزمنية expenditure or intertemporal effect :

يظهر أثر هذه القناة عبر استخدام الأعوان الاقتصاديين الخواص لمعدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي كعنصر مهم في تحديد معدل الفائدة الحقيقي¹ (الذي يربط بين الحاضر والمستقبل عبر تحديد القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي أو القيمة المكتسبة/المستقبلية لمبلغ حاضر) الذي يحدّد قرار المفاضلة بين الاستهلاك أو الادخار.

كما يظهر من خلال ارتباط مستوى إنفاق الأعوان الاقتصاديين الخواص بمستوى الثروة المالية/الدخل الجاري (وثيق الصلة بكل من علاوة الصرف الموازي و معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي).

رابعا-قناة الأسعار ومستوى الناتج:

يظهر أثر الأسواق المالية الموازية على كل من الأسعار ومستوى الناتج من خلال النقاط التالية:

- باعتباره التكلفة الحدية للعملة الصعبة يحدّد سعر الصرف الموازي سعر الواردات بالعملة الوطنية.
- يحدّد سعر الصرف الموازي أيضا سعر التكلفة للمصدرين عبر السوق الموازي ومنه يساهم أيضا في تحديد الكمية المنتجة.
- يؤثر معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي على تكلفة الإنتاج (تكلفة المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية) ومنه سعر المنتجات في القطاع الموازي.

الفرع الثاني-أثر مختلف أدوات السياسة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي²:

وهي كما يلي بالنسبة لكل من رفع معدل الفائدة في سوق القرض الرسمي، رفع حجم إعادة التمويل المتاح من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية:

أولا-اثر رفع معدّل الفائدة على النشاط الاقتصادي:

في ظل وضعية كبح مالي يهدف قرار رفع معدل الفائدة على الودائع (بقدر كاف) إلى جذب مزيد من الودائع نحو القطاع البنكي الرسمي، بهدف زيادة حجم الأموال المتاحة للإقراض (بافتراض أن مرونة الطلب على القروض تجاه تغيّرات سعر الفائدة ضعيفة على اعتبار الندرة الحادة في رؤوس الأموال القابلة للإقراض) أي أنه إجراء ذو هدف توسّعي.

يؤدي هذا الإجراء إلى إعادة تخصيص للموارد بسبب تغيّر معدّلات العائد النسبية لمختلف الأنواع من الأصول على مستوى المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص باتجاه إحلال الودائع البنكية "الرسمية" محل كل من الإقراض عبر سوق الإقراض الموازي و الأرصدة النقدية بالعملة الصعبة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة على مستوى سوق الإقراض الموازي (ندرة الأموال القابلة للإقراض على مستواه) وإلى تحسّن قيمة العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف الموازي (عدد اقل من وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة أو مقابل أكبر بالعملة الصعبة لوحدة واحدة

¹-معدل الفائدة الحقيقي هو الفرق بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم.

² - Agénor.P.R &Haque.N.U, Macroeconomic management with informal Financial markets,OP.CIT,pp94-96

من العملة الوطنية). يؤدي تحسّن قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض القيمة بالعملة الوطنية للثروة الإجمالية للأعوان الاقتصاديين الخواص بنسبة تحددها حصّة الأرصدة بالعملة الصعبة في المحافظ المالية لهؤلاء الأعوان (وهو ما يسمّى بأثر الثروة أو أثر الدخل). على اعتبار تأثر الطلب على الأصول المنتجة للفائدة بمستوى الثروة الإجمالية للأعوان الاقتصاديين، يمكن أن يؤدي أثر الثروة/الدخل الناتج عن تحسّن قيمة العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف الموازي إلى انخفاض الحجم النهائي للودائع بالعملة الوطنية (تفوّق أثر الدخل على أثر الإحلال)، وهو ما يذهب عكس الهدف الأصلي المرجو من إجراء رفع معدّلات الفائدة في السوق الرسمي.

في علاقة بالقطاع الحقيقي يعتبر كل من ارتفاع معدل الفائدة و أثر الدخل الناتج عن تحسّن قيمة العملة الوطنية مقلّصين لمستوى التضخم و لمستوى الناتج (إجراء ذو اثر انكماشى) للأسباب التالية (تحت قيد مستوى كافي لمرونة كل من الطلب والعرض):

- تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات على اعتبار انخفاض مستوى ثروة/دخل الأعوان الاقتصاديين الخواص.

- تخفيض سعر السلع المتبادلة دوليا عند التصدير ومنه تقليص الكميات المنتجة والمصدرة من طرف قطاع التصدير.

- تخفيض الطلب الكلي عبر تخفيض الدخل المتاح للقطاع الخاص (مؤسسات و أسر) المُقتَرَض على مستوى سوق القرض الرسمي بسبب تخفيض إعانة القرض (الفرق بين معدل الفائدة في السوق الموازي و معدل الفائدة في السوق الرسمي تحت قيد تفوق نسبة ارتفاع معدل الفائدة الرسمي على نسبة ارتفاع معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي).

ثانيا- أثر رفع حجم إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية :

يؤدي رفع حجم إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية إلى وفرة في الأرصدة النقدية بالعملة الوطنية تدفع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (ضغط تضخمي) ومنه انخفاض معدل الفائدة الحقيقي على مستوى السوق البنكي الرسمي (الفرق بين معدل الفائدة الإسمي المسقّف ومعدل التضخم)، وهو ما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص باتجاه الإقراض عبر سوق الإقراض الموازي وباتجاه الأرصدة بالعملة الصعبة بسبب ارتفاع عائدهما النسبي مقابل انخفاض العائد النسبي على الودائع البنكية الرسمية. يؤدي هذا الوضع إلى تخفيض معدل الفائدة الإسمي الموازي (وفرة الأموال القابلة للإقراض عبر هذا السوق) ومنه معدل الفائدة الحقيقي على مستوى سوق الإقراض الموازي أيضا بسبب ارتفاع معدل التضخم و إلى تدهور سعر الصرف الموازي (ارتفاع علاوة الصرف الموازي). نكون في هذه الحالة امام أثنين متعاكسين: أثر توسعي بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي الذي يرفع النفقات الاستهلاكية للقطاع الخاص على حساب الادخار و اثر انكماشى مرده انخفاض مستوى الثروة الحقيقية للأعوان الاقتصاديين الخواص بسبب ارتفاع معدل التضخم. في حالة تفوّق الاثر التوسعي سيشهد الاقتصاد انخفاضا في الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بسبب ارتفاع الطلب على الواردات الرسمية من جهة وبسبب ارتفاع مستوى التصريح المخفّض بقيمة الصادرات نتيجة ارتفاع علاوة الصرف الموازي.

ثالثا- أثر تخفيض سعر الصرف الرسمي:

يؤدي وجود أسواق مالية موازية إلى دعم الأثر الانكماشى لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية من طرف السلطات النقدية كما يلي: عبر عملية التخفيض تقلص السلطات النقدية الفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي (علاوة الصرف الموازي) في الأجل القصير وهو ما يؤدي إلى إحلال العملة الوطنية محل العملة الصعبة في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص، تخفيض قيمة الواردات (التي تصبح أعلى نسبيا بالعملة الوطنية) وزيادة قيمة الصادرات (التي تصبح أرخص نسبيا بالعملة الصعبة) ومنه زيادة الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي.

تؤدي نقدنة (monetization) العملة الصعبة الإضافية التي في حوزة البنك المركزي (إصدار مقابلها بالعملة الوطنية) إلى ارتفاع العرض النقدي ومنه معدل التضخم. تدفع الحاجة المتزايدة إلى أرصدة نقدية بالعملة الوطنية لمواجهة ارتفاع النفقات الاستهلاكية للأعوان الاقتصاديين نتيجة التضخم إلى تقليص إقراضهم عبر سوق الإقراض الموازي وإلى تحويل الأرصدة بالعملة الصعبة إلى أرصدة بالعملة المحلية وهو ما يتسبب في رفع معدل الفائدة الموازي (ندرة الأموال القابلة للإقراض على مستوى سوق الإقراض الموازي) مع اثاره الانكماشية على مستوى القطاع الخاص (انخفاض الطلب على القروض الموازية الانتاجية والاستهلاكية بسبب ارتفاع تكلفتها) و تحسن قيمة العملة الوطنية (بسبب إحلالها محل العملة الصعبة) ومنه انخفاض المقابل بالعملة الوطنية للجزء من محافظ الأعوان الاقتصاديين المحرر بالعملة الصعبة وأثره السلبي على الطلب (الانفاق) الكلي وهو ما يعزز مرة أخرى الأثر الانكماشى لتخفيض سعر الصرف الرسمي.

المبحث الثالث- توزيع منافع وتكاليف سوق الصرف الموازي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين (نموذج (Minh Tam):

يعتبر نظام الصرف مع سوق للصرف الموازي من هذا المنظور نظام شبه جبائي يفرض ضرائب ضمنية على المصدرين (وكل عون اقتصادي مقيم أو أجنبي بائع للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي) المُجبرين على التنازل عن حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة على أساس سعر الصرف الرسمي لصالح البنك المركزي (الحكومة)، ويمنح في المقابل إعانات صرف لصالح المستوردين الذين يمولون وارداتهم عبر سوق الصرف الرسمي على أساس سعر الصرف الرسمي وبالتالي لا يتحملون علاوة الصرف الموازي، ويتسبب في إعادة توزيع للدخل/للمنفعة في الاقتصاد بين الأطراف الممولة لسوق الصرف الرسمي بالعملة الصعبة و الأطراف المستفيدة من هذه العملة الصعبة "الرخيصة" على مستوى سوق الصرف الرسمي.

يتم تحليل وحساب الربح/ الخسارة في المنفعة بالنسبة لكل نوع من الأعوان الاقتصاديين بحسب وضعيته على مستوى نظام الصرف متعدد الأسعار (بائع للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي/مشتري للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي/مشتري للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي) عبر حساب فائض/عجز المنتج بالنسبة للمصدرين، فائض/عجز المستهلك بالنسبة للمستوردين و الفرق بين الضرائب الضمنية للصرف المفروضة على المصدرين وإعانات الصرف الضمنية الممنوحة للمستوردين بالنسبة للحكومة باستخدام نماذج توازن جزئي. تتمثل النتيجة النهائية على مستوى الاقتصاد ككل في مجموع النتائج الفرعية لأنواع المختلفة للأعوان الاقتصاديين (قطاعات الاقتصاد الوطني).

سوف نتناول في هذا المبحث أحد هذه النماذج وهو نموذج Minh Tam¹. صُمم هذا النموذج لتحليل وقياس آثار نظام الصرف متعدد الأسعار في فيتنام، وهو نموذج توازن جزئي ساكن يهدف إلى قياس الفائض/العجز في المنفعة المحقق من طرف كل من المصدرين، المستوردين والحكومة في ظل نظام صرف متعدد الأسعار أين يتعايش سوق رسمي للصرف تتم المعاملات فيه على أساس سعر صرف رسمي مقدّر بأكثر من قيمته الحقيقية مع سوق موازي للصرف تتم المعاملات فيه على أساس سعر صرف موازي يتحدّد بشكل حر عبر تلاقي قوى العرض والطلب.

المطلب الأول- فرضيات النموذج: وتتمثل في²:

-الاقتصاد المعني صغير الحجم، وبذلك تكون الأسعار الدولية بالعملة الصعبة للصادرات P^X والواردات P^M معطاة (لا يمكن للمصدرين والمستوردين المحليين التأثير في الأسعار الدولية).

- هناك ثلاث أنواع من الأعوان الاقتصاديين في النموذج : المصدرون (العموميون والخواص)، المستوردون (العموميون والخواص) والحكومة (بما فيها البنك المركزي).

- دوال التصدير والاستيراد لمختلف المتعاملين المحليين في التجارة الدولية (المصدرون العموميون والخواص والمستوردون العموميون والخواص) ذات مرونة سعرية ثابتة.

- يضمن القطاع المصرفي توطين حصيلة صادرات كل من القطاع الخاص والعمومي نحو الداخل، كما يتوجب على المصدرين العموميين والخواص التنازل عن حصيلة الصادرات لصالح البنك المركزي على أساس سعر الصرف الرسمي.

- تخلو عمليات التصدير من التصريح المخفّض بقيمة الصادرات كما لا يوجد تهريب نحو الخارج للمنتجات المحلية (صادرات مهريّة) ولا تسريبات للعملة الصعبة من سوق الصرف الرسمي الى سوق الصرف الموازي.

- يتم إعطاء الأولوية للمستوردين العموميين في الحصول على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي، ويكون طلب قطاع الاستيراد العمومي ملتبّ دوماً على مستوى هذا السوق. إضافة الى الاستيراد العمومي تعطى الأولوية في تخصيص العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي لتسديد الدين الخارجي العمومي والمضمون من طرف الدولة وكذا لتشكيل احتياطي الصرف.

- يمكن للمستوردين الخواص الحصول على الفائض عن طلب المصدرين العموميين من ميزانية العملة الصعبة الموجهة للتجارة الخارجية على مستوى سوق الصرف الرسمي (تخصيص الواردات الخاصة) يمكنهم أيضاً لأغراض وارداتهم الرسمية أن يتوجّهوا نحو سوق الصرف الموازي الذي يلبي أيضاً احتياجات المصدرين الخواص من العملة الصعبة لغرض التهريب نحو الداخل للسلع الأجنبية (واردات غير رسمية) على أساس سعر الصرف الموازي.

- تفوق قيمة سعر الصرف الموازي E_{pa} قيمة سعر الصرف الرسمي E_{of} بمقدار علاوة الصرف الموازي.

¹ - Bui Thi Minh Tam, *Who Gains and Who Loses from the Exchange Rate System in Vietnam?*, Thammasat Economic Journal, Vol.29, No.3, Sep 2011, PP 81-123.

² - Bui Thi Minh Tam, OP.CIT, p11.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

- تمثل الأرصدة النقدية بالعملات الصعبة جزءا كبيرا من الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في حين تشكّل تحويلات المهاجرين المصدر الأساسي للعرض على مستوى هذا السوق.

- بالإضافة الى الصادرات الرسمية وتحويلات المهاجرين هناك تدفّقات نحو الداخل للعملة الصعبة نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- يوجد سعر صرف توازني يوحد سوق الصرف E_{EQ} (يختفي عنده سوق الصرف الموازي) حيث يوازن بين الطلب الإجمالي على العملة الصعبة (العمومي والخاص لأغراض المعاملات الجارية والرأسمالية) والعرض الإجمالي للعملة الصعبة (المصادر الرسمية وتلك التي كانت تمون سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة).

المطلب الثاني- معادلات النموذج¹:

الفرع الأول- دالة التصدير الكلية(لكل من القطاع العمومي والخاص مجتمعين):

$$P^X = BX^\beta \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

P^X : سعر الصادرات بالعملة المحلية.

X : الكمية المصدرة.

β : معامل موجب يعكس مرونة العرض السعرية ϵ_p^X حيث $\epsilon_p^X = 1/\beta$.

B : معامل موجب يرتبط بالكمية المصدّرة.

يمكن أن نلاحظ أن هذه الكتابة لدالة الصادرات تعكس علاقة موجبة بين الكمية المصدّرة وسعر الصادرات بالعملة الوطنية.

نفترض منذ الآن أن القطاع العمومي يستحوذ على النسبة u من الصادرات الكلية ($0 \leq u \leq 1$) وبذلك تكون حصة القطاع الخاص من الصادرات هي $1-u$.

الفرع الثاني- دوال الاستيراد:

في مجال الاستيراد يتم التفريق بين دالة الاستيراد للقطاع العمومي و دالة الاستيراد للقطاع الخاص نتيجة القيود التي يواجهها القطاع الخاص للحصول على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي وتلبيته لجزء من طلبه على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي. لتكن M^R و M^U هي الكميات المستوردة من طرف من القطاع العام والخاص على التوالي وذلك عند الأسعار p^{Mr} و p^{Mu} بالعملة الوطنية على التوالي.

¹ - Bui Thi Minh Tam, OP.CIT, pp12-19.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

نفترض أن لِدالتي الاستيراد العمومي والخاص نفس المرونة السعرية $\epsilon_p^M = -1/\alpha$.

أولا- دالة الاستيراد للقطاع العمومي:

$$P^{Mu} = A_u (M^u)^{-\alpha} \quad \dots\dots(2)$$

حيث:

P^{Mu} : سعر واردات القطاع العمومي بالعملة الوطنية.

M^u : الكمية المستوردة من طرف القطاع العمومي.

A_u : معامل موجب يرتبط بالكمية المستوردة.

α : معامل يعكس مرونة الطلب السعرية لدالة الاستيراد ϵ_p^M حيث $\epsilon_p^M = -1/\alpha$.

ثانيا- دالة الاستيراد للقطاع الخاص:

$$P^{Mr} = A_r (M^R)^{-\alpha} \quad \dots\dots(3)$$

نتيجة تمويل واردات القطاع الخاص عبر كل من سوق الصرف الرسمي وسوق الصرف الموازي يتم إعادة كتابة المعادلة رقم (3) كما يلي:

أ- دالة الاستيراد للقطاع الخاص على مستوى سوق الصرف الرسمي:

$$P_{of}^{Mr} = A_{r1} (M_{of}^R)^{-\alpha} \quad \dots\dots(4)$$

حيث:

P^{Mr} : سعر واردات القطاع الخاص بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي.

M_{of}^R : الكمية المستوردة من طرف القطاع الخاص عبر السوق الرسمي.

A_{r1} : معامل موجب يرتبط بالكمية المستوردة.

α : معامل يعكس مرونة الطلب السعرية لدالة الاستيراد ϵ_p^M حيث $\epsilon_p^M = -1/\alpha$.

ب- دالة الاستيراد للقطاع الخاص على مستوى سوق الصرف الموازي:

$$P_{PA}^{Mr} = A_{r2} (M_{PA}^R)^{-\alpha}$$

(5).....

حيث:

P^{Mr}_{PA} : سعر واردات القطاع الخاص بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الموازي.

M^R_{PA} : الكمية المستوردة من طرف القطاع الخاص عبر السوق الموازي.

A_{r2} : معامل موجب يرتبط بالكمية المستوردة.

α : معامل يعكس مرونة الطلب السعرية لدالة الاستيراد ϵ^M_p حيث $\epsilon^M_p = -1/\alpha$.

ملاحظة: ينتج عن الإشارة السالبة للمعامل α والإشارة الموجبة للمعاملات A_u ، A_{r1} و A_{r2} علاقة سالبة بين سعر واردات بالعملة الوطنية والكمية المطلوبة منها.

المطلب الثالث- تحليل الربح / الخسارة في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار:

الفرع الأول- تحليل ربح/خسارة المنفعة على مستوى مختلف أسواق التجارة الخارجية:

أولاً- على مستوى سوق التصدير الكلي (العمومي والخاص):

يتمثل معدل الضريبة الضمنية المفروضة على المصدرين عن طريق نظام الصرف متعدد الأسعار في علاوة الصرف الموازي ولتكن tax وهي النسبة المئوية للفرق بين سعر الصرف الموازي E_{pa} وسعر الصرف الرسمي E_{of} .

نضع:

$$\text{Tax} = 1 - (E_{of} / E_{pa})$$

ومنه:

$$E_{of} = (1 - \text{tax}) E_{pa}$$

في ظل اقتصاد صغير الحجم يعتبر سعر الصرف المحدد الأساسي للسعر بالعملة الوطنية للمنتجات المصدرة عند السعر المعطى بالعملة الصعبة لهذه المنتجات P^X_{pa} .

في ظل نظام صرف متعدد الأسعار تكون لدينا الأسعار التالية بالعملة الوطنية للمنتجات المصدرة في مقابل السعر المعطى بالعملة الصعبة لهذه المنتجات:

- السعر بالعملة الوطنية للصادرات على أساس سعر الصرف الرسمي P^X_{of} حيث: $P^X_{of} = P^X_{of} E_{of}$.

- السعر بالعملة الوطنية للصادرات على أساس سعر الصرف الموازي P^X_{pa} حيث: $P^X_{pa} = P^X_{pa} E_{pa}$.

- السعر بالعملة الوطنية للصادرات على أساس سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف P^X_{EQ}

حيث: $P^X_{EQ} = P^X_{EQ} E_{EQ}$.

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

يتمثل المبلغ الإجمالي للضريبة الضمنية بالعملة الوطنية المفروضة نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار على المصدرين T في الفرق بين القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الموازي و قيمة نفس الحجم من الصادرات بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي. رياضيا نكتب:

$$T = (P_{PA}^X - P_{OF}^X) * X_{OF} = (P_{PA}^X E_{PA} - P_{OF}^X E_{OF}) * X_{OF} = (P_{PA}^X E_{PA} - P_{OF}^X ((1-tax) E_{PA})) * X_{OF}$$

$$T = P_{PA}^X E_{PA} tax * X_{OF}$$

$$T = tax * P_{PA}^X * X_{OF} \dots\dots\dots(6)$$

تتمثل خسارة المنفعة بالنسبة للمصدرين $NWL(X)$ في الفرق بين فائض المنتج المحقق عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف E_{EQ} (الأكثر تدهورا من سعر الصرف الرسمي أي أنه يمنح عددا أكبر من وحدات العملة الوطنية للمصدرين في مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة) و فائض المنتج المحقق عند سعر الصرف الرسمي E_{OF} . رياضيا نكتب:

$$NWL(X) = [P_{EQ}^X X_{EQ} - \int_0^{X_{EQ}} BX^\beta dX] - [P_{OF}^X X_{OF} - \int_0^{X_{OF}} BX^\beta dX] = \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ} - P_{OF}^X X_{OF}) \dots\dots\dots (7)$$

إذا كانت حصة المصدرين العموميين في الحصيلة الإجمالية للصادرات هي u كما افترضنا سابقا يمكننا كتابة الخسارة في المنفعة الناتجة عن نظام الصرف متعدد الأسعار بالنسبة للمصدرين العموميين $NWL(X^R)$ والخواص $NWL(X^U)$ كما يلي:

خسارة المنفعة بالنسبة للمصدرين العموميين:

$$NWL(X^U) = u \left[\frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ} - P_{OF}^X X_{OF}) \right] = \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^U - P_{OF}^X X_{OF}^U) \dots\dots\dots(8)$$

حيث: $P_{EQ}^X X_{EQ}^U$ هي حصيلة الصادرات الرسمية للقطاع العمومي بالعملة الوطنية عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف.

خسارة المنفعة بالنسبة للمصدرين الخواص:

$$NWL(X^R) = (1 - u) \left[\frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ} - P_{OF}^X X_{OF}) \right] = \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^R - P_{OF}^X X_{OF}^R) \dots\dots\dots(9)$$

حيث: $P_{EQ}^X X_{EQ}^R$ هي حصيلة الصادرات الرسمية للقطاع الخاص بالعملة الوطنية عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف.

ثانيا- تحليل الربح في المنفعة على مستوى سوق الاستيراد الرسمي:

يواجه المستوردون الخواص قيودا في الحصول على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي في مقابل منح الأولوية على مستوى هذا السوق للمستوردين العموميين، وهو ما يجعل الكمية الاجمالية

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

لواردات المستوردين الخواص هي M_{Qot}^{R1} ويحدّد سعر صرف "ضمّني" shadow exchange rate للكمية المستوردة من طرف القطاع عبر السوق الرسمي وليكن E_{SD} وهو ما يرتّب سعر "ضمّني" بالعملة الوطنية لهذه الكمية من الواردات وليكن P_{SD}^{MR} .

على مستوى سوق الاستيراد ونتيجة صغر حجم الاقتصاد يتحدّد سعر الواردات بالعملة الوطنية في السوق الداخلي على أساس سعر الصرف والسعر العالمي المعطى للواردات P_{SD}^M .
لدينا:

$$P_{SD}^{MR} = P_{SD}^M E_{SD} = A_{r1} (M_{Qot}^{R1})^{-\alpha} \dots\dots\dots (10)$$

ومنه:

$$E_{SD} = [A_{r1} (M_{Qot}^{R1})^{-\alpha}] / P_{SD}^M \dots\dots\dots (11)$$

يقدر معدّل الإعانة الضمنية sub المقدّمة من طرف الحكومة للمستوردين عبر سوق الصرف الرسمي بعلاوة الصرف الموازي (كنسبة مئوية) أي أن: $sub = 1 - (E_{of} / E_{pa})$.
ويقدر المبلغ الإجمالي لهذه الإعانة بالعملة الوطنية S بـ :

$$S = (P_{PA}^M - P_{OF}^M) * M_{OF} = sub P_{PA}^M M_{OF} \dots\dots\dots (12)$$

حيث:

$$M_{OF} = M_{of}^U + M_{Qot}^{R1} \dots\dots\dots (13)$$

إن الربح في المنفعة الذي يحقّقه المستوردون عبر سوق الصرف الرسمي - والناتج عن إعانة الصرف الضمنية المقدّمة من طرف الحكومة بسبب تمويل الصادرات الرسمية على أساس سعر الصرف الرسمي وليس الموازي وبالتالي تجنب دفع علاوة الصرف الموازي- هو الفرق بين فائض المستهلك عند سعر الصرف الرسمي وفائض المستهلك عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف.

يتم حساب هذا الربح للمستوردين العموميين بشكل مستقل عن المستوردين الخواص كما يلي:

أ-الربح في المنفعة المحقّق من طرف المستوردين العموميين عبر سوق الصرف الرسمي نتيجة نظام الصرف متعدّد الأسعار:

$$\begin{aligned} NWL(M^U) &= \left[\int_0^{M_{OF}^U} A_u(M^U)^{-\alpha} dM^U - P_{OF}^M M_{OF}^U \right] - \left[\int_0^{M_{EQ}^U} A_u(M^U)^{-\alpha} dM^U - P_{EQ}^M M_{EQ}^U \right] \\ &= \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{OF}^M M_{OF}^U - P_{EQ}^M M_{EQ}^U) \dots\dots\dots (14) \end{aligned}$$

حيث $NWL(M^U)$ هو الربح في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدّد الاسعار و $P_{EQ}^M M_{EQ}^U$ هي حصيلة الواردات العمومية بالعملة الوطنية عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف.

ب-الربح في المنفعة المحقق من طرف المستوردين الخواص عبر سوق الصرف الرسمي نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار:

$$NWL(M_{Qot}^{R1}) = \left[\int_0^{M_{Qot}^{R1}} A_{R1} (M^{R1})^{-\alpha} dM^{R1} - P_{of}^M M_{Qot}^{R1} \right] - \left[\int_0^{M_{EQ}^{R1}} A_{R1} (M^{R1})^{-\alpha} dM^{R1} - P_{EQ}^M M_{EQ}^{R1} \right]$$

$$NWL(M_{Qot}^{R1}) = \frac{1}{1-\alpha} P_{SD}^M M_{Qot}^{R1} - P_{OF}^M M_{Qot}^{R1} - \frac{\alpha}{1-\alpha} P_{EQ}^M M_{EQ}^{R1} \dots\dots\dots(15)$$

حيث:

$NWL(M_{Qot}^{R1})$: الربح في المنفعة المحقق من طرف المستوردين الخواص الذين يمرّون عبر سوق الصرف الرسمي نتيجة نظام الصرف متعدد الاسعار.

$P_{SD}^M M_{Qot}^{R1}$: قيمة الواردات الرسمية الخاصة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الضمني المطبق على حصة الصادرات الخاصة.

$P_{OF}^M M_{Qot}^{R1}$: قيمة الواردات الرسمية الخاصة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي.

$P_{EQ}^M M_{EQ}^{R1}$: قيمة الواردات الرسمية الخاصة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف.

ثالثا- تحليل ربح/خسارة المنفعة على مستوى سوق الاستيراد غير الرسمي:

يتم حساب الربح/الخسارة في منفعة قطاع الاستيراد الخاص الموازي عبر حساب الفرق في فائض المستهلك عند سعر الصرف الموازي وفائض المستهلك عند سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف كما يلي:

$$NWL(M_{PA}^R) = \left[\int_0^{M_{PA}^{R2}} A_{R2} (M^{R2})^{-\alpha} dM^{R2} - P_{PA}^M M_{PA}^{R2} \right] - \left[\int_0^{M_{EQ}^{R2}} A_{R2} (M^{R2})^{-\alpha} dM^{R2} - P_{EQ}^M M_{EQ}^{R2} \right]$$

$$NWL(M_{PA}^R) = \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{PA}^M M_{PA}^{R2} - P_{EQ}^M M_{EQ}^{R2}) \dots\dots\dots(16)$$

حيث:

$NWL(M_{PA}^R)$: ربح/خسارة المنفعة بالنسبة للمستوردين الخواص عبر سوق الصرف الموازي.

$P_{PA}^M M_{PA}^{R2}$: قيمة الواردات الموازية الخاصة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الموازي.

بـ $P_{EQ}^M M_{EQ}^{R2}$: قيمة الواردات الموازية الخاصة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الموازي.

الفرع الثاني-تحليل الربح/الخسارة في المنفعة على مستوى القطاعات الاقتصادية الثلاث:

من أجل التبسيط نفترض أن السعر العالمي للصادرات هو نفسه السعر العالمي للواردات ويساوي الواحد بالعملة الدولية (الـ \$) أي أن: $P_{\$}^M = P_{\$}^X = \$1$ ، وهو ما يعني أن السعر بالعملة الوطنية لكل من الصادرات والواردات هو نفسه سعر الصرف.

أولاً-على مستوى الحكومة:

يتمثل الربح المحقق من طرف الحكومة في الفرق بين الحصيلة الإجمالية للضريبة الضمنية على الصرف المفروضة على المصدّرين عبر سوق الصرف الرسمي و الإعانة الضمنية للصرف الممنوحة للمستوردين (العموميين والخواص) عبر سوق الصرف الرسمي. رياضياً نكتب:

$$T-S = (tax * P_{PA}^X * X_{OF}) - (sub * P_{PA}^M * M_{OF}) \dots \dots \dots (17)$$

على اعتبار أن: $tax = sub = 1 - (E_{OF} / E_{PA})$ يمكن كتابة المعادلة رقم (17) كما يلي:

$$T-S = [1 - (E_{OF} / E_{PA})] * E_{PA} * (X_{OF} - M_{OF}) = tax * E_{PA} * (X_{OF} - M_{OF}) \dots \dots \dots (18)$$

علماً أن $(X_{OF} - M_{OF})$ هو الميزان التجاري الرسمي أي الفرق بين الصادرات والواردات التي تتم عبر سوق الصرف الرسمي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار إضافة إلى المعاملات التجارية الخارجية الرسمية صافي التدفقات بالعملة الصعبة نحو القطاع البنكي (البنوك التجارية والبنك المركزي) ولتكن K_{OF} وكذا خدمة الدين الخارجي العمومي و المضمون من طرف الدولة ولتكن De يمكن للحكومة تحقيق أرباح إضافية للصرف عبر نظام الصرف متعدّد الأسعار بطريقتين الأولى عبر الضرائب الضمنية على الصرف المفروضة على التدفقات الداخلة بالعملة الصعبة (التي يحصل المستثمرون على مقابلها بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي وليس سعر الصرف الموازي) وكذا عبر الإعانة الضمنية التي تحصل عليها الحكومة نتيجة استخدام العملة الصعبة المتنازل عنها عبر سوق الصرف الرسمي في تسديد الدين الخارجي (وبالتالي تدفع مقابله بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي وليس سعر الصرف الموازي).

وهكذا يمكننا كتابة معادلة الربح الإجمالي للصرف الذي تحقّقه الحكومة عبر نظام الصرف متعدّد الأسعار وليكن $EXprof$ كما يلي:

$$EXprof = (E_{SD} - E_{OF})(X_{OF} - M_{OF} + K_{OF} - De) \dots \dots \dots (19)$$

ثانيا- على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي:

يتمثل صافي ربح/خسارة القطاع الاقتصادي العمومي (NWL(U) في الفرق بين الخسارة في المنفعة التي يتحملها المصدرون العموميون والربح في المنفعة الذي يحققه المستوردون العموميون نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار كما يلي:

$$NWL (U) = NWL (X^U) - NWL (M^U) = \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^U - P_{OF}^X X_{OF}^U) - \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{OF}^M M_{OF}^U - P_{EQ}^M M_{EQ}^U) \dots\dots\dots(20)$$

ثالثا- على مستوى القطاع الخاص:

يتمثل صافي ربح/خسارة القطاع الخاص (NWL(R) في الفرق بين الخسارة في المنفعة التي يتحملها المصدرون الخاص والربح في المنفعة الذي يحققه المستوردون الخاص على مستوى سوق الصرف الرسمي و الخسارة في المنفعة التي يحققها المستوردون الخاص على مستوى سوق الصرف الموازي نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار كما يلي:

$$NWL (R) = NWL (X^R) - NWL (M_{OF}^{R1}) - NWL (M_{PA}^{R2}) \\ = \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^R - P_{OF}^X X_{OF}^R) - \frac{1}{1-\alpha} P_{SD}^M M_{Qot}^{R1} + P_{OF}^M M_{Qot}^{R1} - \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{PA}^M M_{PA}^{R2} - P_{EQ}^M M_{EQ}^R) \dots(21)$$

رابعا- على مستوى الاقتصاد ككل:

إن النتيجة النهائية لأثر نظام الصرف متعدد الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل NWL هي حصيلة جمع صافي الربح/الخسارة في المنفعة المحققة من طرف كل من الحكومة، القطاع الاقتصادي العمومي والقطاع الخاص وهو ما يعطينا المعادلة التالية:

$$NWL = - (T - S) + NWL (U) + NWL (R)$$

بتعويض الحدود الثلاثة لهذه المعادلة بما يساويها من المعادلات (18)، (20) و(21) نجد:

$$NWL = -taxE_{PA}(X_{OF} - M_{OF}) + \left[\frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^U - P_{OF}^X X_{OF}^U) - \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{OF}^M M_{OF}^U - P_{EQ}^M M_{EQ}^U) \right] \\ + \left[\frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ}^R - P_{OF}^X X_{OF}^R) - \frac{1}{1-\alpha} P_{SD}^M M_{Qot}^{R1} + P_{OF}^M M_{Qot}^{R1} - \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{PA}^M M_{PA}^{R2} - P_{EQ}^M M_{EQ}^R) \right] \\ = -taxE_{PA}(X_{OF} - M_{OF}) + \frac{\beta}{\beta+1} (P_{EQ}^X X_{EQ} - P_{OF}^X X_{OF}) \\ + \frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{EQ}^M M_{EQ} - P_{OF}^M M_{OF} - P_{PA}^M M_{PA}^{R2}) - \frac{1}{1-\alpha} P_{SD}^M M_{Qot}^{R1} + P_{OF}^M M_{Qot}^{R1} \dots\dots(22)$$

تشير المعادلة رقم (22) إلى أن النتيجة الصافية للاقتصاد في مجال المنفعة المرتبطة بنظام الصرف متعدد الأسعار هي حصيلة الخسارة في المنفعة التي يتحملها المصدرون مطروحا منها الربح في المنفعة التي يستفيد منه المستوردون و الجزء من ارباح الصرف التي تحققها الحكومة من المعاملات التجارية

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

الخارجية التي تتم عبر سوق الصرف الرسمي. ترتبط هذه النتيجة بالمرونات السعرية لدالتي التصدير والاستيراد و التغير في الكميات المصدرّة والمستوردة نتيجة توحيد سوق الصرف.

يمكن للحكومة أن تحقق أرباحا إضافية من نظام الصرف متعدّد الأسعار إذا اعتبرنا صافي التدفقات النقدية نحو الداخل بالعملة الصعبة و خدمة الدين الخارجي باستخدام العملة الصعبة الواردة الى سوق الصرف الرسمي عبر القناة التجارية وعبر حساب رأس المال لميزان المدفوعات كما تظهره المعادلة رقم (19).

المطلب الرابع- حل النموذج عند توازن السوق الموحد للصرف:

يُظهر الجدولان المواليان مصادر الطلب والعرض للعملة الصعبة على مستوى كل من سوق الصرف الرسمي وسوق الصرف الموازي (في فيتنام):

جدول رقم 13: مصادر العرض والطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي

سوق الصرف الرسمي	
الطلب	العرض
- واردات السلع والخدمات (للقطاع العمومي والخاص) M - خدمة الدين الخارجي العمومي (للقطاع العام والمضمون من طرف الدولة) D_e - تراكم الاحتياطات الأجنبية ΔR	- صادرات السلع والخدمات (للقطاع العمومي والخاص) X - تدفق رؤوس الأموال الواردة: استثمار أجنبي مباشر، استثمارات المحفظة المالية، المساعدات الدولية للتنمية، القروض الخارجية K_{of}

المصدر:

Bui Thi Minh Tam, *Who Gains and Who Loses from the Exchange Rate System in Vietnam?*, OP.CIT,P101.

جدول رقم 14: مصادر العرض والطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي

سوق الصرف الموازي	
الطلب	العرض
- واردات السلع والخدمات الرسمية التي لا تستفيد من الصرف الرسمي والواردات غير الرسمية M_{PA}^{R2} - الأرصدة الأجنبية (أرصدة حسابات العملة الصعبة و الأوراق النقدية الأجنبية) F_{PA}	- تحويلات المهاجرين بالعملة الصعبة (الرسمية أو غير الرسمية) K_{PA}^R - نفقات السياح الاجانب

المصدر:

Bui Thi Minh Tam, *Who Gains and Who Loses from the Exchange Rate System in Vietnam?*, OP.CIT,P101.

حتى يتوازن سوق الصرف الرسمي يجب أن يتساوى عرض العملة الصعبة مع الطلب عليها على مستوى هذا السوق وهو ما تعكسه المعادلة التالية:

$$X + K_{of} = M_{OF}^U + M_{Qot}^{R1} + D_e + \Delta R$$

$$X + K_{of} - D_e - \Delta R = M^U_{OF} + M^{R1}_{Qot} \dots\dots\dots(23)$$

حتى يتوازن سوق الصرف الموازي يجب أن يتساوى عرض العملة الصعبة مع الطلب عليها على مستوى هذا السوق وهو ما تعكسه المعادلة التالية:

$$K^R_{PA} = M^{R2}_{PA} + F_{PA} \dots\dots\dots(24)$$

في حالة **توحيد سوق الصرف** يتم دمج كل من سوق الصرف الرسمي وسوق الصرف الموازي. تظهر المعادلة التالية شرط توازن السوق الموحد للصرف:

$$X + K - \Delta R - D_e = M + F \dots\dots\dots(25)$$

حيث:

$$M = M^U + M^{R1} + M^{R2}, X = X^U + X^R, K = K^{OF} + k^{R2}_{PA}$$

ملاحظة: إن كمية الواردات والصادرات في المعادلة رقم (25) هي تلك الموافقة لمعدل الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف E_{EQ} .

في إطار هذا النموذج الجزئي نفترض أن كل من الطلب على الأرصدة بالعملة الصعبة F ، تدفق العملة الصعبة K و خدمة الدين الخارجي D_e هي متغيرات خارجية (قيمها تكون معطاة ولا تتحدد عبر النموذج).

بالاعتماد على معادلات عرض الصادرات و الطلب على الواردات وهي المعادلات من (1) إلى (5) وبالتعويض بكميات الصادرات والواردات في المعادلة رقم (25) نجد:

$$(P^X_{Eq}/B)^{1/\beta} + K - \Delta R - D_e = (P^{MU}_{Eq}/A_u)^{-1/\alpha} + (P^{MR1}_{Eq}/A_{r1})^{-1/\alpha} + (P^{MR2}_{Eq}/A_{r2})^{-1/\alpha} + F \dots\dots\dots(26)$$

بافتراض سعر عالمي وحدوي للصادرات والواردات ($\$1 = P^M = P^X$) يكون لدينا:

$$P^X_{Eq} = P^{MU}_{Eq} = P^{MR1}_{Eq} = P^{MR2}_{Eq} = E_{EQ}$$

بوضع:

$$K - \Delta R - D_e - F = C$$

حيث C ثابت.

نجد:

$$(E_{EQ}/B)^{1/\beta} - (E_{EQ}/A_u)^{-1/\alpha} - (E_{EQ}/A_{r1})^{-1/\alpha} - (E_{EQ}/A_{r2})^{-1/\alpha} + C = 0 \dots\dots\dots(27)$$

يمكن إيجاد قيمة سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف خلال سنة معينة عبر حل المعادلة رقم (27) إذا عرفنا قيم كل من المرونات السعرية α, β وقيم المعلمات A_u, A_{r1}, A_{r2} .

يمكن إيجاد قيم المعلمات A_u ، B ، A_{r1} و A_{r2} انطلاقا من معادلات عرض الصادرات والطلب على الواردات كما يلي:

- من دالة التصدير الكلية (المعادلة رقم 1) نجد:

$$B = \frac{P^X}{X^\beta} = \frac{(P^X)^{\beta+1}}{(P^X X)^\beta} = \frac{(E_{of})^{\beta+1}}{(P^X X)^\beta} \dots\dots\dots(28)$$

يمكن حساب B خلال سنة معينة على اعتبار أن قيم كل من E_{OF} وكذا الحصيلة الكلية للصادرات الرسمية بالعملة الوطنية $P^X X$ معروفة خلال كل سنة (في حالة عدم وجود تفريق واضح بين صادرات القطاع العمومي وصادرات القطاع الخاص في إحصائيات التجارة الخارجية يمكن استخدام حصة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي كتقريب لحصة كل منهما في الصادرات).

- من دالة الاستيراد للقطاع العمومي (المعادلة رقم 2) نجد:

$$A_u = \frac{P^M}{(M^U)^{-\alpha}} = \frac{(P^M)^{-\alpha+1}}{(P^M M^U)^{-\alpha}} = \frac{(E_{of})^{-\alpha+1}}{(P^M M^U)^{-\alpha}} \dots\dots\dots(29)$$

يمكن حساب A_u خلال سنة معينة على اعتبار أن قيم كل من E_{OF} وكذا قيمة واردات القطاع العمومي بالعملة الوطنية $P^M M^U$ معروفة خلال كل سنة (بنفس طريقة الصادرات، في حالة عدم وجود تفريق واضح بين الواردات الرسمية للقطاع العمومي والواردات الرسمية للقطاع الخاص في إحصائيات التجارة الخارجية يمكن استخدام حصة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي كتقريب لحصة كل منهما في الواردات الرسمية).

- من دالة الاستيراد غير الرسمي للقطاع الخاص (المعادلة رقم 5) نجد:

$$A_{r2} = \frac{P_{PA}^M}{(M_{PA}^R)^{-\alpha}} = \frac{(P_{PA}^M)^{-\alpha+1}}{(P_{PA}^M M_{PA}^R)^{-\alpha}} = \frac{(E_{PA})^{-\alpha+1}}{(P_{PA}^M M_{PA}^R)^{-\alpha}} \dots\dots\dots(30)$$

يصعب تقدير قيمة الواردات غير الرسمية في الواقع ولكن يمكن تبنّي الحلول التالية لتقديرها:

- في الدول التي تتبنّى الية الواردات بدون تسديد يمكن اعتبار قيمة الواردات غير الرسمية مساوية لقيمة الواردات بدون تسديد.
- يمكن اعتبار قيمة الواردات غير الرسمية هي الجزء الفائض عن القيمة المصرّح بها للواردات الرسمية في حالة التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات.

- بالنسبة للمعلمة A_{r1} الخاصة بسوق الاستيراد الخاص الرسمي: لا يمكن تقديرها انطلاقا من المعادلة رقم (4) لأن سعر الصرف الرسمي لا يطبق في هذه الحالة، بل يعتمد سعر الصرف "الضمني" غير المعروف بعد (والذي يجب تقديره).

لتقدير A_{r1} نتبع المنهجية المعتمدة من طرف $Hori \& wong^1$ والتي تنص على أنه عند سعر الصرف الموازي تساوي كمية الواردات غير الرسمية v مرة كمية الواردات الرسمية أي أن:

$$M_{PA}^{R2} = v(M_{PA}^U + M_{PA}^{R1}) \dots\dots\dots(31)$$

ومنه

$$A_{r1} = \left[\frac{1}{v} A_{r2}^{1/\alpha} - A_U^{1/\alpha} \right]^\alpha \dots\dots\dots(32)$$

حيث v هي النسبة بين حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وحصة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الخامس-حساب الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدّد الأسعار:

حتى يكون الفائض/الخسارة في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدّد الأسعار مقروءا بشكل أفضل يتم قسمة القيمة النقدية لهذا الفائض/العجز في مختلف أسواق التجارة الخارجية والموضحة في المعادلات (7)،(14)،(15)، و(16) على كل من قيمة التجارة الخارجية على أساس سعر الصرف الموازي و الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول- الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة كنسبة من قيمة التجارة الخارجية في كل سوق:

أولا- على مستوى سوق التصدير الرسمي (العمومي والخاص مجتمعين):

بقسمة المعادلة رقم (7) التي توضّح القيمة النقدية للفائض/الخسارة في المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدّد الأسعار على قيمة الصادرات الرسمية على أساس سعر الصرف الموازي ($P_{PA}^X X_{OF}$) نحصل على:

$$\begin{aligned} \frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} &= \frac{\beta}{1+\beta} \frac{[P_{EQ}^X X_{EQ} - P_{OF}^X X_{OF}]}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \frac{P_{EQ}^X X_{EQ}}{P_{PA}^X X_{OF}} - \frac{P_{OF}^X X_{OF}}{P_{PA}^X X_{OF}} \\ &= \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{P_{EQ}^X}{P_{PA}^X} \right) \left(\frac{X_{EQ}}{X_{OF}} \right) - \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{P_{OF}^X}{P_{PA}^X} \right) \end{aligned}$$

انطلاقا من فرضية وحدوية السعر العالمي للصادرات والواردات فإن أسعار الصادرات والواردات بالعملة الوطنية تساوي سعر الصرف المناسب (سعر الصرف الرسمي بالنسبة للصادرات والواردات الرسمية، سعر الصرف الموازي بالنسبة للصادرات والواردات الموازية وهكذا)، يكون لدينا:

$$P_{OF}^X = E_{OF} \text{ ، } P_{PA}^X = E_{PA} \text{ ، } P_{EQ}^X = E_{EQ}$$

¹ - Masahiro.H & Wong .Y. C, *Efficiency costs of Myanmar's multiple exchange rate regime*. IMF working paper WP/08/199, AUG 2008.

ونعلم أيضا أن: $Tax = 1 - (E_{of} / E_{pa})$ ومنه: $(E_{of} / E_{pa}) = 1 - tax$

وبذلك يكون:

$$\frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \right) \left(\frac{X_{EQ}}{X_{OF}} \right) - \frac{\beta}{1+\beta} (1 - tax)$$

ولدينا أيضا من دالة الصادرات الموضحة في المعادلة رقم (1) :

$$\frac{X_{EQ}}{X_{OF}} = \frac{\left(\frac{P_{EQ}^X}{B} \right)^{\frac{1}{\beta}}}{\left(\frac{P_{OF}^X}{B} \right)^{\frac{1}{\beta}}} = \left(\frac{E_{EQ}}{E_{OF}} \right)^{\frac{1}{\beta}}$$

ومنه:

$$\frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \right) \left(\frac{E_{EQ}}{E_{OF}} \right)^{\frac{1}{\beta}} - \frac{\beta}{1+\beta} (1 - tax)$$

$$\frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{E_{EQ}^{\frac{1+\beta}{\beta}}}{E_{PA}^{\frac{1+\beta}{\beta}} E_{PA}^{-\frac{1}{\beta}} E_{OF}^{\frac{1}{\beta}}} \right) - \frac{\beta}{1+\beta} (1 - tax)$$

$$\frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \right)^{\frac{1+\beta}{\beta}} \left(\frac{E_{PA}}{E_{OF}} \right)^{\frac{1}{\beta}} - \frac{\beta}{1+\beta} (1 - tax)$$

ونعلم أيضا ان:

$$\left(\frac{E_{PA}}{E_{OF}} \right) = (1 - tax)^{-1}$$

ومنه:

$$\frac{NWL(X)}{P_{PA}^X X_{OF}} = \frac{\beta}{1+\beta} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \right)^{\frac{1+\beta}{\beta}} ((1 - tax))^{-\frac{1}{\beta}} - \frac{\beta}{1+\beta} (1 - tax) \dots\dots\dots(33)$$

وهو ما يعني أن القيمة النسبية لفائض/خسارة المنفعة نتيجة نظام الصرف متعدد الأسعار تابع لكل من المرونة السعرية للصادرات β ، النسبة بين سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف و سعر الصرف الموازي E_{EQ} / E_{PA} ومعدل الضريبة الضمنية على الصادرات الرسمية (علاوة الصرف الموازي) tax .

ثانيا- على مستوى سوق الاستيراد:

أ- على مستوى سوق الاستيراد العمومي:

عبر قسمة المعادلة رقم (14) التي تعبر عن القيمة النقدية للفائض في المنفعة المحقق من طرف المستوردين العموميين نتيجة ولوجهم التفضيلي الى سوق الصرف الرسمي على قيمة صادرات القطاع العمومي المقيّمة على أساس سعر الصرف الموازي نجد:

$$\frac{NWL(M^U)}{P_{PA}^M M_{OF}^U} = \frac{\frac{\alpha}{1-\alpha}(P_{OF}^M M_{OF}^U - P_{EQ}^M M_{EQ}^U)}{P_{PA}^M M_{OF}^U}$$

بالتبسيط نجد:

$$\frac{NWL(M^U)}{P_{PA}^M M_{OF}^U} = \frac{\alpha}{1-\alpha} \left(\frac{E_{OF}}{E_{PA}} \right) - \frac{\alpha}{1-\alpha} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \frac{M_{EQ}^U}{M_{OF}^U} \right) = \frac{\alpha}{1-\alpha} (1 - sub) - \frac{\alpha}{1-\alpha} \left(\frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \right)^\alpha (1 - sub)^{\frac{-1}{\alpha}} \dots (34)$$

من المعادلة (34) يتّضح بأن القيمة النسبية للفائض في المنفعة المحقق من طرف المستوردين العموميين تابع للمرونة السعرية لدالة الاستيراد للقطاع العمومي، النسبة بين سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف وسعر الصرف الموازي و معدل الإعانة الممنوحة من طرف الحكومة للمصدرين عبر سوق الصرف الرسمي.

ب- على مستوى سوق الاستيراد الخاص:

بنفس الطريقة يتم حساب القيمة النسبية للفائض/الخسارة في المنفعة المحقق من طرف القطاع الخاص عبر قسمة مجموع كل من فائض منفعة القطاع الخاص المحقق على مستوى سوق الصرف الرسمي (المعادلة رقم 15) وفائض/خسارة المنفعة المحقق من طرف القطاع الخاص على مستوى سوق الصرف الموازي (المعادلة رقم 16) على قيمة واردات القطاع الخاص المقيّمة على أساس سعر الصرف الموازي $P_{PA}^M M^R = P_{PA}^M (M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2})$

كما يلي نجد:

$$\frac{NWL(M^R)}{P_{PA}^M M^R} = \frac{NWL(M_{QOT}^{R1}) + NWL(M_{PA}^{R2})}{P_{PA}^M (M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2})}$$

$$= \frac{\left[\frac{1}{1-\alpha} P_{SD}^M M_{Qot}^{R1} - P_{OF}^M M_{Qot}^{R1} - \frac{\alpha}{1-\alpha} P_{EQ}^M M_{EQ}^{R1} \right] + \left[\frac{\alpha}{1-\alpha} (P_{PA}^M M_{PA}^{R2} - P_{EQ}^M M_{EQ}^{R2}) \right]}{P_{PA}^M (M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2})}$$

بالتبسيط نجد:

$$\frac{NWL(M^R)}{P_{PA}^M M^R} = \left(\frac{E_{SD} + (1-\alpha)E_{OF}}{(1-\alpha)E_{PA}} \right) \frac{M_{QOT}^{R1}}{M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2}} + \frac{\alpha}{1-\alpha} \frac{M_{PA}^{R2}}{M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2}} - \frac{E_{EQ}}{E_{PA}} \frac{M_{EQ}^R}{M_{QOT}^{R1} + M_{PA}^{R2}} \dots (35)$$

تشير المعادلة رقم (35) إلى أن الخسارة النسبية في المنفعة التي يتعرض لها المستوردون الخواص (الذين يستوردون عبر القطاع الرسمي والقطاع الموازي) ترتبط بالإضافة إلى معامل المرونة السعرية

الفصل الثاني..... سوق الصرف الموازي في الميزان: بين المنافع والتكاليف

لدالة الاستيراد بمعدل الصرف "الضمني" المفروض على الواردات الرسمية للقطاع الخاص، حصة كل من الواردات الخاصة الرسمية و الموازية إلى مجموع واردات القطاع الخاص و نسبة سعر الصرف التوازني الموحد لسوق الصرف إلى سعر الصرف الموازي.

الفرع الثاني-الفائض/الخسارة النسبية في المنفعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

في هذه الحالة يتم قسمة القيمة النقدية للفائض/الخسارة في المنفعة في سوق التجارة الخارجية المعني و ذلك الخاص بالحكومة على الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن ايضا ربط درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي Trade openness مع توحيد سوق الصرف، وهكذا يكون التغير في درجة انفتاح الاقتصاد نتيجة توحيد سوق الصرف هو:

$$\frac{X_{eq} + M_{Eq}^U + M_{Eq}^R}{GDP_{EQ}} - \frac{X_{OF} + M_{OF}^U + M_{Qot}^{R1} + M_{PA}^{R2}}{GDP}$$

بحيث $X_{eq}, M_{Eq}^U, M_{Eq}^R$ هي قيم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي في ظل سوق الصرف الموحد، GDP_{EQ} هو الناتج المحلي الإجمالي في ظل سوق موحد للصرف و $X_{OF}, M_{OF}^U, M_{Qot}^{R1}, M_{PA}^{R2}$ هي قيم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي في ظل نظام الصرف متعدد الأسعار.

خلاصة:

يعتبر تبني نظام صرف متعدّد الأسعار ينطوي على سوق موازي للصرف سواء بشكل صريح أو عبر غض الطرف عن نشاطه إحدى أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة للسلطات النقدية بهدف التعامل مع اختلافات ميزان المدفوعات. توازن السلطات الاقتصادية في موقفها تجاه أسواق الصرف الموازي بين منافع وتكاليف وجود هذه الأسواق، إذ تسمح باستمرارها طالما فاقت منافعها تكاليفها وتنتج إلى توحيد أسواق الصرف في الحالة المعاكسة.

يحقق سوق الصرف الموازي العديد من المنافع الكلية (النظرية) أهمّها التحكّم في معدل التضخم و وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية في حالة أنظمة الصرف الموازية الشرعية التي يتدهور فيها سعر الصرف الموازي الشرعي عند اختلال ميزان المدفوعات في مكوّنه الرأسمالي مما يسبّب خسائر رأسمالية للمستثمرين الأجانب تدفعهم إلى مراجعة قرار مغادرة السوق المالي المحلي.

على الجهة الأخرى من التحليل تتسبّب أسواق الصرف الموازي في العديد من التكاليف الاقتصادية الكلية أهمها تقليص معدلات النمو الاقتصادي التي ترتبط سلباً بوجود أسواق موازية للصرف و بمستوى علاوة الصرف المسجّلة فيها، تشويه نظام الحوافز الاقتصادية حيث يتجه الأعوان الاقتصاديون الناشطون في مجال التجارة الخارجية إلى تبني سلوكات للغش في التصريحات الجبائية ترتبط بعلاوة الصرف الموازي و تؤدي إلى تقليص كل من الإيرادات الجبائية و الاحتياطات الدولية للبنك المركزي وإلى الانخراط في أنشطة الاستيراد الريعية الممولة عبر العملات الصعبة الرخيصة الناتجة عن تصدير المواد الأولية على حساب أنشطة الإنتاج المنافسة للواردات وعلى حساب الصادرات خارج المواد الأولية و تقليص فعالية السياسات الاقتصادية العمومية التي قد لا تراعي تأثيرات أسواق الصرف وأسواق القرض وأسواق المنتجات الموازية على سلوك الأعوان الاقتصاديين وقنوات انتقال أدوات هذه السياسات.

يرتبط جزء من منافع وتكاليف سوق الصرف الموازي بوظيفته التوزيعية، حيث يعتبر من المنظور التوزيعي نظاماً شبه جبائي يمنح إعانات للصرف للأعوان ذوي الأولوية في الولوج إلى العملات الصعبة على أساس سعر الصرف الرسمي في حين يفرض ضرائب ضمنية على الصرف على الأعوان المقصيين أو غير ذوي الأولوية في الولوج إلى سوق الصرف الرسمي. قد تستفيد الحكومة ومؤسساتها الاقتصادية مالياً من نظام الصرف متعدّد الأسعار على حساب القطاع الخاص التصديري إذا كان هذا الأخير بائعاً صافياً للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الرسمي.

القسم الثاني:

تطور و أداء سوق

الصرف الموازي

في الجزائر

الفصل الثالث-

جذور سوق

الصرف الموازي

في الجزائر: التفاوت

بين توزيع و

استيعاب المداخيل

تمهيد:

يمكن إرجاع جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى الاختلالات الهيكلية التي تضمنتها استراتيجية التنمية المتبناة انطلاقاً من نهاية الستينات من القرن العشرين والتي تفاقمت فيما بعد ولم يتم تصحيحها بشكل كامل إلى غاية يومنا هذا. تُرجمت هذه الاستراتيجية خلال مختلف مراحلها بتوزيع حجم كبير من المداخيل على الأسر من خلال النفقات العمومية سواء عبر قناة التوظيف (في القطاع العمومي الإداري والاقتصادي) أو عبر المقاولات لتلبية الطلب العمومي، في مقابل ضعف الاستيعاب الداخلي لهذه المداخيل سواء عبر الاستهلاك، الادخار المُأسس *épargne institutionnalis e* أو الاستثمار الخاص. ساهم هذا الوضع في توجيه جزء من هذه المداخيل (والثروات الناتجة عن تراكمها خلال الزمن) إلى المنافذ الخارجية - بوساطة و تدخل المهاجرين الجزائريين في الخارج عبر ادخاراتهم بالعملة الصعبة- على شكل واردات سلعية على الأقل في ظل تفهم السلطات العمومية لهذه التعاملات و شرعنتها عبر آلية الواردات بدون تسديد.

المبحث الأول- تطور استراتيجية (ات) التنمية في الجزائر:

مرّت استراتيجية (ات) التنمية في الجزائر بعدة مراحل يجمع بينها كلّ من هدف إخراج البلد من حالة التخلف واعتمادها على مداخيل المحروقات لتمويل مسار التنمية و تفرّق بينها أدوات تحقيق هذا الهدف (مؤسسة عمومية/مؤسسة خاصة/شراكة عمومية خاصة)، نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد (التخطيط المركزي / قواعد السوق في ظل الدولة الضابطة *l'Etat r gulateur*) وكذا درجة توازن استراتيجية التنمية (النمو غير المتوازن/النمو المتوازن).

المطلب الأول- استراتيجية التنمية المكّرسة للاستقلالية الاقتصادية (1967-1986):

انخرطت الجزائر في استراتيجية للتنمية هادفة إلى تحقيق استقلاليتها الاقتصادية المكّملة والمكّرسة لاستقلالها السياسي. هدفت الاستقلالية الاقتصادية في السياق الجزائري وفي سياق العديد من الدول المستقلّة حديثاً من نير الاستعمار إلى إحداث القطيعة مع نمط انخراط هذه الدول في الاقتصاد العالمي - تحت إشراف القوى الاستعمارية - والذي كان قائماً على تصدير المواد الأولية الزراعية والمعدنية ذات القيمة المضافة المنخفضة مقابل استيراد المواد المصنّعة. من وجهة نظر استراتيجيات التنمية المكّرسة للاستقلالية الاقتصادية، لا يمكن إحداث هذه القطيعة إلا بالانخراط في مسار للتصنيع يغيّر التخصّص الدولي لهذه الاقتصاديات و يسمح لها بالاستغلال الذاتي لمواردها الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة سكّانها.

الفرع الأول- استراتيجية التنمية غير المتوازنة القائمة على التصنيع (1967-1980):

توافقت هذه الفترة مع المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 و المخططين الرباعيين الأول 1970-1973 والثاني 1974-1977 الذي مدّد بسنتين إلى غاية 1979، وهي عبارة عن مخططات مركزية الإعداد تعتمد في تنفيذها ميدانياً بشكل أساسي على المؤسسة الاقتصادية العمومية.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

أولا- أولوية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية:

تعود فكرة أولوية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية إلى اتفاق واسع على المستوى المجتمعي غداة الاستقلال على ضرورة ضمان الاستقلالية الاقتصادية وإعادة النظر في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية¹، حيث كان الاقتصاد الوطني مصدرا للمواد الأولية للعالم الخارجي (الدولة المستعمرة السابقة بشكل أساسي) من جهة و سوقا للمواد المصنّعة المستوردة (من الدولة المستعمرة بشكل أساسي) من جهة أخرى. لم يكن في الإمكان تغيير هذا النمط إلا عبر الانخراط في مسار للتصنيع.

ظهرت أولوية التصنيع من خلال توجيه الاستثمارات بشكل واسع نحو مختلف فروع القطاع الصناعي، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 15: الهيكل القطاعي للاستثمارات المخططة خلال الفترة 1967-1977 (الوحدة: مليار دج)

المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الثلاثي الأول 1969-1967		
%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	
17,87	19,5	17,29	4,6	22,33	2,3	صناعة المحروقات
16,96	18,5	20,68	5,5	13,59	1,4	الصناعات القاعدية(صناعات التجهيزات الانتاجية)
8,8	9,6	8,64	2,3	9,71	1,0	صناعة السلع الاستهلاكية
15,21	16,6	15,41	4,1	18,45	1,9	الزراعة/الموارد المائية
14,21	15,5	11,92	3,1	10,68	1,1	الهيكل القاعدية
26,95	29,4	26,31	7,0	25,24	2,6	الاستثمارات الاجتماعية*
100	109,1	100	26,6	100	10,3	المجموع

*تشمل الاستثمارات الاجتماعية النفقات على قطاعات التعليم، الصحة، التكوين و السكن.

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014: Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p41.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول السابق:

- استحوذ القطاع الصناعي(المحروقات+الصناعات القاعدية + صناعة المواد الاستهلاكية) على الأقل على حوالي 44 % من مجموع الاستثمارات خلال الفترة وهو ما يعد جهدا كبيرا في مجال التصنيع.

- مثلت الاستثمارات الاجتماعية على الأقل ربع الاستثمارات المخططة طوال الفترة وهو ما يشير إلى مبدأ أساسي آخر في استراتيجية التنمية في الجزائر ألا وهو مبدأ العدالة الاجتماعية، والذي ترجم في إقرار تعميم ومجانبة التعليم والعلاج.

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OPU, Alger, 2015, p15.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

- ارتفعت نفقات الاستثمار المخططة بـ 158,25 % بين المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول و بـ 310,15 % بين المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، وهو ما يعكس استغلال ارتفاع حصة تصدير المحروقات الناتج عن الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 في رفع حجم الاستثمار خاصة لصالح قطاعات الفلاحة (في إطار الثورة الزراعية)، الهياكل القاعدية و الاستثمارات الاجتماعية.

ثانيا- أولوية الصناعات القاعدية في عملية التصنيع:

رغم الإجماع على عدم امكانية تحقيق تنمية سريعة معززة لاستقلالية الاقتصاد الوطني إلا عبر التصنيع، إلا أن الفروع الصناعية المختلفة لا يمكنها تحقيق هذا الهدف بنفس القدر. من بين مختلف الفروع الصناعية تتميز الصناعات القاعدية الثقيلة بالقدرة على التحويل السريع للهياكل الاقتصادية الوطنية عبر تعزيز الاستقلالية عن الخارج في مجال الواردات من جهة (توفير السلع التجهيزية البديلة عن تلك المستوردة للقطاعات الأخرى ومنه السلع الاستهلاكية الصناعية والزراعية للاقتصاد ككل) و تعزيز التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى (توفير السلع التجهيزية محليا للقطاعات الأخرى، توجيه المواد الأولية الوطنية الزراعية والمعدنية نحو القطاع الاقتصادي الوطني) وهو ما عرف بالصناعات المصنعة industries industrialisantes.

يعرّف G.D.De Bernis - وهو أحد منظري استراتيجيات التنمية في الجزائر- الصناعات المصنعة بأنها «تلك الصناعات التي تتمثل وظيفتها الاقتصادية الأساسية في الربط البيني للفروع الصناعية و الوظائف الإنتاجية في محيطها المباشر والأنبي، عبر توفير مجموعات جديدة من التجهيزات الانتاجية لصالح الاقتصاد ككل، ترفع انتاجية العمل و تؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية وفي تحويل الوظائف السلوكية على مستوى البلد المعني...»¹.

تظهر اولوية الصناعات القاعدية² في الاستراتيجية الصناعية من خلال حصتها في مجموع الاستثمار الصناعي وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 16: حصص الفروع الصناعية المختلفة في الاستثمار الصناعي خلال الفترة 1967-1977

الفترة 1977-1967	المخطط الرباعي الثاني	المخطط الرباعي الأول	المخطط الثلاثي الأول	صناعة المحروقات و المناجم %
44	43	43	53	
36	36,5	38,5	27	الصناعات القاعدية % ISMMEE
20	19,5	18,5	20	صناعات السلع الاستهلاكية %
100	100	100	100	المجموع %

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p43.

¹ -D. De Bernis .G, *Les industries industrialisantes et les options algériennes*. Revue Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971,p 547.

² - تشمل الصناعات القاعدية فروع صناعة الحديد والصلب،الصناعة المعدنية،الصناعة الميكانيكية،الصناعة الكهربائية و الصناعة الالكترونية Industries Sidérurgiques, Métalliques, Mécaniques, Electriques et Electroniques(ISMMEE).

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول استقطاب قطاع المحروقات والمناجم حصة اساسية (44 % من مجموع الاستثمارات الصناعية) في مجهود الاستثمار الصناعي الوطني خلال الفترة 1967-1977 على اعتبار أنه ركيزة التراكم الرأسمالي الوطني. استقطب قطاع الصناعة القاعدية ثاني أهم حصة في الاستثمار الصناعي الإجمالي وخاصة خلال المخططين الرباعيين وقد زادت حصته في الاستثمار الصناعي بشكل أساسي على حساب الاستثمار في الصناعات الاستخراجية وبشكل طفيف على حساب صناعات السلع الاستهلاكية، وهو ما يعكس الرغبة تعزيز الاستقلالية الاقتصادية الوطنية، تنويع النشاط الاقتصادي الوطني والخروج من التبعية للمحروقات.

ثالثا- أولوية الاستثمار على الاستهلاك:

يمكن القول ان خيار استراتيجية التنمية الوطنية خلال هذه الفترة كان بوضوح أولوية الاستثمار على الاستهلاك بهدف تسريع عملية التنمية، التصنيع و الخروج من وضعية التخلف والتبعية للخارج. يمكن إظهار هذه الأولوية من خلال تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 17: تطور التراكم الخام لرأس المال (FBCF) كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975-1979

السنة	1975	1976	1977	1978	1979
% FBCF/PIB	45	43	47	52	43

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p51.

يمكن ملاحظة الجهد الهائل الذي قامت به الجزائر في مجال الاستثمار أي تراكم رأس المال الذي يشمل كلاً من القطاعات الإنتاجية و كذا الاستثمارات في الهياكل القاعدية والذي لم ينزل عن مستوى 43 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية بل تعدى عتبة الـ 50 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1978.

يمكن إظهار أولوية الاستثمار على الاستهلاك أيضا من خلال هيكل الواردات خلال الفترة 1969-1980 كما يظهرها الجدول الموالي:

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

جدول رقم 18: هيكل الواردات خلال الفترة 1969-1980

السنة	1969	1970	1971	1974	1977	1980
السلع الاستهلاكية الغذائية %	12,7	10,25	14,06	19,96	15,22	19,20
السلع الاستهلاكية المصنّعة %	10,9	8,0	5,65	6,29	5,43	6,65
التموين الصناعي(المواد الأولية ونصف المصنّعة). %	41,7	39,0	37,43	40,13	31,10	33,70
السلع التجهيزية %	33,5	41,0	39,83	32,50	47,10	38,25
واردات مختلفة أخرى %	1,2	1,85	3,03	1,16	1,15	2,20
المجموع %	100	100	100	100	100	100

المصدر: Bali.H, *Inflation et mal développement en Algérie*, OPU, Alger, 1993, p159

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الموجهة للأنشطة الانتاجية (المواد الأولية و السلع التجهيزية) شكّلت على الأقل ثلاثة أرباع واردات الجزائر خلال الفترة 1969-1980 وان الواردات الاستهلاكية سواء الغذائية منها أو المصنّعة لم تمثل سوى ربع الواردات في أفضل الحالات خلال هذه الفترة.

يمكننا الإشارة ايضا إلى أولوية الاستثمار على الاستهلاك من خلال الجدول رقم 15 والذي يشير إلى أن 80% من الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1967-1977 كانت في قطاعات موقرة للتجهيزات الانتاجية لصالح الاقتصاد الوطني ألا وهي قطاع الصناعة القاعدية المحلي وقطاع الصناعة الاستخراجية (بالنسبة للسلع التجهيزية و المواد الأولية)¹.

رابعا-محورية دور المؤسسة الاقتصادية العمومية(كبيرة الحجم) في جميع الميادين:

ارتكزت الاستراتيجية التنموية في الجزائر حتى نهاية الثمانينيات على المؤسسة الاقتصادية العمومية في المجالات الانتاجية،المالية و على المؤسسات الاقتصادية العمومية و الدواوين المهنية في مجال التجارة الداخلية و الخارجية.

أ- في المجال الانتاجي: تم تقسيم النشاط الاقتصادي حسب فروع النشاطات على المؤسسات الوطنية التي تعتبر الوحدة القاعدية للتخطيط الاقتصادي،تجمع كلّ منها عدة وحدات ومركبات انتاجية. على سبيل المثال تم توزيع أكثر من 400 وحدة ومركب انتاجي جديدة الإنشاء أو مؤممة سنة 1978 على 15 مؤسسة انتاجية وطنية منها 10 مؤسسات وطنية ناشطة في مجال الصناعات الخفيفة و 5 مؤسسات وطنية في مجال الصناعات الثقيلة².

¹ - يشير أحمد هني في تحليله لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر أن قطاع المحروقات هو بالفعل قطاع بديل للقطاع المنتج للسلع التجهيزية لصالح الاقتصاد الوطني.أنظر:

Henni. A, *Essai sur l'économie parallèle :cas de l'Algérie*, OP.CIT, pp36-37.

² - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p64.

ب- في المجال المالي:

تم دولنة Etatisation النشاط المالي بالكامل، سواء في مجال البنوك عبر إنشاء بنوك وطنية بتأميم فروع البنوك الأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر، وهكذا تم إنشاء البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري سنة 1966 في حين تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي سنة 1967. وقد تخصص كل واحد من هذه البنوك في تمويل عدد من القطاعات الاقتصادية¹. طبق نفس المبدأ أيضا مجال التأمينات² عبر إنشاء عدة شركات وطنية للتأمين تخصصت كل منها في فروع معينة للتأمين، فقد تم إنشاء كل من الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR و الشركة الوطنية للتأمين SAA سنة 1963 و تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR سنة 1975.

ج- في المجال التجاري: تم فرض احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة، سواء عبر المؤسسات العمومية الانتاجية التي تكفلت بالإضافة إلى الانتاج في قطاع نشاطها باستيراد المنتجات التي تقع ضمن نطاق نشاطها(مثلا مؤسسة SONACOME في قطاع الميكانيك والتي كانت مكلفة باستيراد المركبات السياحية بالإضافة إلى المركبات النفعية لصالح المهنيين) أو عبر الدواوين العمومية خاصة في المجال الفلاحي (الديوان الجزائري بين المهني للحبوب OAIC، الديوان الوطني لأغذية الماشية ONAB، الديوان الوطني للحليب ONALAIT).

في مجال التجارة الداخلية، تم تكليف بعض المؤسسات والدواوين العمومية بتمويل أسواق الجملة والتجزئة منها: الديوان الوطني للتسويق ONACO بالنسبة للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك، المؤسسة الوطنية للتجارة ENCOM بالنسبة لتجارة التجهيزات البسيطة، الخردوات و الأجهزة الكهرومنزلية.

الفرع الثاني- استراتيجية التنمية المتوازنة (1980-1986):

ابتداء من سنة 1980 ومع التغيير السياسي الذي حصل مع وفاة الرئيس هواري بومدين و مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى السلطة حصل تغيير في استراتيجية التنمية باتجاه تبني استراتيجية التنمية المتوازنة والتي تعني استثمارا متوازنا بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.

أولا- خلفية التحول:

هناك العديد من الأسباب المفسرة للانتقال من نموذج التصنيع الواسع المرتكز على الصناعة الثقيلة إلى استراتيجية التنمية المتوازنة أهمها:

أ- فشل استراتيجية التصنيع القائم على الصناعات الثقيلة:

حيث فشلت هذه الاستراتيجية في ضمان الاستقلالية الاقتصادية للبلد - أي إحلال الواردات في مجال التجهيزات الانتاجية ومنه في مجال السلع الاستهلاكية وحتى الفلاحية- و تعزيز التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهره الجدول الموالي بالنسبة لبعض الفروع الصناعية "الثقيلة".

¹ - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

KPMG, *Guide des banques et des établissements financiers en Algérie*, 2012, pp 7-11.

² - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

KPMG, *Guide des assurances en Algérie*, 2009, pp 13-14.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

جدول رقم 19: مساهمة الانتاج الوطني و الواردات في الموارد الإجمالية لبعض القطاعات الصناعية

مساهمة الانتاج الوطني في الموارد الإجمالية %	مساهمة الواردات في الموارد الإجمالية %	
18	59	ISMME ¹
44	45	قطاع مواد البناء
30	45	قطاع الصناعات الكيماوية

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p53.

يظهر الجدول السابق رجحان الواردات في الموارد الإجمالية المتاحة للاقتصاد الوطني على حساب الإنتاج الوطني في قطاعات الصناعات الثقيلة رغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها منذ المخطط الثلاثي الأول.

ب- ضعف استيعاب الاقتصاد الوطني للاستثمارات الثقيلة:

وهو ما ظهر بشكل أساسي في ضعف استهلاك الأغلفة المالية المرصودة للاستثمارات وكذا التأخر في انجاز المشاريع المخططة ومن ثم إعادة تقييمها. قُدرت فترة التأخر في إنجاز المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول في المتوسط بين سنة ونصف وأربع سنوات حسب درجة تعقيد المشاريع، في حين قُدرت التكلفة الإضافية المتوسطة الناتجة عن إعادة تقييم المشاريع بـ 120 % في حالة الصناعات القاعدية (الثقيلة) و 35 % في حالة الصناعات الاستهلاكية².

يظهر الجدول الموالي "انزلاق" آجال انجاز المشاريع وتكلفتها في الفترة الفاصلة بين بداية المخطط الثلاثي و نهاية المخطط الرباعي الثاني الممدد إلى سنة 1979:

جدول رقم 20: تطور وضعية انجاز المشاريع المخططة خلال الفترة 1967-1979 (الوحدة مليار دج)

الفترة	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	1979/1978 (الباقى إنجاز)
المبلغ المخطط للاستثمار	9,06	27,75	110,22	106,75
منه في القطاع الصناعي	4,75	20,80	63,1	66,9
مبلغ الاستثمار بعد إعادة التقييم	19,58	68,56	314,30	
الانجاز الفعلي (نسبة استهلاك الأغلفة المالية المرصودة)	9,16	36,31	121,23	52,65

المصدر: Bali.H, *Inflation et mal développement en Algérie*, OP.CIT, p165

¹- ISMM: Industries Sidérurgiques, Métallurgiques, Mécaniques et Electroniques: صناعة الحديد والصلب، الصناعة المعدنية، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الكهربائية و الصناعة الالكترونية

² - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p54.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخل

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا الجدول الاتجاه الآلي إلى إعادة تقييم المشاريع المخططة مما يؤدي إلى زيادة قيمتها إلى الضعف على الأقل. يمكننا أن نلاحظ أيضا ضعف الإنجاز الفعلي للمشاريع خلال المدة المخططة ومنه ضعف استهلاك الاغلفة المالية المرصودة لانجاز المشاريع و التي تجاوزت الـ 50 % بقليل في أحسن الحالات.

من بين أسباب ضعف استيعاب المشاريع الاستثمارية يمكن أن نذكر¹:

- البيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية.
- عدم ملاءمة البنية التحتية.
- ضعف التأهيل التقني وخبرة اليد العاملة.

ثانيا- محتوى الاستراتيجية:

تمثلت أهم التوجّهات في إطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية والتي ظهرت خلال المخطط الخماسي الأول 1890-1984 في إعادة توجيه الاستثمار العمومي بشكل عام و الاستثمار الصناعي بشكل خاص باتجاه تلبية الاحتياجات الاجتماعية(السكن،التعليم،الصحة) بشكل أكبر بالنسبة للاستثمار الميزاني، استثمار أقل و "أخف" في القطاع الصناعي، وهو ما يعني إعطاء أهمية أكبر في الاستثمار الصناعي للصناعات الخفيفة على حساب الصناعات الثقيلة أو القاعدية. في المجال المؤسساتي ظهر توجّه لدى السلطات العمومية نحو تخفيف "المركزية المفرطة للقرار الاقتصادي" و إضفاء جرعة من اللامركزية على التسيير الاقتصادي على مستوى الوحدة الأساسية للاقتصاد الوطني ألا وهي المؤسسة الاقتصادية العمومية، وهو ما ترجم في إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي.

أ- إعادة توجيه الاستثمار العمومي:

يظهر الجدول الموالي تطوّر هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1974-1984 التي تغطّي كلاً من المخطّط الرباعي الثاني والمخطّط الخماسي الأول:

جدول رقم 21: هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1974-1984

النفقات المرخص بها خلال الفترة 1984-1980		الحصة المتوسطة للقطاع في مجموع النفقات المرخص بها خلال الفترة 1980-1978		النفقات المرخص بها خلال الفترة 1974-1977		
%	10 ⁹ دج	%	10 ⁹ دج	%	10 ⁹ دج	
38,6	154,5	56,1	48	43,5	48	الصناعة - منها قطاع المحروقات
15,7	63	29,4	19,5	17,7	19,5	
6	24,1	3,3	11,16	11	11,16	الفلاحة،الصيد البحري و الغابات
5,7	23	3,7	4,6	4,2	4,6	الري
3,3	13	2,1	—	—	—	النقل
9,5	37,9	10,2	15,5	14	15,5	البنية التحتية الاقتصادية (بما فيها إنتاج الكهرباء)

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p54

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

15	60	9	————	————	السكن
10,5	42,2	6,6	9	9,95	التعليم والتكوين
4,1	16,3	2	13,3	14,60	البنية التحتية الاجتماعية - منها قطاع الصحة
2,4	9,6	7,9	————	————	التجهيزات الجماعية
5	20	————	————	————	مؤسسات الإنجاز
————	————	0,9-	5+	6,4+	استثمارات أخرى (+) و استخدام مزوج (-)
100	400,6	100	100	110,2	المجموع

المصدر:

Ecrement.M, *Indépendance politique et libération économique :un quart de siècle du développement indépendant de l'Algérie 1962-1985*, ENAP/OPU ,Alger,1986,p305.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- رغم استفادة قطاع المحروقات من الحصة الأكبر من الاستثمارات، إلا أن حصته في مجموع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأول قد تقلصت إلى نصف ما كانت عليه خلال الفترة 1978-1980.
- إعادة توزيع الاستثمارات العمومية لفائدة الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي، وهكذا انتقلت الحصة المجمّعة لقطاعات السكن، التعليم و البنية التحتية الاجتماعية إلى حوالي 30 % من مجموع الاستثمارات العمومية خلال المخطط الخماسي الأول بعدما كانت لا تتجاوز 17,6 % من مجموع الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1978-1980.
- مؤسسات الإنجاز هي مؤسسات تتبع الجماعات المحلية والإقليمية تنجز أشغالا لصالحها خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية بالارتباط مع الاستثمارات العمومية في قطاع السكن. يعكس الاستثمار في إنشاء هذا النوع من المؤسسات رغبة من السلطات العمومية في تشجيع اللامركزية الاقتصادية.

ب- إعادة توجيه الاستثمار الصناعي: يظهر الجدول الموالي هيكل الاستثمارات الصناعية خلال الفترة

1980-1984 الموافقة للمخطط الخماسي الأول:

جدول رقم 22: هيكل الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1980-1984

مجموع الاستثمارات الصناعية 1984-1980		الاستثمارات الجديدة		الاستثمارات المتبقية إنجازها من المخططات السابقة		
%	10 ⁹ دج	%	10 ⁹ دج	%	10 ⁹ دج	
40,8	63	37,1	49,2	33,6	28	قطاع المحروقات
28,1	43,3	43,4	57,6	18,8	15,6	قطاع السلع الوسيطة(خارج المحروقات)
8,6	13,2	4,3	5,7	13,9	11,5	قطاع السلع التجهيزية
22,5	34,7	15,1	20,1	33,3	27,6	قطاع السلع الاستهلاكية
100	154,2	100	132,6	100	87,7	المجموع

المصدر: Ecrement.M, *Indépendance politique et libération économique :un quart de siècle du développement indépendant de l'Algérie 1962-1985*, ENAP/OPU ,Alger,1986,p307.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

يُظهر الجدول رغبة السلطات العمومية في تشغيل اكبر للقطاع الإنتاجي الوطني مقارنة بالتوسع في توفير تجهيزات جديدة لصالح لاقتصاد الوطني، وهو ما يبدو من خلال حجم الاستثمارات الجديدة في قطاع السلع الوسيطة مقارنة بقطاع السلع التجهيزية، كما يظهر تفضيلا واضحا (خارج المحروقات) للصناعات الخفيفة المنتجة للسلع الوسيطة والاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة المنتجة للسلع التجهيزية.

ج- إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي: تميّز القطاع الاقتصادي العمومي بتقسيم فروع نشاطه على مؤسسات كبيرة الحجم تضمّ الكثير من الأنشطة، شملت أنشطة المؤسسات العمومية خاصة الصناعية منها بالإضافة إلى نشاطها الرئيسي (إنتاج واستيراد السلع التي تقع في دائرة تخصصها) العديد من الأنشطة الأخرى خارج اختصاصها لكنّها تضمن السير "العادي" لنشاطها نتيجة ضعف التكامل بين مختلف فروع و مؤسسات الاقتصاد الوطني، وهكذا أنشأت مختلف المؤسسات الصناعية العمومية نظامها الخاص للتزوّد بالطاقة، بالمياه و أنشأت مؤسساتها الفرعية للمناولة، نظامها الخاص للتكوين، حظيرتها السكنية الخاصة و نظامها الصحي الخاص. من ناحية التسيير تميّزت هذه المؤسسات بتركّز الكفاءات التسييرية ذات الخبرة على مستوى إدارتها المركزية، وهو ما ترك الوحدات الإنتاجية دون تأطير نوعي¹.

نتج عن هذه الوضعية العديد من النقائص أهمّها²:

- ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية للمؤسسات؛
- ضعف الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية؛
- تكاليف إضافية بالنسبة للمؤسسة؛
- عدم احترام آجال انجاز مختلف الوظائف؛
- تبعية كبيرة في المجال التكنولوجي للمساعدة التقنية الأجنبية.

دفعت هذه الوضعية إلى إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي، و هي العملية التي أخذت اتجاهين أساسيين:

- تخصص المؤسسات العمومية حسب منتجات أو فروع تكنولوجية متجانسة؛ وهو ما سمح بظهور وحدات إنتاجية متخصصة ذات تحكّم أكبر وفعالية أكبر في التسيير التقني للعملية الإنتاجية، فعلى سبيل المثال نتج عن تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد والصلب 5 مؤسسات وطنية متخصصة جديدة وهي³:

- المؤسسة الوطنية للحديد والتحويل الأولي *Entreprise Nationale de sidérurgie et première Transformation*
- المؤسسة الوطنية للتعدين غير الحديدي *Entreprise Nationale de Métallurgie Des Non Ferreux*
- المؤسسة الوطنية للأغلفة المعدنية *Entreprise Nationale d'Emballages Métalliques*
- المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية *Entreprise Nationale des Gaz Industriels*

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, pp 65-66.

² - Ibidem

³ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, p69.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

- المؤسسة الوطنية لاسترجاع الهياكل المعدنية Entreprise Nationale de Récupération des Métaux

في المجال البنكي وفي سنة 1982، تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تخصص في تمويل الفلاحة، الصيد البحري و الأنشطة الريفية عبر إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، كما تم إنشاء بنك التنمية المحلية في نفس العام عبر إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وقد تخصص بنك التنمية المحلية في تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمصغرة، المهن الحرّة والأنشطة التجارية إضافة إلى تمويل الأسر¹.

في مجال التأمينات تم إنشاء الشركة الوطنية لتأمين الناقلين CAAT سنة 1982 عبر إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين CAAR².

- **الفصل بين وظائف الإنتاج والتسويق:** بموجب هذا التوجّه تم فصل وظيفة الإنتاج والاستيراد من جهة والتي احتفظت بها المؤسسات الوطنية "التقليدية" ووظيفة التسويق من جهة أخرى. تم إسناد وظيفة التسويق إلى مؤسسات عمومية جديدة، وهكذا تم مثلا فصل الوظيفة التجارية عن المؤسسة الوطنية لصناعة النسيج SONITEX لتوكل إلى المؤسسة الوطنية لتسويق النسيج SNCOTEC، فصل الوظيفة التجارية عن المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC لتوكل إلى المؤسسة الوطنية للتسويق ENC و فصل الوظيفة التجارية عن المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لتوكل إلى الديوان الوطني للتسويق ONACO .

المطلب الثاني-الانتقال إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق (1986-1999):

ابتداء من سنة 1986، وتحت تأثير الأزمة البترولية التي أدت إلى انخفاض اسعار المحروقات، لم يعد في الإمكان الاستمرار في تمويل التنمية و تغطية عجز القطاع الانتاجي العمومي من طرف الخزينة العمومية لا على أساس مواردها (المرتبطة بالسوق النفطية بشكل أساسي)، ولا عبر الدين الخارجي الذي أصبح مخزونه المتراكم من السنوات الماضية و تسديد أقساطه مرتفعا نسبة إلى موارد البلد بالعملة الصعبة من جهة، كما أصبح تحصيل قروض جديدة أكثر صعوبة بسبب تدهور الوضعية المالية للبلد من جهة أخرى. أجبرت كل هذه العوامل صنّاع القرار في الجزائر بعد المماثلة و انتظار تحسّن ظروف السوق النفطية (الذي لم يتحقّق) إلى الانتقال نحو الحرية الاقتصادية والانفتاح تحت ضغط و بإشراف المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول-محاولات استعادة التوازنات المالية في إطار الاستقلالية (1986-1989): أدت أزمة 1986 إلى تقليص حاد لكل من الموارد الجبائية للدولة (الجبائية البترولية) و موارد البلد من العملة الصعبة. حاول صنّاع القرار في البداية استعادة التوازنات المالية الداخلية و الخارجية عبر تقليص النفقات العمومية و الواردات دون اللجوء إلى إعادة هيكلة الدين الخارجي³ وبالتالي الخضوع إلى

¹ - KPMG, *Guide des banques et des établissements financiers en Algérie*, OP.CIT, pp 14-15

² - KPMG, *Guide des assurances en Algérie*, 2009, p14

³ - فقد حاولت الحكومات المتعاقبة على اختلاف توجّهاتها تجنّب سيناريو إعادة الهيكلة بجميع الوسائل ولم يتم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد جميع الحلول الأخرى.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

شروط المؤسسات المالية الدولية.بالموازاة مع الإجراءات ذات الطابع المالي تم اتخاذ عدة إجراءات ذات طابع هيكلية بهدف الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق.

أولا- الإجراءات المتخذة في مجال المالية العامة: تمثلت في تقليص النفقات العمومية وتعديل هيكلها كما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 23: إيرادات و نفقات الخزينة العمومية بالـ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-1985

1991	1990	1989	1988	1985	
31,4	28,4	27,6	26,7	36,8	إيرادات الخزينة العمومية
27,1	25,3	29,6	39,4	46,4	نفقات الخزينة العمومية
19,4	16,6	19	21,8	18,2	- نفقات التسيير
7,4	8,9	10,5	12,4	15,3	- نفقات التجهيز
0	0,1-	1,6	5,9	7,3	القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية
0,3	0,1-	1,5-	0,7	5,1	نفقات أخرى

المصدر:

Benabdellah.Y, *le surendettement des pays rentiers-le cas de l'Algérie*, cité par Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p106.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول السابق:

- الانخفاض المتزامن لكل من الإيرادات و النفقات العمومية خلال الفترة 1991-1985؛
- تأثرت نفقات التجهيز بشكل أكبر من انخفاض الإيرادات العمومية حيث انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى نصف ما كانت عليه سنة 1985، وهو ما يعكس انكفاء الدولة عن الاستثمار واكتفائها بالنفقات الضرورية لتشغيل مصالحها الإدارية الأساسية، فمثلا استحوذت نفقات التسيير على حوالي 72 % من النفقات الإجمالية للدولة سنة 1991؛
- التخفيض التدريجي للقروض التي تمنحها الخزينة العمومية للمؤسسات العمومية إلى غاية إلغائها سنة 1991؛
- انخفاض العجز في الميزانية من حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1985 إلى حوالي 02 % سنة 1989 لتسجل الخزينة العامة فائضا بحوالي 04 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991.

ثانيا- الإجراءات المتخذة في مجال الواردات:

تجدر الإشارة قبل الخوض في تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال الواردات إلى أنّ أزمة 1986 وما تبعها من انخفاض حصيلة الصادرات قد دفع الجزائر أمام شح رؤوس الأموال طويلة الأجل على مستوى الأسواق المالية الدولية نتيجة انفجار أزمة مديونية الدول النامية إلى الاستدانة لأجل قصير من أجل الاستمرار في تمويل الاقتصاد الوطني بالمدخلات لصالح المؤسسات العمومية و السلع

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

الاستهلاكية الأساسية لصالح السكان، وهو ما أدى إلى تغيير كبير في هيكل الدين الخارجي من ناحية الآجال باتجاه تقليص آجال استحقاق الديون الخارجية كما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 24: الخصائص الرئيسية للدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 1985-1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	
48,47	52,27	48,1	36,23	8,73	1,41	% الديون المستحقة بين 1-3 سنوات في مجموع الدين الخارجي
25,78	15,68	24,39	41,55	64,6	63,78	% الديون المستحقة لمدة تفوق 7 سنوات في مجموع الدين الخارجي
29749	28579	26745	25022	22904	18401	مخزون الدين الخارجي (مليون \$)
69	71,86	76,6	53,79	56,7	34,13	نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات بالـ %

المصدر:

Benabdellah.Y, *le surendettement des pays rentiers-le cas de l'Algérie*, cité par Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p105.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول:

- تسارع وتيرة الاستدانة ابتداء من سنة 1985 حيث قَدّرت الديون الجديدة بحوالي 4,5 مليار \$ بين سنتي 1985 و 1986، حوالي 2,1 مليار \$ بين سنتي 1986 و 1987، حوالي 1,7 مليار \$ بين سنتي 1987 و 1988، حوالي 1,8 مليار \$ بين 1988 و 1989. الأمر الذي رفع مخزون الدين الخارجي بحوالي 62 % بين سنتي 1985 و 1990.
- اتجاه هيكل الدين الخارجي نحو الأجل القصير إذ قَدّرت الديون قصيرة الأجل بحوالي نصف مخزون الدين الخارجي سنة 1990 بعدما كانت الديون طويلة الأجل تمثل ما يقارب ثلثي مخزون الدين الخارجي سنة 1985، وقد انتقلت الفترة المتوسطة لاستحقاق الديون الخارجية للجزائر من 9 سنوات ونصف عام 1986 إلى 3 سنوات ونصف عام 1989¹.

بالنسبة للاستيراد شهدت الفترة 1986-1989 تقليصا في مستوى الواردات تبعا للانخفاض في حصة الصادرات من المحروقات كما يظهره الجدول الموالي:

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p105.

جدول رقم 25: تطور التعاملات التجارية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1985-1991(بملايين \$)

1989	1988	1987	1986	1985	
9 208	7 323	7 056	9 213	9 840	الواردات :منها
2 925	1 804	1 761	1 849	2 185	- السلع الغذائية
128	169	161	274	184	- الوقود
851	624	501	551	726	- المنتجات الخام
1 999	1 890	1 819	2 305	2 325	- المنتجات نصف المصنعة
29	26	37	82	76	- سلع تجهيزية موجهة للقطاع الفلاحي
2 305	1 936	1 873	2 818	3 049	- سلع تجهيزية للقطاع الصناعي
971	875	904	1 334	1 295	- سلع استهلاكية غير غذائية
8 968	8 104	8 233	7 820	10 145	الصادرات
-240	781	1 177	-1 393	305	الميزان التجاري

المصدر:

Douanes algériennes, *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie- Période : 1963-2010*, document téléchargé à partir de la page www.douane.gov.dz le 07/03/2018 à 15 :00.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- انخفضت صادرات الجزائر بشكل حاد خلال الفترة 1986-1989 مقارنة بسنة 1985، إذ انخفضت بحوالي 23 % بين سنتي 1985 و 1986.

- انخفضت الواردات أيضا خلال الفترة 1986-1989 مقارنة بسنة 1985 ولم تسترجع مستواها لسنة 1985 طوال الفترة. شملت التخفيضات جميع أنواع الواردات، لكن يمكن القول أن تأثيرها كان أفسى على المؤسسات الانتاجية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة بفعل ضعف التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال انخفضت واردات المواد نصف المصنعة (مدخلات الانتاج للمؤسسات الوطنية) بحوالي 21 % في حين انخفضت واردات السلع التجهيزية بحوالي الثلث بين سنتي 1986 و 1987.

- رغم تقليص الواردات سجّل الميزان التجاري عجزا خلال سنتي 1986 و 1989 في حين سجّل فائضا صغيرا خلال السنوات الأخرى .

ثالثا- الإجراءات ذات الطبيعة الهيكلية:

هدفت إلى تخفيف التدخّل المباشر للدولة (تنظيم انسحابها التدريجي من التدخل المباشر في الاقتصاد) في المجال الاقتصادي واستعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية الكبرى وبداية التحول الهيكلي للاقتصاد و شملت¹:

- تقليص النفقات العمومية و حجم الواردات كما تمت الإشارة اليه سابقا.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل تدريجي إذ انتقل سعر الصرف الرسمي المتوسط للدينار الجزائري مقابل الـ \$ الأمريكي من 4,84 دج للـ \$ الواحد سنة 1987 إلى 6,7 دج للـ \$ الواحد سنة 1988 ف 7,45 دج سنة 1989 ثم 10 دج سنة 1990².

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, pp108-109

² - Benissad.H, *La réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)*, OPU, Alger, 1993, p106

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

- إلغاء الإصلاح الفلاحي: حيث كرس القانون رقم 190/87 إمكانية الاستغلال الدائم للأراضي الناتجة عن إعادة هيكلة المزارع المسيّرة ذاتيا.
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية عبر القانون 29/88 الصادر في 19 جويلية 1988.
- منح الاستقلالية في التسيير للمؤسسات العمومية بموجب القانون 01/88 الذي حوّلها إلى مؤسسات اقتصادية عمومية EPE ذات الشكل القانوني لشركات ذات أسهم SPA ذات رأسمال مُكْتَتَب بالكامل من طرف الدولة.
- تبنّي إطار تشريعي ينظّم ظهور سوق حر للعمل، حيث تم إلغاء القانون العام للعامل Statut Général du Travailleur الذي يوحد سلّم الأجور بين الوظيف العمومي و المؤسسة الاقتصادية، كما تم إلغاء احتكار التمثيل النقابي و إقرار التعددية النقابية و تنظيم الحق في الإضراب.

الفرع الثاني- اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية دون إعادة هيكلة الدين الخارجي(1989-1994):
يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين هما مرحلة حكومة الإصلاحيين التي وقّعت أولى اتفاقيات التمويل مع صندوق النقد الدولي و مرحلة "حكومة الحرب" التي تراجعت عن الكثير من الإجراءات المتخذة سابقا.

أ-مرحلة حكومة الإصلاحيين¹:

خلال هذه المرحلة تم توقيع أول اتفاقية للتمويل مع صندوق النقد الدولي²، والتي سعت إلى تحقيق هدفين أساسيين هما³:

- فتح الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق.
- دعم تخفيف التدخّل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي لصالح دور الضبط و قيادة مسار الإصلاحات خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وقد ترجم هذا المسعى في إصدار خمس نصوص قانونية أساسية هي⁴:

- القانون المتعلّق بتحرير الأسعار(جويلية 1989).
- قانون النقد والقرض 10/90 الذي كرس استقلالية البنك المركزي و التسيير الأصولي في المجال النقدي l'Orthodoxie monétaire.
- القانون المنظّم لعلاقات العمل الذي أضفى مرونة أكبر على سوق العمل.
- مراجعة القانون التجاري.
- المرسوم التشريعي المتعلّق بترقية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

¹- برئاسة مولود حمروش

²- وهي اتفاقية تأكيد accord de confirmation تسري لمدة سنة ابتداء من 31 ماي 1989 إلى غاية 30 ماي 1990 بمبلغ تمويل يقدر بـ 155,7 مليون وحدة سحب خاصة لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى :

Belhimer.A, *La Dette extérieure de l'Algérie :une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement*, Casbah Ed, Alger, 1998,p202.

³ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p110

⁴ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p110

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

تم توقيع اتفاقية تأكيد ثانية مع صندوق النقد الدولي¹ بتاريخ 3 جوان 1991 بمبلغ تمويل يقدر بـ 300 مليون وحدة سحب خاصة .بالموازاة مع توقيع هذه الاتفاقية تم إبرام اتفاقيتين لإعادة تمويل جزء من الدين الخارجي، أي تحصيل قروض جديدة لتسديد قروض سارية اقتراب موعد استحقاقها، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، الأولى مع مجموعة من البنوك الخاصة يمثلها بنك Crédit Lyonnais الفرنسي بمبلغ 1,5 مليار \$ و الثانية مع الحكومة الإيطالية بمبلغ 2,1 مليار \$ لإعادة تمويل قروض تجارية مضمونة من طرف مؤسسة ضمان قروض الصادرات الإيطالية. كان هدف الحكومة من هذا الإجراء هو تجنب إعادة جدولة الديون وكانت توقعاتها تصبّ باتجاه ارتفاع اسعار المحروقات مما سيمكّن من مواجهة الاستحقاقات القريبة للدين الخارجي مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي. في نفس الإطار سمحت الحكومة عبر القانون 21/90 للمؤسسات الأجنبية بالدخول في شراكات في حدود 49 % مع مؤسسة سونطراك لاستخراج المحروقات بهدف رفع الكميات المنتجة ومنه حصيله الصادرات .

ب- مرحلة حكومة "الحرب"²:

خلال هذه المرحلة تم تجميد إجراءات التحرير التي تم اتخاذها من طرف الحكومة السابقة والعودة إلى منطق التسيير الإداري للاقتصاد وهو ما تجلّى في³:

- التمويل النقدي لعجز الخزينة العامة (عبر طبع النقود) في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 1992.
- التراجع عن تحرير التجارة الخارجية عبر إنشاء لجنة وزارية مشتركة لتخصيص الموارد من العملة الصعبة على الواردات عبر آلية رخص الاستيراد. تم في هذا الإطار تصنيف الواردات إلى واردات ذات أولوية، و واردات أقل أولوية و سلع ممنوعة من الاستيراد.

كانت لهذه الإجراءات تأثيرات سلبية على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وخصوصا على مصداقية الجزائر على المستوى الدولي في ظل أزمة الديون الخانقة المترامنة مع أزمة سياسية واقتصادية كبيرة، كما أنها لم تمنع من وصول الجزائر مكرهة وضعيفة إلى مرحلة إعادة هيكلة الدين الخارجي سنة 1994.

الفرع الثالث-برنامج التعديل الهيكلي و إعادة هيكلة الدين الخارجي(1994-1998):

أدى استمرار تدهور الوضعية المالية الخارجية والداخلية للبلاد و وصولها إلى مستوى غير قابل للتحمل إلى التوقف عن سياسة الهروب إلى الأمام؛ وعليه عيّرت الحكومة الجزائرية في شهر أبريل 1994 عبر رسالة إلى صندوق النقد الدولي عن رغبتها في إعادة جدولة الدين الخارجي والدخول في برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي يكرّس الانتقال إلى اقتصاد السوق بشكل لا رجعة فيه. في مقابل الالتزام بالقيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات، حصلت الجزائر بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية (وبالتالي توزيع عبئ الديون على فترة زمنية أطول) في البداية على قرض في إطار اتفاقية تأكيد accord de confirmation تمتد لمدة سنة ابتداء من 27 ماي 1994 بقيمة 270,7 مليون وحدة سحب خاصة ثم

¹-لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

Belhimer.A, *La Dette extérieure de l'Algérie :une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement*, OP.CIT.

²- برئاسة بلعيد عبد السلام.

³ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p112.

قرض من صندوق النقد الدولي في شكل تسهيل تمويلي موسع Facilité de financement Elargie لمدة 3 سنوات ابتداء من 22 ماي 1995.

هدفت الإجراءات¹ المتخذة في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي إلى استعادة التوازنات المالية الكلية الداخلية (عبر تقليص النفقات العمومية و رفع الإيرادات الجبائية) والخارجية (عبر تخفيض قيمة العملة الوطنية) في الأجل القصير و إلى إعادة إطلاق النشاط و النمو الاقتصادي (على أساس اقتصاد السوق) في الأجل المتوسط.

أولا- أبعاد برنامج التعديل الهيكلي:

يمكن تلخيصها في استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، الإصلاحات الهيكلية و معالجة الآثار الاجتماعية للبرنامج².

أ- استعادة التوازنات المالية الكبرى: يعتبر بُعدا أساسيا للبرنامج في الأجل القصير، وقد حدّدت في إطاره عدة أهداف مجدولة زمنيا كما يلي³:

- تخفيض معدل التضخم من 35,1 % سنة 1994 إلى 10,3 % سنة 1995.
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة من 2,8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 1,3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 وتحقيق فائض في الميزانية ابتداء من سنة 1997.
- استعادة توازن ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 1998 مع تحقيق مستويات مناسبة من احتياطي الصرف.

ب- الإصلاحات الهيكلية:

هدف البرنامج على الصعيد الهيكلي إلى تعميق تحرير مختلف الأسواق، تحرير التجارة الخارجية ، إصلاح القطاع البنكي و ترقية القطاع الخاص.

على صعيد حوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية تم منح الاستقلالية في التسيير لعدد كبير منها في حين تم حل عدد آخر. تم أيضا وضع إطار قانوني لخصوصية المؤسسات العمومية ثم الشروع في الخوصصة الفعلية لعدد منها.

على مستوى القطاع البنكي تم إعادة رسملة البنوك العمومية وإمضاء عقود نجاعة بين الدولة و مسيرتها من أجل تسييرها بأكثر فعالية.

ج- معالجة الآثار الاجتماعية للبرنامج:

من أجل معالجة الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، خاصة تقليص النفقات العمومية، تسريح العمال و تحرير الأسعار، وما انجر عنه من إضعاف للقدرة الشرائية لفئات اجتماعية واسعة تم دعم

¹ - يوضح الملحق رقم 01 قائمة بأهم هذه الإجراءات خلال الفترة 1994-1998.

² - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, pp121-123.

³ - Ibidem

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

شبكة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة و العمال المسرّحين من القطاع الاقتصادي العمومي عبر عدة إجراءات من بينها:

- إدخال آلية اشغال المنفعة العامة: والتي تضم أساسا أشغال المنفعة العامة Activités d'Intérêt Général (أشغال إعادة التشجير مثلا) و أشغال المنفعة العامة كثيفة اليد العاملة Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'Oeuvre (TUP-HIMO) (أشغال صيانة الطرقات)، وهي أنشطة موجّهة للبطّالين غير المؤهلين ذات مكافآت منخفضة¹.
- إنشاء آلية للتأمين ضد البطالة: تم إنشاء نظام التأمين ضد البطالة في الجزائر بموجب المرسوم 11/94 لمعالجة اثار تسريح العمال من القطاع الاقتصادي العمومي، وهو نظام يعوّض المستفيدين لمدة معيّنة عن فقدان الدخل نتيجة البطالة الإلزامية الناتجة عن التسريح عن العمل². تم تطوير النظام فيما بعد ليسير آلية لترقية المقاوله بين البطّالين، إذ يسمح لهم بإنشاء مؤسسات مصغّرة ضمن تركيبات مالية تشمل بالإضافة إلى مساهماتهم الخاصة (التي خفّضت إلى غاية 1 % من قيمة المشاريع الممولة) قرضا بنكيا (إلى غاية 70 % من قيمة المشاريع الممولة) وقرضا من الخزينة العمومية (عبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمول إلى غاية 29 % من قيمة المشاريع الممولة).
- إنشاء نظام التقاعد المسبق: توجّه هذا النظام بشكل خاص نحو إجراء القطاع الاقتصادي الذي تعرّضت مؤسساته للحل أو إعادة الهيكلة وتقليص أعداد الموظفين، وهو يسمح للأجير الذي فقد عمله بصفة لا إرادية لسبب اقتصادي بالاستفادة من التقاعد قبل مدة تصل إلى 10 سنوات من السن القانونية للتقاعد³.

ثانيا- نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

ظهرت نتائج برنامج التعديل الهيكلي سريعا على المستوى الكلي، وترجمت باستعادة التوازنات المالية الكلية الداخلية وتحسين الوضعية الخارجية. على المستوى الجزئي كانت نتائج البرنامج وخيمة على كل من المؤسسات و الأسر خاصة محدودة الدخل.

أ- استعادة التوازنات المالية الكلية الداخلية: تمثلت أهم النتائج المحقّقة فيما يلي:

- الانتقال من وضعية العجز إلى وضعية الفائض في الميزانية العامة حيث انخفض عجز الميزانية من 76,5 مليار دج سنة 1993 إلى 27,6 مليار دج سنة 1994، لتحقّق الميزانية فائضا بـ 11,6 مليار دج سنة 1995 فـ 98 مليار دج سنة 1996 ثم 81,5 مليار دج سنة 1997⁴.
- انخفاض معدل التضخم السنوي ممثّلا في المتوسط السنوي لمؤشر اسعار الاستهلاك من 38 % سنة 1994 إلى 6 % سنة 1997¹.

¹ - Institut de La Méditerranée, France, Rapport : PROFIL PAYS DU FEMISE : ALGÉRIE, JAN 2006, P12.

² - Institut de La Méditerranée, France, Rapport : PROFIL PAYS DU FEMISE : ALGÉRIE, OP.CIT, P11.

³ - لمزيد من المعلومات حول تفاصيل عمل الآلية يمكن العودة إلى:

المرسوم التشريعي رقم 10/94 المؤرخ في 26 ماي 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، سنة 1994.

⁴ - Institut de La Méditerranée, France, Rapport : PROFIL PAYS DU FEMISE : ALGÉRIE, OP.CIT, p75.

ب-تحسين الوضعية المالية الخارجية:تمثلت أهم النتائج المحصلة في ما يلي:

- تخفيض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من 76,9% سنة 1993 إلى 47,1% سنة 1994 (بدلا من 98% في غياب إعادة الجدولة) ثم 38,8%، 30,9% و 30,3% على التوالي سنوات 1995، 1996 و 1997.²
- تحرير حوالي 15 مليار \$ خلال 4 سنوات (1994-1997)نتيجة إعادة جدولة الديون وهو ما مكن من إعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت أكثر من 8 مليار \$ سنة 1997 بعدما كانت 1,5 مليار \$ سنة 1993.³

ج- النتائج على المستوى الجزئي:تمثلت في تدهور وضعية المؤسسات والأسر والتي انعكست فيما يلي:

- انخفاض مستوى الانتاج الصناعي بحوالي 11% بين سنتي 1994 و 1997.⁴
- خزينة سالبة للمؤسسات الصناعية العمومية بين سنتي 1995 و 1998.⁵
- تأثر حوالي 365000 عامل (وعائلاتهم) من الإجراءات التي مست المؤسسات الاقتصادية (تسريح،تقاعد مسبق)⁶.
- ارتفاع ضعيف للأجور في مقابل ارتفاع كبير للأسعار نتيجة تحريرها وهو ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية لفئات واسعة من المجتمع.
- ارتفاع مستويات الفقر،حيث قُدرت دراسة للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية CENEAP إلى أن 42% من مجموع السكان سنة 1995 كان يعيش بمعدل 50 دج يوميا أي 18200 دج سنويا.⁷

المطلب الثالث-العودة إلى سياسة الاستثمار العمومي "الواسع" (منذ سنة 2001):

غداة نهاية برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 مع صندوق النقد الدولي والذي توافقت مع تحسّن في الوضع الأمني،السياسي والمالي في البلد،بادرت الحكومة إلى إطلاق برنامج للنفقات العمومية أطلقت عليه برنامج الإنعاش الاقتصادي،بهدف إعادة إطلاق و تنظيم النشاط الاقتصادي الذي تأثر بشكل كبير بفعل كل من برنامج التعديل الهيكلي وتدهور الوضع الأمني والسياسي خلال تسعينيات القرن العشرين.تم تعزيز هذا المخطّط بمجموعة متتالية من المخطّطات التنموية عكست عودة الدولة إلى الاستثمار الواسع بالتزامن مع تحسّن الوضعية المالية الداخلية والخارجية نتيجة ارتفاع أسعار

¹ -Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p124.

² - Conseil National Economique et Social (CNES), *Rapport sur La dette des pays du Sud de la Méditerranée: obstacle au développement euro-méditerranéen*, XV^{ème} Session plénière,p39

³ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p 126.

⁴ -Conseil National Economique et Social (CNES), *Rapport sur La dette des pays du Sud de la Méditerranée: obstacle au développement euro-méditerranéen*, OP.CIT,p208.

⁵ - Ibidem.

⁶ - Ibidem.

⁷ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p207.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

المحروقات.تميّزت موجة الاستثمار العمومي الواسع الجديدة بتوجيه الاستثمارات إلى الهياكل القاعدية وليس إلى الأنشطة الانتاجية كما كان عليه الحال خلال الفترة الممتدة من نهاية الستينات إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

الفرع الأول-برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2003):

هو برنامج للاستثمار العمومي والتحويلات الاجتماعية بقيمة 525 مليار دج (حوالي 7 مليار \$ لسنة 2001).هدف البرنامج بشكل أساسي إلى اعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية و انشاء مناصب للشغل على المستوى المحلي من أجل إعادة السكان النازحين بفعل الأزمة الأمنية إلى مناطقهم الأصلية وتثبيتهم فيها.من ناحية استراتيجية شكّل مخطط الإنعاش الاقتصادي إطارا لدعم الاستقرار الاجتماعي في إطار معالجة أزمة التسعينيات من جهة و مرتكزا للمخططات التي تلتها والتي تضمنت استثمارات بمئات ملايين الدولارات وانتقالا من تسيير المشاكل الظرفية إلى التسيير الاستراتيجي القائم على نوع من الرؤية الواضحة والمتكاملة.

أولا-أبعاد البرنامج:

تم توجيه جهد الاستثمار العمومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي في أربع اتجاهات أساسية هي:دعم الأنشطة الانتاجية المنشئة لمناصب الشغل،التنمية المحلية،دعم الخدمات العامة و تحسين ظروف معيشة السكان و أخيرا تنمية رأس المال البشري¹.

أ- دعم الأنشطة الانتاجية المنشئة لمناصب الشغل:

خاصة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري التي تخدم هدف إعادة إحياء النشاط الاقتصادي في الوسط الريفي الذي عانى بشكل خاص من الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد.تم تأطير الدعم للقطاع الفلاحي عبر برنامج وطني للتنمية الفلاحية PNDA بقيمة مالية ناهزت 82 مليار دج منها 68 مليار دج لدعم الانتاج الفلاحي عبر ثلاث صناديق عمومية متخصصة.بالإضافة إلى دعم الانتاج الفلاحي تم تخصيص أغلفة مالية لتحسين محيط معيشة السكان في الوسط الريفي عبر استثمارات قاعدية في عدة مجالات منها:الري والموارد المائية،الأشغال العمومية،النقل،البريد والاتصالات الطاقة،السكن و الهياكل الإدارية².

ب- التنمية المحلية والبشرية:

تم تأطير التنمية المحلية عبر المخططات البلدية للتنمية PCD التي تكفلت بشكل خاص بانجاز مشاريع اندماج الفضاء الجغرافي (إنشاء مسالك وطرق ولأية وبلدية)،مشاريع في مجال الموارد المائية (التزود بالماء الشروب و الصرف الصحي) و في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

في مجال التنمية البشرية تم التوسع في تمويل التشغيل عبر المقولة في إطار برامج دعم إنشاء المؤسسات المصغرة للبطالين في إطار آليات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الصندوق الوطني

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p211-212.

² -Ibidem

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي اليات تتضمن قروضا بدون فائدة من الخزينة و قروضا بنكية مدعمة من طرف الدولة.

ج-إعادة تأهيل قدرات تنمية رأس المال البشري¹:

توجّهت الاستثمارات في هذا الباب نحو قطاعات الصحة والتعليم والتكوين بمختلف مستوياته:

- في مجال التعليم: تمثل الهدف الأساسي في استدراك التأخر في تجهيز القطاع بهدف رفع مستويات التمدرس خاصة في المناطق الريفية و المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة. تم في هذا الإطار التركيز على إعادة تهيئة وتجهيز المرافق الموجودة (خاصة التي تعرّضت للتخريب).
- استهدفت الجهود في مجال التكوين المهني بشكل خاص الشباب المتسرّب من نظام التعليم بهدف منحه المؤهلات اللازمة للاندماج في عالم الشغل أو التشغيل عبر المقابلة. توجّهت الاستثمارات العمومية في هذا المجال نحو إعادة تأهيل وتجهيز مرافق التكوين الموجودة و إنشاء مرافق جديدة في المناطق المستهدفة ترقيتها.
- في المجال الصحي تم إعادة تأهيل وتجهيز المراكز الصحية و المؤسسات الاستشفائية، وإنشاء مرافق جديدة خاصة في المناطق المهمّشة.
- في مجال رعاية الشباب تم إعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات الرياضية مراكز الشباب الموجودة وإنشاء هياكل جديدة خاصة على مستوى الأحياء (المركبات الجوارية).

د- دعم الخدمات العامة و تحسين ظروف معيشة السكان²:

تم توجيه غلاف مالي يقدر بـ 210,5 مليار دج لتمويل برنامج للهياكل القاعدية في ثلاث محاور أساسية هي: المنشآت المهيكلّة للإقليم *équipements structurant du territoire*، إنعاش الفضاءات الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و الواحات و أخيرا السكن و العمران.

- المنشآت المهيكلّة للإقليم: خصّص لها غلاف مالي يقدر بما يقارب 143 مليار دج، وجهت أساسا نحو الهياكل القاعدية في مجال الموارد المائية، الهياكل القاعدية في مجال النقل (السكك الحديدية، الطرق، الموانئ و المطارات) بهدف تسهيل حركة الأشخاص والبضائع.

- إنعاش الفضاءات الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و الواحات: خصّص لها غلاف مالي يقدر بـ 67,6 مليار دج وجه بشكل خاص نحو مشاريع الكهرباء الريفية، توزيع الغاز الطبيعي، التزود بالمياه.

- مشاريع السكن و العمران: حيث تم إطلاق إنجاز سكنات جديدة في الوسط الحضري و الريفي و تهيئة الأحياء المهمّشة في الوسط الحضري.

ثانيا- تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي من زاويتين رئيسيتين هما الزاوية الاستراتيجية و زاوية النتائج الاقتصادية الكلية.

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT, pp213-214.

² -Ibidem.

أ- من الناحية الاستراتيجية:

شكّل برنامج الإنعاش الاقتصادي من ناحية استراتيجية نقلة من التسيير الآني للمشاكل الظرفية¹ إلى التسيير الاستشرافي و التخطيط للمستقبل² في ظل استعادة زمام المبادرة ويمكن القول حتى "السيادة" الاقتصادية بعد نهاية اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي وشرطيته الصارمة، كما مكّن الكثير من أعوان التنفيذ على مستوى الإدارة المحلية من اكتساب خبرة في تصميم ومتابعة المشاريع التنموية (من الناحية الإدارية). في الجهة المقابلة افتقد البرنامج إلى مؤشرات واضحة لمتابعة المشاريع و تقييم نتائجها³.

ب- من الناحية الاقتصادية الكلية: تمثّلت أهم النتائج المحققة في⁴:

- تأثير متواضع على معدل النمو الاقتصادي قدر بحوالي 1 % سنويا خلال الفترة 2001-2004.
- إنشاء حوالي 850000 منصب شغل مباشر وحوالي 664000 منصب شغل غير مباشر أغلبها مناصب غير دائمة.
- ارتفاع حجم الواردات خاصة في قطاعي الأشغال العمومية و النقل. وقد قدرّت النفقات بالعملية الصعبة بحوالي 32 % من مجموع نفقات البرنامج⁵.

الفرع الثاني-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

هو برنامج للاستثمار العمومي بغلاف مالي ابتدائي قدر بحوالي 5394 مليار دج (55 مليار \$ لسنة 2005) ليتم رفعه فيما بعد إلى 8705 مليار دج (114 مليار \$) بإضافة مشاريع جديدة إلى البرنامج الأصلي (في إطار البرنامج الخاص للهضاب العليا و البرنامج الخاص للجنوب ومشاريع أخرى ممولة عبر حسابات خاصة للخرينة) و دمج محفظة المشاريع غير المكتملة من برنامج الإنعاش الاقتصادي⁶.

أولا- الجدولة المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يظهر الجدول الموالي البرامج الجزئية و التراخيص بالدفع في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي:

¹ - الذي استمر منذ التوقف عن تنفيذ المخطط الخماسي الأول عقب الأزمة البترولية لسنة 1986 إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي.

² - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p221.

³ - Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire : Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 1, AOU 2005 ,p4.

⁴ - Ibidem.

⁵ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,p221.

⁶ - Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire : Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 1, OP.CIT,p2.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

جدول رقم 26: المخطط المالي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (بملايير الـ دج)

مخالفات برنامج الانعاش الاقتصادي	مخطط دعم النمو الأصلي	مخطط الجنوب	مخطط الهضاب العليا	المخصصات للصناديق الخاصة للخزينة	مجموع مشاريع مخطط دعم النمو الاقتصادي (النهائي)	التراخيص بالدفع
1071					1071	
	1237			227	1500	862
	3341	250	277	304	4172	1979
	260	182	391	244	1077	2238
	260			205	465	2299
	260			160	420	1327
1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire : Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 1, AOU 2005 ,p2.

ثانيا- الهيكل القطاعي للبرنامج:

يظهر الجدول الموالي توزيع الأغلفة المالية للبرنامج على مختلف القطاعات المستفيدة:

جدول رقم 27: التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009

المبلغ المرصود في إطار المخطط الخماسي			القطاعات و الأوصاف
مليون \$	%	مليار دج	
24786	45,4	1908,5	I-تحسين ظروف المعيشة
7208	13,2	555,00	السكن
1831	3,4	141,00	الجامعة
2597	4,8	200,00	التربية الوطنية
760	1,4	58,5	التكوين المهني
1104	2,00	85,00	الصحة العامة
1649	3,00	127,00	توزيع المياه (خارج الهياكل الكبرى)
779	1,4	60,00	الشبيبة و الرياضة
208	0,4	16,00	الثقافة
851	1,6	65,5	الربط بالطاقة المنزلية
1234	2,3	95,00	التضامن الوطني
248	0,5	19,1	تهيئة الراديو و التلفزيون
130	0,2	10,00	تهيئة الهياكل الدينية
343	0,6	26,4	عمليات تهيئة الإقليم
2597	4,8	200,00	برامج التنمية على مستوى البلديات
1299	2,4	100,00	تطوير مناطق الجنوب
1948	3,6	150,00	تطوير مناطق الهضاب العليا
22119	40,5	1703,2	II-تطوير الهياكل القاعدية
9091	16,7	700,00	قطاع النقل
7792	14,3	600	قطاع الأشغال العمومية
5104	9,4	393,00	قطاع الموارد المائية (السدود و التحويلات)
132	0,2	10,2	قطاع تهيئة الإقليم
4379	8,00	337,2	III-دعم التنمية الاقتصادية
3896	7,1	300,00	الزراعة و التنمية الريفية
175	0,3	13,5	الصناعة
156	0,3	12,00	الصيد البحري
58	0,1	4,5	ترقية الاستثمار
42	0,1	3,2	السياحة
52	0,1	4,00	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف
2648	4,9	203,9	VI- تطوير/عصرنة الخدمات العامة
442	0,8	34,00	العدالة
844	1,5	65,00	الداخلية
831	1,5	64,00	المالية
26	0,00	2,00	التجارة

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

212	0,4	16,3	الخدمات البريدية و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال
294	0,5	22,6	قطاعات أخرى للإدارة المركزية
649	1,2	50,00	V-تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
54581	100,00	4202,8	المجموع العام للبرنامج

للتذكير: معدل الصرف المستخدم في التقييم: \$1=77 دج

المصدر:

Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire :Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 2, AOU 2005 ,p127.

يمكن ملاحظة أن تحسين إطار معيشة السكان قد استحوذ على حوالي 45 % من مجموع المشاريع المدرجة في البرنامج في مقابل حوالي 40 % للهياكل القاعدية، 8 % لدعم التنمية الاقتصادية، حوالي 5% لعصرنة وتطوير الخدمات العامة (بشكل خاص في قطاعات العدالة،الداخلية،المالية،التجارة،البريد والاتصالات) وأخيرا حوالي 1 % لتطوير التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

الفرع الثالث-المخطط الخماسي(2010-2014):

هو برنامج للاستثمارات العمومية يمتد لـ 5 سنوات من 2010 إلى 2014.قَدَّر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج بحوالي 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار \$، وهو ما يمثّل حوالي 2,5 مرة الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، منها 9700 مليار دج (حوالي 130 مليار \$) لاستكمال مشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009 و 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار \$) لانجاز مشاريع جديدة.

توزعت الأغلفة المالية للبرنامج كما يلي¹:

- دعم التنمية البشرية بنفقات قَدّرت بـ 40 % من مجموع نفقات البرنامج:وقد شملت كل من قطاعات التربية الوطنية ، التعليم العالي،التكوين المهني،الصحة،السكن،الشباب والرياضة.
- تطوير البنية التحتية والخدمات العمومية بحوالي 40 % من مجموع نفقات البرنامج:وذلك في مجالات الطرق،النقل،عصرنة الخدمات العمومية في قطاعات العدالة والإدارات العمومية المختلفة.
- دعم التنمية الاقتصادية بنفقات قَدّرت بـ 7% من مجموع نفقات البرنامج في مجالات الفلاحة وإنشاء مناطق صناعية جديدة و دعم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية.
- تطوير القطاع الصناعي بحوالي 9,5 % من مجموع نفقات البرنامج.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل بحوالي 1,65 % من مجموع نفقات البرنامج.
- تطوير اقتصاد المعرفة بحوالي 1,18 % من مجموع نفقات البرنامج.

¹ - يظهر الملحق رقم 02 توزيع الأغلفة المالية على مختلف محاور وقطاعات البرنامج.

المبحث الثاني- تطوّر آلية توزيع المداخيل في الجزائر:

أُعتبرت مداخيل المحروقات منذ الاستقلال القاعدة الأساسية لإنتاج المداخيل في الجزائر، حيث بُنيت الاستراتيجيات التنموية المختلفة على مبدأ تثمين موارد المحروقات على مستوى الأسواق الدولية بالعملة الصعبة، تحويل هذه المداخيل إلى العملة الوطنية ثم إعادة توزيعها على مختلف الأعوان الاقتصاديين المحليين عبر النفقات العامة للدولة سواء عبر قناة التوظيف (على مستوى التوظيف العمومي و القطاع الاقتصادي العمومي)، عبر قناة المقابلة لتلبية الطلب العمومي الداخلي أو عبر قناة التحويلات العمومية من جهة أخرى تلعب الأنشطة الاقتصادية الخاصة الانتاجية والتوزيعية دورا مكمّلا للنفقات العمومية في إنشاء مداخيل جديدة (انطلاقا من المداخيل الموزعة عبر النفقات العامة) عبر تلبية الطلب الداخلي على مختلف السلع والخدمات المحليّة والأجنبية.

مع مركزية دور مداخيل المحروقات (والأسواق الدولية لها) في تحديد الاتجاه العام لإنتاج المداخيل في الجزائر، تفاوتت أهمية مختلف القنوات الداخلية في انتاج المداخيل حسب تطور الاستراتيجية التنموية، هياكل الاقتصاد الوطني و موقف الدولة من القطاع الخاص.

المطلب الأول-القاعدة الأساسية لتوزيع المداخيل في الجزائر: الربيع النفطي:

ينتج الربيع النفطي عن الفرق بين تكلفة استخراج المحروقات و سعرها السوقي الذي يتحدّد على مستوى الأسواق الدولية، ويعتبر اقتطاعا لصالح الاقتصاد الوطني ممثّلا في الدولة (الممثلة بدورها لملكية المجتمع الجماعية للمحروقات) من القيمة المنتجة على مستوى الاقتصاد العالمي¹. تحتكر الدولة حصيلة بيع المحروقات بالعملة الصعبة العائدة لشركة سونطراك و تشكّل بذلك احتياطاتها للصرف، في حين تحصل حصتها من الربيع النفطي بالعملة الوطنية بعد تحويل حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية عبر الجباية البترولية ومن ثم تقوم بإعادة توزيعها عبر النفقات العامة².

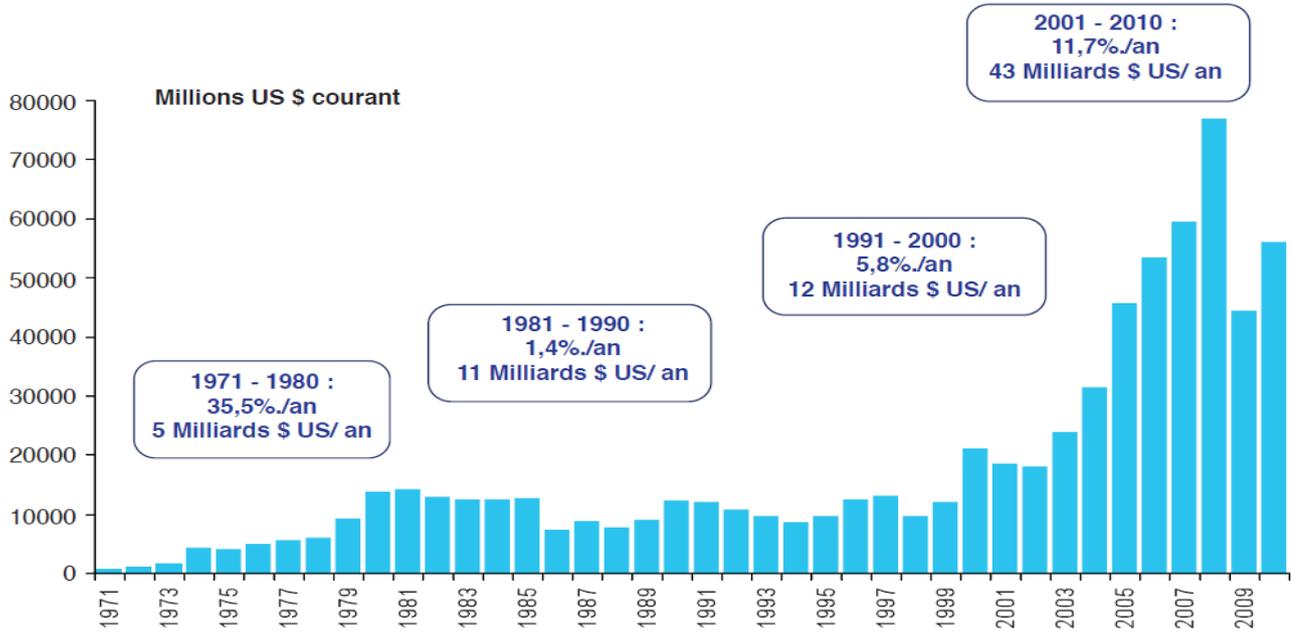
الفرع الأول-تطوّر التحقّق الخارجي للربيع النفطي على مستوى الأسواق الدولية:

يظهر الشكل الموالي تطور الصادرات الجزائرية من ناحية القيمة بالـ \$ الأمريكي خلال الفترة 1971-2010:

¹ -Talahite.F, *La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?*, Revue Tiers Monde, 2012/2 n°210, p146.

² - في حين تحصل مؤسسة سونطراك (والمؤسسات الأجنبية العاملة في مجال النفط) على الجزء غير الخاضع للجباية البترولية من نتيجة الاستغلال.

شكل رقم 06: تطور قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة 1971-2010 (مليون \$ أمريكي)



المصدر:

Ministère de l'énergie et des Mines, *Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010*, 2011, p35.

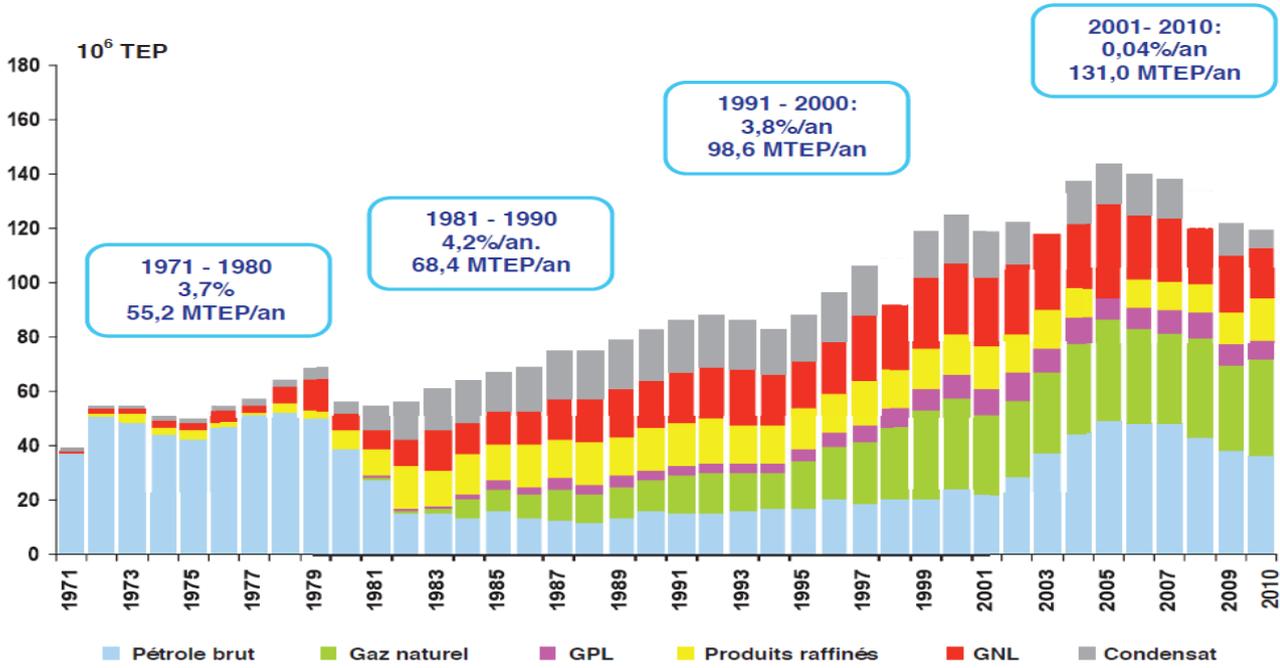
يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات في المتوسط من حوالي 5 مليار \$ أمريكي سنويا خلال عشرية السبعينات من القرن العشرين إلى حوالي 11 مليار \$ أمريكي سنويا خلال فترة الثمانينات ثم 12 مليار \$ أمريكي سنويا خلال فترة التسعينات ثم حوالي 43 مليار \$ أمريكي خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

من ناحية الكميات المصدّرة، شهدت هي الأخرى ارتفاعا في حجمها و تغييرا في هيكلها باتجاه زيادة حصة المنتجات الغازية في مجموع الصادرات النفطية (التي وصلت إلى 43 % خلال الفترة 2000-2010 بعدما كانت لا تتعدى 29 % خلال الفترة 1962-1999)¹ على حساب المواد النفطية السائلة (وخاصة البترول الخام الذي انتقلت مساهمته في مجموع صادرات المواد النفطية السائلة من 95% سنة 1971 إلى حوالي 30 % سنة 2010). من جهتها عرفت المواد النفطية المكررة ارتفاعا في حصتها في مجموع الصادرات النفطية إذ وصلت إلى 28 % سنة 2010²، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ - Ministère de l'énergie et des Mines, *Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010*, OP.CIT, p36.

² - Ibidem

شكل رقم 07: تطور الكميات المصدرة من المحروقات خلال الفترة 1971-2010 (الوحدة مليون طن مكافئ بترول)



المصدر:

Ministère de l'énergie et des Mines, *Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010*, OP.CIT, p35

الفرع الثاني-آلية انتقال انتاج المداخل عبر الربح النفطي من السوق الخارجي إلى السوق الداخلي:

يُظهر الشكل الموالي آلية الارتباط بين الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي عبر الربح النفطي الذي ينتج على مستوى السوق الدولية ثم يعاد توزيعه على مستوى الاقتصاد الوطني على شكل نقدي(مداخل أولية ناتجة عن النفقات العامة و مداخل ثانوية ناتجة عن الأنشطة الاقتصادية التي تلبي الطلب الفعال الناتج عن توزيع المداخل الأولية) وعيني(الواردات من السلع والخدمات،البنية التحتية المنجزة عبر الاستثمار العمومي).

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

يبدأ مسار انتاج المداخيل عبر الريع النفطي على مستوى الأسواق الدولية، حيث تحدّد ظروف العرض والطلب على المحروقات (الظروف الاقتصادية، العوامل الجيوسياسية...) مستوى الأسعار ومنه مستوى مداخيل الدول المصدّرة¹. بعد احتساب تكاليف الانتاج تخضع الفوائض المحقّقة من طرف الشركات النفطية (شركة سوناطراك والشركات الأجنبية) إلى الجباية النفطية التي تحدّد بموجبها مستوى المداخيل الجبائية للدولة بالدينار بناء على عاملين أساسيين هما السعر المرجعي للبرميل و سعر صرف الدينار مقابل الـ \$ الأمريكي (عملة تسعير المحروقات). يتم ايداع الفائض عن حصيلّة التصدير في حالة تجاوز سعر البرميل للسعر المرجعي على مستوى صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر آلية للادخار الحكومي (النفطي). يحتفظ بنك الجزائر الذي يحتكر وظيفة تسيير احتياطي الصرف بالعملات الصعبة حصيلّة التصدير ليقوم انطلاقاً منها بتسديد الديون الخارجية، وتوظيف جزء منها على مستوى الأسواق المالية الدولية و يقوم بتخصيص الباقي لحاجات الاستيراد عبر سوق الصرف بين البنكي بعد توطين عمليات الاستيراد على مستوى البنوك التجارية.

تعيد الخزينة العامة توزيع حصيلّة الجباية البترولية على مستوى السوق الداخلي عبر النفقات العامة التي تضم كلاً من نفقات التسيير ونفقات التجهيز²، و ذلك عبر قناة التوظيف (في التوظيف العمومي بشكل خاص) أو عبر المقاوله لتلبية الطلب العمومي لانجاز البنى التحتية (الانجاز، الدراسات، المتابعة) أو لتمويل الإدارات العمومية (مستهلكات، أجهزة.... الخ).

يؤدّي توزيع المداخيل عبر النفقات العامة إلى تحفيز ظهور أنشطة اقتصادية جديدة (خارج المحروقات) -عبر الطلب الفعال الناتج عن هذه المداخيل- تربط أعوانا اقتصاديين عموميين وخواص خارج دائرة الميزانية العامة³، ومنه إلى مداخيل جديدة تشكل طلباً إضافياً يضاف إلى الطلب العمومي الميزاني (النفقات العامة) ليعطينا الطلب (الإنفاق) الداخلي الإجمالي. يتم تلبية جزء من هذا الطلب عبر الاستيراد التي تمّوله حصيلّة صادرات المحروقات بشكل أساسي والمعاد توزيعها من طرف بنك الجزائر عبر سوق الصرف بين البنكي كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

الفرع الثالث-مساهمة الريع النفطي في الإيرادات العامة كمصدر أولي لإنتاج المداخيل في الجزائر:

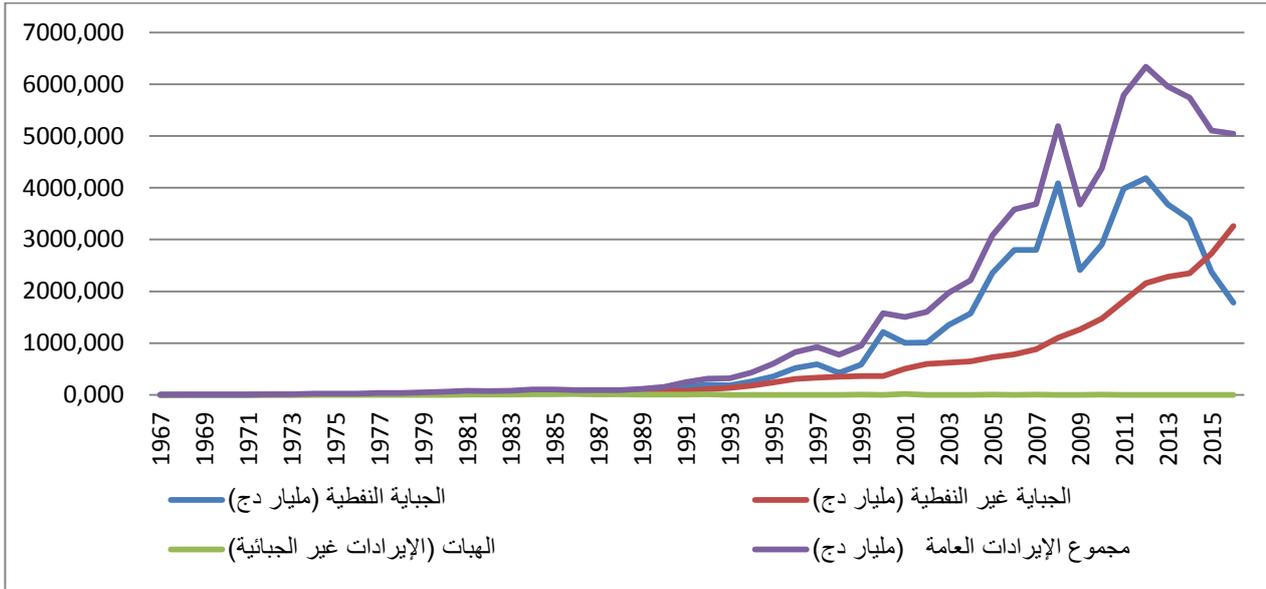
تفاوتت مساهمة الجباية النفطية في مجموع إيرادات الدولة بالارتباط مع ظروف السوق النفطي (أسعار المحروقات) من جهة ومع تطوّر النشاط الاقتصادي خارج المحروقات من جهة أخرى. يظهر كل من الملحق رقم 3 و الشكل الموالي تطور إيرادات الدولة خلال الفترة 1967- 2016:

¹ - علماً أن الـ \$ الأمريكي هو عملة التسعير الأساسية على مستوى أسواق النفط و علماً أن مستوى انتاج الجزائر كغيرها من الدول ذات العضوية في منظمة الأوبك مسقّف حسب حصة محدّدة من طرف المنظمة. تجدر الإشارة إلى بروز تعاون بين منظمة الأوبك و دول أخرى غير عضوة فيها من كبار منتجي النفط لتحديد مستوى العرض في الأسواق الدولية بشكل مشترك بهدف الحفاظ على مستويات للأسعار مقبولة لجميع الأطراف.

² - يتم تنظيم نفقات التجهيز (و الاستثمار الانتاجي عبر المؤسسات العمومية) بشكل خاص عبر مخططات تنموية متعدّدة السنوات (ثلاثية، خماسية) تمّول عبر الادخار الميزاني المتشكّل في فترات الارتفاع الاستثنائي لأسعار المحروقات أو عبر الديون الخارجية التي تستيق المداخيل المستقبلية للمحروقات (أو المشاريع المموّلة على الأقل نظرياً).

³ - وهو ما يعرف في الاقتصاد الكلي (الكينزي) بأثر المضاعف/أثر المعجّل (effet du multiplicateur/effet d'accélérateur).

شكل رقم 09: تطور إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (الوحدة مليار دج)



المصدر: اعتمادا على معطيات الملحق رقم 03.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الشكل السابق والملحق رقم 03:

- يظهر من الملحق تأثير الجبایة النفطية بعنصرين أساسيين هما سعر برميل النفط (معامل ارتباط¹ بين الجبایة النفطية و المتوسط السنوي لسعر البرميل قدره 0,86 خلال الفترة 1976-2016) و سعر صرف الدينار مقابل الـ \$ الأمريكي (معامل ارتباط بين الجبایة النفطية و المتوسط السنوي لسعر البرميل قدره 0,80).

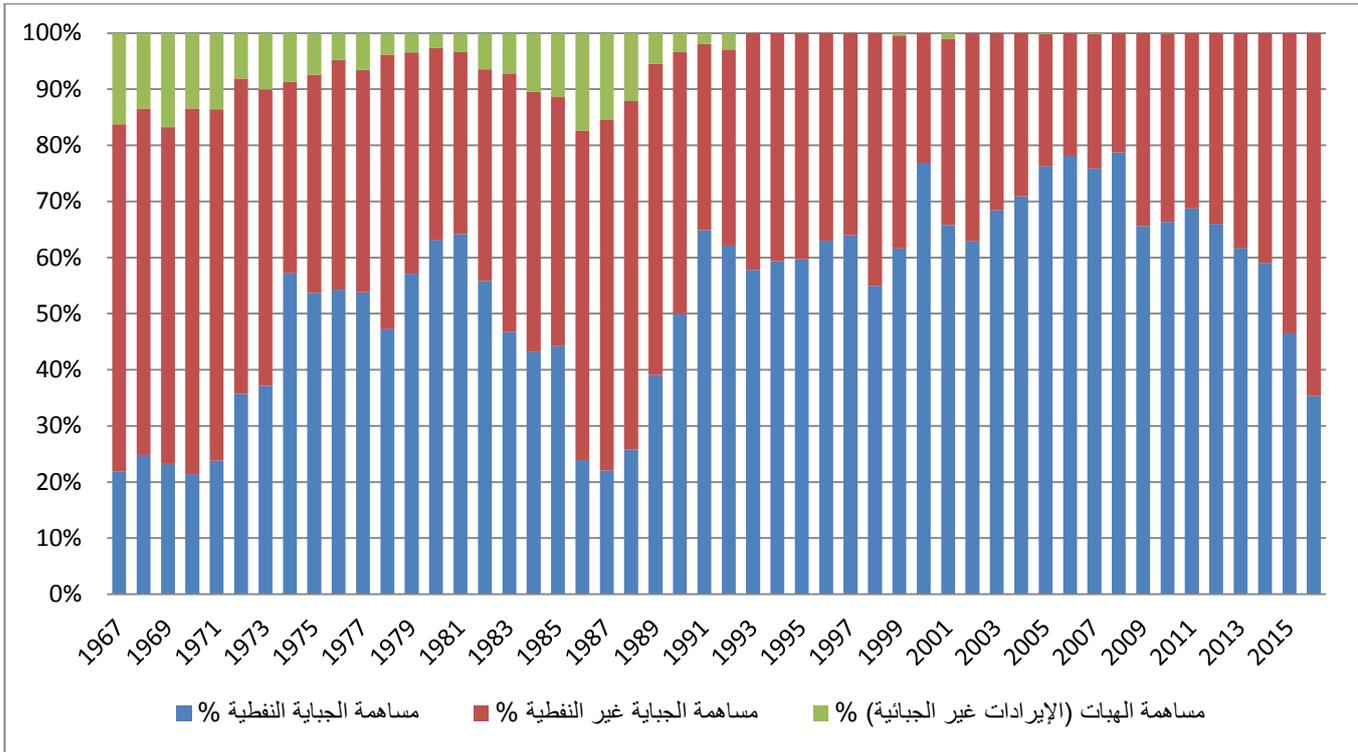
- يظهر من الشكل التطابق الواضح بين اتجاه الجبایة النفطية و مجموع إيرادات الدولة، وهو ما يشير إلى التأثير الكبير للجبایة النفطية على مجموع إيرادات الدولة نظرا لرجحان حصتها (قدرت حصتها المتوسطة في مجموع إيرادات الدولة بـ 53,23 % خلال الفترة 1967-2016 مقابل 42,24 % للجبایة غير النفطية و 4,57 % للإيرادات غير الجبائية) في هيكل إيرادات الدولة كما يظهره الشكل الموالي.

- تجدر الإشارة أيضا إلى الطابع الموافق لدورة السوق النفطي procyclicity لمساهمة الجبایة النفطية في مجموع إيرادات الدولة، إذ تتجه مساهمة الجبایة النفطية في مجموع إيرادات الدولة إلى الانخفاض أليا أثناء فترات الصدمات السلبية (انخفاض الأسعار) على مستوى سوق النفط (مثلا الفترة 1986-1989) وارتفاعها أليا أثناء فترات انتعاش السوق النفطي (مثلا الفترة 1999-2013).

يظهر الشكل الموالي تطوّر هيكل إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016:

¹ - يقاس معامل الارتباط بين متغيرين x و y (ويرمز له بـ $\rho_{x,y}$) درجة الارتباط بينهما ويحسب وفق العلاقة التالية: $\rho_{x,y} = \frac{cov(x,y)}{\sigma_x \sigma_y}$ حيث $cov(x,y)$ هو التباين المشترك بين x و y و كل من σ_x و σ_y هما الانحراف المعياري لكل من x و y على التوالي.

شكل رقم 10: تطوّر هيكل إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (%)



المصدر: اعتمادا على الملحق رقم 04.

المطلب الثاني-تطوّر هيكل مداخل الأسر في الجزائر:

من ناحية اقتصادية كئيبة¹، هناك ثلاث مصادر رئيسية للمداخيل الموزعة على الأسر وهي الأجور، المداخيل غير الأجرية (أساسا فوائض المستغلّين الفرديين أو المداخيل الناتجة عن التشغيل الذاتي عبر الأنشطة الاقتصادية الانتاجية، الخدمية والتوزيعية) والتحويلات (وهي تضم التحويلات الاجتماعية النقدية المدفوعة من طرف الدولة و تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية). تفاوتت أهمية هذه المصادر حسب طريقة تنظيم النشاط الاقتصادي بما في ذلك موقف الدولة من القطاع الخاص.

الفرع الأول-الأجور:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ إطلاق استراتيجية التصنيع تسارع ظاهرة تعبئة اليد العاملة عبر العمل المأجور *salarisation de l'économie*، وهو ما تم في البداية بشكل أساسي عبر القطاع العمومي سواء الصناعي منه أو قطاع الإدارة العمومية. تكيّفت كتلة العمال الأجراء و كتلة مداخلها بعد ذلك مع تطوّر هيكل الاقتصاد الوطني.

¹ - أما من ناحية جبائية جزئية، فتتقسم مداخل العائلات والأفراد إلى الأجور والمعاشات، الأرباح المهنية، مداخل الأنشطة الفلاحية، مداخل إيجار العقارات، مداخل القيم المنقولة والتوظيفات المالية، فوائض القيمة الناتجة عن بيع العقارات. يمكن العودة في هذا الصدد إلى:

Direction générale des impôts, *Guide du contribuable*, 2017.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

أولا- تطور كتلة العمال الأجراء:

يظهر الجدول الموالي تطوّر توزيع العمال الأجراء على القطاعات الاقتصادية بين سنتي 1967 و 1979:

جدول رقم 28: تطوّر توزيع العمال الأجراء على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1979-1967

نسبة الزيادة %	1979		1967		
	بال % من مجموع العمال الأجراء	بالآلاف	بال % من مجموع العمال الأجراء	بالآلاف	
273	47,65	636,2	33,34	170,7	الأجراء في القطاع الصناعي
232	8,91	119	07	35,8	الأجراء في قطاع الخدمات
95,2	44,71	597	59,73	305,8	الأجراء في قطاع الإدارة العمومية
160,6	100	1335,1	100	512	مجموع العمال الأجراء (1)
136,3	_____	2065	_____	874	مجموع مناصب العمل خارج الفلاحة (2)
_____	_____	64,65	_____	58,6	نسبة العمل المأجور إلى مجموع مناصب الشغل خارج الفلاحة % (2/1)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bellal.S, *Rapport salarial et régulation économique en Algérie, Revue Tiers Monde* 2014/1 (n° 217), p200

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- شكّل قطاعا الصناعة و الإدارة العمومية أهم رافعين لتشكيل طبقة من العمال الأجراء خلال الفترة 1979-1967.

- انتقل ثقل طبقة العمال الأجراء خلال الفترة 1979-1967 من قطاع الإدارة العمومية إلى القطاع الصناعي العمومي الذي أصبح أكبر مستوعب للطبقة الأجيرة سنة 1979.

- رغم كونه ثاني أكبر مستوعب للطبقة الأجيرة سنة 1979، سجّل قطاع الإدارة العمومية أضعف نسبة في نمو عدد الأجراء خارج قطاع الفلاحة خلال الفترة الفاصلة بين انطلاق المخطط الثلاثي الأول ونهاية المخطط الرباعي الثاني.

- ارتفعت نسبة مناصب العمل المأجور إلى مجموع مناصب الشغل¹ خارج القطاع الفلاحي من حوالي 59 % إلى حوالي 65 % بين سنتي 1967 و 1979، وهو ما يتوافق مع توسّع القطاع الاقتصادي العمومي بالتوافق مع استراتيجية الصناعات المصنّعة.

¹ - يتمثل الجزء الآخر من مناصب الشغل في مختلف القطاعات في المشتغلين ذاتيا.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

استمر ارتفاع نسبة مناصب العمل المأجور في مجموع مناصب الشغل في الاقتصاد على حساب مناصب التشغيل الذاتي بالتزامن مع توسع القطاع الاقتصادي العمومي في المجالات الإنتاجية والخدمية وهكذا انتقلت حصة العمل المأجور في مجموع مناصب الشغل في الاقتصاد من 65 % سنة 1979 إلى 69,92 % سنة 1987 لتسجل هذه النسبة بعد ذلك انعكاسا في اتجاهها حي انخفضت إلى 63,03 % سنة 1989 ثم 62,36 % سنة 1990 ف 61,39 % سنة 1991¹. استمر انخفاض نسبة العمل المأجور في مجموع مناصب الشغل في الاقتصاد لصالح التشغيل الذاتي بعد سنة 1991 بالتزامن مع زيادة دور القطاع الخاص وتراجع الدور الاقتصادي للدولة حيث وصلت نسبة مناصب العمل المأجور في مجموع مناصب الشغل في الاقتصاد إلى 60 % سنة 2004².

تجدر الإشارة إلى أن نسبة مناصب العمل المأجور في مجموع مناصب الشغل تتفاوت من قطاع إلى آخر، وهكذا يغلب طابع العمل المأجور على بعض القطاعات في حين يغلب طابع التشغيل الذاتي أو العمل الحر على قطاعات أخرى، وهو ما يظهره الجدول التالي بالنسبة لسنة 1991 :

جدول رقم 29: توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع و طبيعة منصب العمل سنة 1991

القطاع	الرجال	النساء	المجموع	بما فيه العمال الأجراء	
				العدد	%
الزراعة	1019790	7590	1027380	190420	18,53
الصناعات التحويلية	473760	38240	512000	428640	83,72
المحروقات	57970	1550	59520	59060	99,23
صناعات أخرى	63800	1120	64920	61660	94,98
البناء و الأشغال العمومية	560200	6430	566630	476250	84,05
النقل،التخزين والاتصالات	249800	7790	257590	159370	61,87
التجارة	459980	13970	473950	154290	32,55
الإدارة و الخدمات العامة	1052390	254260	1306650	1098840	84,10
خدمات أخرى	240230	29430	269660	157550	58,43
المجموع	4177920	360380	4538300	2786080	91,39

المصدر:

Office National des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1962-2011*, p57

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- مناصب الشغل في القطاع الصناعي هي مناصب عمل بأجر في أغليبتها بما لا يقل عن 83 % من مجموع مناصب الشغل في القطاع.
- نفس الملاحظة السابقة بالنسبة لقطاعي الإدارة و الخدمات العامة والبناء والأشغال العمومية.
- يعتمد قطاع الخدمات "الموجهة للتسويق" services marchands بشكل أقل من القطاعات المذكورة في الملاحظتين السابقتين على العمل المأجور لصالح التشغيل الذاتي، وتتراوح نسبة مناصب العمل المأجور في مجموع مناصبه بين 58 % في قطاع الخدمات الأخرى و 61 % في قطاع النقل، التخزين و الاتصالات.

¹ -Office National des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1962-2011*, pp54-58

² - Forum des Chef d'Entreprises, *Éléments de réflexion au sujet de la question de l'évolution des salaires en Algérie*, Avril 2006.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

- يعتبر كل من القطاع التجاري والقطاع الفلاحي قطاعين للتشغيل الذاتي بامتياز وهما القطاعان الذان تكون فيهما حصة العمل الموازي أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تكون فيها الرقابة على الالتزام بالقوانين الجبائية وتلك الخاصة بالعمل أكثر صرامة.

ثانيا- تطور كتلة الأجور:

يظهر الملحق رقم 05 تطور كتلة الأجور بملايير الـ دج و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1969-2016.

يمكن إدراج الملاحظات التالية على الملحق:

- تضاعفت كتلة الأجور في الجزائر بحوالي 708 مرة بين سنتي 1969 و 2016 بشكل أقل من الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف بحوالي 827 مرة خلال نفس الفترة.

- انخفضت حصة العمال في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 35 % سنة 1969 إلى حوالي 30 % سنة 2016.

- شهدت حصة العمال في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى لها بين سنتي 1986 و 1988 بحوالي 40 %.

- شهدت حصة العمال في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا محسوسا منذ سنة 1990 وقد وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2006 بحوالي 17 % ولم تتجاوز معدل 20 % سوى سنة 2009 بعد الزيادات في أجور الموظفين العموميين ابتداء من سنة 2008، وقد وصلت إلى حدود 30 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016.

الفرع الثاني- المداخيل الناتجة عن المقاوله:

قبل الخوض في تفاصيل تطوّر مداخل الأسر الناتجة عن المقاوله¹، يجب المرور عبر تطوّر القطاع الخاص الوطني. ارتبط هذا التطوّر بشكل وثيق بموقف الدولة من القطاع الخاص، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مركزية الربح النفطي (المسيّر والمعاد توزيعه من طرف الدولة) في عملية انتاج المداخيل في الجزائر كما تمت الإشارة إليه سابقا.

أولا- تطور الإطار التشريعي لنشاط القطاع الخاص في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن جذور القطاع الخاص في الجزائر تعود إلى الفترة الاستعمارية، وقد تركّز نشاطه خلال هذه الحقبة في قطاعي التجارة و الحرف، وهي أنشطة مصغرة ذات طابع معاشي في أغلبها حيث مثّلت حوالي 80 % من حجم نشاط القطاع الخاص في الجزائر. استقطب القطاع الصناعي خلال هذه الفترة حوالي 1554 متعاملا جزائريا و حوالي 5466 معمرا أوروبيا تركّزت أنشطتهم في قطاعي

¹ تشير نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن 90,6 % من الوحدات الاقتصادية في الجزائر تأخذ الشكل القانوني لشخص طبيعي في مقابل 9,4 % تأخذ الشكل القانوني لشخص معنوي وهو ما يشير إلى أهمية المداخيل الناتجة عن المقاوله في مداخل الأسر في الجزائر. للمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى :

Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, collections statistiques, N°168, Jan 2012, p7.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

النسيج والصناعات الغذائية.شكّل هؤلاء الصناعيون إضافة إلى الجزء الأكبر من كبار الحرفيين و التجار نواة القطاع الصناعي الخاص بعد الاستقلال¹.

بعد الاستقلال، ورغم الموقف المعادي أحيانا من طرف الدولة للقطاع الخاص، إلا أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كانت دائما محل اعتراف من طرف الدولة حتى في أوج التوجّه الاشتراكي². يمكن تقسيم تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الاستقلال إلى الفترات التالية³:

أ- فترة 1965-1962:

تميّزت هذه المرحلة بوضعية سياسية واقتصادية غير مستقرّة، كما تميّزت بتناقض وعدم وضوح موقف الدولة من القطاع الخاص الوطني⁴. لم يمنع هذا الوضع "البورجوازية" الجزائرية التي كانت موجودة غداة الاستقلال من تدعيم قدراتها، الاقتصادية من جهة، عبر شراء ممتلكات المعمّرين الأوروبيين المستعجلين لمغادرة الجزائر بأسعار منخفضة، و السياسية و الاجتماعية من جهة أخرى، عبر "زرع" بعض أولادها في مفاصل الدولة و الإدارة و كذا عبر علاقات مصاهرة مع ضباط الجيش⁵.

ب- فترة 1980-1966:

تميّزت هذه الفترة من الناحية السياسية بالتغيير على مستوى هرم السلطة ابتداء من جوان 1965، دعم وتعميق مسار بناء الدولة وترسيخ قوتها وحضورها على مستوى الحياة العامة. من الناحية الاقتصادية تميّزت هذه الفترة بالاستثمار العمومي الواسع في المجالات الانتاجية عبر المخطّطات التنموية التي تعتمد في تنفيذها بشكل أساسي على المؤسسة الاقتصادية العمومية. سمحت هذه الاستثمارات والوظائف التي أنشأتها بتوسيع السوق الداخلي، ممّا منح القطاع الخاص فرصا كبيرة للتوسع عبر تلبية جزء من الطلب الفعال الناتج عن توزيع مداخيل جديدة.

تم تنظيم نشاط القطاع الخاص الوطني عبر قانون الاستثمار لسنة 1966 (الأمر 66-284)، وقد وضع شروطا عامة لنشاط القطاع الخاص أهمها⁶:

- منع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي تحددها الدولة إلا بترخيص منها.
- عدم منافسة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

كما تم منح ضمانات للمستثمرين الخواص ضد تأميم مؤسساتهم، حيث ربط هذا القانون عملية التأميم بالمصلحة العامة و اشترط إصدار نص تشريعي بهذا الخصوص كما التزم بدفع تعويض من طرف الدولة لمالكي المؤسسات المؤمّمة في أجل لا يتعدى 9 أشهر¹.

¹ - Derras.O , *Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne* , *Insaniyat / إنسانيات* [En ligne], N° 1 , 1997, consulté le 06 mars 2018, à 11 :13. URL :<http://journals.openedition.org/insaniyat/11473>.

² - Tlemçani.R, *Etat, Bazar et Globalisation: L'aventure de l'infithah en Algérie*, Editions El Hikma, Alger, 1999, p37.

³ - Derras.O, OP.CIT.

⁴ - وهو ما تجلّى عند إصدار القانون رقم 63-227 في شهر جويلية 1963، وهو أول قانون للاستثمار بعد الاستقلال. نظّم هذا القانون إجراءات الاستثمار وإنشاء المؤسسات المطبقة على رأس المال الأجنبي دون الإشارة إلى رأس المال الخاص الوطني الذي تضاربت تصريحات المسؤولين حول موقف الدولة منه. للمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى :

- Derras.O, OP.CIT.

⁵ - Tlemçani.R, OP.CIT, p38.

⁶ - Derras.O, OP.CIT.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

يمكن تقسيم التطور "الميداني" للقطاع الخاص في هذه الفترة إلى مرحلتين:

ب-1-فترة 1966-1971: تميّزت بتجاوب المستثمرين الخواص مع التوجّه الايجابي للدولة تجاه القطاع الخاص والذي برز بشكل واضح في قانون الاستثمار لسنة 1966، وهو ما انعكس في عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية و اللجان الولائية للاستثمار² و التي بلغت 688 مشروعا مثّلت 77,3 % من مجموع المشاريع المعتمدة خلال الفترة 1967-1980³. تركّزت هذه المشاريع في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية.

ب-2-فترة 1971-1979: تميّزت هذه الفترة بتراجع دعم الدولة للقطاع الخاص (وقف المساعدات والمزايا الممنوحة للقطاع الخاص بموجب قانون المالية لسنة 1971)، وهو ما انعكس في تراجع عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة الجديدة المعتمدة خلال الفترة إلى 200 مشروع (أقل من ثلث المشاريع المعتمدة في الخمس سنوات المشكّلة للفترة الأولى). تجسّد الجانب الاخر من رد فعل القطاع الخاص على التوجّه الجديد للدولة في تركيزه على إنشاء وحدات انتاجية مصغّرة تشغّل أقل من 5 عمال، لا تتطلّب رؤوس أموال كبيرة و قابلة للتحويل إلى فروع أخرى للنشاط بسرعة⁴.

رغم التوجّه "غير الودّي" للدولة تجاه القطاع الخاص (الراغب في دخول السوق) في هذه المرحلة، إلا أنها مثّلت فترة رخاء بالنسبة للقطاع الخاص الموجود فعلا في السوق (عكس الراغبين الجدد في دخول السوق) نتيجة زيادة الطلب الفعال و كتلة المداخيل التي تلت الصدمة البترولية الأولى وإعادة توزيع المداخيل الإضافية الناتجة عنها و نتيجة وضعيته الاحتكارية في بعض الأنشطة⁵ (الانتاج الحصري لبعض المنتجات في قطاعات النسيج، البناء والأشغال العمومية، المنتجات الكيماوية و البلاستيكية) وكذا ممارساته في مجال علاقة العمل غير المطابقة للقوانين في الكثير من الحالات⁶. تجدر الإشارة إلى أن الوضعية الملائمة للقطاع الخاص الموجود فعلا كانت في صالح كُبريات المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات الخاصة صغيرة الحجم بفعل أثر حجم المؤسسة على كمية المدخلات التي يمكن أن تحصل عليها لدى المؤسسات العمومية المحتكرة لإنتاج و تسويق المدخلات المصنّعة محليا والمستوردة، وهو ما أدى إلى ثبات هيكل حصة مؤسسات القطاع الخاص في مختلف الأجزاء الخاصة بها من الأسواق⁷.

¹ - Ordonnance N°66-284, Journal officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, N°80, année 1966.

² - نظم الأمر 284-66 عملية منح التراخيص للاستثمارات الخاصة حسب حجم المشاريع: تتكفل اللجنة الوطنية للاستثمار بمنح التراخيص للمشاريع متوسطة وكبيرة الحجم، في حين تتكفل اللجان الولائية بمنح التراخيص للمشاريع صغيرة الحجم (أقل من 500000 دج).

³ - Derras.O, OP.CIT.

⁴ -Ibidem

⁵ - عشية إصدار القانون 82-11 المتعلّق بالاستثمار كان القطاع الخاص يشكّل حوالي 40 % من حجم قطاع النقل، أكثر من 60 % من قطاع البناء والأشغال العمومية، حوالي 70 % في القطاع الفلاحي و أكثر من 50 % في قطاع الصناعة البلاستيكية. في المحصلة قدّرت حصة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات و الفلاحة بحوالي 30 %. لمزيد من المعطيات أنظر:

Tlemçani.R, OP.CIT,p41

⁶ - Derras.O, OP.CIT.

⁷ - Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, pp60-61.

ج- فترة 1980-1989:

تميّزت هذه المرحلة بتغيير سياسي بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى السلطة، تبعه تغيير في نمط النمو من نمط النمو غير المتوازن إلى نمط النمو المتوازن. ظهر توجه إيجابي للدولة في هذه المرحلة اتجاه القطاع الخاص باعتباره فاعلا ضروريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكملا للقطاع الاقتصادي العمومي لكن مع وجوب ضبطه، تأطيره وتوجيهه بما ينسجم مع أهداف السياسة العامة للدولة. تم بلورة هذا التوجه الجديد نحو القطاع الخاص في قانون الاستثمار لسنة 1982¹ والذي وضع القيود التالية على نشاط القطاع الخاص²:

- منع تعدد النشاطات من طرف نفس المستثمر.
- تسقيف مبلغ الاستثمار بـ 30 مليون دج.
- وجوب اعتماد أي مشروع للاستثمار وكذا توسيع أي مشروع قائم، وتتكفل لجنة رسمية بدراسة مشاريع الاستثمار الجديدة ومدى مطابقتها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وكذا أولويات مخططات التنمية.

في المقابل منح هذا القانون العديد من الحوافز الجبائية (إعفاءات من مختلف الضرائب والرسوم لفترات تتراوح بين 5 و 10 سنوات) والمالية (امكانية التمويل البنكي طويل الأجل في حدود 30 % من مبلغ الاستثمار وقصير الأجل لتمويل دورة الاستغلال) و اللوجستية (امكانية الاستفادة من العقار الصناعي، التموين بالتجهيزات الانتاجية، المواد الأولية و قطع الغيار) و المساعدة التقنية في مجال المعلومات الاقتصادية، التقنية و دراسات المشاريع³.

ترجم هذا التوجه الجديد و تجاوب القطاع الخاص الوطني معه⁴ باعتماد 2292 مشروعا للاستثمار في جميع القطاعات بين سنتي 1982 و 1986 بمبلغ إجمالي للاستثمار قدر بـ 3,5 مليار دج. توجهت هذه الاستثمارات بشكل اساسي نحو قطاعات السياحة، مواد البناء، البلاستيك، النسيج والصناعات الغذائية⁵.

تم دعم التوجه السياسي نحو منح مجال أكبر للنشاط للقطاع الخاص و نحو إضفاء طابع الربحية على نشاط المؤسسات العمومية عبر إصدار القانون رقم 86-13 المعدل المتمم للقانون رقم 82-11 الذي ينظم اليات إنشاء و سير المؤسسات المختلطة وهي المؤسسات المشتركة بين رأس المال العمومي و الخاص الوطني والأجنبي و التي تخضع إلى مبدأ الربحية في نشاطها⁶. تم إعطاء دفعة تشريعية أخرى لنشاط القطاع الخاص عبر إصدار القانون 88-25 المرتبط بتوجيه الاستثمار الوطني الخاص والذي

¹- القانون 82-11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34، سنة 1982.

²-Derras.O, OP.CIT.

³ - للمزيد حول تفاصيل هذه التحفيزات يمكن العودة إلى : القانون 82-11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34، سنة 1982.

⁴ - تجدر الإشارة إلى أن درجة يسر إتمام الإجراءات اللازمة لاعتماد الاستثمار(122 إجراء) ثم التجسيد الفعلي للحوافز الواردة في القانون تختلف بحسب درجة "نفوذ" الراغب في الاستثمار، وعليه فالنتائج المحصلة رغم إيجابيتها مقارنة بالمرحلة السابقة (حوالي 900 مشروع خلال الفترة 1967-1980) لا ينبغي أن تخفي استمرار الفجوة بين "مثالية" القوانين والتطبيق الفعلي لها من طرف الإدارة. للمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى: Tlemçani.R, OP.CIT,p46

⁵ - Ibidem.

⁶- القانون 86-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 35، سنة 1986.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

تضمن إجراءات أكثر تشجيعا للقطاع الخاص أهمها إلغاء سقف الاستثمار الذي حدده القانون 82-11 بمبلغ 30 مليون دج¹.

د- فترة ما بعد 1990:

تميّزت بإلغاء نظام التخطيط المركزي وفتح أغلب النشاطات الاقتصادية أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي. من الناحية التشريعية تم إصدار قوانين الاستثمار التالية:

- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار² (ألغى القانون 86-13 و القانون 88-25).
- الأمر 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار³ (ألغى المرسوم التشريعي 93-12).
- الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 03-01⁴.
- القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار (الذي ألغى الأمر 03-01).

تضمنت هذه النصوص القانونية تحفيزات جبائية، مالية و لوجستية لفائدة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، لكنها فُرنت ابتداء من سنة 2009 بقيود على رأس المال الأجنبي تمثلت في فرض قاعدة 49/51 و فرض حق الشفعة لصالح الدولة على تنازل الأجانب عن حصصهم في رأسمال المؤسسات المقيمة في الجزائر. تم إلغاء قاعدة 49/51 في حين تم الاحتفاظ بحق الشفعة لصالح الدولة في القانون 16-09⁵.

ثانيا- الوضعية الحديثة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني:

يشير الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات إلى المعطيات الأساسية التالية بالنسبة للقطاع الخاص في الجزائر:

- يشكّل القطاع الخاص في الجزائر الفاعل الأول في النسيج الاقتصادي بـ 920307 وحدة اقتصادية من مجموع 959 718 وحدة اقتصادية محصاة أي حوالي 96 % من مجموع الوحدات الاقتصادية في الجزائر، مقابل 2,4 % من مجموع الوحدات الاقتصادية تتبع القطاع العام و 1,7 % منها ذات ملكية مختلطة و أجنبية⁶.
- ينشط القطاع الخاص بشكل اساسي في قطاعات التجارة (حوالي 55 % من مجموع الوحدات الاقتصادية)، الخدمات (حوالي 34 % من مجموع الوحدات الاقتصادية) وبشكل اقل في قطاعات الصناعة (حوالي 10 % من مجموع الوحدات الاقتصادية) و قطاع البناء والأشغال العمومية (0,9 % من مجموع الوحدات الاقتصادية)⁷.

¹ - القانون 88-25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28، سنة 1988.

² - المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64، سنة 1993.

³ - الأمر 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47، سنة 2001.

⁴ - الأمر 06-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47، سنة 2006.

⁵ - القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 46، سنة 2016.

⁶ - Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, OP.CIT, p9.

⁷ - Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, OP.CIT, p9.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

من ناحية المساهمة في انتاج الثروة، وحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم استحوذ القطاع الخاص على 86,1 % من مجموع القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة 2014. من ناحية القطاعات الاقتصادية المختلفة وخلال نفس السنة، استحوذ القطاع الخاص على حوالي 99 % من القيمة المضافة في قطاع الفلاحة، حوالي 92 % من القيمة المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية، حوالي 90 % من القيمة المضافة في قطاع النقل والاتصالات، حوالي 82 % من القيمة المضافة في قطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات، حوالي 89 % من القيمة المضافة في قطاع الإيواء والإطعام، حوالي 87 % في قطاع الصناعة الغذائية، حوالي 96 % في صناعة الجلود والأحذية و حوالي 94 % من القيمة المضافة في قطاع التجارة والتوزيع¹.

ثالثا-تطور مداخيل الأسر الناتجة عن المقاولات:

يظهر الملحق رقم 06 تطور مداخيل الأسر الناتجة عن المقاولات خلال الفترة 1993-2016. يمكن استخلاص النتائج التالية من خلال هذا الملحق:

- تضاعفت مداخيل الأسر الناتجة عن المقاولات بحوالي 21 مرة بين سنتي 1993 و 2016.
- قُدرت النسبة المتوسطة لمداخيل الأسر الناتجة عن المقاولات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1993-2016 بحوالي 24,6 %. وقدرت سنة 2011 بحوالي 24 % وهي تعتبر مرتفعة مقارنة بنسبة كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت سنة 2011 حوالي 26 % رغم أن العمال الأجور كانوا يشكلون حوالي 67 % من السكان النشطين مقابل حوالي 31 % للمشتغلين ذاتيا خلال سنة 2011². الأمر الذي يعكس تفاوتاً في توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد لصالح المشتغلين ذاتياً.

الفرع الثالث-المداخيل الناتجة عن التحويلات:

يمكن التمييز بين نوعين من التحويلات النقدية كمصدر لدخل الأسر وهي³:

-التحويلات العمومية وتتضمن تلك التحويلات التي يكون مصدرها نظام الضمان الاجتماعي (المنح العائلية، التعويضات عن حوادث العمل، عن العطل المرضية...)، معاشات التقاعد، المنح التي تمنحها الدولة لفائدة المتدربين في مختلف أطوار التعليم والتكوين.

- التحويلات الخاصة: يكون مصدرها الأفراد والأسر وتتضمن أساساً تحويلات المهاجرين في الخارج لصالح أسرهم في الجزائر و تحويلات العمال في المدن الكبرى لصالح أسرهم في المناطق الريفية⁴.

يظهر الجدول الموالي تطور حجم التحويلات النقدية لصالح الأسر خلال الفترة: 2000-2009:

¹ -Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°28, Mai 2016, pp37-38.

² -Forum des Chefs d'Entreprises(FCE), *Eléments de réflexion sur l'évolution des salaires et du pouvoir d'achat en Algérie*, Jui 2013, p7.

³ - Bali.H, *Inflation et mal développement en Algérie*, OP.CIT, p43.

⁴ - يمكن القول أن التحويلات الخاصة التي تشكل دخلاً فعلياً للأسر هي تلك الواردة من المهاجرين في الخارج لأن التحويلات الداخلية قد تكون احتسبت كأجور أو كمداخيل للمقاولات لصالح أرباب الأسر العاملين ومنه تكون أمام تسجيل مزدوج لنفس الدخل (أو للجزء المحوّل منه).

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

جدول رقم 30: تطور التحويلات النقدية لصالح الأسر خلال الفترة 2009-2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
التحويلات النقدية لصالح الأسر (مليار دج)	431,3	501,4	546	622	772
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	4 123,51	4 227,11	4 522,77	5 252,32	6 149,12
نسبة التحويلات النقدية لصالح الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي %	10,46	11,86	12,07	11,84	12,55
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
التحويلات النقدية لصالح الأسر (مليار دج)	841,7	828	1309,5	1148,6	1356,7
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	7 561,98	8 514,84	9 366,57	11 077,14	10 006,84
نسبة التحويلات النقدية لصالح الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي %	11,13	9,72	13,98	10,37	13,56

المصدر:

-IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 04/31, Feb 2004 ; N° 06/102, Mar 2006; N° 12/21, Jan 2012; N°13/49, Feb 2013.

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول:

- تضاعف حجم التحويلات النقدية لصالح الأسر بحوالي 3 مرات بين سنتي 2000 و 2009.
- تراوحت حصة التحويلات النقدية لصالح الأسر في الناتج المحلي الإجمالي بين قيمة دنيا تقدر بـ 9,72 % سنة 2006 و قيمة قصوى تقدر بـ 13,56 % سنة 2009.

يمكن حوصلة اتجاه تطور مختلف مكونات مداخل الأسر في الجزائر خلال الفترة 1967-2011 من خلال الجدول الموضح في الملحق رقم 07. يمكن إبداء الملاحظات التالية على تطور حصص مختلف المكونات في مداخل الأسر خلال هذه الفترة:

- رجحان حصة الأجور في هيكل مداخل الأسر خلال الفترة 1967-1990 بسبب إضفاء طابع العمل المأجور على التشغيل في الاقتصاد Salarisation de l'économie عبر كل من المؤسسة الاقتصادية العمومية و الوظيفة العمومي.
- تراجع حصة الأجور في هيكل مداخل الأسر ابتداء من سنة 1990 لصالح المداخل الناتجة عن المقاولات بالتزامن مع الانفتاح الاقتصادي و زيادة دور القطاع الخاص والمقاولات في الاقتصاد. تم تسجيل التعادل بين حصتي مكوني مداخل الأسر في بداية الألفية الثانية (سنة 2001) لترجح بعد ذلك حصة المداخل الناتجة عن المقاولات في هيكل مداخل الأسر خلال الفترة اللاحقة (باستثناء سنة 2011).
- تفاوت أهمية التحويلات النقدية في هيكل مداخل الأسر خلال مراحل تطور الاقتصاد الوطني، فقد سجلت حصة التحويلات النقدية انخفاضا متواصلا خلال فترة التخطيط المركزي حيث انتقلت من حوالي 20 % مع بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 إلى حوالي 12 % مع نهاية المخطط الخماسي الثاني سنة 1989، لتشهد بعدها ارتفاعا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية بالتزامن مع ضرورة معالجة اثارها الاجتماعية وهكذا انتقلت من 11 % سنة 1990 إلى حوالي 19 % سنة 1999 عام واحد بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي. استمرت التحويلات النقدية عند مستوى يتجاوز 20 % من مداخل الأسر خلال فترة المخططات التنموية للألفية الثانية إلا انها نزلت تحت عتبة الـ 20 % خلال سنتي 2010 و 2011.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخل

- يمكن في المحصلة القول بأنه من زاوية توزيع المداخل فإن الإصلاحات الاقتصادية كانت في مصلحة طبقة المقاولين ورجال الأعمال حيث أدت إلى زيادة حصّتهم في المداخل الموزعة على الأسر.
- في الأخير تبقى الإشارة إلى تحقيق الأسر لمداخل إضافية (عن المداخل المحصاة رسميا) عبر السوق الموازي سواء عبر إعادة توزيع السلع والخدمات والأصول المتحصّل عليها عبر السوق الرسمي بالسعر الرسمي أو عبر أنشطة إنتاجية وخدمية غير مصرح بها لدى مختلف الإدارات المعنية.

الفرع الرابع-أثر دعم الأسعار/الولوج التفضيلي إلى السلع "الرسمية" على القوة الشرائية للمداخل الموزعة:

خلال مرحلة التخطيط المركزي اقرّت الدولة نظاما لدعم أسعار الكثير من السلع والخدمات، كما اعتمدت نظاما لتوزيع بعض الأصول(السكنات)، مما جعل الأسر ذات الولوج التفضيلي إلى هذه السلع والخدمات تحقّق ادخارات عند استهلاك هذه السلع (كما ساهم في ظهور التبذير في استهلاك بعض السلع والخدمات الأخرى) أو تحقّق مداخل أكبر من المداخل " المحصاة رسميا". لتوضيح هذه الفكرة نضرب المثال التالي¹:

بافتراض أن شخصين يتقاضيان نفس الأجر الإسمي وليكن 4000 دج، أحدهما ذو علاقات جيدة مع أعوان الإدارة تمكّنه من الحصول على الكمية التي يحتاجها من السلع والخدمات بالكامل عبر السوق الرسمي بسعرها المدعّم بينما الآخر محروم من هذه الميزة، إذ يحصل على نصف السلع والخدمات التي يحتاجها عبر "الطوابير" على مستوى السوق الرسمي و النصف الآخر عبر السوق الموازي. إذا افترضنا أن سعر السلع والخدمات على مستوى السوق الموازي هو 3 أضعاف سعرها الرسمي، فإن القوة الشرائية لمبلغ 2000 دج التي ينفقها الشخص الثاني على مستوى السوق الموازي هو $2000/3=666,67$ دج في السوق الرسمي، أي ان الشخص الأول ذو العلاقات الجيدة في الإدارة ينفق $666,67$ دج للحصول على سلع وخدمات تقدر قيمتها بـ 2000 دج على مستوى السوق الموازي أي أنّه يحقّق ادخارا قدره $2000-666,67=1333,33$ دج، وكأن الشخص الأول يتقاضى دخلا قدره $4000+1333,33=5333,33$ دج في حين يتقاضى الشخص الثاني دخلا قدره 4000 دج.

تتمثّل النتيجة الاقتصادية الكلية لهذا الولوج المتفاوت إلى السلع والخدمات بالسعر الرسمي في ارتفاع قيمة الطلب الكلي عن قيمة العرض الكلي المقيّمة بالسعر الرسمي، ومنه وجود فوائض مالية تتجسّد في طلب فعال على مستوى السوق الموازي.

¹ - Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, pp69-70.

المبحث الثالث-تطور استيعاب المداخيل الموزعة في الجزائر:

عندما يحوز عون اقتصادي على مبلغ نقدي(دخل أو تراكم للمداخيل)فإنّ عليه اتخاذ قرار بخصوص كيفية تخصيصه:في الاستهلاك الفوري للسلع والخدمات،في الادخار(الاكتناز أو الإيداع على مستوى القطاع المالي) أو الاستثمار(المالي أو الانتاجي).تُخبرنا النظرية الاقتصادية أن ما يحدّد طريقة تخصيص المبالغ النقدية هو المُفاضلة بين مختلف خيارات استيعاب المداخيل أو مختلف الأصول المتاحة (نظرية الاختيار) أخذًا بعين الاعتبار للظروف التي تحكم كل سوق من أسواق هذه الأصول(المنافع والتكاليف و ظروف تلاقي العرض والطلب).تتميّز الدول النامية بضيق مجال الاختيار المتاح أمام اصحاب المداخيل/الادخارات (من ناحية الأصول الممكن اقتنائها)¹ و ارتفاع التكلفة النسبية لمعاملات استيعابها،وهو ما ينعكس على الاداء الاقتصادي الفعلي في هذه الدول إذ يبتعد به عن مستوياته الكامنة و يتسبّب في العديد من الاختلالات في الدائرتين الحقيقية والمالية للاقتصاد.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تطوّر استيعاب المداخيل في الجزائر عبر كل من الدائرتين الحقيقية(الاستهلاك و استثمارات القطاع الخاص في انتاج السلع والخدمات) والمالية (عبر تعبئة ادخار القطاع الخاص من طرف القطاع المالي) على ضوء التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد مستحضرين حقيقة أن التأثير الأكبر يكون من نصيب المداخيل المرتفعة التي يحدّد سلوك أصحابها أداء مختلف قنوات استيعاب المداخيل.

المطلب الأول-استيعاب المداخيل عبر الاستهلاك :من اقتصاد الندرة L'économie de pénurie إلى اقتصاد الوفرة "النسبية":

يتكوّن العرض الإجمالي للسلع والخدمات من الإنتاج الداخلي مضافا اليه الواردات.من أجل ضمان تموين عادي للسوق لا يكفي تحقيق التعادل الكمي بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي بل يجب توزيع هذا العرض حسب الفترات الزمنية و التواجد الجغرافي للطلب وهو ما يقوم به قطاع التوزيع (تجارة الجملة والتجزئة و الخدمات المرافقة لها من نقل،تخزين ...)بشرط إلمامه بظروف الطلب و قدرته على التكيف معها.في حالة غياب التوافق بين العرض الكلي و البعد الزمني و الجغرافي للطلب نكون أمام حالة ندرة تتفاوت في حدّتها حسب فجوة التوافق بين العرض والطلب الإجماليين.يمكن أن تفسّر ظاهرة الندرة قطاع العائلات التي تجد صعوبة في تلبية حاجاتها من السلع الاستهلاكية المختلفة والخدمات،أو قطاع المؤسسات التي تواجه صعوبة في الحصول على المدخلات و التجهيزات الضرورية لنشاطها و عليه يمكن أن تنتقل الندرة من مجال المدخلات الانتاجية للمؤسسات إلى مجال مخرجاتها ممّا يعمّق مشكلة الندرة في الاقتصاد.

الفرع الأول - أسباب ظهور ظاهرة الندرة في الجزائر:

يمكن إرجاع أهم أسباب ظهور ظاهرة الندرة في الجزائر إلى:

- فلسفة استراتيجية التنمية المتنبّاة في الجزائر إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي:وهي التي تقوم على أولوية التصنيع الثقيل وعلى أولوية الاستثمار على الاستهلاك،وهو ما انعكس مثلا من

¹ -Agénor.P.R &Haque.N.U, *Macroeconomic management with informal Financial markets*,OP.CIT,p92.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

خلال رجحان الواردات الموجّهة للقطاع الانتاجي(السلع التجهيزية والوسيطه)في هيكل الواردات الإجمالية على حساب الواردات الاستهلاكية المصنّعة كما رأينا سابقا.

- طريقة تنظيم النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على احتكار المؤسسات الاقتصادية العمومية لتموين السوق الداخلي في عدد كبير من المنتجات المصنّعة محليا أو المستوردة في ظل ضعف تقديرها للطلب من جهة و ضعف قدرتها على التكيّف مع تغيّراته¹ (خاصة باتجاه الارتفاع) - سواء عبر الانتاج أو عبر الاستيراد- وهو الذي نما بشكل سريع نتيجة توزيع حجم كبير من المداخيل بالترافق مع تنفيذ مختلف المخطّطات التنموية خاصة في ظل عدم توازن توزيع هذه المداخيل وظهور فئات ميسورة من المقاولين والتجار ذات مداخيل وثروات مرتفعة تطلب تلبية حاجات تقع في أعلى هرم ماسلو للحاجات².

الفرع الثاني- تفاوت الأثر الاقتصادي لظاهرة الندرة حسب السلع و الفئات الخاضعة لها:

يتفاوت الأثر الاقتصادي لظاهرة الندرة حسب درجة قابلية السلعة/الخدمة الخاضعة لها للإحلال، فنجد أن درجة الإحلال ترتفع في حالة السلع الغذائية و عليه يسهل تعويض سلعة غذائية بسلعة غذائية أخرى دون فقدان قدر كبير من المنفعة بالنسبة للمستهلك وخاصة بالنسبة لفئات المجتمع الواسعة التي تقع في أسفل هرم المداخيل. تكون إمكانية الإحلال أضعف (في إطار السوق الرسمي) مع شدة الرغبة في الاستهلاك في حالة سلع وخدمات أخرى خاصة بالنسبة للفئات مرتفعة الدخل في المجتمع وهو ما يؤدي إلى ظهور اسواق موازية لتلبية طلب هذه الفئات على السلع والخدمات الخاضعة للندرة سواء من الانتاج المحلي أو عبر الواردات(الشرعية أو غير الشرعية).

الفرع الثالث-"تخفيف" ظاهرة الندرة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

من بين أهم مميزات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهو ما فتح المجال أمام القطاع الخاص لدخول قطاع الاستيراد، كما تم منح حرية أكبر للقطاع الخاص في مجال التجارة الداخلية³، وهو ما سمح بإضفاء مرونة كبيرة في مجال ملاءمة العرض(خاصة من الواردات) مع الطلب نتيجة المرونة التي يميّز بها نشاط القطاع الخاص.

من بين مؤشرات تخفيف ظاهرة الندرة في مجال السلع الاستهلاكية بالنسبة للعائلات ارتفاع حصة السلع الاستهلاكية غير الغذائية في مجموع الواردات من حوالي 12 % سنة 1974 إلى حوالي 13,59 % سنة 1993 ثم حوالي 19 % سنة 2007 لتصل إلى حوالي 16 % سنة 2016 علما أنه من ناحية المبالغ ارتفعت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية من حوالي 480 مليون \$ أمريكي

¹ - Bali.H, *Inflation et mal développement en Algérie*, OP.CIT,p179.

² -هرم ماسلو للحاجات هو تعبير عن تسلسل تلبية الحاجات من طرف العنصر البشري، يبدأ هذا التسلسل عبر تلبية الحاجات الفيزيولوجية (الغذاء،النوم...)، الحاجة للأمن، الحاجة للانتماء، الحاجة للاحترام أو التقدير و أخيرا الحاجة لتأكيد الذات. يمكن ربط هذه الحاجات مع مستوى المداخيل وبذلك يؤدي ارتفاع مستوى المداخيل إلى بالانتقال باتجاه الأعلى في تلبية الحاجات من تلك الفيزيولوجية باتجاه تحقيق الذات وهو ما يترجم بالطلب على سلع وخدمات تتناسب مع كل مستوى من المداخيل/كل طابق من طوابق الهرم.

³ - وهو ما أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على النشاط التجاري، إذ قدرت حصة القطاع الخاص في النشاط التجاري حسب الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 بحوالي 97%. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, OP.CIT, p29.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

سنة 1974 إلى حوالي 7,9 مليار \$ أمريكي سنة 2016 مرورا بأعلى قيمة لها خلال الفترة 1974-2016 و التي سجلت سنة 2013 و بلغت حوالي 10,54 مليار \$ أمريكي¹.

نسجل أيضا في مجال تخفيف ظاهرة الندرة إنشاء وتطور نسيج صناعي وطني بالكامل أو بالشراكة مع الأجانب لإنتاج سلع كانت تقليديا خاضعة للندرة في الجزائر منها السيارات و التجهيزات الكهرومنزلية. نشير أيضا إلى تخفيف ظاهرة الندرة بالنسبة للمؤسسات الخاصة في مجال التجهيزات الانتاجية و المواد الأولية بفعل استيرادها من طرف القطاع الخاص أو من طرف المؤسسات نفسها، وعليه أصبح القيد الرئيسي للحصول على هذا النوع من التجهيزات هو القدرة الشرائية للمؤسسات والحرفيين وليس التعقيدات الإدارية وظروف تنظيم النشاط الاقتصادي التي كانت سائدة خلال فترة احتكار المؤسسات العمومية للواردات والتوزيع الداخلي لهذه السلع².

المطلب الثاني: تطور استيعاب المداخيل عبر الاستثمار الانتاجي:

لقد تطوّر استيعاب مداخل القطاع الخاص عبر الاستثمار الانتاجي³ مع تطوّر موقف الدولة من القطاع الخاص، تحت قيد هامش الحركة الممنوح لهذا الأخير من طرف الدولة من جهة و كذا ظروف مختلف القطاعات التي استقطبت تدفقات الاستثمار الخاص من جهة أخرى.

الفرع الأول-تعطّل مسار تحويل الادخار إلى استثمار انتاجي بفعل احتكار عوامل الانتاج من طرف القطاع العام:

لقد ساد هذا الوضع خلال مرحلة التخطيط المركزي. لم يكن في الإمكان خلال هذه الفترة الانخراط في استثمار انتاجي بدون ترخيص الإدارة الذي يعتبر ضروريا للحصول على مختلف عوامل الانتاج في مختلف الأسواق (الأراضي، البنايات، السلع التجهيزية، المواد الأولية، التمويل، اليد العاملة). تميّزت هذه المرحلة باحتكار النشاط المالي، التجارة الخارجية و جزء كبير من التجارة الداخلية للسلع التجهيزية (المعدّات والآلات) و المواد الأولية ونصف المصنّعة من طرف المؤسسات العمومية، كل منها بحسب قطاع نشاطها، مع إعطاء الأولوية في التمويل و التمويل للمؤسسات العمومية أوّلا ثم للمؤسسات الخاصة الموجودة فعلا في السوق، وهو ما عطّل تحويل ادخارات الراغبين في دخول السوق إلى استثمارات انتاجية (وجود حواجز كبيرة للدخول إلى السوق).

من جهة اخرى وبالنسبة للمؤسسات الموجودة فعلا في السوق، استفادت هذه الأخيرة من حماية الدولة للسوق المحلي (الحماية الجمركية بشكل اساسي) و من وضعيتها الاحتكارية في بعض النشاطات (كما

¹ - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى :

- Douanes algériennes, *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie- Période : 1963-2010*.

- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2016.

² - فقد صرح حوالي 61 % من رؤساء المؤسسات الذين أجابوا عن سؤال متعلّق بظروف تمويلهم بالمواد الأولية الضرورية لنشاطهم ضمن استمارة أسئلة معبّنة في إطار الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات أنهم راضون عن ظروف تمويلهم بالمواد الأولية، في حين صرّح حوالي 27 % منهم بتوقّف نشاطهم بسبب انقطاع التمويل بالمواد الأولية والسلع نصف المصنّعة. لمزيد من المعطيات يمكن العودة إلى:

Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, OP.CIT, pp16-17.

³ - يقدم طمار عبد الحميد التعريف التالي للاستثمار: "الاستثمار هو تحويل الادخار إلى سلع انتاجية l'investissement est une épargne qui se transforme en biens de production أنظر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 :Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OPU, Alger, 2015, p26.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

تمت الإشارة إليه سابقا) في تحقيق فوائض كبيرة لم يكن في إمكانها إعادة استثمارها بالكامل نظرا لظروف تنظيم النشاط الاقتصادي في الجزائر(القيود الكبيرة من الناحية اللوجستية لتوسيع الاستثمارات القائمة أو حتى التشغيل العادي للوحدات الإنتاجية القائمة بالفعل في بعض الحالات¹) وهو ما حوّل هذه الفوائض إلى ادخارات إضافية غير قابلة للتحويل إلى استثمارات إنتاجية إضافية.

يظهر الجدول الموالي تطوّر مداخل الأسر المتكوّنة من فوائض الاستغلال للمقاولين الفرديين و أجور العمال من جهة و استثمار هذه الفئات الاجتماعية من جهة أخرى خلال الفترة 1974-1983:

جدول رقم 31: تطوّر مداخل واستثمار الأسر و المقاولين الفرديين خلال الفترة 1974-1983 (الوحدة:مليار دج)

البيان السنة	الفائض الخام للمقاولين الفرديين(1)	أجور العمال (2)	الدخل الإجمالي للأسر(3=1+2)	استهلاك الأسر(4)	الادخار الخام للأسر(3-4)	استثمار الأسر*ABFF	نسبة الأسر إلى ادخارها الخام %
1974	8,9	16,7	25,6	23,92	1,68	1,5	89.29
1975	11	20,5	31,5	29,52	1,98	1	50.50
1976	12,5	24,5	37	34,01	2,99	1,8	60.20
1977	14	29,5	43,5	42,65	0,85	1,8	265
1978	15,8	37,5	53,3	48,79	4,51	3,4	75.38
1979	20,3	46	66,3	56,22	10,08	2,9	26.85
1980	23,6	57,1	80,7	67,82	12,88	2,9	22.52
1981	28	65,7	93,7	84,57	9,13	4,3	47.09
1982	29,8	76,8	106,6	92,65	13,95	4	28.67
1983	32,4	88,6	121	103,04	17,96	3,3	21.26

* ABFF: Accumulation Brute de Fonds Fixes: التراكم الخام لرأس المال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Henni,A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, p35.

- Office National des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1962-2011*, OP.CIT, p244.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول انخفاض قدرة الأسر على استيعاب ادخارها عبر الاستثمار مع ارتفاع حجم ادخارها الخام، حيث قدرت نسبة الاستثمار إلى الادخار الخام بحوالي 90 % عند حجم للادخار الإجمالي للأسر قدر بـ 1,68 مليار دج سنة 1974 في حين قدرت نسبة الاستثمار إلى الادخار الإجمالي للأسر بحوالي 21 % عند ادخار إجمالي للأسر مقداره 18 مليار دج سنة 1983، و قدرت النسبة بين القيمة القصوى لاستثمار الأسر و القيمة القصوى لادخارها الإجمالي بحوالي 25 % خلال الفترة 1974-1983. إذا ما اخذنا بعين الاعتبار ضعف تعبئة ادخار الأسر عبر القطاع المالي يمكننا أن

¹ تشير بعض التقديرات بأن الفترة المتوسطة للاستلام الفعلي لواردات من الخارج ناهزت السنة، وهو ما دفع المؤسسات العمومية والخاصة إلى القيام بعمليات شراء و تخزين استباقية للمواد الأولية، المواد نصف المصنعة وقطع الغيار (مبالغة في التخزين) بهدف تجنب توقف العملية الإنتاجية بفعل نفاذ المدخلات الإنتاجية. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

Henni,A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, pp27-28.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

نستنتج بقاء أحجام كبيرة من الادخار لدى الاسر في انتظار استيعابها خارج الاستثمار و التوظيف المالي¹.

الفرع الثاني-التحرير "النسبي" لمسار تحول الادخار"الخاص" إلى استثمارات خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

تم تحرير المبادرة الخاصة خلال هذه المرحلة،وهو ما انعكس في انخراط القطاع الخاص في الاستثمار في العديد من الأنشطة والقطاعات وبشكل خاص خارج المحروقات،حيث شهدت الفترة 1987-1999 زيادة معتبرة في حصة الأسر والمقاولين الفرديين في الاستثمار الإجمالي على مستوى الاقتصاد كما يوضّحه الجدول الموالي:

جدول رقم 32:تطور مساهمة مختلف القطاعات المؤسساتية للاقتصاد في الاستثمار الكلي خلال الفترة 1974-2011

الفترة	1974-1979	1980-1986	1987-1994	1995-1999	2000-2011
القطاع المؤسساتي					
معدل الاستثمار %	40,6	33,2	26,8	25	26,9
حصة المؤسسات غير المالية في الاستثمار الكلي %:	66	41,4	41,7	41	35
منها:					
- المؤسسات غير المالية في قطاع الطاقة			16	29	28,3
- المؤسسات غير المالية خارج قطاع الطاقة			25,5	12	6,7
الاسر والمقاولون الفرديون %	6	5	21	20,4	13,2
الإدارات العمومية %	28	53,6	37	38,5	51,6
المؤسسات المالية %			0,3	0,2	0,2
مجموع حصص القطاعات المؤسساتية %	100	100	100	100	100
معدل نمو الاستثمار الكلي %	12	4,4	4,2-	2,3	6,7

* معدل الاستثمار= التراكم الخام لرأس المال/النتاج المحلي الإجمالي

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 :Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT,p34.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق تضاعف حصة الأسر والمقاولين الفرديين في الاستثمار الإجمالي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية(1987-1999) بفعل فتح المجال أمام المبادرة الخاصة إلى حوالي 4 مرات ما كانت عليه خلال النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين بالتزامن مع انخفاض حصة كل من الإدارات العمومية والمؤسسات غير المالية خلال نفس الفترة و انخفاض معدل

¹- يشير أحمد هني إلى أنه خلال سنة 1983 أودعت الأسر مبلغ 2,8 مليار دج على مستوى القطاع البنكي و هو ما يجعل حوالي 15 مليار دج إذا ما أخذنا حجم استثمار الأسر بعين الاعتبار أرصدة خامدة موجهة لاستخدامات أخرى. لمزيد من المعطيات يمكن العودة إلى:

Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, p35.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو ما يعني لعب الاستثمار الخاص لدور معاكس للدورة الاقتصادية (ممتص للصدمات الاقتصادية السلبية).

يمكن أن نلاحظ أيضا من خلال الجدول عودة الدولة إلى لعب دور المستثمر الأكبر في الاقتصاد ابتداء من سنة 2000، وهو ما تم بشكل أساسي على مستوى الهياكل القاعدية والاستثمارات الاجتماعية كما تمت الإشارة إليه في المبحث المتعلق بتطور استراتيجية التنمية في الجزائر. نسجل أيضا خلال هذه الفترة تراجع حصة كل من الأسر والمقاولين الفرديين وكذا المؤسسات غير المالية في الاستثمار الكلي أمام ضخامة برامج الاستثمار العمومية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 33: تطور مساهمة القطاعات المؤسساتية في الاستثمار الكلي خلال الفترة 2000-2010

السنة	2010	2009	2008	2007	2005	2003	2001	2000	القطاع المؤسساتي
المؤسسات غير المالية %	39,8	35,2	33	31,7	32,8	36,4	34,1	31,5	
منها: المؤسسات غير المالية في قطاع الطاقة %	30,8	32,8	28,4	28,5	22,8	26,9	23,7	23,5	
منها: المؤسسات غير المالية خارج قطاع الطاقة %	9	2,4	4,6	3,2	10	9,5	10,4	7,9	
الأسر والمقاولون الفرديون %	10,9	9,7	9,4	11,2	14,9	18,7	22	24	
الإدارات العمومية %	49,2	54,9	57,4	56,9	52	44,6	43,5	44,3	
المؤسسات المالية %	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,4	0,2	
مجموع القطاعات المؤسساتية %	100	100	100	100	100	100	100	100	
قيمة الاستثمارات الكلية (مليار دج)	4351	3811	3228	2462	1691	1265	965	853	
قيمة استثمارات الأسر والمقاولين الفرديين (مليار دج)	474,26	369,67	303,43	275,7	251,96	236,55	212,3	204,72	

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT,p34.

يظهر الجدول السابق أنه رغم انخفاض حصة الأسر والمقاولين الفرديين في الاستثمار الكلي سنة 2010 إلى نصف ما كانت عليه تقريبا سنة 2000 فإن القيمة النقدية لاستثمارات الأسر والمقاولين تزايدت بحوالي 132 % بين سنتي 2000 و 2010.

أدى الجهود الاستثمارية للقطاع الخاص إلى هيمنته على القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

جدول رقم 34: توزيع القيمة المضافة خارج المحروقات حسب طبيعة الملكية خلال الفترة 2009-2015

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان							
القطاع العام (%)	16,41	15,02	15,23	12,01	11,70	13,9	14,22
القطاع الخاص (%)	83,59	84,98	84,77	87,99	88,30	86,1	85,78

المصدر:

-Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°28, Mai 2016, p37.

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, Mai 2017, p41.

يعكس هذا التوزيع للقيمة المضافة خارج المحروقات هيكل النسيج الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهر الإحصاء الاقتصادي الأول الذي اجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 أن القطاع الخاص يشكّل 96 % من مجموع النسيج الاقتصادي الوطني.

من ناحية توجيه استثمارات القطاع الخاص¹ أظهر الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 ما يلي²:

- أن النسيج الاقتصادي الوطني يتكوّن في معظمه من وحدات مصغّرة حيث أخذت 90,6 % من الوحدات الاقتصادية المحصاة الشكل القانوني للشخص الطبيعي في حين أخذت 9,4 % من الوحدات الاقتصادية الشكل القانوني للشخص المعنوي.
- الطابع الخدمي للنسيج الاقتصادي (وبالتالي لاستثمارات القطاع الخاص): حيث شكّل قطاعا التجارة (تجارة التجزئة، تجارة الجملة وتجارة السيارات والدراجات) و الخدمات حوالي 89 % من مجموع النسيج الاقتصادي الوطني (الوحدات الاقتصادية المحصاة). من ناحيته لم يمثّل القطاع الصناعي سوى 10,12 % من النسيج الصناعي الوطني، منها 23,4 % في قطاع الصناعات الغذائية، 10,5 % في صناعة الألبسة، 2,1 % في تحويل الخشب و صناعة المنتجات الخشبية والفلين.

تتقاطع هذه الإحصائيات مع إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار التي أشارت إلى أنه خلال الفترة 2002-2017 استقطب قطاع النقل حوالي 46,28 % من الاستثمارات المسجلة من طرف الوكالة مقابل حوالي 20 % للقطاع الصناعي و حوالي 17 % لقطاع البناء والأشغال العمومية³. يمكن أن نستنتج من خلال هذه الإحصائيات توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو قطاعات ضعيفة الكثافة الرأسمالية (والمخاطرة لأنها تتركز في قطاعات السلع غير القابلة للتداول الدولي وبالتالي لا

¹ - فالوضعية المسجلة سنة 2011 هي حصيلة التطور المتراكم خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بشكل أساسي.

² - Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, OP.CIT, pp7-10.

³ - www.andi.dz consulté le 15/07/2018 à 16 :00.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخل

تواجه بالمنافسة الأجنبية¹) وبالتالي لا تساهم إلا في امتصاص جزء صغير فقط من ادخار القطاع الخاص.

يمكن تفسير سلوك القطاع الخاص في مجال الاستثمار (حجم الاستثمارات المسجلة و اختيار مجالاتها) على أنه رد فعل على استمرار القيود امام الأعمال في عدد من المجالات رغم التحسن المسجل في الكثير من الجوانب مقارنة بمرحلة التخطيط المركزي. تتقاطع تقديرات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي)، قطاع الأعمال الوطني (ممثلا في منتدى رؤساء المؤسسات) وحتى السلطات الرسمية (ممثلة في الوزارة المكلفة بالاستثمار سابقا) في تحديد أربع مجموعات اساسية من المعوقات للاستثمار في الجزائر وهي²:

- صعوبة الولوج إلى عوامل الإنتاج (بشكل خاص عاملي التمويل والعقار الصناعي): فقد أظهر تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2018 أن الجزائر تحتل المرتبة 177 من بين 190 دولة يشملها التقرير في مجال امكانية الحصول على القرض البنكي من طرف المؤسسات الاقتصادية. من ناحية أخرى اظهرت نتائج الاستبيان المرفق بالإحصاء الاقتصادي الأول أن 3,5 % فقط من رؤساء المؤسسات المستجوبين يعتبرون القرض البنكي مصدر تمويلها الاساسي في مقابل 88,2 % من المؤسسات التي صرحت باعتمادها على التمويل الذاتي كمصدر رئيسي لتمويل نشاطها (وهو ما يعتبر رد فعل على ظروف الحصول على قرض بنكي) .

في مجال الولوج للعقار أظهر الاستبيان المرفق بالإحصاء الاقتصادي الأول أن 28,6 % من رؤساء المؤسسات المستجوبين يعتبرون الولوج إلى العقار عائقا أمام الاستثمار. تزداد حدة مشكلة الولوج إلى العقار الصناعي بالنسبة للقطاع الخاص (28,8 % من رؤساء المؤسسات الخاصة المستجوبين) مقارنة بالمؤسسات العمومية (20 % من رؤساء المؤسسات المستجوبين).

- القيود المرتبطة بالحوكمة الاقتصادية: يعتبر وضوح الرؤية (في أجل معقول) عاملا مهما في قرار الاستثمار، سواء بالنسبة للمستثمر الوطني أو الأجنبي. يرتبط وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمر باستقرار الإطار التشريعي للأعمال من جهة و بوضوحه من جهة أخرى مما يساهم في توقع مآلات النزاعات في حالة حصولها.

يمكن أن نميز ثلاث أبعاد للقيود المرتبطة بالحوكمة الاقتصادية في الجزائر:

- غياب استقرار الإطار التشريعي: يعتبر الإطار التشريعي في الجزائر غير مستقر نتيجة التعديلات الكثيرة في التشريعات وعدم وضوحها في الكثير من الحالات (إذ كثيرا ما يتم إحالة قضايا معينة في القوانين إلى نصوص تطبيقية من أجل وضعها محل التطبيق في الواقع وهو ما يترك هامشا واسعا لعدم اليقين بالنسبة للمستثمر و هامشا واسعا للمناورة في التطبيق بالنسبة لأعوان الإدارة). ساهم هذا الوضع في عرقلة الاستثمار، خاصة الأجنبي منه، فقد أشارت دراسة لمؤسسة Foreign Investment Advisory Service بناء على طلب من وزارة المالية الجزائرية سنة 2004، بهدف معرفة إجماع المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، إلى أربع قيود

¹ -Bellal.S, *De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question*, El-Bahith Review 14/2014,p89.

² - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 :Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT,p43.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

اساسية أمام استثمارات الأجانب في الجزائر وهي: عدم التأكد في المجال السياسي l'incertitude ، غياب القدرة على قراءة الوضع السياسي وغياب استقراره l'illisibilité et l'instabilité ، سوء تطبيق القوانين والتشريعات وأخيرا الرشوة وسوء التسيير¹.

- ضعف القدرة على التسيير والتنفيذ الفعلي للسياسات على أرض الواقع: ترتبط القدرة على تنفيذ السياسات العمومية بطريقة تنظيم الإدارات والوكالات العمومية، الإجراءات، المناهج و وسائل التحليل واتخاذ القرار، وسائل المتابعة والرقابة، الموارد البشرية المؤهلة، وسائل العمل والتسيير التقني المتاحة لمختلف الإدارات العمومية². تم تسجيل العديد من التطورات في مجال تنظيم الإدارات العمومية³ وتزويدها بالوسائل اللازمة للعمل⁴ ومع ذلك ما زال قطاع الأعمال يشكو من البيروقراطية التي تصل إلى حد التعسف على مستوى الإدارات الاقتصادية والتي تدفعه إلى اللجوء إلى العلاقات الشخصية و الرشوة من أجل تسهيل تسوية إجراءاته الإدارية⁵.
- ثقل و ارتفاع تكلفة إجراءات حل النزاعات المرتبطة بالاستثمارات: يعتبر النظام القضائي الإطار الطبيعي لحل النزاعات المرتبطة بالاستثمار (بعد استنفاد جميع الحلول الودية). يحدّد أداء النظام القضائي مآلات وتكلفة حل هذه النزاعات (التكلفة المالية و التكلفة من ناحية الوقت). يعتبر تقييم محيط حل النزاعات المرتبطة بالأعمال جزءا من تقييم مناخ الأعمال الذي يعدّه البنك الدولي في إطار تقريره السنوي حول مناخ الأعمال على مستوى العالم (تقرير Doing business) وذلك عبر المؤشر المُعنُون بالإنزَام بتنفيذ العقود Enforcing contracts والذي يقيس الوقت والتكلفة اللازمين لحل النزاعات المرتبطة بالأعمال و نوعية أداء الجهاز القضائي في حل هذه النزاعات⁶. حصلت الجزائر سنة 2018⁷ على المرتبة 103 من بين 190 دولة شملها تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2018، وقد قدّر التقرير عدد الإجراءات اللّازم اتخاذها للإلزام بتنفيذ العقود بـ 45 إجراء (وهو العدد نفسه للإجراءات ابتداء من سنة 2010 بعد أن كان 47 إجراء بين سنتي 2004 و 2009)، كما قدّر عدد الأيام اللازمة لانتهاء من إجراءات الإلزام باحترام العقود (الإجراءات القضائية من لحظة ايداع الدعوى القضائية إلى غاية تنفيذ الحكم القضائي) بـ 630 يوما في المتوسط⁸ منها 21 يوما لإتمام إجراءات رفع الدفع الدفع القضائية، 390 يوما من أجل اتمام جلسات المحاكمة و إصدار الحكم و 219 يوما في المتوسط لتنفيذ الحكم القضائي. من ناحية التكلفة المالية أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2018 أن تكلفة الإجراءات القضائية لاسترجاع قرض عبر القضاء تقدر بحوالي 19,9 % من قيمته⁹، منها 8,1 % تمثل أتعاب المحامين و 7,4 % تمثل المصاريف القضائية و 4,4 %

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT,p43.

² - Ibidem.

³ - مثلا تم العمل بنظام الشباك الوحيد على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وهو ما يسهّل الإجراءات بالنسبة للمستثمرين.

⁴ - خاصة في مجال استعمال الإعلام الالي و الرقمنة .

⁵ - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

- Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT,pp46-48.

⁶ -The World Bank, Doing Business report 2017,p22 (version électronique téléchargée à partir de la page web: <http://www.doingbusiness.org/reports le 07/06/2018> à 11:29).

⁷ - <http://www.doingbusiness.org>

⁸ - في حين قدر الأداء الأفضل على مستوى بلدان عيّنة التقرير سنة 2018 بـ 120 يوما وذلك في سنغافورة

⁹ - في حين قدر الأداء الأفضل على مستوى بلدان عيّنة التقرير سنة 2018 بـ 0,1 % من قيمة القرض وذلك في مملكة بهوتان.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

تمثل مصاريف تنفيذ الحكم من ناحية نوعية الإجراءات القضائية حصلت الجزائر سنة 2018 على علامة أقل من المتوسط تقدر بـ 5,5 على سلم يتراوح بين 0 و 18 نقطة في حين حصلت على علامة 0 في سلم يتراوح بين 0 و 4 نقاط في مؤشر رقمنة المحاكم من النقائص المسجلة أيضا في مجال حل النزاعات التجارية غياب محاكم متخصصة¹ في هذا المجال و قلة عدد القضاة المتخصصين في القانون التجاري².

- صعوبة وارتفاع تكلفة الولوج إلى الخدمات والمرافق العامة:

ترتبط صعوبة الولوج إلى الخدمات والمرافق العامة بالأجال اللازمة للحصول على بعض الخدمات والترخيص الإدارية لإتمام الإجراءات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، ففي تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2018:

- حصلت الجزائر على المرتبة 146 من 190 دولة في مجال الحصول على ترخيص بالبناء. قدر التقرير عدد الإجراءات اللازمة للحصول على هذا الترخيص بـ 19 إجراء (قدرت القيمة المعيارية لأفضل أداء في مجال عدد الإجراءات بـ 5 إجراءات ولم تسجل في أي بلد من بلدان عينة التقرير) كما قدر عدد الأيام اللازمة للحصول عليه بـ 146 في المتوسط (قدرت القيمة المعيارية لأفضل أداء في مجال عدد الأيام اللازمة للحصول على الترخيص بـ 26 يوم ولم تسجل في أي بلد من بلدان عينة التقرير). يكلف الحصول على ترخيص البناء حسب التقرير 8,1 % من تكلفة الإنجاز (قدرت القيمة المعيارية لأفضل أداء في مجال نسبة تكلفة الترخيص إلى تكلفة الإنجاز بـ 0 % ولم تسجل في أي بلد من بلدان عينة التقرير).
- حصلت الجزائر على المرتبة 120 من 190 بلدا في مجال الربط بالشبكة الكهربائية. يتطلب الربط بالشبكة الكهربائية حسب التقرير 5 إجراءات (قدر أفضل أداء في مجال عدد الإجراءات في بلدان عينة التقرير بـ 3 إجراءات وسجل في كل من ألمانيا و كوريا الجنوبية). قدر نفس التقرير الفترة المتوسطة اللازمة لإتمام لربط الفعلي بالشبكة الكهربائية في الجزائر بـ 180 يوم (مقابل 18 يوم في الدول التي سجلت أفضل أداء من بين بلدان عينة التقرير ومن بينها كوريا الجنوبية و الإمارات العربية المتحدة). من ناحية تكلفة الربط بالشبكة الكهربائية، قدر التقرير هذه التكلفة بـ 1335,3 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (في مقابل تكلفة تقدر بـ 0% في اليابان وهو البلد ذو الأداء الأفضل بين بلدان عينة التقرير في هذا المجال).
- حصلت الجزائر على المرتبة 163 من 190 بلدا في مجال إجراءات نقل/تسجيل الملكية. يتطلب نقل/تسجيل الملكية في الجزائر حسب التقرير 10 إجراءات (مقابل إجراء واحد في الدول ذات الأداء الأفضل في هذا المجال ضمن عينة بلدان التقرير ومنها النرويج و السويد). قدر التقرير الفترة اللازمة لنقل/تسجيل الملكية بـ 55 يوم في المتوسط (مقابل يوم واحد في الدول ذات الأداء الأفضل في هذا المجال ضمن عينة بلدان التقرير وهي البرتغال، جورجيا و نيوزيلندا). يكلف نقل الملكية في الجزائر حسب التقرير 7,1 % من قيمة

¹ - في فرنسا مثلا نجد محاكم متخصصة في النظر في نزاعات الأعمال بين التجار والمؤسسات الاقتصادية بما فيها مؤسسات القرض، كما تقوم بتسيير ما يسمى بالإجراءات الجماعية les procédures collectives (التصفية القضائية، التوقف عن الدفع، الحماية من الدائنين). لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

[https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Tribunal_de_commerce_\(France\)](https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Tribunal_de_commerce_(France))

² - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT, pp48-49.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

الأصل موضوع نقل/تسجيل الملكية (مقابل 0 % من قيمة الأصل في الدولة ذات الأداء الأفضل في هذا المجال ضمن عينة بلدان التقرير وهي المملكة العربية السعودية).

-الولوج إلى المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات:

تعتبر المعلومة عنصرا أساسيا في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي/السياسي، بل تعتبر من عوامل الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع المالي الذي تحتاج فيه المؤسسات المالية إلى معلومات (مالية، اقتصادية...) عن طالبي التمويل من أجل اتخاذ قرارها بخصوص طلباتهم، لهذا تلجأ البنوك المركزية إلى إنشاء مركزيات المخاطر وإلزام البنوك بتزويدها بالمعلومات عن زبائنها كما تلزمها بتحمل نفقات تسيير هذه القواعد للبيانات.

يتميز مناخ الأعمال في الجزائر بعدم كفاية قواعد البيانات الاقتصادية المتوفرة للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من الناحيتين الكمية (قلة عدد قواعد البيانات الاقتصادية) و النوعية (عدم تزويدها بالبيانات بشكل مناسب)¹ يمكن أن نأخذ كمثال عن ضعف الولوج إلى المعلومة الاقتصادية حالة مركزيات المخاطر في القطاع البنكي رغم أهميتها في النشاط المالي، إذ واجهت البنوك الجزائرية سنة 2016 صعوبة في مواكبة قرار الحكومة بتشجيع استهلاك المنتجات الوطنية عبر القرض الإستهلاكي بسبب عدم جاهزية مركزية المخاطر الخاصة بالأسر والتي تعتبر وسيلة أساسية في تسيير مخاطر هذا النوع من القروض من طرف المؤسسات البنكية. يؤكد تقرير البنك الدولي حول مناخ الاعمال لسنة 2008 هذه الحقيقة إذ حصلت الجزائر على العلامة 0 في سلم يتراوح بين 0 و 8 درجات في مؤشر متعلق بمدى اتساع تغطية نظام المعلومات حول المقترضين (مركزية المخاطر).

المطلب الثالث-استيعاب المداخيل/الادخارات عبر السوق المالي:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الناحية المالية الكلية اقتصاد استدانة، وتستحوذ المؤسسات البنكية على أغلب اصول القطاع المالي (الذي يشمل إضافة إلى القطاع البنكي قطاع التأمينات و السوق المالي). في سنة 2004 استحوذت المؤسسات البنكية على 92,8 % من أصول القطاع المالي في حين استحوذت المؤسسات المالية غير البنكية على الحصة المتبقية من أصول القطاع المالي والمقدرة بـ 7,2 % منها 2,8 % لصالح شركات التأمين².

الفرع الأول-تعطل استيعاب الادخارات عبر السوق المالي بسبب غياب توازن سوق السلع والخدمات:

تمت الإشارة من قبل إلى مفاضلة أصحاب المداخيل/الادخارات بين مختلف الأصول/الاستخدامات المتاحة لهم عند تخصيص ادخاراتهم. تميّز سوق السلع والخدمات خلال مرحلة التخطيط المركزي كما تمت الإشارة إليه سابقا بغياب التوازن بين العرض والطلب بسبب ظاهرة اقتصاد الندرة من جهة، وبسبب صعوبة الانخراط في مشاريع استثمارية تمتص الادخارات المتاحة للعائلات من جهة وتساهم في دعم العرض من السلع و الخدمات من جهة أخرى. أدى غياب التوازن على مستوى سوق السلع

¹ -Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 :Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT, p50.

² - Achouche.M& Belahbib.R, *Développement des systèmes financiers des pays du Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) et financement des PME : Une analyse comparative*, document de recherche téléchargé à partir de la page : <http://fseg2.univ-tlemcen.dz/larevue09/mohammed%20achouche+razika%20belhabib.pdf> ,le 08/08/2018 à 13 :30

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

والخدمات إلى ظهور فرص لتحقيق فوائض توزيعية(من أنشطة إعادة توزيع السلع والأصول المتحصّل عليها عبر السوق الرسمي على اساس السعر الرسمي) على مستوى سوق موازي تتحدّد فيه الأسعار بشكل حر عبر تلاقي الطلب الناتج عن فوائض مالية تنتظر التخصيص و العرض الناتج عن تحويل السلع من السوق الرسمي و عن الاستيراد.تطوّر السوق الموازي ليصبح قناة لاستيعاب الادخارات من جهة العرض(في شراء الأصول بهدف إعادة بيعها من خلاله) ومن جهة الطلب(تمكين المقصيين من الحصول على السلع والخدمات المعروضة على مستوى السوق الرسمي من الحصول عليها بسعر أعلى من سعرها الرسمي) منافسة للقنوات الأخرى لاستيعاب المداخيل/الادخارات بما فيها السوق المالي.

تشير بعض التقديرات إلى استقرار أسعار الأصول الحقيقية(التي يواجه الطلب عليها ضغطا مثل السيارات،العقارات،المعدّات والآلات) على مستوى السوق الموازي خلال الفترة 1976-1977 عند ثلاث اضعاف الأسعار المطبّقة على مستوى السوق الرسمي¹، وهو ما يمنح الأفراد الذين يمكنهم الحصول عليها عبر السوق الرسمي معدّلا إجماليا للعائد يقدر بـ 200 % على الأقل وهو ما لا يمكن لأي معدّل للفائدة تعرضه المؤسسات البنكية منافسته(قَدّر معدل الفائدة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 5 % خلال نفس الفترة).

يمكن تقديم المثال التالي² لمزيد من التوضيح:

- في حالة توظيف مبلغ 100 دج على مستوى صندوق التوفير لمدة سنة على أساس معدل فائدة 5 %: الفائدة السنوية 5 دج.
- في حالة "توظيف" نفس المبلغ في 4 صفقات على مستوى سوق الصرف الموازي (شراء الأصول على مستوى السوق الرسمي من أجل إعادة بيعها على مستوى السوق الموازي) ،بافتراض سعر موازي يساوي ثلاث اضعاف السعر الرسمي و بافتراض إعادة استثمار الفائض المحقّق مع رأس المال في كل مرّة:
 - الصفقة الأولى: رأس المال: 100 دج ،رقم الأعمال: 300 دج،الفائض الإجمالي: 200 دج.
 - الصفقة الثانية: رأس المال: 300 دج، رقم الأعمال: 900 دج، الفائض الإجمالي: 600 دج.
 - الصفقة الثالثة: رأس المال: 900 دج، رقم الأعمال: 2700 دج، الفائض الإجمالي: 1800 دج.
 - الصفة الرابعة: رأس المال: 2700 دج، رقم الأعمال: 8100 دج، الفائض الإجمالي: 5400 دج.
 - مجموع الفوائض الإجمالية المحقّقة: 8000 دج، راس المال الابتدائي: 100 دج.
 - معدل العائد على "الاستثمار" : $100/8000 * 100 = 12.5\%$.

يمكن تشبيهه وضعية إجمام أصحاب الفوائض المالية عن ايداعها على مستوى البنوك وتوجيهها للمضاربة على مستوى السوق الموازي بوضعية مصيدة السيولة لدى كينز،وهي الوضعية الموافقة لإجمام اصحاب الفوائض المالية في الاقتصاديات التي تتميز بتوازن سوق السلع والخدمات أو على الأقل غياب حالة اقتصاد الندرة عن ايداعها على مستوى البنوك بسبب ضعف معدل الفائدة و تفضيلهم الاحتفاظ بها على شكل سيولة.لا يمكن الخروج من وضعية مصيدة السيولة إلا عبر رفع معدل الفائدة في

¹ - Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, p48.

² - Ibidem

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

حالة الاقتصاديات التي تتميز بتوازن أسواقها للسلع والخدمات و إلا عبر تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات بالنسبة لاقتصاديات الندرة¹.

تجدر الإشارة أيضا إلى ارتباط جزء من ادخار الاسر لدى القطاع البنكي بحصولها على أصول يشترط في اقتنائها عبر السوق الرسمي تشكيل ادخار على مستوى القطاع البنكي وخاصة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ومنها العقارات السكنية والسيارات على سبيل المثال².

الفرع الثاني-ضعف استجابة ادخار العائلات لإجراءات التحرير المالي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

يقصد بالتحرير المالي رفع القيود الإدارية عن نشاط المؤسسات المالية(إلغاء التحديد الإداري لمستويات معدلات الفائدة،إلغاء تأطير القرض....) مما يؤدي في تحسين أدائها(التطور المالي) و مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي. يعرّف التطور المالي بأنه المسار الذي تحسّن بموجبه الأدوات، الأسواق والوسطاء الماليين معالجة المعلومة، تنفيذ العقود وإتمام المعاملات بما يسمح للقطاع المالي بالقيام بوظائفه الاقتصادية على أكمل وجه³. عادة ما يترافق التطور المالي بزيادة مدى أنشطة المؤسسات المالية وزيادة العمق المالي للاقتصاديات.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أربع قنوات لتأثير التحرير(والتطور) المالي على الادخار الكلي وهي⁴:

- قناة معدل الفائدة: يتحدّد الأثر الإجمالي لمعدل الفائدة على الادخار عبر تفاعل أثرين جزئيين متعاكسين هما أثر الإحلال و أثر الدخل. لا تجزم كل من الأدبيات النظرية والتجريبية باتجاه تأثير معدل الفائدة على الادخار(رجحان أحد الأثرين على الآخر).بموجب أثر الإحلال يزيد معدل الادخار بارتفاع معدل الفائدة(الحقيقي) حيث يتم إحلال الأصول المالية المنتجة للفائدة (الادخار) محل الأنواع الأخرى من الأصول المتاحة للأعوان الاقتصاديين(الاستهلاك).بموجب أثر الدخل/الثروة ينخفض معدل الادخار بارتفاع معدل الفائدة نتيجة انخفاض القيمة الحالية لدخل/ثروة العون الاقتصادي ومنه قوته الشرائية مما يستنزفها في حالة استهلاكها الحالي.

- قناة القرض البنكي: تعتبر القناة الأهم لتأثير التحرير/التطور المالي على الادخار.يسمح توسّع القرض البنكي برفع قيد التمويل الذي يكبح استهلاك الأعوان الاقتصاديين ،حيث يمكنهم من الاستهلاك الفوري

¹ - Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, pp44-49

² - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

SAKER.A, *Les incitations à l'épargne des ménages.Cas de la C.N.E.P*, Cahiers du CREAD,N°11,3^{eme} trimestre,1987,pp 65-78.

³ - Jacquet P, Pollin j.p, *systèmes financiers et croissance*, (2007), (document de recherche téléchargé à partir de la page Web: <http://www.univ-orleans.fr/leo/liensdr/liendr2007/dr200723.pdf> le 11/01/2008).

⁴ - Boumghar.M.Y, *Libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?*, Cahiers du CREAD n°81-82,2007, pp 174.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

بدل تأجيل الاستهلاك¹ إلى غاية تشكيل الادخار اللازم للقيام بالمشتريات المطلوبة خاصة بالنسبة للأصول مرتفعة القيمة (العقارات، السيارات...) تعتبر تكلفة القرض عاملا مهما اخر في قرار الاقتراض (بالإضافة إلى توفر القروض والمقرضين)، وهي تميل نحو الانخفاض مع ارتفاع مستوى التطور المالي و زيادة المنافسة بين مؤسسات القرض.

- قناة الإبداع المالي: يؤدي ظهور منتجات مالية جديدة متناسبة مع الاحتياجات المالية لأصحاب الفوائض المالية² إلى تشجيع اقبالهم على الادخار، وهو ما يساهم إما في جلب مدخرين جدد أو رفع ادخارات المدخرين "القدامى".

- قناة مؤسسات تعبئة الادخار: عبر رفع عدد مؤسسات تعبئة الادخار يتسع ويتنوع نطاق العرض الموجّه لأصحاب الفوائض المالية وتتجه تكلفة المعاملات نحو الانخفاض. يمكن لتوسيع نطاق العرض أن يساهم في دعم قناة معدل الفائدة عبر المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية و كذا قناة الإبداع المالي.

تم تسجيل بعض التطور في المجالات الأربع في الجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فقد تم:

- إقرار تحرير معدلات الفائدة (تدرجيا ابتداء من سنة 1990).
- توسيع الولوج إلى القرض بالنسبة للعائلات خاصة في مجال القروض العقارية والاستهلاكية.
- تسجيل ارتفاع عدد مؤسسات القرض لتصل إلى 20 مؤسسة قرض (بنك ومؤسسة مالية) في نهاية سنة 2016.
- ظهور عرض في مجال المالية الإسلامية من طرف عدة مؤسسات بنكية (بنك البركة، بنك السلام، بنك الخليج الجزائر...) و ظهور توجه لدى السلطات العمومية نحو تطوير نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية من خلال إصدار النظام 02-18 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية و الذي عوض بالنظام 02-20 الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ينبغي أن نشير في المقابل إلى محدودية أثر هذه التطورات بفعل:

- هيكل القطاع البنكي الذي لا تزال البنوك العمومية تهيمن عليه .

¹ لهذا يوصف القرض بأنه تسبيق على مداخيل مستقبلية. فالعون الاقتصادي يجعل استهلاكه عبر القرض بدلا من انتظار الوقت اللازم لتشكيل الادخار ثم الاستهلاك.

² مثل المنتجات المالية الإسلامية بالنسبة للمسلمين المحرجين من التعامل في المنتجات المالية الربوية التقليدية.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

- محدودية عرض منتجات الادخار الموجهة للجمهور العريض، حيث تتركز هذه الأخيرة في بعض المنتجات البنكية التقليدية(المنتجة للفائدة) التي تقتصر في أغلب البنوك على دفاتر الادخار، حسابات الودائع لأجل وسندات الصندوق. هناك عرض لمنتجات ادخار تشاركي épargne participative (منتجات ادخار ذات خلفية اسلامية قائمة على تقنية المضاربة) في بعض البنوك محدودة الانتشار جغرافيا(منها بنك الخليج الجزائر، مصرف السلام، بنك TRUST). تعتبر منتجات الادخار السوقية شبه غائبة بفعل ضعف نشاط بورصة الجزائر. من جهتها تعتبر منتجات التأمين على الأشخاص ذات البعد الادخاري مجهولة من طرف الجمهور العريض، فقد قدر مجموع أقساط التأمين على الأشخاص المحصلة من طرف شركات التأمين في الجزائر بـ 8,527 مليار دج منها 27 مليون دج فقط على عقود التأمين ذات الطابع الادخاري contrats de capitalisation¹.

- تدخل الدولة في دعم معدلات الفائدة على القروض و التحديد الإداري لأسعار بعض الأصول (العقار).
- توجه البنوك الخاصة الأجنبية نحو جزء صغير من الطلب يتمثل في الفئات الميسورة دون الفئات العريضة من المجتمع².

انعكست هذه العوامل في ضعف استجابة ادخار العائلات³ لإجراءات التحرير المالي، فقد أشارت دراسة حول العلاقة بين إجراءات التحرير المالي وادخار العائلات في الجزائر خلال الفترة 1970-2006⁴ إلى علاقة سلبية بين مؤشر التحرير المالي (مؤشر مركب ذات قيمة متزايدة ابتداء من سنة 1990 مع توالي إجراءات التحرير المالي) و ادخار العائلات ممثلاً في نسبة ادخار العائلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما فسّرتة الدراسة برجحان تأثير قناة القرض البنكي(تخفيف القيود على تمويل استهلاك العائلات عبر القرض البنكي) على تأثير قناة معدل الفائدة(ضعف استجابة ادخار العائلات لارتفاع معدلات الفائدة الدائنة الناتج عن التحرير المالي). كمثل على هذه الوضعية و خلال سنة 2012، قدر ادخار الأسر والمقاولين الفرديين بحوالي 11207 مليار دج اي ما يعادل 153 مليار \$، تم ايداع حوالي

¹ - DOUAKH. M, *Quel avenir pour les assurances de personnes en Algérie ?*, Revue de l'assurance(édité par le Conseil National des Assurances),N°12,2016,p62.

² - لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

CGAP, *Bancarisation de masse en Algérie Opportunités et défis*, Rapport de mission conjointe CGAP/AFD pour l'évaluation des opportunités de la microfinance en Algérie, 2006, (document électronique téléchargé à partir de la page web : http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2908/MF_in_Algeria_fr.pdf le 13/12/2007)

³ - الذي شكّل في المتوسط حوالي 37,95% من الموارد المتاحة للقطاع البنكي خلال الفترة 2009-2016، والذي مثلت الودائع لأجل فيه 86,34 من ادخار العائلات في المتوسط خلال نفس الفترة. أنظر تقرير بنك الجزائر لسنتي 2012 و 2016 لمزيد من المعطيات.

⁴ - Boumghar.M.Y, *Libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?*, OP.CIT.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

60,6 % منه على مستوى القطاع البنكي في حين ظل الجزء الباقي والذي قَدّر بحوالي 60,3 مليار \$ كأرصدة خاملة خارج القطاع البنكي¹.

خلاصة:

¹ - Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes)*, OP.CIT, pp36-37.

الفصل الثالث..... جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر: التفاوت بين توزيع و استيعاب المداخيل

تعود جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخيل على مستوى الاقتصاد الوطني. ارتكزت استراتيجيات التنمية في الجزائر منذ الاستقلال على تهمين موارد المحروقات على مستوى الأسواق الدولية ثم إعادة توزيعها عبر النفقات العمومية من خلال قناتي التوظيف - سواء على مستوى التوظيف العمومي أو القطاع الاقتصادي العمومي- و المقابلة. مرت استراتيجية التنمية في تطورها بمرحلة التخطيط المركزي أين تم انتهاج استراتيجية التنمية غير المتوازنة لمدة فاقت العشرية لتليها استراتيجية التنمية المتوازنة التي لم تفلح في إعادة التوازن إلى هياكل الاقتصاد الوطني، ليجد البلد نفسه مجبرا على التوجه نحو اقتصاد السوق في ظروف غير مناسبة على المستويين المحلي والدولي. استقطبت الأسر خلال مختلف هذه المراحل للتطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلد جزءا كبيرا من المداخيل الموزعة مما ساهم في رفع جانب الطلب في الاقتصاد دون أن يواكب ذلك تطور موافق في جانب العرض بسبب ظروف تنظيم النشاط الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط المركزي و بسبب قصور الإصلاحات الاقتصادية عن التحرير الكافي للمبادرة الخاصة بما يساهم في دعم جانب العرض و إحداث التوازن بين العرض والطلب الكليين. لم تفشل الإصلاحات الاقتصادية فقط في التحرير الكافي للمبادرة الخاصة في المجال الانتاجي عبر تحويل ادخار الأسر إلى مشاريع استثمارية بل فشلت الإصلاحات المتبناة في المجال المالي في تحسين تعبئة هذه الادخارات عبر القطاع المالي. أمام ضعف الاستيعاب الداخلي للمداخيل الموزعة والادخارات الناتجة عن تراكمها (خاصة بالنسبة لأصحاب المداخيل المرتفعة من المقاولين و أصحاب المهن الحرة) برز سوق الصرف الموازي كأحد القنوات الإضافية لاستيعاب هذه المداخيل و الادخارات، و سوف نتناول في الفصل الموالي ظروف نشأة، تطور و أداء هذا السوق خلال مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع-
سوق الصرف
الموازى:قناة
إضافية لاستيعاب
المداخل في
الجزائر

تمهيد:

تعتبر الممارسات الموازية في مجال الصرف قديمة في الجزائر، إذ تعود إلى الحقبة الاستعمارية حسب دراسة لـ Reinhart & Rogoff¹ حول تاريخ أنظمة الصرف في العالم شملت 153 بلدا خلال الفترة 1946-2001. رغم التوجّه الواسع نحو توحيد أنظمة الصرف على مستوى الدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف في الماضي، استمر نشاط سوق الصرف الموازي في الجزائر بعد الاستقلال و حتى يومنا الحالي. يؤثر وجود سوق موازي للصرف على سلوك كل من الأعوان الاقتصاديين الخواص الذين يجدون فيه قناة إضافية لاستيعاب مداخيلهم و كذا السلطات العمومية التي لا يمكنها تجاهل تأثيره على سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين؛ و تشير العديد من التحاليل إلى أنه من بين أهداف قرارات تخفيض قيمة العملة الوطنية المتخذة من طرف السلطات العمومية تقليص الفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي².

المبحث الأول-التطور التاريخي لسوق الصرف الموازي في الجزائر:

ارتبط تطوّر سوق الصرف الموازي في الجزائر بالمهاجرين الجزائريين، وخاصة المتواجدين منهم في فرنسا، على اعتبار أن ادخار المهاجرين هو المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة على مستوى هذا السوق³. قبل التطرّق إلى مراحل تطوّر سوق الصرف الموازي في الجزائر يجدر بنا التعرّيج على دوافع و قنوات تحويلات المهاجرين التي شكّلت دائما الجزء الأساسي من جانب العرض على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر. سوف نقوم في مطلب ثان باستعراض تطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين و علاقتها مع سوق الصرف الموازي، في حين سنتطرق في مطلب ثالث للتطوّر التاريخي لسوق الصرف الموازي في الجزائر من ناحية مستوى علاوة الصرف الموازي و تصنيفه حسب هذا المستوى.

المطلب الأول- عموميات حول تحويلات المهاجرين:

تعتبر تحويلات المهاجرين موردا اقتصاديا هاما في كثير من الدول النامية؛ ففي سنة 2014 شكّلت هذه التحويلات على الأقل 18 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية العشرة الأولى الأكثر استقطابا لتحويلات المهاجرين، فقد مثّلت تحويلات المهاجرين خلال هذه السنة 41,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة طاجيكستان، 30,3 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قرغيزيا، 29,2 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة نيبال، 27,9 % من الناتج المحلي الإجمالي لمملكة Tonga و 17,9 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة أرمينيا⁴. في مقارنة مع المصادر الخارجية الأخرى لرؤوس الأموال المتاحة للدول النامية و خلال الفترة 1990-2014، أعتبرت تحويلات المهاجرين ثاني أهم مصدر أجنبي لرؤوس الأموال في الدول النامية بمبلغ مجمّع قدر بـ 3395 مليار \$ بعد الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ - Reinhart.C, *Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation*, OP.CIT.

² - أنظر مثلا :

Koranchelian Taline, (2005), *The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience*, IMF Working Paper N° 05/135.

³ - Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT, P107.

⁴ - World Bank, *Migration and remittances Factbook*, 3rd edition, 2016, p23.

بمبلغ مجمّع قدر بـ 5270 مليار \$ وقبل كل من استثمارات المحفظة المالية بمبلغ مجمّع قدر بـ 2863 مليار \$ و المساعدات العمومية للتنمية بمبلغ مجمّع قدر بـ 1330 مليار \$¹.

الفرع الأول-أشكال تحويلات المهاجرين:

يمكن لتحويلات المهاجرين أن تأخذ شكلين أساسيين هما التحويلات النقدية و التحويلات العينية (السلعية)².تركّز الدراسات المتعلقة بموضوع تحويلات المهاجرين على التحويلات النقدية نظرا لتسجيل التحويلات الرسمية منها في موازين المدفوعات لكل من بلدان استقبال المهاجرين وكذا بلدانهم الأصلية و نظرا لتيسر الحصول على المعطيات المتعلقة بها من مختلف المؤسسات المالية التي تمر عبرها.

أولا- التحويلات النقدية:

تأخذ شكلا نقديا إذ يتم تحويل مبلغ نقدي بعملة بلد استقبال المهاجر إلى بلده الأصلي،وهو ما يتطلّب في أغلب الحالات المرور عبر سوق الصرف سواء الرسمي أو الموازي.تكون التحويلات النقدية في صورتين أساسيتين هما تحويلات الأرصدة Les transferts de crédits ، حيث يتم تحويل مبلغ معيّن من رصيد حساب في مؤسسة مالية في بلد إرسال التحويل إلى حساب اخر على مستوى مؤسسة مالية في بلد استقبال التحويل،وتحويلات الأوراق النقدية Les transferts en espèces و تتطلّب النقل المادي لها من الطرف المرسل إلى الطرف المستقبل³.

يمكن أن هذه التحويلات النقدية بمبادرة من طرف⁴:

- المهاجر نفسه (و تكون على أساس فائض دخله عن استهلاكه في بلد الاستقبال).
- الهيئات الموظّفة:وهي حالة المؤسسات (إنجاز صفقات عمومية أو مواقع انتاجية في الخارج)،المنظمات غير الحكومية و الحكومات (الممثلات الدبلوماسية) التي تدفع أجور موظفيها في الخارج.
- هيئات الضمان الاجتماعي:التي تدفع معاشات تقاعد،منح عائلية أو تعويضات المصاريف الصحية لصالح مهاجرين سابقين في وضعية التقاعد أو عائلاتهم في بلدانهم الأصلية.

ثانيا-التحويلات العينية (السلعية):

تكون على شكل عيني (سلعي)،سواء تعلق الأمر بسلع استهلاكية أو سلع تجهيزية موجهة إما للاستخدام الشخصي أو المهني أو لإعادة البيع في البلد الأصلي للمهاجر.يمكن أن يتم هذا النوع من التحويلات خلال فترة نشاط المهاجر في الخارج أو بمناسبة عودته النهائية إلى بلده الاصيلي ويكون غالبا بترخيص من السلطات العمومية في بلده الأصلي في إطار آلية الواردات بدون تسديد.

¹ - World Bank, Migration and remittances Factbook, 3rd edition, OP.CIT,p23.

² - Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, Washington DC, 2009, p7.

³ -Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, OP.CIT, p7 .

⁴ - Nations Unies (Commission Economique pour l'Afrique), *Migration internationale et développement en Afrique du Nord*, Addis Abeba, 2007, pp4-5.

الفرع الثاني-دوافع تحويلات المهاجرين :

تشير الأدبيات المتعلقة بتحويلات المهاجرين إلى خمسة دوافع رئيسية للتحويلات التي يباشرها المهاجرون بأنفسهم و هي:الإيثار،المصلحة الشخصية للمهاجر،الترتيبات الضمنية الأسرية،مبلغ الادخار المستهدف من طرف المهاجر و أخيرا قرارات تسيير ثروة المهاجرين¹.لا تتعارض هذه الدوافع فيما بينها،إذ يمكن أن يفسر كل منها جزءا من قرار تحويل الأموال من طرف المهاجر أو توقيت هذا التحويل.بعض هذه الدوافع ذات طبيعة جزئية(microéconomique) تفسر بشكل اساسي الاتجاه طويل الأجل للتحويلات المالية للمهاجرين و بعضها ذات طبيعة كلية تفسر بشكل أساسي الاتجاه قصير الأجل لهذه التحويلات.

أولا-دافع الإيثار :

تفسر تحويلات المهاجرين في هذه الحالة باهتمامهم برفاهية عائلاتهم التي تركوها في بلدانهم الأصلية.يضع هذا النموذج مجموعة من الفرضيات منها:

- ارتفاع قيمة المبالغ المحوّلة من طرف المهاجر مع زيادة دخله في بلد الهجرة.
- انخفاض قيمة المبالغ المحوّلة من طرف المهاجر مع ارتفاع دخل الأسرة في البلد الأصلي للمهاجر.
- انخفاض قيمة المبالغ المحوّلة من طرف المهاجر مع زيادة مدة هجرته بسبب ضعف الروابط الأسرية مع مرور الوقت.
- انخفاض قيمة المبالغ المحوّلة من طرف المهاجر في حالة استقراره بشكل نهائي مع لم شمل عائلته في بلد الهجرة.

ثانيا- دافع المصلحة الشخصية:

يربط هذا الدافع تحويلات المهاجرين بمصلحتهم الشخصية،وهو ما يتجلى عند حيازة المهاجرين لممتلكات عقارية أو نشاطات اقتصادية في بلدانهم الأصلية،إذ تعتبر التحويلات الموجهة لأفراد الأسرة مقابلا لاهتمامهم بهذه الممتلكات.قد يكون توكيل المهاجر لعائلته بالاهتمام بممتلكاته مؤقتا إذا كان مشروعه للهجرة مؤقتا وهو ما يعني في هذه الحالة أن جزءا من تحويلات المهاجر يكون بغرض التراكم والجزء الاخر هو مقابل الاهتمام بممتلكاته.

ثالثا-الترتيبات الأسرية الضمنية:

تعتبر هجرة أحد أفراد العائلة في إطار هذه المقاربة جزءا من الاستراتيجية الاقتصادية للأسرة.ضمنيا،تتحمل هذه الاخيرة مصاريف التكوين و المصاريف الابتدائية لهجرة الأفراد المرشّحين للهجرة في مقابل أن يبادر هؤلاء بالقيام بتحويلات مالية لصالح الأسرة بعد نجاح مشروع الهجرة و حصولهم على مناصب عمل في بلدان الهجرة.تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين في هذه الحالة إعادة توزيع لمنافع مشروع الهجرة.هناك نوعان من الترتيبات الأسرية الضمنية المرتبطة بالهجرة.بموجب النوع الأول تعكس الترتيبات الأسرية الضمنية المرتبطة بالهجرة عقد تأمين متبادل ضمني convention

¹ - Straubhaar.T & Vădean .F P, *LES TRANSFERTS DE FONDS INTERNATIONAUX DES ÉMIGRÉS ET LEUR RÔLE DANS LE DÉVELOPPEMENT*, Perspectives des migrations internationales, OCDE, Paris,2006, pp156-160 .

de co-assurance implicite بين المهاجر و أسرته تلعب بموجبه هذه الأخيرة دور المؤمن (assureur) في المرحلة التي تسبق عملية الهجرة لصالح الفرد المرشح للهجرة (المؤمن له) الذي يستفيد من تمويل تكوينه ومصاريف هجرته نحو الخارج ليتم تبادل الأدوار في المرحلة التي تلي الهجرة فيصبح المهاجر مؤمناً لفائدة أسرته عبر تحويلاته المالية. في النوع الثاني يأخذ الترتيب الأسري الضمني المرتبط بالهجرة شكل قرض ضمني ذو ثلاث مراحل حيث يسدّد المهاجر قرضاً ضمناً ممنوحاً من طرف أسرته -هَدَفَ إلى تمويل تكوينه والمصاريف الابتدائية لهجرته-على شكل تحويلات مالية بعد نجاح مشروع الهجرة. خلال المرحلة الثانية يلعب المهاجر دور المقرض لصالح الأجيال الشابة من الأسرة التي تستخدم هذا القرض لتمويل تكوينها ومصاريف هجرتها هي أيضاً في المرحلة الثالثة يحوّل المهاجر حصيلة سنوات هجرته نحو بلده الأصلي من أجل الاستثمار فيه، فيرتفع مبلغ تحويلاته كما تسدّد فيها الأجيال الشابة قرضها الضمني للأجيال الأولى من المهاجرين التي تكون قد رجعت إلى بلدها الأصلي عند خروجها إلى التقاعد.

رابعاً-مبلغ الادخار المستهدف من طرف المهاجر:

تفترض هذه المقاربة أن الهجرة هي وضعية مؤقتة بالنسبة للمهاجر وأن هذا الأخير يسعى إلى العودة إلى بلده الأصلي بعد مُراكمة مبلغ مستهدف من الادخار. ينتج حجم التحويلات التي يقوم بها المهاجر لصالح أسرته في هذه الحالة عن عملية تفاوضية بين الطرفين. تحاول الأسرة في هذه العملية الحصول على دخل باحتساب التحويلات يفوق دخل جيرانها و يبزر قرارها بالسماح لأفراد منها بالهجرة، في حين يحاول المهاجر الوصول إلى حجم الادخار المستهدف و تقليص حجم "التسريبات" من ادخاره سواء عبر تقليص نفقاته الاستهلاكية في بلد الهجرة أو عبر تقليص حجم التحويلات الموجهة لأسرته أثناء وجوده في الخارج. تتمثل أهم المتغيرات المحددة لحجم التحويلات في هذا النموذج في دخل المهاجر ممثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلد الهجرة، مستوى الدخل الفردي في البلد الأصلي للمهاجر ممثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقوة التفاوضية للطرفين (علاقة قوية بين الطرفين في السنوات الأولى للهجرة و تناقصها مع زيادة سنوات الهجرة).

خامساً-استراتيجية تسيير ثروة المهاجرين:

إن الدوافع الأربعة المستعرضة سابقاً لتحويلات المهاجرين هي دوافع جزئية (التحليل هنا جزئي microéconomique أي على مستوى الفرد المهاجر). لا بد من الإشارة أن هذا القرار الفردي يندرج في سياق كلي (macroéconomique مرتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية) في كل من بلد الهجرة و البلد الأصلي للمهاجر. تؤثر القرارات والسياسات الحكومية في كل من بلدان الهجرة والبلدان الأصلية للمهاجرين في حجم التحويلات بينها. يفاضل المهاجر في هذه الحالة بين توظيف ادخاره في بلد الهجرة و في بلده الأصلي و يختار الوجهة التي تحقق أفضل عائد على الادخار بالارتباط مع عدة متغيرات "كلية" أهمها: معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، معدل العائد على الأصول المالية و الحقيقية. يمكن أن يفسر هذا النموذج سياسات تحفيز تحويلات المهاجرين التي تبنتها بلدانهم الأصلية و التي تعتمد على عدة أدوات منها: أسعار الصرف التفضيلية، معدلات الفائدة التفضيلية على الودائع بالعملة الصعبة، القروض العقارية بمعدلات فائدة تفضيلية المقترنة بالتسديد بالعملة الصعبة...

الفرع الثالث-قنوات تحويلات المهاجرين:

تسلك تحويلات المهاجرين عدة قنوات،بعضها رسمية،مرخّص لها بإجراء عمليات التحويل كما تسجّل بموجبها هذه التحويلات في سجلّات المؤسسات المالية التي تمر عبرها وفي موازين المدفوعات لكل من بلدان الاستقبال والبلدان الأصلية للمهاجرين ،وبعضها غير رسمية لا تظهر في موازين مدفوعات دول الاستقبال و الدول الأصلية للمهاجرين.

أولا-القنوات الرسمية لتحويلات المهاجرين:

تتشكّل من مجموع المؤسسات المالية العاملة في مجال التحويل الدولي للأموال،قد ترتبط بعلاقات شراكة فيما بينها في إطار تنفيذ عمليات تحويل الأموال لصالح المهاجرين.تتمثّل أهم هذه القنوات في:

أ-مؤسسات تحويل الأموال:هي مؤسسات مالية غير بنكية تتواجد في كل من بلدان استقبال المهاجرين وبلدانهم الأصلية سواء بشكل مباشر أو في إطار علاقات تعاقد مع مجموعة من الفاعلين الماليين وغير الماليين من بينهم البنوك،مؤسسات البريد،مكاتب الصرف،المحلات التجارية الكبرى،متعاملي الهاتف النقال،وكالات السفر،الصيدليات و محطات الوقود¹.تتخصّص هذه المؤسسات في عمليات التحويل المنتظمة ذات المبالغ الصغيرة وتقرض إجراءات أقل صرامة في مجال تحديد هوية أطراف عملية التحويل مقارنة بالمؤسسات البنكية.

تمر عملية تحويل الأموال عبر هذه المؤسسات بالمراحل التالية²:

- تبدأ عملية تحويل الأموال عبر تسليم المهاجر الراغب في تحويل الأموال للمبلغ (بالعملة الصعبة) المطلوب تحويله إلى وكيل فرعي لمؤسسة تحويل الأموال.

- في المرحلة الثانية:يقوم وكيل مؤسسة تحويل الأموال بتسليم المبالغ التي قام بتحصيلها إلى مؤسسة تحويل الأموال(بشكل يومي أو دوري متقارب زمنيا) عبر نظام داخلي للدفع.

- في المرحلة الثالثة:تطلب مؤسسة تحويل الأموال من بنكها تحويل المبالغ المطلوبة من حسابها الوطني إلى الحساب الأجنبي لوكيل لها في بلد وجهة التحويلات.

- في المرحلة الرابعة:يطلب الوكيل الأجنبي لمؤسسة تحويل الأموال من بنكه تحويل الأموال إلى حساب وكيله الفرعي الذي يغطّي محل إقامة الشخص الطبيعي المستفيد النهائي من التحويل.

- في المرحلة الأخيرة يسلم الوكيل الفرعي للوكيل الأجنبي لمؤسسة تحويل الأموال المقابل بالعملة الوطنية للمبلغ المحوّل لصالح الشخص الطبيعي المستفيد من التحويل.

تعتبر مؤسسة Western Union أهم مؤسسة لتحويل الأموال على مستوى العالم،وقد قدر عدد وكالاتها بـ 170000 وكالة على مستوى العالم كما استحوذت على حوالي 26 % من سوق تحويلات الأموال على مستوى العالم سنة 2002¹.

¹-Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, Washington DC, 2009, p10.

² - Ibidem.

ب-المؤسسات البنكية:تعتبر المؤسسات البنكية فاعلا مهما في مجال تحويل الأموال بفعل اتساع حجم شبكاتها من جهة و بفعل انخراطها في الأنظمة الدولية للدفع و المقاصة (شبكة سويفت مثلا) من جهة أخرى.قد تنشئ البنوك شبكات مدمجة في كل من بلدان استقبال المهاجرين و بلدانهم الأصلية عبر الفروع الأجنبية للمؤسسات البنكية في كلا البلدين،كما قد تلجأ إلى خدمات البنوك المراسلة أو التعاقد مع مؤسسات تحويل الأموال الدولية وكذا إلى الانخراط في شبكات مشتركة مع بنوك محلية أخرى réseaux coopératifs من أجل عرض خدمة تحويل الأموال نحو بلدانها الأصلية².

تعتبر خدمات البنوك في مجال التحويل الدولي للأموال ذات مستوى عالي من الأمان خاصة للطرف المرسل على اعتبار صرامة الإجراءات التي تتبناها البنوك بدءا من ضرورة التعرف على هوية الزبائن³ وصولا إلى الإجراءات التقنية عالية التأمين لعملية تحويل الأموال بين البنوك.

ج-مؤسسات البريد:تعتبر مؤسسات البريد مؤسسات للمصرفية الواسعة banarisation de masse في العديد من الدول،أي أنها تتيح الخدمات المالية للفئات محدودة الدخل خاصة عبر خدمة الحسابات الجارية البريدية،وهو ما يجعلها تلعب دورا هاما في التحويلات المالية الداخلية.بالإضافة إلى التحويلات الالكترونية عبر الحسابات البريدية تتيح مؤسسات البريد خدمة التحويلات عبر الحوالات البريدية.بفعل انتشارها الجغرافي الواسع تلعب المؤسسات البريدية دورا هاما أيضا في مجال التحويلات الخارجية وذلك عبر:

- الشبكات الخاصة للمؤسسات البريدية:ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت مؤسسة البريد الأمريكية The United States Post-office نظامها الخاص للتحويلات المالية نحو أغلب دول أمريكا اللاتينية و المكسيك. في أوروبا أنشئت مؤسسة EUROGIRO سنة 1993،وهي تعمل بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمؤسسات البريد من أجل ترقية حلول جديدة في مجال التحويلات لصالح مؤسسات البريد.توفر مؤسسة EUROGIRO امكانية التحويل عبر المؤسسات البريدية نحو أكثر من 30 بلد.في إفريقيا تسير مؤسسات البريد لكل من أوغندا،تنزانيا و كينيا نظام PostSpeed لتحويل الأموال في منطقة شرق إفريقيا⁴.

- الشراكة مع مؤسسات تحويل الأموال:حيث تلعب مؤسسات البريد دور الوكيل لصالح مؤسسات تحويل الأموال سواء في بلد إصدار التحويل أو في بلد وجهته.

د-تعاونيات الادخار والقرض:هي مؤسسات للتمويل المصغر institutions de Microfinance أي أنها مؤسسات مالية متخصصة في تقديم الخدمات المالية للفقراء.تعتبر جزءا من القطاع المالي الرسمي نظرا لاعتمادها من طرف السلطات النقدية⁵ يمكن أن تقدم تعاونيات الادخار والقرض خدمات تحويل الأموال عبر شراكات مع مؤسسات تحويل الأموال مستندة إلى ميزة انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية

¹ - Straubhaar.T & Vădean .F P, *LES TRANSFERTS DE FONDS INTERNATIONAUX DES ÉMIGRÉS ET LEUR RÔLE DANS LE DÉVELOPPEMENT*,OP.CIT,p162.

² - Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, OP.CIT, p9.

³ وهو ما يجعل استخدام قناة المؤسسات البنكية صعبا من طرف المهاجرين في وضعية غير قانونية، و يدفعهم إلى استخدام القنوات الموازية أو القنوات الرسمية ذات متطلبات الإفصاح عن الهوية الأقل صرامة.

⁴ -Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, OP.CIT, p11.

⁵ في الجزائر ينظم القانون رقم 01-07 نشاط تعاونيات الادخار والقرض.لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: القانون رقم 01-07 المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 15،سنة 2007.

بشكل خاص.يمكن لتعاونيات الادخار والقرض أيضا تقديم خدمات تحويل الأموال في إطار نظام IRnet،وهو نظام لتسيير تحويل الأموال محليا و دوليا يديره المجلس العالمي لتعاونيات الادخار والقرض¹.

ثانيا-القنوات الموازية للتحويل الدولي للأموال:

تزدهر هذه القنوات لتحويل الأموال نحو البلدان التي تفرض قيودا كبيرة على المعاملات الدولية الجارية والرأسمالية للمقيمين،مما يتسبب في ظهور سوق موازي للصرف.تتمثل أهم القنوات الموازية لتحويل أموال المهاجرين في:

أ-النقل المادي للأوراق النقدية الأجنبية:و ذلك من طرف المهاجر نفسه أثناء عودته إلى بلده في العطل أو من طرف أشخاص موثوقين يرسل معهم المبالغ المحوّلة إلى عائلته.يتم تحويل هذه المبالغ إلى العملة الوطنية غالبا على مستوى سوق الصرف الموازي. قدرت نسبة التحويلات عبر هذه القناة بحوالي 10 % من التحويلات النقدية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 في حين قدرت نسبتها بأكثر من 50 % من التحويلات النقدية للمهاجرين الرومانيين سنة 2004².

ب-الرسائل و الطرود البريدية:وذلك من خلال ارسال الأوراق النقدية عبر البريد العادي أو عبر الطرود البريدية من خلال المؤسسات البريدية العامة أو الخاصة (Chronopost,TNT,DHL, UPS...). رغم المخاطر الكبيرة لهذا النوع من التحويلات،مثلت عمليات التحويل عبر الرسائل والطرود البريدية حوالي 7 % من مجموع التحويلات النقدية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003³.

ج- مؤسسات النقل البري المسافرين:

تتم هذه المعاملة عبر توجّه الراغب في تحويل أموال إلى بلد اخر إلى مكتب مؤسسة للنقل البري الدولي للمسافرين(عبر الحافلات).يحصل المهاجر في مقابل الأموال التي يسلمها للناقل على وصل بقيمة المبلغ المحوّل كما يعطى رمز للمعاملة.على مستوى مكتب الناقل في بلد وجهة التحويل يرفق المستفيد بطاقة هويته برمز المعاملة من أجل تحصيل المبلغ المحوّل⁴.

د-أنظمة التحويلات النقدية الدولية الموازية:

هي أنظمة موازية لتحويل الأموال قائمة على عملية الصرف بالمقاصة أي تبادل العملات دون التنقل المادي للأوراق النقدية عبر الحدود.يتم تنظيم عملية الصرف/تحويل الأموال عبر شبكة تتكوّن من فرعين على الأقل أحدهما في بلد تركّز المهاجرين و الآخر في بلدهم الأصلي.يتكّفّل الفرع الأجنبي للشبكات المالية الموازية بقبول التحويلات بالعملة الصعبة في حين يقوم الفرع المحلي لهذه الشبكات

¹ - Fonds Monétaire International, Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs, OP.CIT, p12.

² - Straubhaar.T & Vădean .F P, LES TRANSFERTS DE FONDs INTERNATIONAUX DES ÉMIGRÉS ET LEUR RÔLE DANS LE DÉVELOPPEMENT,OP.CIT,p161.

³ - Ibidem.

⁴ - Fonds Monétaire International, Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs, OP.CIT, p14.

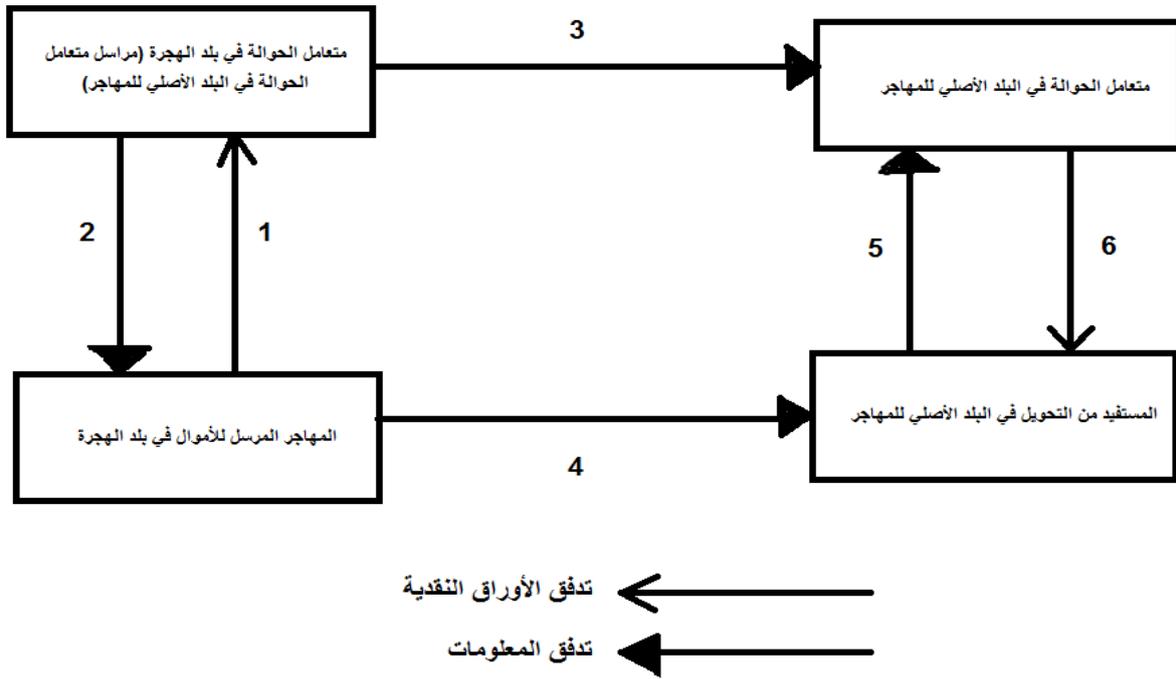
الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

بتسليم مقابل التحويلات بالعملة الوطنية.تتم العمليات المالية في جانبي الحدود على أساس سعر صرف أكثر تدهورا من السعر الرسمي وهو سعر الصرف الموازي.

هناك عدة أنظمة معروفة للتحويلات النقدية الدولية الموازية على مستوى العالم،منها نظام الحوالة الذي يستخدمه المهاجرون من دول شرق اسيا (الهند،باكستان و بنغلاديش) لتحويل أموال إلى بلدانهم الاصلية إنطلاقا من مناطق تركزم على مستوى العالم (أوروبا،أمريكا الشمالية والشرق الأوسط).

يظهر الشكل الموالي آلية عمل هذا النظام:

شكل رقم 11:آلية عمل نظام الحوالة



المصدر:

Fonds Monétaire International, Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs, OP.CIT, p15.

- في المرحلة الأولى(1): يتقدم المهاجر إلى معامل الحوالة في بلد الهجرة ليسلمه المبلغ بالعملة الصعبة المطلوب تحويله إلى المستفيد في بلده الأصلي.

- في المرحلة الثانية (2): يسلم معامل الحوالة في بلد الهجرة للمهاجر صاحب التحويل رمزا سريا صالحا لدى مراسله في البلد الأصلي للمهاجر.

- في المرحلة الثالثة (3): يبلغ معامل نظام الحوالة في بلد الهجرة إلى مراسله في البلد الأصلي الرمز السري للمعاملة(عبر الهاتف أو أي وسيلة اتصال أخرى).يعتبر تقديم هذا الرمز ضروريا لتحصيل المقابل بالعملة الوطنية للمبلغ المحوّل.

- في المرحلة الرابعة (4):يبلغ المهاجر المرسل بدوره الرمز السري للمعاملة للمستفيد في بلده الاصيلي.

- في المرحلة الخامسة (5): يسلم المستفيد من التحويل الرمز السري للمعاملة إضافة إلى وثيقة للهوية للمتعامل المحلي لنظام الحوالة.

- في المرحلة السادسة (6): يسلم المتعامل المحلي لنظام الحوالة المقابل بالعملة الوطنية للمبلغ المحوّل للمستفيد.

يرتكز نظام الحوالة على الثقة بين مختلف الأطراف (بين المهاجر المرسل و متعامل الحوالة في بلد الهجرة وبين متعاملي الحوالة في كل من بلد الهجرة والبلد الأصلي). يتم تسوية الأرصدة بين متعاملي الحوالة في كل من بلد الهجرة والبلد الأصلي في فترات دورية و ذلك إما عبر تحويل أموال من الطرف المدين إلى الطرف الدائن عبر النظام البنكي أو عبر تبادل أصول الحقيقية (تهريب الذهب، سلع أخرى....)¹.

هـ-الأنظمة القائمة على التجارة:

يقوم هذا النوع من الأنظمة أيضا على الصرف عبر المقاصة أي دون التنقل المادي للعملات عبر الحدود. يقوم المهاجرون في إطاره بتسديد المشتريات بالعملة الصعبة في بلدان الهجرة - لمجموعة من السلع الاستهلاكية والتجهيزية التي تتميز بالندرة في بلدهم بفعل السياسة التجارية للحكومة - لصالح المقيمين في بلدهم الأصلي، في حين يسلم المقيمون المقابل بالعملة الوطنية وعلى أساس سعر الصرف الموازي لعائلات المهاجرين في بلدهم الأصلي². غالبا ما يتم تنظيم التحويلات في إطار هذه الانظمة من طرف شبكات مالية وتجارية ذات فرعين على الأقل كما هو الحال في نظام الحوالة. يقوم الفرع الأجنبي لهذه الشبكات بتنظيم العمليات المالية (تعبئة ادخار المهاجرين/قبول تحويلاتهم) و التجارية (القيام بالمشتريات المطلوبة في بلد الهجرة) في حين يقوم الفرع المحلي بتسديد مقابل التحويلات بالعملة الوطنية وتجميع الطلبات على السلع الأجنبية وتنظيم عملية إعادة بيعها في البلد الأصلي للمهاجرين³. يتم تنظيم التدفقات التجارية الدولية في إطار هذه الأنظمة عبر آلية الواردات بدون تسديد أي ترخيص السلطات العمومية للمقيمين و للمهاجرين بمناسبة عودتهم النهائية لبلدهم الأصلي باستيراد أنواع معينة من الأصول بشرط تكفلهم بتوفير العملة الصعبة الضرورية لعملية الاستيراد.

المطلب الثاني-تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين وتنظيم سوق الصرف الموازي في الجزائر:

تضاعف حجم التحويلات الرسمية المرتبطة بهجرة الجزائريين بحوالي 10 مرات بين سنتي 1970 و 2018، حيث انتقل من 211 مليون \$ أمريكي سنة 1970 إلى حوالي 2200 مليون \$ أمريكي سنة 2018⁴. إن التحويلات الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لتحويلات أموال المهاجرين الجزائريين الذي

¹ -Buencamino.L & Gorbunov.S, *Informal Money Transfer Systems: Opportunities and Challenges for Development Finance*, DESA Discussion Paper N°26, United Nations, 2002, p2.

² - Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, OP.CIT, p17.

³ - Gildas.S, *Les transferts de revenus des travailleurs maghrébins vers leur pays d'origine : essai d'évaluation*, Etudes méditerranéennes, Fascicule 6, 1984, p15.

⁴ - <http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>

,consulté le 23/12/2018 à 11:00.

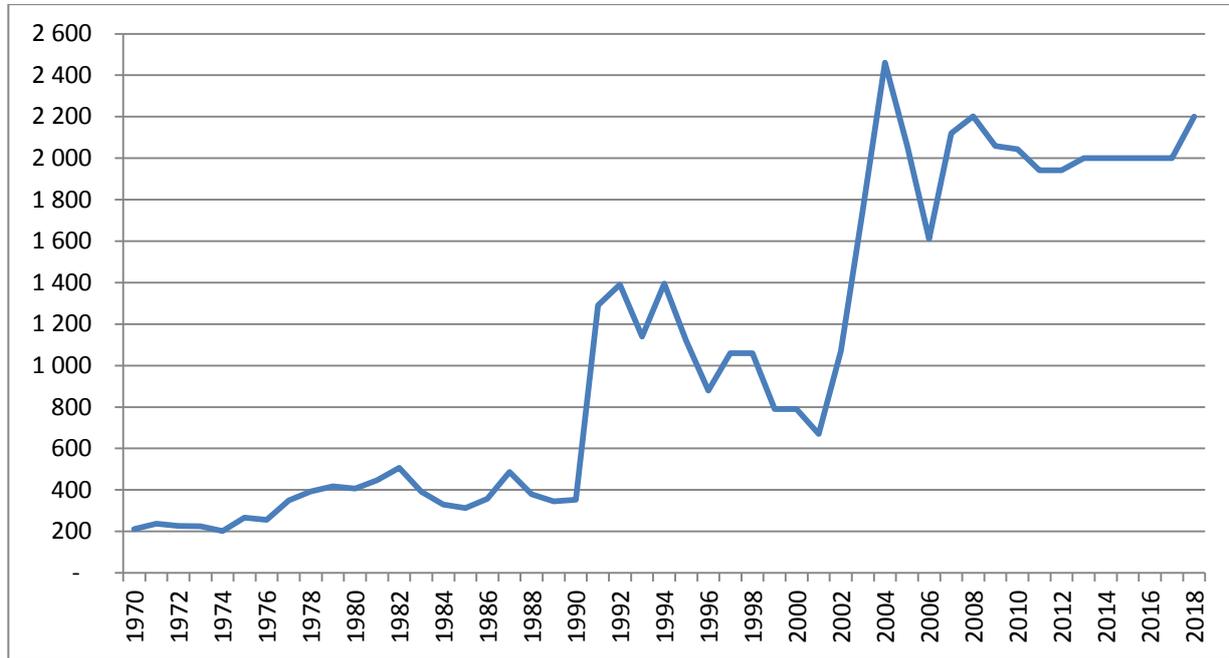
الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

يستخدمون قنوات موازية لتحويل الأموال¹، وهو ما أعطى دورا هاما لسوق الصرف الموازي بالارتباط مع التحويلات "الموازية" للمهاجرين الجزائريين و حتى مع التحويلات الرسمية التي تتم بالعملة الصعبة.

الفرع الأول:تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين:

يظهر الملحق رقم 08 تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة 1970-2018. يمكن تمثيل هذا التطور عبر الشكل الموالي:

شكل رقم 12:تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة 1970-2018 (بالمليون \$ أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم 08.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل تضاعف مبلغ تحويلات المهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية بحوالي 10 مرات بين سنتي 1970 و 2018. وقد سجل أعلى مستوى له سنة 2004 بحوالي 2400 مليون \$ أمريكي. يمكن أن نعزو هذا الارتفاع في حجم تحويلات المهاجرين إلى ارتفاع عددهم من جهة، حيث انتقل من حوالي 600000 مهاجر سنة 1970² إلى حوالي 1833000 مهاجر سنة 2018¹ و كذا إلى ارتفاع متوسط مداخيل المهاجرين مع تطوّر مساراتهم المهنية وبفعل التضخم في بلدان الهجرة.

¹ - تشير دراسة للبنك الأوروبي للاستثمار إلى أنه خلال سنة 2004 ، قدرت نسبة تحويلات المهاجرين الجزائريين عبر القنوات غير الرسمية بحوالي 57 % من مجموع تحويلاتهم. أنظر :

Nations Unies (Commission Economique pour l'Afrique), *Migration internationale et développement en Afrique du Nord*, Addis Abeba, 2007, p 6.

² - Gildas.S, *Les transferts de revenus des travailleurs maghrébins vers leur pays d'origine : essai d'évaluation*, OP.CIT, p17.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

يظهر الشكل السابق الحجم الإجمالي للتحويلات المالية المرتبطة بهجرة الجزائريين دون تفصيل لهوية الفئات المحولة للأموال،البلدان مصدر هذه التحويلات وكذا قنوات تحويل هذه الأموال .رأينا سابقا أن تحويلات المهاجرين يمكن أن تتم بمبادرة من المهاجرين أنفسهم أو بمبادرة من هيئات الضمان الاجتماعي و الهيئات الموظفة للمهاجرين من ناحية الجهة المبادرة بالتحويل كما يمكن أن تسلك القنوات الرسمية أو الموازية من ناحية قناة التحويل.لم نتمكن من الحصول على كل هذه التفاصيل بالنسبة لمجمل الفترة 1970-2018،إلا أننا تمكنا من الحصول على تفاصيل خاصة بالسنوات الأولى من هذه الفترة و تفاصيل خاصة بالسنوات المتأخرة منها مما يسمح لنا بتحديد التوجّه الهيكلي للتحويلات المرتبطة بهجرة الجزائريين عبر مقارنة إحصائيات السنوات الأولى و السنوات المتأخرة للفترة محل الدراسة.

أولا-تطوّر التحويلات المرتبطة بالهجرة من ناحية البلدان المصدرة للتحويلات:

يظهر الجدول الموالي توزيع المهاجرين الجزائريين على أهم البلدان المستقبلية لهم خلال الفترة 1970-2017:

جدول رقم 35: توزيع المهاجرين الجزائريين على أهم بلدان الهجرة (1970-2017)

السنة	1970	1980	1990	2000	2010	2013	2017
عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا	1493990	1424707	1375771	1057135	913 794	1455780	1455780
عدد المهاجرين الجزائريين في باقي دول العالم	207105	185689	198274	293505	297324	328719	377522
عدد المهاجرين الجزائريين على مستوى العالم	1701095	1610396	1574045	1350640	1 211 118	1784499	1 833 302
% المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى مجموع المهاجرين الجزائريين	87,83	88,47	87,40	78,27	75,45	81,58	79,41
% المهاجرين الجزائريين خارج فرنسا إلى مجموع المهاجرين الجزائريين	12,17	11,53	12,60	21,73	24,55	18,42	20,59

المصدر:

<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>

consulté le le 23/12/2018 à 11:00.

يظهر الجدول السابق تركّزا كبيرا لهجرة الجزائريين في فرنسا،حيث قدّرت نسبة المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى مجموع المهاجرين الجزائريين في الخارج بحوالي 80 % سنة 2017 بعدما كانت تقترب من 90 % سنة 1970.تمثّلت أهم البلدان الأخرى المستقبلية لهجرة الجزائريين سنة 2017 في:كندا بحوالي 59389 مهاجرا أي ما يعادل 3,24 % من مجموع المهاجرين الجزائريين،ألمانيا

¹ - <http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>,consulté le 23/12/2018.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

بحوالي 23349 مهاجرا أي ما يعادل 1,27 % من مجموع المهاجرين الجزائريين و إسبانيا بحوالي 63635 مهاجرا أي ما يعادل 3,47 % من مجموع المهاجرين الجزائريين¹.

على اعتبار تركّز الهجرة الجزائرية تقليديا في فرنسا كما توضّح الأرقام السابقة،يمكن أن نتوقّع أن تكون فرنسا أول مصدر للتحويلات المرتبطة بالهجرة نحو الجزائر،وهو ما يظهره بالفعل الجدول الموالي بالنسبة للفترة 1987-1970:

جدول رقم 36:حصة تحويلات المهاجرين من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1987-1970

السنة	1970	1971	1977	1978	1979	1980	1981
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر(مليون \$ أمريكي)*	211	238	349	393	417	406	447
مبلغ تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا (مليون \$ أمريكي)**	192	205	300	369	371	381	431
حصة التحويلات الواردة من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	91	86,13	85,96	93,89	88,97	93,84	96,42
حصة التحويلات الواردة من خارج فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	09	13,87	14,04	06,11	11,03	06,06	03,58
السنة	1982	1983	1984	1985	1987		
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر(مليون \$ أمريكي)	507	392	329	313	487		
مبلغ تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا (مليون \$ أمريكي)	427	336	321	278	427		
حصة التحويلات الواردة من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	84,22	85,71	97,59	88,82	87,68		
حصة التحويلات الواردة من خارج فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	15,78	14,29	02,41	11,18	12,32		

المصدر:

*<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>,consulté le 23/12/2018.

**Garson.J-P, *LES ENJEUX DES FLUX FINANCIERS DE L'ÉMIGRATION POUR LES PAYS DU MAGHREB*, OP.CIT, p20.(les montants sont donnés en Franc Français et convertis en US \$ en utilisant le taux de change FF/US \$ fourni par la base de données de la banque mondiale : <https://databank.worldbank.org/data/home.aspx>).

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب تحويلات الأموال الخاصة بالمهاجرين الواردة إلى الجزائر تأتي من فرنسا حيث قدرّت النسبة الدنيا للتحويلات الواردة من فرنسا إلى مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1987-1970 بـ 84,22 % في حين قدرّت نسبتها القصوى بـ 97,59 %.

¹ -<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>,consulté le 23/12/2018.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

لم يختلف الوضع كثيرا خلال السنوات الأخيرة من الفترة 1970-2018، حيث استمرت هيمنة التحويلات الواردة من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر كما يظهره الجدول الموالي بالنسبة للفترة 2011-2017:

جدول رقم 37: حصة تحويلات المهاجرين من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2011-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر (مليون \$ أمريكي)	1942	1 942	2 000	2 000	2 000	2 000	2000
مبلغ تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا (مليون \$ أمريكي)	1 474	1 399	1 637	1 638	1 638	1 638	1713
حصة التحويلات الواردة من فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	75,90	72,04	81,85	81,9	81,9	81,9	85,65
حصة التحويلات الواردة من خارج فرنسا في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر %	24,1	27,96	18,15	18,1	18,1	18,1	14,35

المصدر:

<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>, consulté le 23/12/2018.

ثانيا- تطور تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر من ناحية الأطراف المبادرة بعملية التحويل:

يظهر الجدول الموالي تطوّر مبلغ تحويلات المهاجرين الجزائريين من فرنسا¹ حسب الجهة المرسلة للتحويلات (هيئات الضمان الاجتماعي/الهيئات الموظفة /المهاجرون أنفسهم)، وذلك خلال الفترة 1970-1990:

¹ - لم نتمكن من الحصول على المعطيات الخاصة بتحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر من الدول الأخرى خارج فرنسا. بالنسبة لمعطيات البنك الدولي، لم تغطي مصفوفة التحويلات البيئية بين الدول Bilateral Remittance Matrix التي تحصي تحويلات المهاجرين من دولة معينة من الدول مثنى مثنى التي يغطيها الإحصاء عند تاريخ الاطلاع عليها عبر صفحة الإحصائيات الخاصة بتحويلات المهاجرين (<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>) سوى الفترة 2010-2017.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

جدول رقم 38: تطور تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا حسب الجهة المرسلة للتحويلات (1970-1990)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا(مليون ف ف)	1 068	1 136	1 272	1 206	1 491	1 673
تحويلات المدخرات الشخصية للعمال * (مليون ف ف)	748	778	735	665	896	953
تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل** (مليون ف ف)	320	358	537	541	595	720
نسبة تحويلات ادخار أجور العمال إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	70,03	68,48	57,78	55,14	60,09	56,96
نسبة تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	29,97	31,52	42,22	44,86	39,91	43,04
السنة	1976	1977	1978	1979	1980	1981
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا(مليون ف ف)	1 818	1 472	1 666	1 579	1 609	2 343
تحويلات المدخرات الشخصية للعمال * (مليون ف ف)	1001	546	426	212	97	79
تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل (مليون ف ف)	817	926	1 240	1 367	1 512	2 264
نسبة تحويلات ادخار أجور العمال إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	55,06	37,09	25,57	13,43	6,03	3,37
نسبة تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	44,94	62,91	74,43	86,57	93,97	96,63
السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا(مليون ف ف)	2 806	2 561	2 806	2 502	2 543	2 903
تحويلات المدخرات الشخصية للعمال * (مليون ف ف)	64	123	34	23	30	23
تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل (مليون ف ف)	2 742	2 438	2 742	2 479	2 513	2 880
نسبة تحويلات ادخار أجور العمال إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	2,28	4,8	1,21	0,92	1,18	0,79
نسبة تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	97,72	95,2	98,79	99,08	98,82	99,21
السنة	1988	1989	1990			
المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا(مليون ف ف)	3 357	2 293	1 980			
تحويلات المدخرات الشخصية للعمال * (مليون ف ف)	14	13	17			
تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل (مليون ف ف)	3 343	2 280	1 963			
نسبة تحويلات ادخار أجور العمال إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	0,42	0,57	0,86			
نسبة تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل إلى إجمالي تحويلات المهاجرين %	99,58	99,43	99,14			

المصدر:

Garson.J-P, *LES ENJEUX DES FLUX FINANCIERS DE L'ÉMIGRATION POUR LES PAYS DU MAGHREB*, OP.CIT, p20

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

يمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول السابق:

- تحويلات المدخرات الشخصية للعمال Transferts d'économies des travailleurs هي تحويلات تتم من طرف المهاجرين أنفسهم وهي نفسها التحويلات الشخصية في الملحق رقم 08.

- تشمل تحويلات الأجور و المداخيل الأخرى للعمل Transferts des salaires et autres revenus du travail الواردة مكافأة الموظفين الذين يمكثون في الجزائر لمدة تقل عن السنة (مكافأة الموظفين في الملحق رقم 08) و كذا دفع معاشات المتقاعدين و ذوي حقوقهم و التعويضات الاجتماعية الأخرى من طرف هيئات الضمان الاجتماعي(بما فيها صناديق التقاعد) للمقيمين في الجزائر.

- شهدت التحويلات التي تتم بمبادرة من المهاجرين بأنفسهم انخفاضا متواصلا في حصتها في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة من فرنسا إلى الجزائر.حتى سنة 1976 كانت تحويلات المدخرات الشخصية للعمال تمثل الحصة الراجحة في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر لترجح ابتداء من سنة 1977 حصة التحويلات التي تتم بمبادرة من الهيئات الموظفة وهيئات الضمان الاجتماعي لصالح المتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم.تظهر إحصائيات أخرى أنه خلال سنة 1981 قُدرت التحويلات الاجتماعية المدفوعة من طرف هيئات الضمان الاجتماعي الفرنسية لصالح المهاجرين الجزائريين المتقاعدين و ذوي حقوق المهاجرين النشطين و المتقاعدين بمبلغ 1994 مليون فرنك فرنسي،منها 568,7 مليون فرنك فرنسي كتعويض مصاريف صحية،3,397 مليون فرنك فرنسي كمنح عائلية و 1028 مليون فرنك فرنسي كمعاشات تقاعد¹.

- من ناحية نسبية ومن ناحية مطلقة اختفت تقريبا التحويلات الشخصية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية،حيث لم تمثل سوى 0,14 % من مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر سنة 1988 بمبلغ قدر بـ 14 مليون فرنك فرنسي.

استمرت هيمنة التحويلات المدفوعة من طرف هيئات الضمان الاجتماعي (الفرنسية) على تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر خلال السنوات المتأخرة من الفترة 1970-2017،وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم 39:تطور تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر حسب الجهة المرسل (2007-2014)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية (مليون \$ أمريكي)	2120	2202	2059	2044	1942	1942	2000	2000
منها:مكافأة الموظفين compensation of employees (مليون \$ أمريكي)	62	59	77	130	151	164	175	207
% من مجموع التحويلات الواردة	2,92	2,68	3,74	6,36	7,77	8,44	8,75	10,35
التحويلات الشخصية personal transfers (مليون \$ أمريكي)	37	44	73	66	52	51	35	98
% من مجموع التحويلات الواردة	1,74	2,00	3,54	3,23	2,68	2,63	1,75	4,9

المصدر: World Bank, Migration and remittances Factbook, 3rd edition, OP.CIT, p59

¹ - Gildas.S, *Les transferts de revenus des travailleurs maghrébins vers leur pays d'origine : essai d'évaluation*, OP.CIT, p20.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول هيمنة التحويلات الواردة نحو الجزائر التي تقوم بها هيئات الضمان الاجتماعي (فائض إجمالي التحويلات عن مكافأة الموظفين و التحويلات الشخصية) خلال الفترة 2007-2014 في مجموع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الجزائر، حيث قُدرت في أدنى مستوياتها بحوالي 85 % من مجموع التحويلات الواردة إلى الجزائر وكان ذلك سنة 2014، في حين قُدرت في أعلى مستوياتها بـ 95,34 % من مجموع التحويلات الواردة إلى الجزائر و ذلك في سنة 2007. يمكن أن نلاحظ أيضا استمرار ضعف التحويلات الشخصية التي يبادر بها المهاجرون الجزائريون عبر القنوات الرسمية سواء من الناحية النسبية إذ قُدرت أكبر حصة لها في مجموع التحويلات الواردة إلى الجزائر بحوالي 4,9 % وكان ذلك سنة 2014، أو من ناحية المبالغ المحولة حيث لم تتجاوز المبلغ الإجمالي الأقصى للتحويلات الشخصية مبلغ 98 مليون \$ أمريكي وذلك سنة 2014 أيضا.

يمكن أن نستنتج من مقارنة أرقام تحويلات المهاجرين حسب الجهة المبادرة بالتحويل خلال الفترة 1970-1990 و الفترة 2007-2011 أنه حدث تغيير هيكلي في التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين ابتداء من سنة 1977، حيث أصبحت التحويلات المالية الرسمية المرتبطة بهجرة الجزائريين تتم بشكل اساسي من طرف هيئات الضمان الاجتماعي الفرنسية على شكل دفع لمعاشات المتقاعدين الجزائريين و ذوي حقوقهم المقيمين في الجزائر. من ناحيتها تلاشت التحويلات الشخصية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية، حيث أصبحت هامشية من ناحية حصتها في مجموع التحويلات المرتبطة بهجرة الجزائريين و رمزية من ناحية المبالغ المحولة.

الفرع الثاني-تطور العلاقة بين سوق الصرف الموازي و تحويلات المهاجرين الجزائريين:

لاحظنا من خلال استعراض الإحصائيات السابقة حول التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين تلاشي التحويلات الشخصية التي تتم بمبادرة من المهاجرين الجزائريين بأنفسهم. من ناحية اقتصادية لا يمكن تصوّر أن يُجمع المهاجرون الجزائريون "فجأة" على التوقف عن تحويل مدخراتهم الشخصية إلى الجزائر ابتداء من سنة 1977، على الأقل على اعتبار أن للكثير منهم أسرا يعولونها في الجزائر. يتمثل الاحتمال الأرجح والذي تشير إليه الأدبيات التي تتناول تحويلات المهاجرين المغاربيين في انتقال المهاجرين الجزائريين من القنوات الرسمية إلى القنوات الموازية لتحويل مدخراتهم الشخصية إلى الجزائر¹. يلعب سوق الصرف الموازي دورا هاما في هذه العملية، إذ يعتبر إطارا منظما للعلاقة بين المقيمين و المهاجرين بالارتباط مع هذه التحويلات الموازية، سواء من ناحية حجم رؤوس الأموال المتداولة بين الطرفين أو من ناحية سعر الصرف الذي تتم على أساسه المعاملات. يمكننا تقسيم تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر من ناحية تقنية الجمع بين العرض والطلب على مستواه إلى مرحلتين رئيسيتين هما مرحلة الصرف عبر المقاصة و مرحلة الصرف عبر التبادل المادي للأوراق النقدية الأجنبية في الجزائر. في جميع مراحل تطور سوق الصرف الموازي تم تنظيم المعاملات من طرف شبكات مالية "موازية" يمتد نشاطها من الجزائر إلى بلدان تركّز هجرة الجزائريين و خاصة

¹-أنظر مثلا:

Henni.A, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*, OP.CIT

Garson.J-P, *LES ENJEUX DES FLUX FINANCIERS DE L'ÉMIGRATION POUR LES PAYS DU MAGHREB*, OP.CIT

Gildas.S, *Les transferts de revenus des travailleurs maghrébins vers leur pays d'origine : Essai d'évaluation*, OP.CIT.

Conseil National Economique et Social(CNES), *Le secteur informel illusions et réalités*, OP.CIT, p46.

فرنسا خلال مرحلة الصرف بالمقاصة و يتركز نشاطها في الجزائر خلال مرحلة تبادل الأوراق النقدية الأجنبية في الجزائر.

أولا-مرحلة الصرف الموازي عبر المقاصة Le change parallèle par compensation :

تتم عمليات الصرف بالمقاصة إما بالارتباط مع تهريب الأموال من الجزائر(عمليات رأسمالية)،وفيها يدفع المقيم (الذي يكون عادة من التجار أو رجال الأعمال المحليين)الراغب في القيام بعمليات رأسمالية في الخارج (شراء عقارات،أصول مالية أو إنشاء نشاط اقتصادي) بالعملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المتاحة في الخارج لدى الفرع الأجنبي للشبكة الموازية¹.يمكن أن تتم عملية الصرف بالمقاصة أيضا بالارتباط مع عمليات تجارية على أصول يواجه الطلب المحلي عليها ضغطا بسبب الفجوة بين الطلب عليها وعرضها نتيجة القيود الإدارية لتموين السوق المحلي بها سواء عبر الانتاج أو عبر الاستيراد².

يتم تنظيم عمليات الصرف بالمقاصة من طرف شبكات مالية موازية - ذات فرعين محلي و أجنبي- يمتد نشاطها من الجزائر إلى فرنسا بشكل خاص.كما هو الحال في نظام الحوالة و أنظمة التحويل القائمة على التجارة يقوم الفرع الأجنبي لهذه الشبكات بتنظيم العمليات المالية(تعبئة ادخار المهاجرين/قبول تحويلاتهم) و التجارية (القيام بالمشتريات المطلوبة في بلد الهجرة) في حين يقوم الفرع المحلي بتسديد مقابل التحويلات (سواء الأوراق النقدية المحصّلة من طرف أعضاء الفرع الأجنبي في فرنسا أو أوامر الدفع المرتبطة بحسابات بنكية في فرنسا للمتقاعدين المقيمين في الجزائر) بالعملة الوطنية وتجميع الطلبات على السلع الأجنبية وتنظيم عملية إعادة بيعها في الجزائر.

يمكن أن تتم هذه المعاملات التجارية من طرف المقيم المحلي نفسه الراغب في الحصول على الأصول في الخارج أو من طرف أعضاء الفرع المحلي للشبكة الموازية بغرض إعادة بيع الأصول المكتتاة على مستوى السوق المحلي.ما يميّز عمليات الصرف بالمقاصة هو بقاء العملات الصعبة في الخارج في جميع الحالات.قد تكون العملات الصعبة محل التبادل لدى أعضاء الفرع الأجنبي للشبكات المالية الموازية أو على مستوى حسابات بنكية على مستوى بلد الهجرة تابعة للمقيمين في البلد الأصلي للمهاجرين³(المهاجرون المتقاعدون أو ذوو حقوقهم)،وعليه تكون دعامة عمليات الصرف بالمقاصة في هذه الحالة هي أوامر الدفع الكتابية (شيكات،أوامر تحويل) المرتبطة بهذه الحسابات و التي يتولّى عناصر الفرع الأجنبي تحصيلها في بلد استقبال المهاجرين لصالح عناصر الفرع المحلي.

يعتبر ترخيص الإدارة شرطا ضروريا لإتمام العمليات التجارية الدولية "الشرعية" الممولة عبر سوق الصرف الموازي،وفي الجزائر(وعلى غرار عدة دول نامية أخرى) ارتبطت عملية الصرف عبر المقاصة بألية الواردات دون تسديد Importations Sans Paiement. يعرّف قانون المالية لسنة 1977 الواردات بدون تسديد في مادته 106 كما يلي:«الاستيرادات بدون تسديد،هي الاستيرادات التي لا تكون

¹ تشير دراسة حول نشاط سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى أن أقرباء المهاجرين الجزائريين الذين بقوا في الجزائر هم من يتكفلون باستلام المقابل بالدينار الجزائري في الجزائر للمبالغ بالعملة الصعبة التي يوفرها المهاجرون عبر المقاصة للمقيمين.أنظر:

Benbouzid M, "Réseaux financiers et marchés parallèles de devises. Des Algériens dans l'économie informelle" ,OP.CIT.

² -Conseil National Economique et Social(CNES),*Le secteur informel illusions et réalités*, OP.CIT, p46.

³ - تسمى الحسابات البنكية لغير المقيمين comptes des non-résidents

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

بالنسبة لثمن شراء البضائع موضوع دفع بالعملة الصعبة،أو التسديد بالدينار للحساب الجاري لمقيم أو غير مقيم مهما كان نوع الحساب ولا لمقاصة بالبضائع أو تحت أي شكل آخر¹.

من الناحية التقنية تم تنظيم الواردات بدون تسديد في الجزائر عبر ثلاث أنواع من التراخيص الإدارية² وهي:

- الترخيص بتغيير الإقامة:يستفيد منه المهاجرون الجزائريون في الخارج المسجلون بشكل نظامي على مستوى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لمدة ثلاث سنوات على الأقل.والموجبه يسمح لهم بإدخال ممتلكاتهم الشخصية (مركبات،اثاث ،تجهيزات الكترونية ...) و المهنية (التجهيزات المهنية والمعدات) التي اقتنوها في الخارج عند عودتهم النهائية إلى الجزائر مع إعفائها من الرسوم الجمركية.

- الترخيص باستيراد المركبات:يستفيد منه المجاهدون و ذوو حقوق شهداء الثورة التحريرية،و يسمح لهم باستيراد مركبات تحدّد قوانين المالية شروطها من ناحية العمر (تاريخ أول سنة لوضعها في السير).تم السماح باستيراد المركبات التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات إلى غاية سنة 2005 أين تم اشتراط أن تكون المركبة المرخص باستيرادها جديدة.

- الترخيص باستيراد العتاد المهني بدون تسديد من طرف المهنيين الخواص:يقدم للمهنيين الخواص من طرف اللجنة الوطنية أو الولائية للاستثمار بعد اعتماد استثماراتهم،وبموجبه يُسمح لهم باستيراد عتاد مهني،مواد أولية أو قطع غيار بشرط تكفلهم بتوفير العملة الصعبة الضرورية لعملية الاستيراد بأنفسهم.

يظهر الجدول الموالي تطوّر قيمة الواردات بدون تسديد خلال الفترة 1997-2013.

جدول رقم 40:تطوّر قيمة الواردات بدون تسديد خلال الفترة 1997-2013

السنة	استيراد المركبات			الحقيقية الخاضعة للرسم الجمركي valise taxée		المبلغ الإجمالي للواردات بدون تسديد		سعر صرف الدج مقابل الـ \$ الأمريكي
	عدد المركبات	مليون دج	مليون \$	مليون دج	مليون \$	مليون دج	مليون \$	
1997	45512	26643	461	2049	39	28892	500	57,7074
1998	49349	30460	518	1732	29	32192	547	58,7390
1999	51899	33934	509	4901	26	35835	535	66,5739
2000	61886	34816	462	4881	25	36697	487	75,2598
2001	62007	35496	459	1792	23	37288	482	77,2150
2011	24 192	31 932	438	3 078	42	35 010	480	72,9379
2012	27 675	37 640	485	3 651	47	41 291	532	77,5360
2013	24 293	34 460	434	3 711	46	38 171	480	79,3684

المصدر: - Conseil National Economique et Social(CNES),*Le secteur informel illusions et réalités*, OP.CIT, p36

- Douanes algérienne (période 2011-2013)

¹ - الأمر 76-114 المتضمن قانون المالية لسنة 1977،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 104،سنة 1976، ص 1595.

² - يخضع كل من الترخيص بتغيير الإقامة و رخص المجاهدين وذوي حقوق شهداء الثورة التحريرية إلى التداول حيث يمكن بيعها للمقيمين الراغبين في استيراد مركبات مقابل مبلغ من المال متعارف عليه في اوساط سوق الصرف الموازي.في المقابل يحصل مشتري هذه الرخص على بعض الضمانات القانونية عبر توكيل موثّق للتصرف في المركبة المستوردة عادة ما ينتهي بنقل ملكيتها إليه بعد مرور مدة زمنية توافق فترة الإعفاء من تسديد الرسوم الجمركية على المركبة المستوردة.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المركبات المستوردة بدون تسديد بشكل مستمر خلال الفترة 1997-2001، حيث انتقل من 45512 مركبة سنة 1997 إلى 62007 مركبة سنة 2001. نلاحظ أيضا الانخفاض الواضح في أعداد المركبات المستوردة بدون تسديد خلال الفترة 2011-2013 حيث قُدرت سنويا بأقل من نصف المركبات المستوردة خلال سنة 2001.

يسجل بند الحقيبة الخاضعة للرسم الجمركي قيمة الواردات من السلع التي يجلبها المسافرون إلى الخارج معهم و التي تفوق قيمة السلع المعفاة من الرسم الجمركي التي يحددها قانون المالية سنويا. ما يلاحظ على هذا البند هو تذبذب قيمته بالدينار الجزائري، مقابل الانخفاض المتواصل لقيمتها بالـ \$ الأمريكي خلال الفترة 1997-2001. ما يلاحظ أيضا هو الارتفاع المتواصل للقيمة الإجمالية للواردات بدون تسديد بالـ دج خلال الفترة 1997-2001 مقابل الانخفاض المتواصل لقيمتها بالـ \$ الأمريكي وهو ما يعكس انخفاض قيمة الـ دج أمام الـ \$ الأمريكي.

فقدت الواردات بدون تسديد جدواها الاقتصادية مع إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و السماح للقطاع الخاص بالنشاط في مجال الواردات، الأمر الذي أدى إلى تحسين تمويل الاقتصاد الوطني بمختلف السلع الاستهلاكية والتجهيزية و القضاء على ظاهرة الندرة التي ارتبطت باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ثم منع الحكومة لاستيراد المركبات المستعملة التي يقل عمرها عن 3 سنوات بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 و تنظيم نشاط استيراد المركبات عبر وكلاء السيارات مع السماح لهم بتمويل وارداتهم عبر سوق الصرف الرسمي. سمحت هذه الإجراءات بنقل جزء كبير من الطلب على السلع الاستهلاكية و التجهيزية والمركبات الذي كان يلبي عبر سوق الصرف الموازي وعبر الية الواردات بدون تسديد إلى سوق الصرف الرسمي و عبر المستوردين المرخص لهم بممارسة نشاط التجارة الخارجية¹.

ثانيا-مرحلة الصرف الموازي "المباشر" عبر تبادل الأوراق النقدية الأجنبية في الجزائر:

أدى تراجع الجدوى الاقتصادية للواردات بدون تسديد نتيجة تحرير نشاط التجارة الخارجية، عودة عدد كبير من المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن بعد وصولهم إلى سن التقاعد² و تبني تنظيم جديد لدفع معاشات المنتسبين الجزائريين لنظام التقاعد الفرنسي المقيمين في الجزائر عبر اتفاقية بين حكومتي البلدين إلى تلاشي عملية الصرف الموازي عبر المقاصة لصالح عمليات الصرف الموازي "المباشرة" التي تتبادل بموجبها بشكل أساسي الأوراق النقدية الأجنبية حصيلة دفع معاشات المنتسبين الجزائريين لنظام التقاعد الفرنسي بالدينار الجزائري في الجزائر، وهو ما يعني أن سوق الصرف الموازي انتقل جغرافيا إلى الجزائر خلال هذه المرحلة.

يشير مركز الارتباط الأوروبي و الدولي لنظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS) في تقريره الإحصائي لسنة 2009 أن عدد المستفيدين الجزائريين من معاشات التقاعد للنظام الفرنسي المقيمين في الجزائر قد ارتفع بحوالي 35 % بين سنتي 1999 و 2009. خلال نفس الفترة ارتفع مبلغ هذه المعاشات بـ 56,86 % . أشار نفس التقرير إلى دفع 82,42 % من المعاشات المستحقة للمقيمين في

¹ - وهو ما يظهر جليا في انخفاض عدد المركبات المستوردة بدون تسديد سنة 2013 إلى حوالي 40 % العدد المسجل سنة 2001.

² - حيث قدر العدد المتوسط للمهاجرين العائدين سنويا بشكل نهائي إلى الجزائر بحوالي 2600 شخص خلال الفترة 1987-1998. أنظر:

Musette.M.S, *Migrant de retour en Algérie : une nouvelle stratégie en perspective ?*, Rapport d'analyse MIREM 2007/01, Mars 2007,p12 .

الجزائر سنة 2009 عبر تحويلات إلى حساباتهم البنكية في الجزائر بعدما كانت نسبة المعاشات المحوّلة إلى حسابات المتقاعدين المقيمين في الجزائر لا تتجاوز 45,80 % سنة 2000 (النسبة المتبقية لبولوج 100 % تدفع عبر حسابات بنكية للمتقاعدين على مستوى البنوك الفرنسية تسمى حسابات غير المقيمين comptes de non-résidents). أشار هذا التقرير أيضا انه ابتداء من سنة 2001 أصبحت نسبة معاشات المتقاعدين الجزائريين المقيمين في الجزائر المحوّلة إلى الحسابات البنكية الموطّنة على مستوى البنوك الجزائرية تفوق نسبة المعاشات المدفوعة عبر حسابات غير المقيمين الموطّنة لدى البنوك الفرنسية¹.

تشمل المعاشات المحوّلة من نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي إلى المتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم 6 أنواع من المنح هي²:

- **منحة حوادث العمل/الأمراض المهنية Accidents de travail/Maladies professionnelles**: هي عبارة عن دخل دوري يدفع لصالح الأشخاص المؤمن لهم الذين يعانون من عجز جزئي أو كلي بسبب حادث عمل أو مرض مهني أو يدفع لصالح ذوي حقوقهم في حالة وفاة المؤمن لهم. قدر عدد المستفيدين في الجزائر من هذه المنحة بـ 12036 مستفيدا سنة 2017 بمبلغ إجمالي للتعويض قدر بـ 42,87 مليون أورو.

- **منحة الإعاقة Pension d'invalidité**: تدفع لتعويض خسارة الدخل بسبب مرض أو حادث غير مهني. تدفع المنحة مباشرة إلى المؤمن له إذا لم يبلغ سن التقاعد أو إلى زوجه المعاق بعد وفاة المؤمن له المتقاعد أو المستفيد من منحة الإعاقة. قدر عدد المستفيدين من هذه المنحة في الجزائر سنة 2017 بـ 233 مستفيدا بمبلغ إجمالي للتعويض قدر بـ 983102 أورو.

- **منحة الشيخوخة pension de vieillesse**: تمنح لمؤمن له استوفى شروط الحصول على التقاعد و طلب بالفعل الخروج إلى وضع التقاعد والبدء في عملية دفع معاشاته. تدفع هذه المنحة للمتقاعد المؤمن له نفسه أو لصالح زوجه في حالة وفاة المؤمن له الأصلي. قدر عدد المستفيدين من هذه المنحة في الجزائر سنة 2017 بـ 454 986 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدر بـ 1,32 مليار أورو.

- **منحة التقاعد التكميلي allocation de retraite complémentaire**: تدفع كتكملة لمعاش التقاعد القاعدي إما للمؤمن له نفسه أو لزوجه في حالة وفاة المؤمن له المتقاعد. قدر عدد المستفيدين من هذه المنحة في الجزائر سنة 2017 بـ 308 555 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدر بـ 251,36 مليون أورو.

- **منحة الأرمال allocation de veuvage**: هي منحة مؤقتة (عامان للتعويض كحد أقصى) تدفع لصالح زوج مؤمن له متوفى في حالة عدم استيفائه لشروط السن للحصول على منحة تقاعد و بشرط أن يقل

¹ -Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France), *rapport statistique : exercice 2009*, p310.(version électronique téléchargée à partir de la page : <https://www.cleiss.fr/docs/stats/index.html> ,le 31/12/2018 à 19:30).

² - Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France), *rapport statistique : exercice 2017*, pp84-101.(version électronique téléchargée à partir de la page : <https://www.cleiss.fr/docs/stats/index.html> ,le 31/12/2018 à 19:35).

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

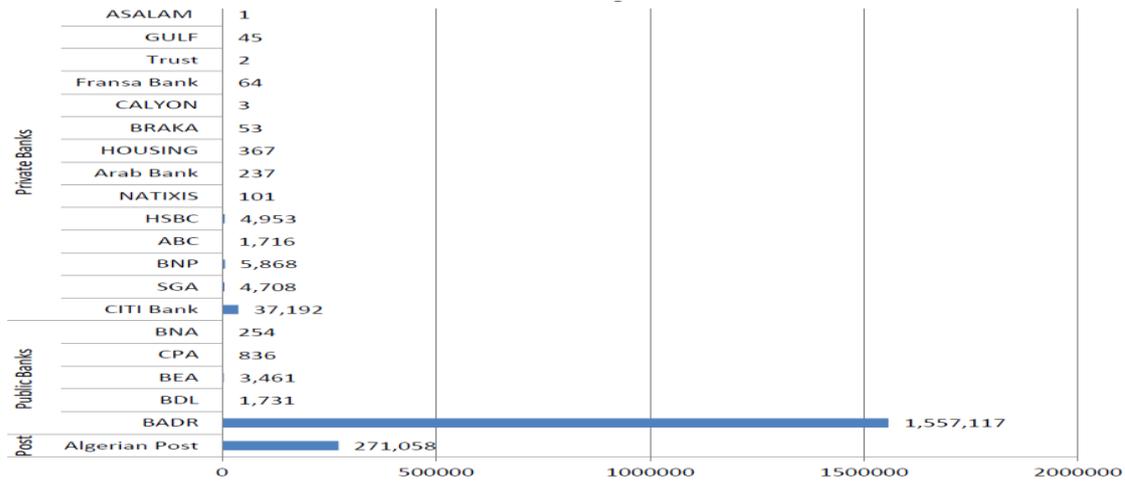
دخله عن مستوى معيّن. قدّر عدد المستفيدين من هذه المنحة في الجزائر سنة 2017 بـ 1 661 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدر بـ 9,24 مليون أورو.

- رأس المال المدفوع بسبب الوفاة **Capital décès**: هو تعويض يسدّد دفعة واحدة لفائدة الأشخاص الذين كانوا تحت كفالة مؤمن له متوفى. لا يدفع هذا التعويض آليا بل يجب طلبه من طرف ذوي حقوق المؤمن له المتوفى. قدّر عدد المستفيدين من هذا التعويض في الجزائر سنة 2017 بـ 17 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدر بـ 44682 أورو.

تم تنظيم عملية دفع معاشات المتقاعدين الجزائريين المنتسبين للنظام الفرنسي المقيمين في الجزائر بموجب اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن الجانب الجزائري و مجموعة البنك الشعبي الفرنسية La Banque populaire عبر فرعها BRED عن الجانب الفرنسي. بموجب هذه الاتفاقية يتولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية عملية دفع معاشات المتقاعدين الجزائريين المنتسبين للنظام الفرنسي عبر وكالاته بالعملة الصعبة. تم توقيع الاتفاقية للمرة الأولى سنة 1997 وتم تجديدها خلال السنوات 2002، 1999 و 2008¹.

يشير تقرير للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية Global Forum on Migration and Development خاص بالتحويلات المالية للمهاجرين نحو الجزائر إلى أن أغلب التحويلات المالية المرتبطة بالهجرة الجزائرية خلال سنة 2010 (تحويل المعاشات و المدخرات الشخصية للمهاجرين) قد تمّت عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يظهره الشكل الموالي :

شكل رقم 13: توزيع التحويلات المالية الرسمية المرتبطة بالهجرة الواردة إلى الجزائر على مختلف المؤسسات المالية سنة 2010



المصدر:

Global Forum on Migration and Development, *MTM i-Map Migration and Development Layer ALGERIA*, p18 (version électronique téléchargée à partir de la page : www.gfmd.org/files/pfp/mp/Algeria_final_EN.pdf, le 05/12/2018 à 22 :34).

¹ Souiah.F, *Politiques d'attraction des ressortissants résidant à l'étranger: Maroc, Algérie, Liban*, collection Construire la Méditerranée, L'Institut de Prospective économique du monde Méditerranéen (Ipemed), Août 2013, p35. (version électronique téléchargée à partir de la page : www.ipemed.coop le 21/12/2018 à 23 :40).

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

بعد تحصيل المعاشات بالعملة الصعبة يقوم المتقاعدون ببيع الأوراق النقدية الأجنبية (الأورو) إلى أفراد الشبكات المالية المحليّة لسوق الصرف الموازي التي تتواجد في أماكن معروفة لدى الجمهور (إما أمام الوكالات البنكية أو في محلات تجارية معروفة أو حتى في ساحات عمومية كما هو الحال في ساحة بور سعيد في العاصمة). يقوم أفراد الشبكات المالية المحليّة بإعادة بيع الأوراق النقدية الأجنبية المجمّعة إلى شبكات جهوية أو وطنية (أسواق جملة للعملة الصعبة) مع تحقيق هامش¹. يتم تمويل سوق الصرف الموازي أيضا بعملات أخرى من طرف المهاجرين الجزائريين عند عودتهم إلى أرض الوطن ومنها الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الجنيه الاسترليني، الليرة التركية. في المناطق الحدودية الشرقية يتم تداول الدينار التونسي في حين يتم تداول الدرهم المغربي في المناطق الحدودية الغربية. تشير إلى ظاهرة تهريب الأوراق النقدية الأجنبية المتبادلة عبر سوق الصرف الموازي إلى الخارج عبر المنافذ الحدودية.

يظهر الجدول الموالي عيّنة من عمليات حجز مبالغ من العملة الصعبة سنة 2018:

جدول رقم 41: عيّنة من عمليات حجز مبالغ بالعملة الصعبة على المنافذ الحدودية من طرف مصالح الجمارك الجزائرية سنة 2018

التاريخ	مكان الحجز	المبلغ
2018/08/03	مطار هواري بومدين الدولي - العاصمة	110000 أورو
2018/09/22	مطار محمد بوضياف الدولي - قسنطينة	349250 أورو
2018/10/21	مطار أحمد بن بلة الدولي - وهران	256500 أورو
2018/10/23	المركز الحدودي أم الطبول	96000 دينار تونسي
2018/11/08	مطار أحمد بن بلة الدولي - وهران	155850 دولار + 2770 أورو
2018/12/04	المركز الحدودي لفحص المسافرين بالطالب العربي - ولاية الوادي	28100 أورو

المصدر: <http://www.douane.gov.dz> (consulté le 01/01/2019 à 12 :00)

المطلب الثالث- التطور التاريخي لعلاوة الصرف الموازي في الجزائر:

كما تمت الإشارة سابقا شهدت الجزائر منذ الاستقلال سوقا موازيا للصرف بشكل مستمر حتى يومنا الحالي². سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تطوّر علاوة الصرف الموازي في الجزائر منذ الاستقلال من ناحية مستواها في فرع أول ومن ناحية تصنيف سوق الصرف الموازي على أساسها في فرع ثان.

الفرع الأول – تطور مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1964-2018:

يظهر الجدول الموالي تطوّر علاوة الصرف الموازي (المتوسط السنوي) خلال الفترة 1964³-2018.

¹ - مقابلة مع أفراد من الشبكة المالية المحلية لسوق الصرف على مستوى مدينة الميلية ولاية جيجل. بتاريخ 2018/10/11.
² - في تصنيف لـ Ilzetki, Reinhart and Rogoff شمل 194 بلدا حسب وحدة/تعدد نظام الصرف خلال الفترة 1946-2016، صنّف نظام الصرف الجزائري على أنه غير موحد طوال الفترة 1962-2016. يمكن الاطلاع على هذا التصنيف من خلال الرابط:

http://www.carmenreinhart.com/user_uploads/data/240_data.xlsx

³ - تعتبر سنة 1964 سنة الاستقلال النقدي للجزائر إذ تم خلالها إصدار الدينار الجزائري بموجب القانون 64-111 الصادر في 10 أفريل 1964.

جدول رقم 42:تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر(1964-2018)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
علاوة الصرف الموازي %	42,16	45,25	30,05	32,08	45,16	54,61	44,06
السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
علاوة الصرف الموازي %	36,14	60,47	58,98	60,14	61,02	75,35	112,27
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
علاوة الصرف الموازي %	117,88	131,32	182,97	214,94	249,86	260,77	334,13
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
علاوة الصرف الموازي %	387,78	346,84	387,04	400,78	388,44	271,43	119,81
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
علاوة الصرف الموازي %	300,63	357,72	272,15	178,18	133,15	124,90	123,70
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
علاوة الصرف الموازي %	50,00	50,00	15,00	20,00	25,00	25,00	25,00
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
علاوة الصرف الموازي %	10,20	5,15	21,58	30,00	25,00	36,00	37,00
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
علاوة الصرف الموازي %	40,00	48,22	47,83	51,05	57,21	55,64	

المصدر:

- http://www.carmenreinhardt.com/user_uploads/data/33_data.xlsx, consulté le 11/01/2019 à 01 :01(période 1964-1998)

- El Qorchi. M and al , *Informal Funds Transfer Systems: An Analysis of the Informal Hawala System*, IMF occasional paper, N° 222, Aug 2003, p37 (années 1999 et 2000).

- IMF country report N° 01/162, p25 (année 2001). - IMF country report N° 03/68, p12, (année 2002).

- Taline Koranchelian, IMF working papers N°05/135, July 2005, p05. (année 2003).

- FMI, Rapport du FMI No.05/50, Fev 2005, P09 .(année 2004).

-James D. Gwartney et al, *Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report*, Economic Freedom Network, 2008, p43 .(année 2006).

- James D. Gwartney et al, *Economic Freedom of the World: 2009 Annual Report*, Economic Freedom Network, 2008, p51. (année 2007).

- Quotidien El Watan du 14/10/2008.(année 2008). - Quotidien le Financier du 28/12/2009.(année 2009).

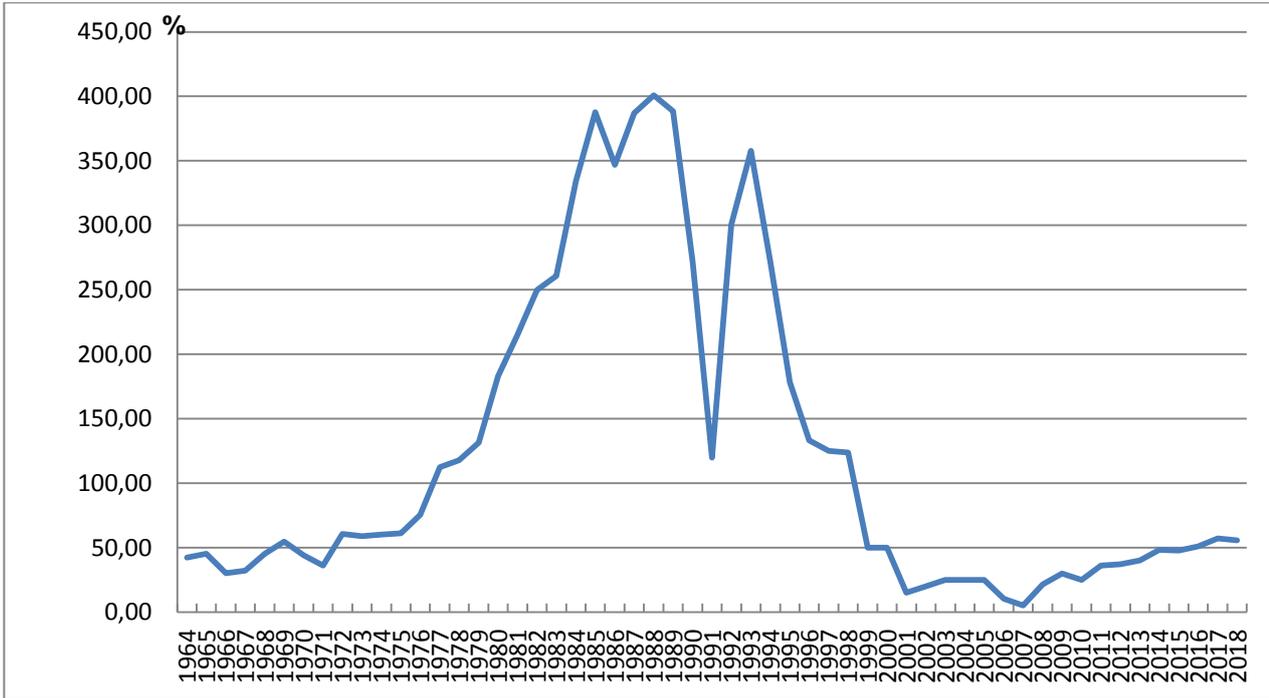
- Quotidien El Watan du 27/02/2012. (année 2010). - Quotidien El Watan du 31/10/2011 .(année 2011).

- FMI, IMF Country Report No. 13/47, p05.(année 2012). - FMI, IMF Country Report No. 14/32, p17. (année 2013).

- données recueillis par le chercheur directement sur le marché parallèle de change (période 2014-2018).

يمكن ترجمة الجدول السابق إلى المنحنى التالي:

شكل رقم14:تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1964-2018 (%)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 40.

من خلال الجدول و المنحنى السابقين يمكن تقسيم التطور الوصفي لعلاوة الصرف الموازي كما يلي:

- تأرجحت علاوة الصرف الموازي بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1964-1971.
- ارتفعت علاوة الصرف الموازي المستمر و الكبير خلال الفترة 1971-1985 حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات خلال هذه الفترة بانتقالها من 36,14 % سنة 1971 إلى 387,78 % سنة 1985.
- انخفاض علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 1985-1986 بانتقالها من 387,78 % سنة 1985 إلى 346,84 % سنة 1986.
- ارتفاع علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 1986-1988 بانتقالها من 346,78 % سنة 1986 إلى 400,78 % سنة 1988 وهو أعلى مستوى لعلاوة الصرف الموازي في الجزائر على الإطلاق منذ إنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964.
- انخفاض علاوة الصرف الموازي بشكل مستمر وكبير خلال الفترة 1988-1991، حيث انتقلت من 400,78 % سنة 1988 إلى 119,81 % سنة 1991.
- ارتفاع علاوة الصرف الموازي بشكل مستمر و كبير خلال الفترة 1991-1993، وقد انتقلت من 119,81 % سنة 1991 إلى 357,72 % سنة 1993.
- انخفاض علاوة الصرف الموازي بشكل مستمر و كبير خلال الفترة 1993-2001، حيث انتقلت من 357,72 % سنة 1993 إلى 15 % سنة 2001.
- ارتفاع طفيف في علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2001-2005 حيث انتقلت من 15 % سنة 2001 إلى 25 % سنة 2005.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

- انخفاض مستمر في علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2005-2007 حيث انتقلت من 25 % سنة 2005 إلى 5,15 % سنة 2007 وهو أدنى مستوى لعلاوة الصرف الموازي منذ الاستقلال.
- ارتفاع مستمر في علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2007-2018 حيث انتقلت من 5,15 % سنة 2007 إلى 55,64 % سنة 2018.

بشكل مجمل يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين تجاوز علاوة الصرف الموازي عتبة 100 % ابتداء من سنة 1977 ولم تنزل عن هذه العتبة سوى سنة 1999 ، كما يمكننا ملاحظة أن سنوات الثمانينيات و النصف الأول من سنوات التسعينيات من القرن العشرين قد سجلت أعلى مستويات علاوة الصرف الموازي في الجزائر. أخيرا يمكن ملاحظة أن العشرية الأولى من القرن العشرين قد تميّزت بمستوى "معتدل نسبيا" لعلاوة الصرف الموازي حيث لم تتجاوز 30% ، و قد عادت علاوة الصرف الموازي الارتفاع إلى ما فوق 50 % ابتداء من سنة 2016.

الفرع الثاني - تطور تصنيف سوق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1964-2018 :

سبق أن أشرنا في المطلب الثالث من المبحث الأول للفصل الأول إلى تصنيف أسواق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي إلى ثلاث مستويات. أسواق صرف موازي ذات مستوى علاوة مرتفع عندما تساوي أو تفوق علاوة الصرف الموازي عتبة 50، أسواق صرف موازي ذات علاوة متوسطة عندما تزيد علاوة الصرف الموازي عن 10 % وتقل تماما عن 50 %، و أسواق صرف موازي ذات علاوة منخفضة عندما تقل علاوة الصرف الموازي عن 10 %.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه في 22 سنة من الـ 55 التي غطاها الجدول كانت علاوة الصرف الموازي أقل من 50 % (سوق صرف موازي ذو علاوة متوسطة أو ضعيفة). من هذه الحالات الـ 22 كانت علاوة الصرف الموازي أقل من أو تساوي 10 % في سنة واحدة فقط هي سنة 2007 (سوق الصرف الموازي ذو علاوة ضعيفة) وكانت تفوق مستوى الـ 10 % في الـ 21 حالة الأخرى. يمكن أن نلاحظ أيضا أن علاوة الصرف الموازي كانت تساوي أو تتجاوز مستوى 50 % خلال 33 سنة من الـ 55 التي غطاها الجدول. خلال الفترة 1964-2018 قدرت القيمة الدنيا لعلاوة الصرف الموازي بـ 5,15 % وكان ذلك خلال السنة 2007 في حين قدرت قيمتها القصوى بـ 400,78 % وقد سجلت سنة 1988¹.

يظهر الجدول التالي تصنيف سوق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي خلال مختلف سنوات الفترة 1964-2018. يظهر الجدول أيضا تصنيف حجم التزوير في التصريحات الجمركية في مجال التجارة الخارجية و الربط بين المعيارين السابقين للحصول على تصنيف على أساسهما معا².

¹ - يمكن أن نلاحظ أن تسجيل القيمة الدنيا للمتوسط السنوي لعلاوة الصرف الموازي قد جاء بعد سنتين من إلغاء استيراد السيارات المستعملة الأقل من 3 سنوات ، و أن تسجيل القيمة القصوى للمتوسط السنوي لعلاوة الصرف الموازي جاء أيضا بعد سنتين من أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 1986.

² - أنظر منهجية التصنيف في الفصل الأول ص ص 17-19

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

جدول رقم 43:تصنيف سوق الصرف الموازي على أساس مستوى علاوة الصرف الموازي و الربط مع التزوير في التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية

السنة	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964
علاوة الصرف الموازي %	112,27	75,35	61,02	60,14	58,98	60,47	36,14	44,06	54,61	45,16	32,08	30,05	45,25	42,16
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	3	3	3	3	3	3	2	2	3	2	2	2	2	2
نسبة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات %	7,1	7,1	7,1	7,1	9,2	5	5	5	5	5	5	5	5	5
علامة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
العلامة الإجمالية للعلاوة والتزوير في الفوجرة	4	4	4	4	4	4	3	3	4	3	3	3	3	3
السنة	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978
علاوة الصرف الموازي %	119,81	271,43	388,44	400,78	387,04	346,84	387,78	334,13	260,77	249,86	214,94	182,97	131,32	117,88
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
نسبة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات %	4,8	4,8	4,8	4,8	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1
علامة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
العلامة الإجمالية للعلاوة والتزوير في الفوجرة	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
السنة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
علاوة الصرف الموازي %	25,00	25,00	25,00	20,00	15,00	50,00	50,00	123,70	124,90	133,15	178,18	272,15	357,72	300,63
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3
نسبة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات %	7	9	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	4,8	4,8	4,8
علامة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية	1	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	1	1	1
العلامة الإجمالية للعلاوة والتزوير في الفوجرة	3	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	4	4	4
السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
علاوة الصرف الموازي %	55,64	57,21	51,05	47,83	48,22	40,00	37,00	36,00	25,00	30,00	21,58	5,15	10,20	
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	3	3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	1	2	
نسبة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات %	_____	_____	_____	7,7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	
علامة التزوير في فوجرة التجارة الخارجية	_____	_____	_____	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	
العلامة الإجمالية للعلاوة والتزوير في الفوجرة	_____	_____	_____	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	

المصدر:

- Reinhart, Carmen, *Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation*, OP.CIT,p13.
- Global Financial Integrity, *Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2005-2014*, April 2017, pp28-32.
- Global Financial Integrity, *Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2006-2015*, January 2019, p29.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه رغم المستوى المرتفع لعلاوة الصرف الموازي في أغلب سنوات فترة الدراسة إلا أن التزوير في فوئرة التجارة الخارجية بقي في مستوى منخفض إذ لم يصل أبدا عتبة الـ 10%، وهو ما يمكن أن يفسر بضعف تأثير مستوى علاوة الصرف الموازي على مستوى التزوير في فوئرة التجارة الخارجية نتيجة توجّه الأموال بالعملة الصعبة الناتجة عن هذه العملية نحو الاسواق الخارجية و عدم استخدامها في تمويل سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة (عدم اعتبار ممارسي التزوير في فوئرة التجارة الخارجية لعلاوة الصرف الموازي كعائد على العملات الصعبة في حال إعادة إدخالها إلى البلد أو صعوبة إعادة إدخالها نتيجة فعالية آلية الرقابة عليها في حالة محاولة إعادة إدخالها إلى البلد).

المبحث الثاني:نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018:

رأينا في الفصل الأول أن هناك اتفاقا في الأدبيات المتعلقة بعلاوة الصرف الموازي على تدخل كل من العمليات الدولية الموازية الجارية و الرأسمالية في تحديد علاوة الصرف الموازي، وهو ما يظهر في نماذج التدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي. رأينا أيضا أن أهم التفسيرات النظرية لبروز أسواق الصرف الموازي و العمليات التي تتم على مستواها هي القيود الحكومية على العمليات التجارية والمالية الدولية، الإفراط في الإصدار النقدي، الكبح المالي، ارتفاع مستوى التضخم وزيادة درجة عدم اليقين بخصوص السياسات الاقتصادية و الأوضاع السياسية. سوف نقوم في هذا المبحث بصياغة وتقدير نموذج للتدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 و هي الفترة التي تمكنا من جمع المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلالها.

المطلب الأول:عينّة عن الدراسات السابقة حول نمذجة علاوة الصرف الموازي:

قام العديد من الباحثين بنمذجة علاوة الصرف الموازي كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المفسرة التي تعكس كلا من السياسات التجارية الدولية و سياسات الصرف الحكومية، السياسات النقدية والمالية، الهياكل و الصدمات الاقتصادية و توقّعات الأعوان الاقتصاديين. شملت هذه الدراسات دولا نامية في مناطق جغرافية متعدّدة.

- في دراسة قياسية على 6 دول (الأرجنتين، غانا، السودان، تنزانيا، زامبيا و تركيا) قام كل من Kiguel و O'Connell¹ بتقدير معادلة لنموذج التدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي تأخذ الشكل التالي:
Premium=f(M/E ; IPDt ; RER; AID; TOT; ET; MT; RGDP) . حيث:

Premium:علاوة الصرف الموازي؛

M:الكتلة النقدية بالعملة الوطنية ؛ E:سعر الصرف الرسمي الإسمي للعملة الوطنية مقابل الـ \$ و المقدار M/E هو الكتلة النقدية الحقيقية؛

IPDt:الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي المرجعي و معدل الفائدة الوطني؛TOT:شروط التبادل الدولي ؛

¹ - Kiguel .M & O'Connell. S. A., parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies, OP.CIT

RER:سعر الصرف الرسمي الحقيقي؛ AID :المساعدات الدولية للتنمية؛ ET :الرسوم الجمركية على الصادرات؛ MT :الرسوم الجمركية على الواردات؛ RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أعتبر هذان الباحثان كلاً من الكتلة النقدية بالـ \$ و الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي المرجعي و معدل الفائدة الوطني متغيرين مرتبطين بقرارات تسيير المحفظة المالية (المخزون) و المتغيرات الأخرى مرتبطة بالعمليات الجارية (التدفق).

قام هذان الباحثان باستخدام تحليل السلاسل الزمنية في تقدير هذه المعادلة عبر تقنية شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي structural VAR بالنسبة لكل دولة على حدى (ليست دراسة بانل panel أين يتم تقدير المعادلة على أساس المعطيات الإحصائية للدول الست مجتمعة في نفس الوقت).سمحت تقنية شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي بتحديد التأثيرات قصيرة الأجل و طويلة الأجل لكل متغير من المتغيرات على علاوة الصرف الموازي في كل بلد،و قد كانت أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

*كان للكتلة النقدية الحقيقية تأثير موجب ذو معنوية في الأجل القصير على علاوة الصرف الموازي (علاقة طردية بينهما) في 5 بلدان من العينة في حين كان لها تأثير موجب ذو معنوية في الأجل الطويل في بلدين فقط من بلدان العينة.

* كان للفرق بين معدل الفائدة المرجعي الأجنبي و معدل الفائدة الوطني تأثير موجب ذو معنوية في الأجل القصير في ثلاث دول في حين كان لها تأثير موجب ذو معنوية في الأجل الطويل في بلدين فقط.

* كان لمعدل الصرف الرسمي الحقيقي تأثير موجب ذو معنوية في الأجل القصير في ثلاث دول في حين كان له تأثير موجب ذو معنوية في الأجل الطويل في 5 دول.

* لم يكن للمساعدات الدولية للتنمية أي تأثير ذو معنوية على علاوة الصرف الموازي في أي دولة،لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

* كان لشروط التبادل الدولي تأثير سالب ذو معنوية في الأجل الطويل في دولة واحدة فقط.

*كان للرسوم الجمركية على الصادرات تأثير سالب ذو معنوية في الأجل القصير في بلدين من العينة.

* كان للرسوم الجمركية على الواردات تأثير موجب ذو معنوية في الأجل القصير في بلد واحد من بلدان العينة.

*كان للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير ذو معنوية في كل من الأجلين القصير و الطويل في بلد واحد فقط من بلدان العينة.

بالنسبة للدول أين كانت المتغيرات المفسرة ذات معنوية كانت اتجاه التأثير متوافقا مع الافتراضات النظرية لنموذج التدفق/المخزون.

- في دراسة أخرى على تانزانيا¹، قام Kaufmann و O'connell بتقدير نموذج لعلاوة الصرف الموازي بدلالة كل من الكتلة النقدية الحقيقية (M2/E): أي نسبة الكتلة النقدية على سعر الصرف الرسمي (الإسمي) و الفرق بين معدل الفائدة المرجعي الأجنبي المرجح بمعدل تدهور سعر الصرف الرسمي و معدل الفائدة المحلي كمحدد للقرارات المرتبطة بالمحفظة المالية؛ في حين أعتبرت كمحددات للعمليات الجارية على مستوى سوق الصرف الموازي كل من: قيمة المساعدات الدولية للتنمية، الرسوم الجمركية على الصادرات، الرقم القياسي لشروط التبادل الدولي، و متغيرين صوريين dummy variables يعكس الأول اعتماد الحكومة لرخص واردات بدون تسديد في حين يعكس المتغير الصوري الثاني قيام الحكومة بحملة اعتقالات ضد عدد كبير من رجال الأعمال المنخرطين في معاملات على مستوى سوق الصرف الموازي. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل سلاسل زمنية ذات دورية سنوية خلال الفترة 1967-1988، عبر تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL . بشكل عام، ارتبطت علاوة الصرف الموازي في تانزانيا خلال فترة الدراسة فعليا بكل من قرارات المحفظة المالية و بالعمليات الجارية الممولة عبر سوق الصرف الموازي؛ وقد كانت إشارات معاملات المتغيرات المفسرة متوافقة مع الافتراضات النظرية لنموذج التدفق/المخزون، فمثلا:

* كان للكتلة النقدية الحقيقية و للفرق بين معدل الفائدة المرجعي الأجنبي المرجح بمعدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي و معدل الفائدة المحلي اثر إيجابي ذو معنوية في الأجل القصير على علاوة الصرف الموازي.

* كان لكل من شروط التبادل الدولي و قيمة المساعدات الدولية للتنمية أثر سلبي ذو معنوية في الأجل الطويل على علاوة الصرف الموازي (معاملات هذين المتغيرين للفترة السابقة سالبة و ذات معنوية).

- في دراسة على بورندي²، قام Nkurunziza بتقدير نموذج للتدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي بدلالة المعدل المتوقع لتدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي كمتغير محدد للقرارات المرتبطة بالمحفظة المالية؛ كل من متوسط معدل الرسوم الجمركية على الصادرات و متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، سعر الصرف الحقيقي الرسمي، نسبة قيمة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل الدولي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و متغير صوري يعكس التغيرات الهيكلية للمتغير التابع ألا وهو علاوة الصرف الموازي (الانتقال من مرحلة استقرار و انخفاض مستوى علاوة الصرف الموازي إلى مرحلة أخرى تتميز بعدم استقرار مستوى علاوة الصرف الموازي) كمحددات للعمليات الجارية على مستوى سوق الصرف الموازي. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل سلاسل زمنية ذات دورية سنوية خلال الفترة 1970-1998، عبر تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL .

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج متوافقة مع الافتراضات النظرية لنموذج التدفق/المخزون، فقد ثبت من خلالها ارتباط ذو معنوية لعلاوة الصرف الموازي في بورندي خلال فترة الدراسة بالمعدل المتوقع

¹ - Kaufmann.D & O'connell.S.A, *The macroeconomics of delayed exchange rate unification :Theory and evidence from Tanzania*, The world bank policy research working paper N°2060, Feb 1999.

² - Nkurunziza .D, *Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi*, AERC Research Paper N°123, Nov 2002.

لتدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي (في الأجل القصير)، متوسط معدل الرسوم الجمركية على الصادرات (في كل من الأجل القصير و الطويل) و متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات(في كل من الأجل القصير و الطويل)،الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و شروط التبادل الدولي.

- في دراسة على إثيوبيا¹، قام Tefera بنمذجة علاوة الصرف الموازي بدلالة كل من :معدل تخفيض سعر الصرف الرسمي الإسمي،الكتلة النقدية،قيمة العمليات التجارية الموازية (ممثلة في بند الخطأ و السهو error and omission لميزان المدفوعات)،وفرة الأرصدة بالعملة الصعبة،الرسوم الجمركية على الصادرات،الرسوم الجمركية على الواردات،العقوبة المتوقعة من المشاركة في عمليات الصرف الموازي (تمت مقاربتها عبر وجود رقابة على الصرف) ومستوى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي في الفترة السابقة.اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية عبر نموذج لتقدير الخطأ Error Correction Model يسمح بتحليل الاثار قصيرة و طويلة الأجل لكل متغير مفسر على علاوة الصرف الموازي.توصّلت هذه الدراسة إلى ارتباط عكسي بين وفرة الأرصدة من العملة الصعبة و علاوة الصرف الموازي في كل من الأجلين القصير و الطويل،ارتباط موجب بين كل من علاوة الصرف الموازي و الكتلة النقدية في كل من الأجلين القصير و الطويل في حين توصّلت إلى نتيجة متناقضة بخصوص العلاقة بين الرسوم الجمركية على الصادرات و علاوة الصرف الموازي مفادها علاقة عكسية في الأجل الطويل وهو ما يناقض الافتراض النظري (رفع الرسوم الجمركية على الصادرات يخفّض علاوة الصرف الموازي) و علاقة موجبة بينهما في الأجل القصير.بالنسبة لأثر تخفيض قيمة العملة الوطنية،توصلت الدراسة إلى علاقة عكسية بين معدل تخفيض قيمة العملة الوطنية و علاوة الصرف الموازي في الأجلين القصير و الطويل.فيما يخص باقي المتغيرات،لم تجد الدراسة معنوية لأثرها على علاوة الصرف الموازي (قيمة العمليات التجارية الموازية) أو وجدت إشارة لها (اتجاهها للأثر)يعاكس افتراضات النموذج وبالتالي قامت بحذفها من النموذج (الرسوم الجمركية على الواردات و مستوى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي في الفترة السابقة).

- في دراسة على السودان²، قام Ebeidallah بنمذجة علاوة الصرف الموازي بدلالة كل من معدل التخفيض المتوقع لسعر الصرف الإسمي الرسمي،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،الكتلة النقدية،سعر الصرف الحقيقي الرسمي،الاحتياطات الدولية للبنك المركزي،شروط التبادل الدولي، المساعدات الدولية للتنمية(نسبة قيمة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي) ،معدل الانفتاح التجاري الدولي و متغيرين صوريين يعكس أحدهما صدمة هيكلية في الاقتصاد تتمثل في استخراج النفط من جنوب السودان بشكل أساسي خلال الفترة 1999-2014 و الثاني توحيد سوق الصرف خلال الفترة 1992-1993.اعتمدت الدراسة على تحليل سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات النموذج خلال الفترة 1979-2014 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزّع ARDL،وقد توصّلت إلى وجود أثر عكسي ذو معنوية على علاوة الصرف الموازي في الأجلين القصير و الطويل لكل من سعر الصرف الحقيقي الرسمي،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،معدل الانفتاح التجاري الدولي،المساعدات الدولية للتنمية و الاحتياطات الدولية للبنك المركزي.من جهة أخرى قام نفس الباحث بتحليل أثر سوق الصرف الموازي (ممثلا في علاوة الصرف

¹ - Tefera.L, Determinants of Parallel Foreign Exchange Market in Ethiopia, NBE Staff Working Paper, N°010/2004, Aug 2004.

² - Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla, DETERMINANTS AND MACROECONOMIC IMPACT OF PARALLEL MARKET FOR FOREIGN EXCHANGE IN SUDAN, ERF working paper,N°1155, Nov 2017.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

الموازي) على الأداء الاقتصادي الكلي خلال نفس الفترة وتوصل إلى وجود اثر سلبي علاوة الصرف الموازي على ثلاث مؤشرات للأداء الكلي هي معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الرسمية و كذا معدل التضخم.

المطلب الثاني-صياغة النموذج و تقديم معطيات الدراسة:

في إطار نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر سوف نعتمد على مقارنة التدفق/المخزون. في إطار هذه المقاربة تتحدّد علاوة الصرف الموازي بالارتباط مع كل من قرارات المحفظة المالية و العمليات الجارية الممولة عبر سوق الصرف الموازي؛ وهو ما ينطبق على حالة الجزائر، بالنسبة للعمليات الجارية، إذ تعتبر آلية الواردات بدون تسديد قديمة وواسعة الانتشار في الجزائر بالنظر مثلا إلى عدد المركبات التي تم استيرادها في إطارها والذي وصل إلى حوالي 62000 مركبة سنة 2001 كما يظهره الجدول رقم 38، كما أن المسافرين المتوجّهين إلى الخارج يجدون أنفسهم مضطرين إلى شراء مبالغ إضافية من العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي نظرا لتواضع مبلغ المنحة السياحية بالعملة الصعبة الذي لا يتجاوز مقابل 15000 دج سنويا وفق المادة 02 من التعليمات 08-97 الصادرة عن بنك الجزائر والمتعلقة بالترخيص بالصرف من أجل السفر إلى الخارج. نفترض أيضا أن قرارات المحفظة المالية من محدّدات علاوة الصرف الموازي في الجزائر نظرا لتصنيفها ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط Middle-Income Countries من طرف البنك الدولي¹، وهي المجموعة من الدول التي تتسبب فيها الرقابة على العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (عمليات المحفظة المالية) في ظهور سوق الصرف الموازي حسب Agénor&Montiel في حين تتسبب الرقابة على العمليات الجارية لميزان المدفوعات² في ظهور أسواق للصرف الموازي في الدول ذات الدخل المنخفض³ low –Income countries.

سوف نعتمد في نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر على نموذج Ebaidalla (2017) على اعتبار تشابه وضعية السودان مع وضعية الجزائر من ناحية كون تحويلات المهاجرين هي المصدر الأساسي لعرض العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي؛ وعليه تكون معادلة نموذج علاوة الصرف الموازي التي سنقوم بتقديرها في حالة الجزائر الشكل التالي:

$$\text{Premium} = f(\text{RER}, \text{GDP}, \text{DEV}, \text{MS}, \text{IR}, \text{TOT}, \text{AID})$$

حيث:

Premium: علاوة الصرف الموازي؛

RER: سعر الصرف الرسمي الحقيقي؛

¹ - حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2018، يعتبر بلدا ذو دخل متوسط كل بلد يتراوح فيه نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بين \$1026 و \$12375. وهو الشرط الذي ينطبق على الجزائر منذ الاستقلال. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

<https://data.worldbank.org/country/algeria>

² - Agénor, P.R. and P. Montiel. 1996. *Development Macroeconomics*. Princeton University Press: Princeton, p577 Cité par Nkurunziza .D, *Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi*, OP.CIT, p5.

³ - وهي تلك الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي عن أو يساوي \$ 1025.

GDP: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%).

DEV: معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي ؛

MS: الكتلة النقدية الحقيقية؛

IR: الاحتياطات الدولية للبنك المركزي؛

TOT: شروط التبادل الدولي؛

AID: المساعدات الدولية للتنمية؛

يظهر الجداول الموالية كلا من الأثر المتوقع لكل متغير على علاوة الصرف الموازي، تعريف متغيرات الدراسة و مصادرها الإحصائية وكذا قاعدة بيانات الدراسة خلال الفترة 1980-2018:

جدول رقم 44: الأثر المتوقع للمتغيرات المفسرة على علاوة الصرف الموازي

المتغير	الأثر المتوقع على علاوة الصرف الموازي
AID	علاقة عكسية (إشارة سالبة للمعامل)
DEV	علاقة عكسية (إشارة سالبة للمعامل)
GDP	علاقة عكسية (إشارة سالبة للمعامل)
MM	علاقة طردية (إشارة موجبة للمعامل)
IR	علاقة عكسية (إشارة سالبة للمعامل)
RER	علاقة طردية (إشارة موجبة للمعامل)

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم 45: تعريف ومصادر الإحصائيات لمتغيرات الدراسة القياسية

المتغير	التعريف	المصادر
علاوة الصرف الموازي (PREM)	علاوة الصرف الموازي = (سعر الصرف الموازي - سعر الصرف الرسمي) * 100 / سعر الصرف الرسمي (الوحدة %)	أنظر مصادر الجدول رقم 40
سعر الصرف الرسمي الحقيقي (RER)	مؤشر سعر الصرف الرسمي الحقيقي الفعلي. يعتبر مؤشراً على تنافسية الاقتصاد، إذ يعتبر ارتفاع قيمة المؤشر بين تاريخين تحسناً في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى إضعاف تنافسية المنتجات الوطنية (سعرها يصبح أعلى في الخارج) في مقابل المنتجات الأجنبية (سعرها يصبح أقل في الداخل) ومنه انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) العكس بالعكس. قيمة المؤشر = 100 في سنة الأساس وهي سنة 2010. إذا كانت قيمة المؤشر < 100 نقول أن العملة مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية و إذا كانت قيمة المؤشر > 100 نقول أن العملة مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية.	World bank- World Development Indicators
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية (GDP)	(الوحدة %)	World bank- World Development Indicators
معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدج/\$ (DEV)	يساوي الفرق بين سعر الصرف الرسمي لسنة ما و سعر الصرف الرسمي للسنة السابقة مقسوما على سعر الصرف الرسمي للسنة السابقة، الكل مضروب في 100 (الوحدة %)	من إعداد الباحث على أساس سعر الصرف الرسمي المأخوذ من World bank- World Development Indicators
الكتلة النقدية الحقيقية (MM)	الكتلة النقدية بالدج، وهي حاصل قسمة الكتلة النقدية بالدج على سعر الصرف الرسمي	Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries rétrospectives, Juin 2012 Rapports annuels de la Banque d'Algérie pour 2016,2017
الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي IR	احتياطي الصرف بعدد أشهر الواردات	World bank- World Development Indicators Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries rétrospectives, Juin 2012 World bank- World Development Indicators
شروط التبادل الدولي (TOT)	مؤشر شروط التبادل الدولي، وهو حاصل قسمة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات على مؤشر سعر الوحدة من الواردات. يعني ارتفاع قيمة المؤشر ارتفاع سعر الصادرات مقابل سعر الواردات، وهكذا يمكن شراء كمية أكبر من الواردات بنفس القيمة للصادرات مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. سنة الأساس لهذا المؤشر هي سنة 2000.	World bank- World Development Indicators
المساعدات الدولية للتنمية (AID)	نسبة قيمة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة %)	World bank- World Development Indicators

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم 46:قاعدة بيانات الدراسة القياسية

Année	Prem	MM	DEV	IR	Aid	GDP	TOT	RER
1980	182,97	24,38	12,47	5,82	0,48	-2,22	168,35	314,24
1981	214,94	25,29	6,4	4,64	0,38	-0,13	194,44	349,09
1982	249,86	30,03	4,28	4,01	0,3	3,13	165,71	365,17
1983	260,77	34,65	4,06	3,45	0,19	2,16	168,25	383,00
1984	334,13	39,07	0,89	2,79	0,23	2,39	139,73	417,25
1985	387,78	44,52	-6,47	4,25	0,3	0,61	136,11	449,50
1986	346,84	48,28	3,14	3,91	0,26	-2,52	67,05	415,04
1987	387,04	53,18	21,96	5,17	0,32	-3,51	63,11	367,18
1988	400,78	49,53	28,64	3,61	0,29	-3,71	57,41	303,82
1989	388,44	40,5	17,73	3,15	0,28	1,64	59,09	260,60
1990	271,43	38,29	106,23	2,61	0,53	-1,75	73,95	220,56
1991	119,81	22,48	18,21	3,90	0,46	-3,60	81,19	131,55
1992	300,63	23,63	6,91	1,79	0,78	-0,56	70,59	134,91
1993	357,72	26,88	50,17	1,88	0,65	-4,25	58,56	161,83
1994	272,15	20,64	35,95	2,82	0,69	-2,93	57,41	139,73
1995	178,18	16,78	14,87	2,08	0,71	1,84	57,89	117,14
1996	133,15	16,71	5,4	4,48	0,65	2,29	67,54	119,65
1997	124,90	18,74	1,79	9,39	0,51	-0,52	70,75	129,17
1998	123,70	27,11	13,34	7,56	0,87	3,53	50,93	135,54
1999	50,00	26,88	13,05	4,58	0,28	1,75	59,43	125,31
2000	50,00	26,87	2,6	12,19	0,36	2,40	100,00	119,41
2001	15,00	32,03	3,19	18,08	0,36	1,66	103,88	123,20
2002	20,00	36,41	-2,87	19,14	0,33	4,26	101,36	114,23
2003	25,00	43,34	-6,89	24,34	0,35	5,84	116,04	103,08
2004	25,00	51,87	1,69	23,72	0,47	2,93	129,72	103,52
2005	25,00	56,74	-0,86	27,87	0,41	4,44	165,08	101,74
2006	10,20	67,91	-4,62	36,66	0,23	0,21	190,21	101,31
2007	5,15	86,51	-6,8	39,73	0,34	1,81	189,54	99,92
2008	21,58	107,71	12,49	34,99	0,24	0,74	231,45	102,24
2009	30,00	98,74	2,39	36,41	0,18	-0,13	171,25	100,28
2010	25,00	111,32	-1,95	38,33	0,15	1,75	225,10	100,00
2011	36,00	136,13	6,3	38,03	0,12	0,98	262,55	99,13
2012	37,00	142,06	2,36	34,31	0,07	1,40	290,93	103,91
2013	40,00	150,46	1,53	32,78	0,1	0,76	283,14	101,77
2014	48,22	169,85	24,96	28,19	0,08	1,71	270,04	102,89
2015	47,83	136,1	8,69	25,86	0,03	1,60	188,31	96,50
2016	51,05	126,24	1,39	22,58	0,09	1,10	155,40	95,52
2017	57,21	134,95	5,08	19,36	0,11	-0,75	176,72	97,84
2018	55,64	142,69	2,37	18,80	0,09	-0,62	216,31	93,27

المصدر: أنظر الجدول رقم 42

قبل التطرق إلى منهجية و تقنية تقدير نموذج علاوة الصرف الموازي يجدر بنا إبداء بعض الملاحظات حول السياسة النقدية و سياسة الصرف و كذا السياسة التجارية الخارجية للجزائر على اعتبار تأثيرها المنطقي على تطور سوق و علاوة الصرف الموازي في الجزائر.

- من ناحية السياسة النقدية:يمكن التمييز بين ثلاث مراحل خلال الفترة 1980-2018 هي:

- المرحلة الأولى :تمتد من سنة 1980 إلى غاية سنة 1988،وقد تميزت بسياسة نقدية توسّعية ترجمت في تضاعف الكتلة النقدية الحقيقية من حوالي 24 مليار \$ إلى حوالي 50 مليار \$.يتمثل مؤشر آخر على الاتجاه التوسعي في مجال السياسة النقدية في ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 57,5 % سنة 1980 إلى 84,25 % سنة 1988.وقد قدر متوسط نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة بـ 71,76%¹.
- المرحلة الثانية: تمتد من نهاية الثمانينيات وبالضبط من سنة 1988 إلى غاية بداية الألفية الثانية وبالضبط سنة 2000،وقد تميّزت بسياسة نقدية انكماشية ترجمت في انخفاض الكتلة النقدية الحقيقية من 49,5 مليار \$ سنة 1988 إلى 26,87 مليار \$ سنة 2000. يتمثل مؤشر آخر على الاتجاه الانكماشية في مجال السياسة النقدية في انخفاض نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 84,25 % سنة 1988 إلى 49,05 % سنة 2000. وقد قدر متوسط نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة بـ 51,60 %.
- المرحلة الثالثة:تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2018،و قد تميزت بالعودة إلى السياسة النقدية (و المالية كما تمت الإشارة إليه سابقا) التوسّعية حيث تضاعفت الكتلة النقدية الحقيقية بحوالي 5 مرات بانتقالها من 26,87 مليار \$ سنة 2000 إلى حوالي 143 مليار \$ سنة 2018. يتمثل مؤشر آخر على الاتجاه التوسعي في مجال السياسة النقدية في ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 49,05 % سنة 2000 إلى 82,12 % سنة 2018.وقد قدر متوسط نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة بـ 68,78 %.

- من ناحية سياسة الصرف:يمكن التمييز بين المراحل التالية:

- المرحلة الأولى:تمتد بين سنتي 1980 و 1986،تميزت باستقرار نسبي في سعر الصرف الإسمي للدينار في مقابل الـ \$ حيث كان معدل تدهور سعر الصرف برقم واحد (أقل من 10 %) في أغلب سنوات هذه المرحلة.تميزت هذه المرحلة في مجال سعر الصرف الحقيقي الفعلي بتقييم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية (surévaluation) وهو ما يظهر في ارتفاع قيمة مؤشر سعر الصرف الحقيقي. سمح الضعف المشار إليه في معدل تدهور سعر الصرف الإسمي بالحفاظ على القيمة المرتفعة بشكل مصطنع للدينار مقابل الـ \$ خلال هذه المرحلة.
- المرحلة الثانية: تمتد بين سنتي 1987 و 1995،تميزت بالتخفيض المستمر في قيمة الدينار لمواجهة أثر الأزمة البترولية لسنة 1986،حيث كان معدل تدهور سعر الصرف الرسمي برقمين في أغلب سنوات هذه المرحلة (وصل إلى ثلاث ارقام سنة 1990)،وقد قدر متوسط

¹ - نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي من حساب الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر بالنسبة للكتلة النقدية و معطيات كل من البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

معدل تدهور سعر الصرف خلال هذه المرحلة بـ 33,41%. إنعكس تخفيض سعر الصرف الإسمي في انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي (درجة الرفع المصطنع لقيمة الدينار الجزائري).

- المرحلة الثالثة:تمتد بين سنتي 1996 و 2018، تميزت بتخفيضات صغيرة و متابعة لسعر الصرف الإسمي الرسمي، حيث قدر متوسط معدل تخفيض سعر الصرف خلال هذه المرحلة بـ 3,68% على اعتبار أن معدل التخفيض السنوي في أغلب سنوات المرحلة كان برقم واحد.سمحت هذه السياسة بدعم تخفيض مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي و تقليص مستوى الرفع المصطنع لقيمة العملة الوطنية.

- في مجال العلاقة بين الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي و مؤشر شروط التبادل الدولي، يمكن ملاحظة العلاقة الوثيقة بين هذين المتغيرين، كما يمكن تقسيم فترة الدراسة من خلال العلاقة بينهما إلى مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى:تمتد لعشريتين بين سنتي 1980 و 1999:ترافق فيها مستوى منخفض للاحتياطيات الدولية للبنك المركزي مع تدهور مؤشر شروط التبادل الدولي (خاصة ابتداء من سنة 1986 إلى غاية 1999)، حيث لم تتجاوز فيها تغطية الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي لـ 7 أشهر و نصف من الواردات في أحسن أحوالها.قدرت الفترة المتوسطة لتغطية الاحتياطيات الدولية للصرف للواردات خلال هذه المرحلة بـ 4,1 شهر.
- المرحلة الثانية: امتدت بين سنتي 2000 و 2018، تميزت بتحسين شروط التبادل الدولي مما سمح بمراكمة الاحتياطيات الدولية للصرف و تغطيتها في أسوأ الحالات لفترة عام كامل من الواردات وقد وصلت تغطية الاحتياطيات الدولية للصرف لمدة 3 سنوات من الواردات في أحسن الحالات. قدرت الفترة المتوسطة لتغطية الاحتياطيات الدولية للصرف للواردات خلال هذه المرحلة بحوالي 28 شهر.

المطلب الثالث- منهجية و تقنية الدراسة القياسية:

من أجل تقدير النموذج المعتمد للدراسة القياسية سوف نستخدم تحليل السلاسل الزمنية *l'analyse des séries temporelles*. في إطار تحليل السلاسل الزمنية يجب أولاً المرور بتحليل استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و تحديد درجة تكاملها، وهو ما يسمح باختيار التقنية المناسبة لتقدير النموذج. يتم التمييز في هذا الصدد بين التقنيات المناسبة لتقدير النماذج التي تكون السلاسل الزمنية لمتغيراتها مستقرة (مثلاً تقنية VAR) وتلك التقنيات المناسبة لتقدير النماذج التي تكون السلاسل الزمنية لمتغيراتها مندمجة (غير مستقرة) وبالتالي تنطوي على إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بينها (مثلاً تقنية VECM أو ARDL) ¹.

¹ - Nkurunziza .D, *Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi*, OP.CIT, p23.

الفرع الأول- منهجية دراسة استقرارية وتحديد نوع السلاسل الزمنية¹:

سوف نقوم بدراسة استقرارية وتحديد نوع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار Dickey-Fuller. يقوم هذا الاختبار على تقدير ثلاث معادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية هي:

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + bt + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

ثم اختبار الفرضيتين:

$$H_0: \phi_1=1$$

$$H_1: \phi_1 \neq 1$$

في حالة قبول الفرضية الصفرية H_0 نقول أن السلسلة المدروسة X_t تمتلك جذرا وحدويا و أنها غير مستقرة² (أي أن متوسطها $E(X)$ و/أو تباينها $V(X)$ مرتبطان بالزمن t).

نقبل الفرضية الصفرية إذا كانت الإحصائية المحسوبة³ t_{ϕ_1} أكبر من قيمتها المجدولة (ومن القيم الحرجة التي تقدمها برامج معالجة البيانات).في الحالة المعاكسة نرفض H_0 ونقبل H_1 و بذلك لا تملك السلسلة المدروسة جذرا وحدويا و تكون مستقرة.

عند القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نتبع استراتيجية متتابعة في الاختبار تقوم على تقدير النموذج رقم (3) وهو النموذج الذي يحتوي على الثابت c و مركبة الاتجاه العام (trend) ممثلة في المعامل b المضروب في الزمن t . بعد تقدير المعادلة رقم (3) نقوم بدراسة معنوية معامل مركبة الاتجاه العام b عبر مقارنة الإحصائية t_b الخاصة به (حصيلة قسمة المعامل على انحرافه المعياري) بقيمة مجدولة.يتمثل الهدف من هذا الاختبار في تحديد ما إذا كان المعامل b مختلفا جوهريا عن الصفر. إذا كانت القيمة المحسوبة t_b أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معين للمعنوية (عادة 5%) نعتبر المعامل b غير مختلف جوهريا عن الصفر.في هذه الحالة نمرّ إلى تقدير المعادلة رقم (2) للاختبار ثم ندرس معنوية الثابت c عبر مقارنة القيمة المحسوبة t_c مع قيمة مجدولة بهدف تحديد ما إذا كان المعامل c مختلفة جوهريا عن الصفر.تكون قاعدة اتخاذ القرار هي نفسها مقارنة بالمعامل b في المعادلة رقم (3) إذ يعتبر c غير مختلف جوهريا عن الصفر إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة و العكس في الحالة المعاكسة.إذا كانت قيمة المعامل c غير مختلفة جوهريا عن الصفر بعد الاختبار نمرّ إلى تقدير المعادلة رقم (1).عند أي شكل مقبول لمعادلة اختبار Dickey-Fuller (المعادلة رقم (3) إذا كان المعامل b مختلف جوهريا عن الصفر،المعادلة رقم (2) إذا كان المعامل b غير مختلف جوهريا عن الصفر في المعادلة رقم (3) و المعامل c مختلف جوهريا عن الصفر في المعادلة رقم (2) و المعامل رقم (1) إذا كان كل من b و c غير مختلفين جوهريا عن الصفر في المعادلتين (3) و (2) على التوالي) نقوم

¹ - لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

Bourbonnais.R, *Econométrie*, 9^{eme} Edition, Dunod, Paris, 2015, pp239-273.

² - على العكس من ذلك تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان متوسطها و تباينها مستقلين عن الزمن t

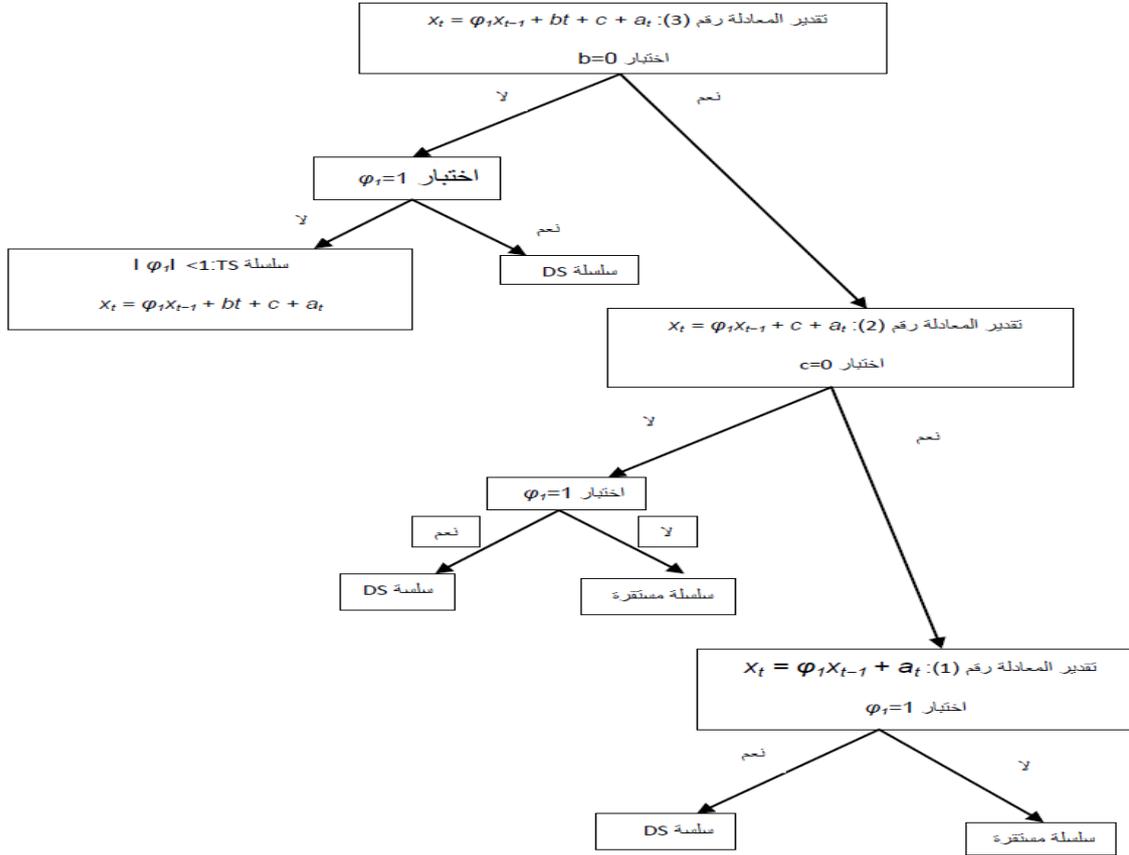
³ - نحصل على t_{ϕ_1} بقسمة المعامل ϕ_1 على انحرافه المعياري.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخل في الجزائر

بمقارنة الإحصائية المحسوبة t_{ϕ_1} بقيمتها المجدولة للحكم على استقرار السلسلة من عدمها (تعتبر السلسلة غير مستقرة عند أي معادلة مقبولة في حال توفر شرط عدم الاستقرار).

يظهر الشكل الموالي استراتيجية تحليل استقرار السلاسل الزمنية:

شكل رقم 15: استراتيجية تحليل استقرار السلاسل الزمنية



المصدر: Bourbonnais.R, *Économétrie*, op.cit,p 251

من ناحية تحديد نوع السلسلة في حالة عدم استقراريتها، يتم التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة هما السلاسل غير المستقرة من النوع TS (Trend Stationary) والسلاسل غير المستقرة من النوع DS (Differency Stationary).

السلاسل غير المستقرة من النوع TS :

في إطار سلسلة غير مستقرة من نوع TS ترتبط قيم متغير X بالزمن t وفق المعادلة التالية: $x_t = f_t + \varepsilon_t$ أين f_t هي دالة في الزمن، خطية أو غير خطية و ε_t هو الخطأ (متغير عشوائي مستقر أي أن متوسطه وتباينه مستقلان عن الزمن t). نحصل على أبسط شكل لسلسلة من نوع TS عندما تكون الدالة f_t من

¹ - Bourbonnais.R, *Économétrie*, op.cit,p 245.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

الدرجة الأولى وتصنف السلسلة في هذه الحالة سلسلة TS خطية من الدرجة الأولى و يعرف المتغير X

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \text{ في إطارها كما يلي:}$$

تكون الخصائص الإحصائية للسلسلة في هذه الحالة كما يلي:

$$E[X_t] = a_0 + a_1 t + E[\varepsilon_t] = a_0 + a_1 t$$

$$V[X_t] = 0 + V[\varepsilon_t] = \sigma_\varepsilon^2$$

$$\text{cov}[X_t, X_{t'}] = 0 \text{ pour } t \neq t'$$

في علاقة مع تحديد نوع السلسلة غير المستقرة، تكون سلسلة ما من النوع TS إذا كان المعامل b في المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller يختلف جوهريا عن الصفر و كان $|\phi_1| < 1$.

السلاسل غير المستقرة من النوع DS:

السلسلة من نوع DS¹ هي سلسلة يمكن جعلها مستقرة باستخدام مصفاة تفاضل Filtre aux différences كما يلي: $(1 - D)^d x_t = \beta + \varepsilon_t$.

أين:

D: علامة التفاضل ، d : درجة التفاضل ، β : عدد ثابت حقيقي، ε_t : متغير عشوائي مستقر (غير مرتبط بالزمن).

عادة ما يتم تقديم السلاسل من نوع DS عبر مصفاة تفاضلها من الدرجة الأولى (d=1) والتي تكتب كما يلي:

$$(1 - D) x_t = \beta + \varepsilon_t \iff x_t - x_{t-1} = \beta + \varepsilon_t$$

حسب قيمة الثابت الحقيقي β يتم التمييز بين نوعين من السلاسل من نوع DS:

• إذا كان $\beta \neq 0$: نكون أمام سلسلة من نوع DS مع انحراف. تكتب معادلته كما يلي:

$$(1 - D) x_t = \beta + \varepsilon_t \iff x_t - x_{t-1} = \beta + \varepsilon_t$$

في علاقة مع نوع السلسلة وبعد المرور على المعادلة رقم (3) و إثبات أن معامل مركبة الاتجاه العام b غير مختلف جوهريا عن الصفر ثم الانتقال إلى تقدير المعادلة رقم (2) و إثبات أن المعامل β يختلف جوهريا عن الصفر مع وجود جذر وحدوي للسلسلة نستنتج أن السلسلة المدروسة هي من نوع DS مع انحراف.

• إذا كان $\beta = 0$: نكون أمام سلسلة من نوع DS بدون انحراف. تكتب معادلته كما يلي:

$$(1 - D) x_t = \varepsilon_t \iff x_t - x_{t-1} = \varepsilon_t$$

¹ - Ibidem

لوسم سلسلة ما بأنها من نوع DS بدون انحراف يجب إثبات أن معامل مركبة الاتجاه العام b غير مختلف جوهريا عن الصفر في المعادلة رقم (3) ثم اثبات أن المعامل c لا يختلف جوهريا عن الصفر في المعادلة رقم (2) ثم المرور إلى تقدير المعادلة رقم (1) مع اثبات وجود جذر وحدوي لها.بعد ذلك يتم الانتقال إلى دراسة استقرارية التفاضل الأول للسلسلة فإذا ثبت أنه تشويش أبيض (bruit blanc) (وهو سلسلة مستقرة) نستنتج أن السلسلة الأصلية هي DS بدون انحراف.

الفرع الثاني- دراسة استقرارية مختلف متغيرات الدراسة:

سنقوم بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Dickey-Fuller على السلسلة الأصلية للمتغير في مرحلة أولى و على التفاضل الأول للسلسلة بهدف تحديد درجة تكاملها ord d'intégration de la série في مرحلة ثانية¹.تعرف درجة تكامل السلسلة ويرمز لها بالحرف d بأنها عدد المرات التي يجب فيها مفاضلة السلسلة من أجل ضمان استقراريته(عدد المرات التي يصبح فيها تفاضل السلسلة مستقرا).نقول في هذه الحالة أن السلسلة مندمجة من الدرجة d ويرمز لها بـ $I(d)$.

أولاً- علاوة الصرف الموازي(PREM):

باستخدام المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي نحصل على النتائج التالية:

جدول رقم47: نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ -1,55 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقتررة بـ 36 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة).

Null Hypothesis: PREM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.786952	0.6901		
Test critical values:				
	1% level	-4.234972		
	5% level	-3.540328		
	10% level	-3.202445		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PREM) Method: Least Squares Date: 04/09/20 Time: 10:38 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PREM(-1)	-0.230129	0.128783	-1.786952	0.0837
D(PREM(-1))	0.235727	0.165438	1.424862	0.1642
D(PREM(-2))	-0.279346	0.167518	-1.667659	0.1055
C	80.18252	51.72259	1.550242	0.1312
@TREND("1980")	-2.534926	1.632757	-1.552543	0.1307
R-squared	0.241381	Mean dependent var	-5.394889	
Adjusted R-squared	0.143495	S.D. dependent var	55.91167	
S.E. of regression	51.74488	Akaike info criterion	10.85877	
Sum squared resid	83003.51	Schwarz criterion	11.07871	
Log likelihood	-190.4579	Hannan-Quinn criter.	10.93554	
F-statistic	2.465937	Durbin-Watson stat	1.951803	
Prob(F-statistic)	0.065505			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ومنه نستنتج أن معامل مركبة الاتجاه العام غير مختلف جوهريا عن الصفر،ومنه فالسلسلة ليست من نوع TS ؛وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller، فنحصل على النتيجة التالية:

¹ - ثم التفاضل الثاني للسلسلة إذا كان التفاضل الأول غير مستقر و هكذا حتى يصبح التفاضل من الدرجة d مستقرا أي $I(0)$

جدول رقم48: نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل c والمقدرة بـ 0.187 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 36 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة).

Null Hypothesis: PREM has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.866358	0.7873		
Test critical values:	1% level	-3.626784		
	5% level	-2.945842		
	10% level	-2.611531		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PREM) Method: Least Squares Date: 04/10/20 Time: 22:07 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PREM(-1)	-0.058079	0.067038	-0.866358	0.3927
D(PREM(-1))	0.164919	0.162494	1.014921	0.3178
D(PREM(-2))	-0.354751	0.163818	-2.165518	0.0379
C	2.508154	13.40801	0.187064	0.8528
R-squared	0.182395	Mean dependent var	-5.394889	
Adjusted R-squared	0.105745	S.D. dependent var	55.91167	
S.E. of regression	52.87291	Akaike info criterion	10.87810	
Sum squared resid	89457.41	Schwarz criterion	11.05404	
Log likelihood	-191.8058	Hannan-Quinn criter.	10.93951	
F-statistic	2.379574	Durbin-Watson stat	2.000510	
Prob(F-statistic)	0.088030			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ومنه نستنتج أن معامل الثابت c غير مختلف جوهريا عن الصفر، وعليه نستنتج أن سلسلة علاوة الصرف الموازي ليست DS مع انحراف . نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1) لاختبار Dickey-Fuller فنحصل على النتائج التالية:

جدول رقم49: نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة علاوة الصرف الموازي

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل c والمقدرة بـ -1,1156 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ -1,950394 وهو ما يجعلنا نستنتج أن للسلسلة جذرا وحدويا أي أنها ليست مستقرة (وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها المعادلتان (2) و (3) لاختبار Dickey-Fuller أي أن t_{ϕ_1} أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%).

Null Hypothesis: PREM has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.115666	0.2353		
Test critical values:	1% level	-2.630762		
	5% level	-1.950394		
	10% level	-1.611202		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PREM) Method: Least Squares Date: 04/10/20 Time: 22:20 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PREM(-1)	-0.048662	0.043617	-1.115666	0.2726
D(PREM(-1))	0.159246	0.157288	1.012449	0.3187
D(PREM(-2))	-0.361527	0.157410	-2.296724	0.0281
R-squared	0.181501	Mean dependent var	-5.394889	
Adjusted R-squared	0.131895	S.D. dependent var	55.91167	
S.E. of regression	52.09410	Akaike info criterion	10.82364	
Sum squared resid	89555.24	Schwarz criterion	10.95560	
Log likelihood	-191.8254	Hannan-Quinn criter.	10.86969	
Durbin-Watson stat	2.005618			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

من أجل تحديد درجة تكامل السلسلة (غير المستقرة) سوف نقوم بدراسة استقرارية تفاضلها الأول عبر تحليل دالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة علاوة الصرف الموازي.في إطار دراسة الاستقرارية سنقوم باختبار ما إذا كان التفاضل الأول للسلسلة تشويشا أبيض¹ bruit blanc.

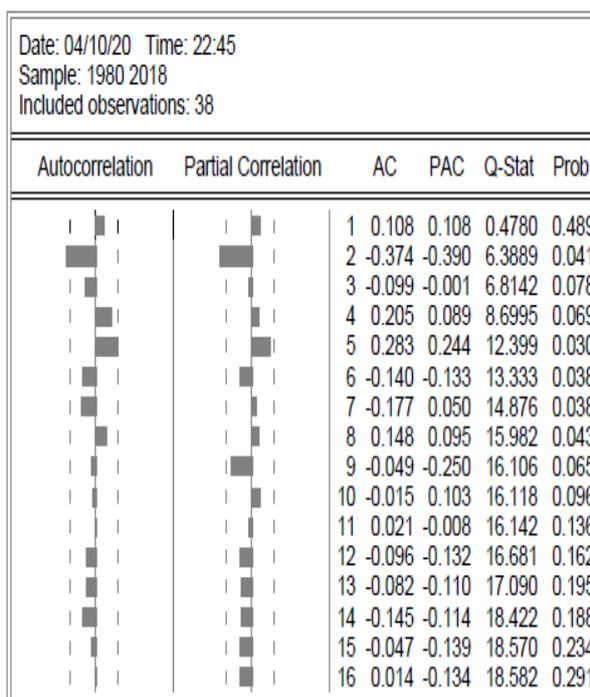
يظهر الشكل الموالي التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (corrélogramme) للتفاضل الأول لسلسلة علاوة الصرف الموازي.

شكل رقم16: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة علاوة الصرف الموازي

Correlogram of D(PREM)

نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 18.582 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi-deux) عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقدرة بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة علاوة الصرف الموازي هو تشويش أبيض، أي أنه مستقر ؛ ومنه فسلسلة علاوة الصرف الموازي غير مستقرة، هي من نوع DS بدون انحراف وهي مندمجة من الدرجة الأولى(حيث فاضلناها مرة واحدة للوصول إلى سلسلة مستقرة). رياضيا نكتب:

$$\text{Prem} \rightarrow I(1)$$



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ثانيا-الاحتياطات الدولية للبنك المركزي (IR):

باستخدام المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة الاحتياطات الدولية للبنك المركزي (بعدد أشهر الواردات) نحصل على النتائج التالية:

¹ يكون ϵ_t تشويشا أبيض إذا كانت جميع معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة مع قيمها الماضية لا تختلف جوهريا عن الصفر. في هذه الحالة تكون قيمة إحصائية Q لـ Box-Pierce المحسوبة عند التأخر h والتي تتبع توزيع من نوع χ^2 (chi-deux) أقل من قيمتها الجدولة عند مستوى المعنوية $1-\alpha$ و h درجة حرية. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى: Bourbonnais.R, *Économétrie*, OP.CIT, pp241-243.

جدول رقم 50: نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة الاحتياطات الدولية للبنك المركزي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ 3,3333 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 32 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: IR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.736079	0.0032		
Test critical values:				
	1% level	-4.273277		
	5% level	-3.557759		
	10% level	-3.212361		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IR)				
Method: Least Squares				
Date: 04/11/20 Time: 18:02				
Sample (adjusted): 1987 2018				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.404685	0.085447	-4.736079	0.0001
D(IR(-1))	0.245370	0.143632	1.708319	0.1010
D(IR(-2))	-0.080231	0.151787	-0.528575	0.6022
D(IR(-3))	0.428332	0.150322	2.849425	0.0091
D(IR(-4))	0.576033	0.170040	3.387624	0.0025
D(IR(-5))	0.395896	0.160839	2.461445	0.0218
D(IR(-6))	0.660856	0.169760	3.892888	0.0007
C	-2.399511	1.477262	-1.624296	0.1179
@TREND("1980")	0.370181	0.111055	3.333308	0.0029
R-squared	0.681042	Mean dependent var	0.465172	
Adjusted R-squared	0.570100	S.D. dependent var	3.429851	
S.E. of regression	2.248643	Akaike info criterion	4.690967	
Sum squared resid	116.3178	Schwarz criterion	5.103205	
Log likelihood	-66.05547	Hannan-Quinn criter.	4.827612	
F-statistic	6.138717	Durbin-Watson stat	1.884991	
Prob(F-statistic)	0.000283			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ أيضا أن الإحصائية المحسوبة t_{ϕ_1} والمقدرة بـ -4,736 أقل من القيمة الحرجة المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية لوجود جذر وحدوي للسلسلة، وهو ما يعني أن سلسلة الاحتياطات الدولية للبنك المركزي هي من نوع TS. من أجل تحديد درجة تكامل هذه السلسلة سوف نقوم أولا بجعلها مستقرة عبر تقدير معادلة انحدارية تربط بين قيم السلسلة وقيم الزمن التي تتراوح بين 1 و 39 (عدد المشاهدات في النموذج) ثم نقوم بحساب البواقي (الفرق بين القيم الأصلية للسلسلة و القيم المقدرة باستخدام معاملات المعادلة الانحدارية التي قمنا بتقديرها) ومن ثم تحليل استقرارية البواقي¹.

يظهر الجدول التالي نتائج اختباري Dickey-Fuller و KPSS لاستقرارية البواقي المشار إليها. تجدر الإشارة إلى أن الفرضية الصفرية في اختبار KPSS تقضي بأن السلسلة المدروسة مستقرة في حين تقضي الفرضية البديلة بعدم استقرارية السلسلة. تكون قاعدة اتخاذ القرار بقبول إحدى الفرضيتين هي المقارنة بين الإحصائية LM المحسوبة و القيم الحرجة التي تقدمها برامج معالجة البيانات. إذا كانت قيمة الإحصائية LM المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة نقبل الفرضية الصفرية (استقرارية السلسلة) عند هذه المستويات للمعنوية و إذا كان العكس هو الصحيح نرفض الفرضية الصفرية و نقبل فرضية عدم الاستقرارية. نشير أيضا إلى أن اختبار KPSS يقوم على تقدير معادلتين

¹ - من أجل الاطلاع على مثال تطبيقي على هذه الطريقة يمكن الرجوع إلى:

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

أحدهما تحتوي على مركبة للاتجاه العام و ثابت (كما هو الحال في المعادلة رقم 3 لاختبار Dickey-Fuller) و الأخرى تحتوي على ثابت فقط (كما هو الحال في المعادلة رقم 2 لاختبار Dickey-Fuller).

جدول رقم 51:نتائج اختباري Dickey-Fuller و KPSS على البواقي المقدرة عبر المعادلة الانحدارية التي تربط الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي بالزمن.

نوع الاختبار	المعادلة	قيمة الإحصائية المحسوبة t_{ϕ_1} / معنوية المعامل	القيمة الحرجة للإحصائية t_{ϕ_1} عند المستوى 5%	القرار بخصوص الاستقرار
Dickey-Fuller	(3)	4,736079- b غير مختلف جوهريا عن الصفر	3,557759-	سلسلة البواقي مستقرة
	(2)	5,320437- c غير مختلف جوهريا عن الصفر	2,957110-	سلسلة البواقي مستقرة
	(1)	5,420820-	1,951687-	سلسلة البواقي مستقرة
KPSS	(3)	0,099030	0,146	سلسلة البواقي مستقرة
	(2)	0,099030	0,463	سلسلة البواقي مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

نستنتج مما سبق أن سلسلة الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي غير مستقرة، هي من نوع TS وهي مندمجة من الدرجة الأولى. رياضيا نكتب: $I(1) \rightarrow IR$.

ثالثا-سعر الصرف الرسمي الحقيقي (RER) :

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي¹:

جدول رقم 52:نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي

المعادلة	قيمة إحصائية t للمعامل C, b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c / t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	معنوية المعامل / القرار بخصوص الاستقرار
(3)	$0,935 = T_b^{calculé}$	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	b غير مختلف جوهريا عن الصفر وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)
(2)	$3,14 = T_c^{calculé}$	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	c مختلف جوهريا عن الصفر $t_{\phi_1}^{calculé} = 4,829 \geq t_{\phi_1}^{critique} / 0,05 = 2,957-$ السلسلة مستقرة (لا داعي للوصول إلى تقدير المعادلة رقم (1) للاختبار)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

نستنتج من التحليل السابق لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي أن هذه الأخيرة مستقرة أي أنها مندمجة من الدرجة 0. رياضيا نكتب: $I(0) \rightarrow RER$.

¹ - يمكن الاطلاع على تفاصيل تقدير معادلات الاختبار بالنسبة لكل متغير في الملحق رقم 09.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

رابعاً-سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم53:نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة	قيمة إحصائية t المحسوبة للمعامل C,b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c/t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	معنوية المعامل/ القرار بخصوص الاستقرارية
(3)	$0,5386 = T_b^{calculé}$	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	b غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)
(2)	$1,0837 = T_c^{calculé}$	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	c غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1)
(1)	$3,267 = t_{\phi_1}^{calculé}$	$-1,9498 = t_{\phi_1}^{critique/0,05}$	$1,9498 = t_{\phi_1}^{critique} \geq 3,267 = t_{\phi_1}^{calculé}$ ومنه السلسلة مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

نستنتج من التحليل السابق لاستقرارية سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أنها مستقرة، أي أنها مندمجة من الدرجة 0. رياضيا نكتب: $GDP \rightarrow I(0)$

خامساً-معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي (DEV) :

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي:

جدول رقم54:نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

المعادلة	قيمة إحصائية t المحسوبة للمعامل C,b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c/t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	معنوية المعامل/ القرار بخصوص الاستقرارية
(3)	$1,2009 = T_b^{calculé}$	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	b غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)
(2)	$2,0519 = T_c^{calculé}$	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	c غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1)
(1)	$1,4962 = t_{\phi_1}^{calculé}$	$1,9503 = t_{\phi_1}^{critique/0,05}$	$1,9503 = t_{\phi_1}^{critique} \leq 1,4962 = t_{\phi_1}^{calculé}$ ومنه السلسلة غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

من أجل تحديد درجة تكامل السلسلة سوف نقوم بدراسة استقرارية تفاضلها الأول عبر تحليل دالة الارتباط الذاتي لتفاضلها الأول.في إطار دراسة الاستقرارية سنقوم باختبار ما إذا كان التفاضل الأول للسلسلة تشويشا أبيض bruit blanc.

يظهر الشكل الموالي التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (corrélogramme) للتفاضل الأول لسلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي:

شكل رقم17: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

Correlogram of D(DEV)

نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 15,344 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi-deux) عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقدر بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي هو تشويش أبيض، أي أنه مستقر؛ ومنه فسلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي غير مستقرة، هي من نوع DS بدون انحراف وهي مندمجة من الدرجة الأولى (حيث فاضلناها مرة واحدة للوصول إلى سلسلة مستقرة). رياضيا نكتب: $DEV \rightarrow I(1)$

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.420	-0.420	7.2393	0.007
		2 -0.231	-0.495	9.4960	0.009
		3 0.308	-0.072	13.619	0.003
		4 -0.051	-0.002	13.735	0.008
		5 -0.097	0.030	14.165	0.015
		6 0.064	0.010	14.359	0.026
		7 -0.066	-0.118	14.575	0.042
		8 -0.008	-0.130	14.579	0.068
		9 -0.011	-0.181	14.585	0.103
		10 0.002	-0.117	14.585	0.148
		11 0.050	0.009	14.728	0.195
		12 -0.035	0.034	14.799	0.253
		13 -0.063	-0.071	15.038	0.305
		14 0.029	-0.166	15.091	0.372
		15 0.056	-0.115	15.301	0.430
		16 -0.025	-0.042	15.344	0.500

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

سادسا- الكتلة النقدية الحقيقية (MM) :

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية:

جدول رقم55:نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية

معنوية المعامل/ القرار بخصوص الاستقرارية	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c / t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	قيمة إحصائية t المحسوبة للمعامل C, b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	المعادلة
b غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	$1,6263 = T_b^{calculé}$	(3)
c غير مختلف جوهريا عن الصفر و عليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1)	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	$0,9649 = T_c^{calculé}$	(2)
ومنه السلسلة غير مستقرة	$1,94985 = t_{\phi_1}^{critique} \leq 1,5319 = t_{\phi_1}^{calculé}$	$1,5319 = t_{\phi_1}^{calculé}$	(1)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

من أجل تحديد درجة تكامل السلسلة سوف نقوم بدراسة استقرارية تفاضلها الأول عبر تحليل دالة الارتباط الذاتي لتفاضلها الأول.في إطار دراسة الاستقرارية سنقوم باختبار ما إذا كان التفاضل الأول للسلسلة تشويشا أبيض bruit blanc.

يظهر الشكل الموالي التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (corrélogramme) للتفاضل الأول لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية:

شكل رقم 18: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية

Correlogram of D(MM)

نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 12,350 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi-deux) عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقدرة بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي هو تشويش أبيض، أي أنه مستقر؛ ومنه فسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية غير مستقرة، هي من نوع DS بدون انحراف وهي مندمجة من الدرجة الأولى (حيث فضلناها مرة واحدة للوصول إلى سلسلة مستقرة).

رياضيا نكتب: $MM \rightarrow I(1)$

Date: 04/12/20 Time: 10:17 Sample: 1980 2018 Included observations: 38					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.165	0.165	1.1186	0.290	
2	-0.063	-0.093	1.2854	0.526	
3	0.249	0.286	3.9744	0.264	
4	0.013	-0.107	3.9823	0.408	
5	-0.053	0.024	4.1105	0.534	
6	0.257	0.210	7.2529	0.298	
7	-0.013	-0.121	7.2616	0.402	
8	-0.167	-0.082	8.6827	0.370	
9	-0.099	-0.208	9.1991	0.419	
10	0.036	0.141	9.2681	0.507	
11	-0.082	-0.089	9.6470	0.562	
12	-0.128	-0.107	10.601	0.563	
13	-0.080	-0.070	10.991	0.612	
14	-0.088	-0.008	11.483	0.648	
15	-0.053	0.102	11.667	0.704	
16	-0.099	-0.230	12.350	0.720	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

سابعا- شروط التبادل الدولي (TOT) :

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة شروط التبادل الدولي:

جدول رقم 56: نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة شروط التبادل الدولي

معادلة	قيمة إحصائية t المحسوبة للمعامل C، b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c / t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	معنوية المعامل / القرار بخصوص الاستقرارية
(3)	$1,9789 = T_b^{calculé}$	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	b غير مختلف جوهريا عن الصفر وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)
(2)	$1,0545 = T_c^{calculé}$	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	c غير مختلف جوهريا عن الصفر وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1)
(1)	$0,2518 = t_{\phi_1}^{calculé}$	$1,94985 = t_{\phi_1}^{critique/0,05}$	$1,94985 = t_{\phi_1}^{calculé} \leq 0,2518 = t_{\phi_1}^{critique}$ ومنه السلسلة غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

من أجل تحديد درجة تكامل السلسلة سوف نقوم بدراسة استقرارية تفاضلها الأول عبر تحليل دالة الارتباط الذاتي لتفاضلها الأول.في إطار دراسة الاستقرارية سنقوم باختبار ما إذا كان التفاضل الأول للسلسلة تشويشا أبيض bruit blanc.

يظهر الشكل الموالي التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (corrélogramme) للتفاضل الأول لسلسلة شروط التبادل الدولي:

شكل رقم19: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة شروط التبادل الدولي

Correlogram of D(TOT)

نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 8,3322 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi-deux) عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقطرة بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة شروط التبادل الدولي هو تشويش أبيض، أي أنه مستقر؛ومنه فسلسلة شروط التبادل الدولي غير مستقرة، هي من نوع DS بدون انحراف وهي مندمجة من الدرجة الأولى(حيث فاضلناها مرة واحدة للوصول إلى سلسلة مستقرة). رياضيا نكتب:

$$TOT \rightarrow I(1)$$

Date: 04/12/20 Time: 11:47 Sample: 1980 2018 Included observations: 38						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.087	0.087	0.3119	0.576		
2	0.084	0.077	0.6103	0.737		
3	-0.212	-0.229	2.5660	0.463		
4	-0.062	-0.032	2.7391	0.602		
5	-0.091	-0.046	3.1193	0.682		
6	0.236	0.225	5.7733	0.449		
7	0.088	0.043	6.1521	0.522		
8	0.000	-0.097	6.1521	0.630		
9	-0.141	-0.075	7.1881	0.618		
10	-0.031	0.046	7.2389	0.703		
11	0.027	0.092	7.2812	0.776		
12	0.017	-0.088	7.2983	0.837		
13	-0.036	-0.115	7.3762	0.882		
14	-0.073	-0.046	7.7155	0.904		
15	-0.086	0.005	8.2051	0.915		
16	-0.043	-0.018	8.3322	0.938		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ثامنا- المساعدات الدولية للتنمية(AID) :

يظهر الجدول الموالي مسار ونتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة شروط التبادل الدولي:

جدول رقم57:نتائج اختبار Dickey-Fuller على سلسلة المساعدات الدولية للتنمية

معادلة	قيمة إحصائية t المحسوبة للمعامل C،b أو ϕ_1 حسب الحالة / معنوية المعامل	مجال القيمة الحرجة لإحصائية t_c / t_b أو t_{ϕ_1} حسب الحالة عند المستوى 5%	معنوية المعامل/ القرار بخصوص الاستقرارية
(3)	$T_b^{calculé} = -1,3450$	$3,18 \leq t_b^* \leq 3,25$	b غير مختلف جوهريا عن الصفر وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (2)
(2)	$T_c^{calculé} = 0,6360$	$2,89 \leq t_c^* \leq 2,97$	c غير مختلف جوهريا عن الصفر وعليه نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1)
(1)	$t_{\phi_1}^{calculé} = -1,0337$	$1,95011 = -t_{\phi_1}^{critique/0,05}$	ومنه السلسلة غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

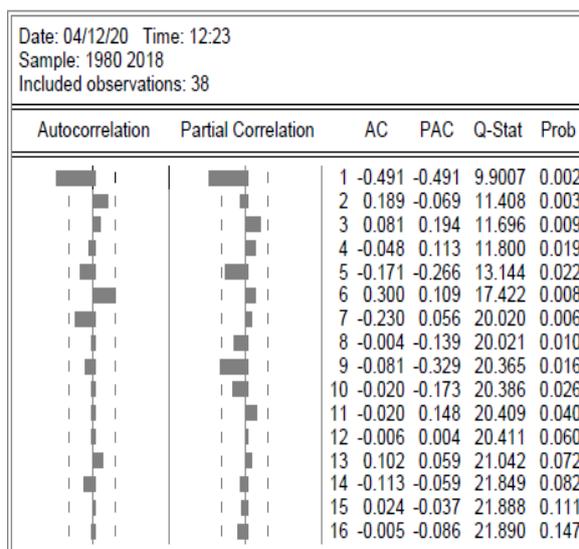
الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

من أجل تحديد درجة تكامل السلسلة سوف نقوم بدراسة استقرارية تفاضلها الأول عبر تحليل دالة الارتباط الذاتي لتفاضلها الأول.في إطار دراسة الاستقرارية سنقوم باختبار ما إذا كان التفاضل الأول للسلسلة تشويشا أبيض bruit blanc.

يظهر الشكل الموالي التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (corrélogramme) للتفاضل الأول لسلسلة المساعدات الدولية للتنمية:

شكل رقم 20: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للتفاضل الأول لسلسلة المساعدات الدولية للتنمية

Correlogram of D(AID)



نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 21,89 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi-deux) عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقدرة بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة المساعدات الدولية للتنمية هو تشويش أبيض، أي أنه مستقر؛ ومنه فسلسلة المساعدات الدولية للتنمية غير مستقرة، هي من نوع DS بدون انحراف وهي مندمجة من الدرجة الأولى (حيث فاضلناها مرة واحدة للوصول إلى سلسلة مستقرة). رياضيا نكتب:

$$AID \rightarrow I(1)$$

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

يظهر الجدول الموالي حوصلة لتحليل استقرارية وأنواع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية

جدول رقم 58: حوصلة حول دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

المتغير	الاستقرارية/النوع	درجة التكامل
علاوة الصرف الموازي (PREM)	غير مستقرة / DS بدون انحراف	I(1)
سعر الصرف الرسمي الحقيقي (RER)	مستقرة	I(0)
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية (GDP)	مستقرة	I(0)
معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدج/\$ (DEV)	غير مستقرة / DS بدون انحراف	I(1)
الكتلة النقدية الحقيقية (MM)	غير مستقرة / DS بدون انحراف	I(1)
الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي IR	غير مستقرة / TS	I(1)
شروط التبادل الدولي (TOT)	غير مستقرة / DS بدون انحراف	I(1)
المساعدات الدولية للتنمية (AID)	غير مستقرة / DS بدون انحراف	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث- تقنية تقدير النموذج:

من أجل تقدير نموذج علاوة الصرف الموازي في الجزائر سنعتمد على تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL.

أولاً- تقديم التقنية¹:

تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL هي تقنية نمذجة تسمح بتقدير نماذج حركية. تتميز النماذج الحركية بأنها تأخذ بعين الاعتبار الحركية الزمنية (فترات التكيف، التوقعات...) في تفسير المتغيرات المدروسة، وهو ما يسمح بتحسين التنبؤات وفعالية السياسات العمومية. توضع النماذج الحركية في مقابلة النماذج البسيطة (غير الحركية) التي لا تفسر سوى الأثر الآني للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع وبالتالي لا تفسر سوى الجزء الآني من تغيراته. تتميز ضمن عائلة النماذج الحركية بين ثلاث أنواع من النماذج هي:

- نماذج الانحدار الذاتي AR (les modèles Autorégressifs): هي نماذج أين يكون من بين المتغيرات المفسرة للمتغير التابع القيم الماضية لهذا المتغير نفسه. إذا أخذنا للتبسيط متغيرين فقط في النموذج و رمزنا للمتغير التابع بـ y_t و للمتغير المفسر (المستقل) بـ x_t ، يكون الشكل العام للمجمل لنموذج AR كما يلي: $Y_t = f(x_t, y_{t-p})$.
- نماذج التأخرات المبرمجة أو الموزعة DL (Distributed Lag models): هي نماذج أين تشمل المتغيرات المفسرة للمتغير التابع بالإضافة إلى القيم الحالية للمتغيرات المفسرة، القيم السابقة لنفس هذه المتغيرات المفسرة. إذا أخذنا للتبسيط متغيرين فقط في النموذج و رمزنا للمتغير التابع بـ y_t و للمتغير المفسر (المستقل) بـ x_t ، يكون الشكل العام للمجمل لنموذج DL كما يلي:

$$y_t = f(x_t, x_{t-q})$$

- نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع (AutoRegressive Distributed Lag) ARDL: يجمع هذا النوع خصائص النوعين السابقين من النماذج الحركية و يأخذ الشكل العام للمجمل التالي في حالة متغير تابع y_t و متغير مستقل x_t : $Y_t = f(x_t, y_{t-p}, x_{t-q})$.

أما الصيغة المفصلة لنموذج ARDL فتكون في حالة متغير تابع y_t و متغير مستقل x_t كما يلي:

$$y_t = \varphi + a_1 y_{t-1} + \dots + a_p y_{t-p} + b_0 x_t + \dots + b_q x_{t-q} + e_t$$

$$y_t = \varphi + \sum_{i=1}^p a_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^q b_j x_{t-j} + e_t \quad \text{أو}$$

حيث:

¹ - Kibala Kuma .J, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda- Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*. Licence. Congo-Kinshasa. 2018(téléchargé à partir de la page : <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214> le 01/03/2020), pp06-08.

e_t : الخطأ، وهو تشويش أبيض أي أنه يعبر عن سلسلة مستقرة ذو متوسط معدوم و انحراف معياري σ أي أن: $e_t \rightarrow i.i.d(0, \sigma)$.

يسمح نموذج ARDL بتحديد كل من الآثار قصيرة الأجل و طويلة الأجل للمتغير(ات) المستقل(ة) على المتغير التابع بشرط أن تكون هذه المتغيرات متكاملة بشكل مشترك (séries cointégrées)، وهو ما يسمح بتقدير نموذج لتصحيح الخطأ¹. في حالة نموذج ARDL المشار إلى صيغته المفصلة في المعادلتين السابقتين، يُظهر b_0 ، وهو معامل x_t ، أثر المتغير المستقل x_t على المتغير التابع في الأجل القصير؛ أما الأثر طويل الأجل للمتغير x_t على y_t فيظهر من خلال علاقة التوازن طويلة الأجل التالية: $y_t = k + \Phi x_t + U$ ، و يحسب المعامل Φ الذي يمثّل هذا الأثر طويل الأجل كما يلي: $\phi = \frac{\sum b_j}{1 - \sum a_j}$.

ثانيا-سبب اختيار التقنية:

يعود سبب اختيارنا لهذه التقنية بشكل اساسي إلى تناسبها مع النماذج التي تكون السلاسل الزمنية لمتغيراتها مندمجة بشكل مشترك حتى عند درجات تكامل مختلفة² بشرط أن لا تتجاوز درجة تكاملها الواحد³، وهو ما ينطبق على السلاسل الزمنية لمتغيرات دراستنا(بعضها مندمج من الدرجة الأولى و بعضها مستقر أي مندمج من الدرجة 0). يعود السبب الثاني لاختيار هذه التقنية لتناسبها مع السلاسل الزمنية قصيرة المدة، وهو ما ينطبق أيضا على دراستنا إذ لا يتجاوز عدد المشاهدات لكل متغير 39 مشاهدة.

ثالثا-خطوات تطبيق تقنية ARDL:

تتمثل خطوات تطبيق هذه التقنية في⁴:

- 1- تقديم المعطيات؛
- 2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة و درجة تكاملها؛
- 3- اختبار التكامل المشترك لـ Pesaran et al (2001): و يتم وفق الخطوات التالية:

- تقدير معادلة نموذج ARDL ؛
- تحديد قيمة التأخر الأمثل للنموذج (على أساس معايير المعلومات المتعارف عليها)؛
- اختبار "متانة" النموذج الأمثل؛

¹ وهو نموذج يسمح بإظهار أثر التغيرات قصيرة الأجل للمتغيرات محل الدراسة حول علاقة توازن طويلة الأجل تربط بينها.
² إذا كان النموذج ثنائي المتغيرات (متغير تابع و آخر مفسر له) نستخدم طريقة Engle & Granger بشرط أن تكون المتغيرات مندمجة من نفس الدرجة، وإذا كان النموذج متعدد المتغيرات (أكثر من متغير واحد مفسر للمتغير التابع) نستخدم طريقة Johansen. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى : Bourbonnais.R, *Econométrie*, OP.CIT, pp297-318
³ - Kibala Kuma .J, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda- Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*. Licence. Congo-Kinshasa. 2018(téléchargé à partir de la page : <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214> le 01/03/2020),pp07-08.

⁴ - Kibala Kuma .J, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda- Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*, OP.CIT.

- اختبار التكامل المشترك على أساس العتبات لـ (Pesaran et al(2001): من الناحية النظرية يسبق اختبار التكامل المشترك تقدير معادلة نموذج ARDL، لأنه لا يمكن ببساطة لا يمكن تقديرها في غياب التكامل المشترك بين المتغيرات (وهو ما يسمح به هذا الاختبار)، لكن عند استخدام برنامج EViews 10 يجب المرور على تقدير المعادلة أولاً ثم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

4- تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ؛

5- تحديد العلاقات (المعاملات) قصيرة و طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة؛

الفرع الرابع-تقدير نموذج علاوة الصرف الموازي في الجزائر عبر تقنية ARDL:

سنقوم بتطبيق خطوات تقنية ARDL على المعطيات الخاصة بمتغيرات نموذج علاوة الصرف الموازي في الجزائر.

أولاً- تقديم المعطيات: تم المرور بهذه الخطوة في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ثانياً- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة و تحديد درجة تكاملها: تم المرور بهذه الخطوة في الفرعين الأول و الثاني من هذا المطلب.

ثالثاً- اختبار التكامل المشترك لـ (Pesaran et al(2001) :

أ-تقدير معادلة نموذج ARDL:

قبل أن نقوم باستعراض النتائج المحصلة عبر برنامج EViews لتقدير معادلة نموذج ARDL تجدر الإشارة إلى أننا حذفنا متغير شروط التبادل الدولي من النموذج، لأننا أثناء تقديرنا لنموذج ARDL باستخدام برنامج EViews 10 عجزنا عن ذلك و أشار البرنامج إلى وجود "مصفوفة وحيدة للجداءات المتقاطعة للمتغيرات المفسرة singular matrix" وهو ما يعني وجود ارتباط خطي متعدّد تام بين متغيرين أو أكثر (multicolinéarité parfaite). يشير الارتباط الخطي المتعدّد إلى وجود متغيرات مفسرة مرتبطة فيما بينها و هو ما يؤدي في حالة الارتباط الخطي التام إلى مصفوفة وحيدة للجداءات المتقاطعة للمتغيرات المفسرة¹. يظهر من خلال الجدول الموالي لمصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأصلية الثمانية للدراسة الارتباط الكبير بين سلسلة شروط التبادل الدولي و سلسلة الاحتياطات الدولية للبنك المركزي، إذ يقدر معامل الارتباط بينهما بحوالي 0,76 وكلاهما يشير إلى ارتفاع القدرة الشرائية الخارجية للبلد أي قدرته على الاستيراد. يظهر من خلال الجدول أيضا ارتباط كلا المتغيرين سلبا بعلاوة الصرف الموازي لكن ارتباط الاحتياطات الدولية بعلاوة الصرف الموازي أكبر إذ قدر معامل الارتباط بينهما خلال فترة الدراسة بـ -0,78 مقابل 0,53 لشروط التبادل الدولي. لحل مشكلة الارتباط الخطي المتعدّد في النموذج يجب حذف أحد المتغيرين، وعليه قمنا بحذف متغير شروط التبادل الدولي من النموذج نظرا لضعف معامل ارتباطه مع المتغير التابع وهو علاوة الصرف الموازي

¹ - Bourbonnais.R, *Econométrie*, OP.CIT, p114.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

مقارنة بالاحتياطات الدولية للبنك المركزي، و نظرا لكون هذه الأخيرة أكثر تعبيراً على القدرة الشرائية الخارجية للبلد إذ يمكن أن تتدهور شروط التبادل الدولي للبلد لكن يبقى له قدرة شرائية كبيرة في الخارج في حالة ارتفاع مستوى الاحتياطات الدولية الابتدائية للبلد (قبل تدهور شروط التبادل الدولي).

جدول رقم59:مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأصلية للدراسة

Correlation

	AID	DEV	GDP	IR	MM	PREM	RER	TOT
AID	1.000000	0.322552	-0.117817	-0.561899	-0.760559	0.315740	-6.91E-05	-0.707570
DEV	0.322552	1.000000	-0.496391	-0.387331	-0.172629	0.400507	0.081447	-0.335512
GDP	-0.117817	-0.496391	1.000000	0.347411	0.070165	-0.509231	-0.255347	0.234451
IR	-0.561899	-0.387331	0.347411	1.000000	0.746445	-0.780388	-0.604426	0.756633
MM	-0.760559	-0.172629	0.070165	0.746445	1.000000	-0.485620	-0.398219	0.811899
PREM	0.315740	0.400507	-0.509231	-0.780388	-0.485620	1.000000	0.797151	-0.529161
RER	-6.91E-05	0.081447	-0.255347	-0.604426	-0.398219	0.797151	1.000000	-0.223769
TOT	-0.707570	-0.335512	0.234451	0.756633	0.811899	-0.529161	-0.223769	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

يتمثل نموذج ARDL الذي نسعى إلى تقديره في النموذج الذي يربط بين علاوة الصرف الموازي كمتغير تابع والمتغيرات الست الأخرى كمفسرة له ويأخذ رياضياً الصيغة التالية:

$$prem_t = a_0 + \sum_{i=1}^p a_{1i} prem_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{2i} aid_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{3i} dev_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{4i} GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{5i} IR_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{6i} MM_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{7i} RER_{t-i} + e_t$$

يظهر الجدول الموالي مخرجات تقدير هذا النموذج:

جدول رقم 60: مخرجات تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: PREM Method: ARDL Date: 04/17/20 Time: 10:50 Sample (adjusted): 1984 2018 Included observations: 35 after adjustments Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): AID DEV GDP IR MM RER Fixed regressors: C Number of models evaluated: 46875 Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 2, 4, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PREM(-1)	0.683132	0.235447	2.901421	0.0624
PREM(-2)	-0.433536	0.219931	-1.971233	0.1433
PREM(-3)	0.097565	0.170036	0.573792	0.6063
AID	44.15856	40.37580	1.093689	0.3540
AID(-1)	-23.02000	42.37616	-0.543230	0.6247
AID(-2)	94.46467	30.78743	3.068286	0.0546
AID(-3)	-132.9681	49.45104	-2.688883	0.0745
AID(-4)	-85.53698	47.98917	-1.782423	0.1727
DEV	-0.513228	0.215058	-2.386460	0.0971
DEV(-1)	-0.219297	0.281295	-0.779597	0.4925
DEV(-2)	-0.286448	0.525882	-0.544700	0.6238
DEV(-3)	-0.100582	0.305578	-0.329151	0.7637
DEV(-4)	0.851649	0.227204	3.748383	0.0332
GDP	-4.925294	1.951281	-2.524133	0.0859
GDP(-1)	-5.103355	2.356404	-2.165738	0.1189
GDP(-2)	-5.559022	3.221546	-1.725576	0.1829
IR	-2.223567	1.806755	-1.230697	0.3061
IR(-1)	0.037440	1.940364	0.019295	0.9858
IR(-2)	2.212899	1.732814	1.277055	0.2915
IR(-3)	-5.502478	1.667237	-3.300358	0.0457
IR(-4)	4.151115	1.713974	2.421925	0.0940
MM	0.127146	0.394601	0.322215	0.7684
MM(-1)	-0.074965	0.401623	-0.186654	0.8638
MM(-2)	0.429165	0.339875	1.262716	0.2959
MM(-3)	0.071994	0.371973	0.193548	0.8589
MM(-4)	-1.119163	0.383012	-2.922001	0.0614
RER	1.592047	0.266083	5.983265	0.0093
RER(-1)	-2.433725	0.482592	-5.043032	0.0150
RER(-2)	1.181590	0.719287	1.642723	0.1990
RER(-3)	0.297073	0.463145	0.641425	0.5669
RER(-4)	-0.116293	0.190622	-0.610070	0.5849
C	109.7865	136.9222	0.801817	0.4813
R-squared	0.999650	Mean dependent var	137.1872	
Adjusted R-squared	0.996033	S.D. dependent var	140.7121	
S.E. of regression	8.862989	Akaike info criterion	6.573481	
Sum squared resid	235.6577	Schwarz criterion	7.995513	
Log likelihood	-83.03592	Hannan-Quinn criter.	7.064366	
F-statistic	276.3551	Durbin-Watson stat	2.682249	
Prob(F-statistic)	0.000307			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

بشكل عام يمكن أن نلاحظ أن معامل التحديد المعدل للنموذج (Adjusted R-squared) كبير و تقدر قيمته ب 0,996، وهو ما يعني أن النموذج (المتغيرات المفسرة) يفسر حوالي 99,6 % من تغيّرات علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ب- تحديد قيمة التأخر الأمثل للنموذج:

تتمثل إحدى الخطوات الأساسية في تقدير النماذج الحركية في تحديد قيمة التأخر الأمثل للنموذج (إلى أي مدى زمني في الماضي يصل تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع)، وهو ما يتم على أساس معايير المعلومات (les critères d'information). تتمثل أشهر معايير المعلومات المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية في معيار Akaike و يرمز له بـ (AIC)، معيار Schwarz و يرمز له بـ (SIC) و معيار Hannan et Quinn و يرمز له بـ (HQ). تحسب هذه المعايير كما يلي:

$$AIC(p) = \log |\hat{\Sigma}| + \frac{2}{T} n^2 p$$

$$SIC(p) = \log |\hat{\Sigma}| + \frac{\log T}{T} n^2 p$$

$$HQ(p) = \log |\hat{\Sigma}| + \frac{2 \log T}{T} n^2 p$$

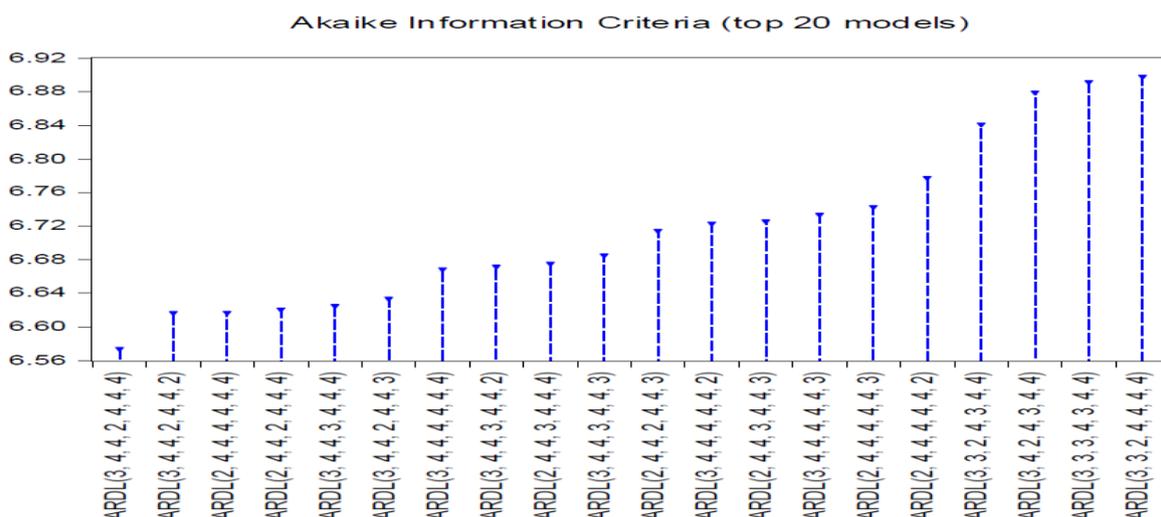
مع:

$\hat{\Sigma}$: مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي المحسوبة ، T: عدد المشاهدات ، p: قيمة التأخر للنموذج المقدر ؛ n: عدد المتغيرات المفسرة

تعتبر قيمة مثلى للتأخر القيمة p^* أو q^* التي تسمح بتدنية قيمة التأخر بالنسبة للنموذج المقدر من بين المعايير الثلاثة المستعرضة سابقا.

يظهر الشكل الموالي قيمة التأخرات المثلى لنموذج ARDL الأمثل (من بين 20 نموذجا):

شكل رقم 21: قيمة التأخرات المثلى لنموذج ARDL الأمثل



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

تعتبر التأخرات 3،4،4،2،4،4،4 على التوالي لمتغيرات النموذج وفق ترتيبها في الجدول رقم 60 هي التأخرات المثلى لأنها تُدني قيمة معامل AIC (من بين 20 نموذجا الأفضل وفق هذا المعيار).

ج- اختبار "متانة" النموذج الأمثل:

في هذا الجزء نقوم بمجموعة من الاختبارات على البواقي من أجل تأكيد متانة النموذج للتأكد من غياب الارتباط الذاتي بين البواقي،تجانس تباينها،طبيعية توزيعها وكذا سلامة الصياغة الدالية للنموذج.

يظهر الجدول الموالي نتائج هذه الاختبارات:

جدول رقم 61:نتائج اختبارات متانة النموذج

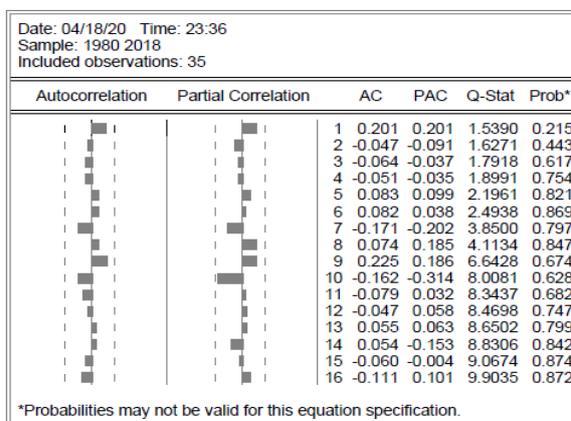
إسم الاختبار	الهدف منه	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
Breusch-Godfrey	تحديد وجود ارتباط ذاتي للبواقي	167,3683	0,0546	الاحتمال < 0,05 إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بغياب ارتباط ذاتي للبواقي
Breusch-Pagan-Godfrey	تجانس تباين البواقي	1,926490	0,3277	الاحتمال < 0,05 إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس(ثبات) تباين البواقي
Jarque-Bera	طبيعية توزيع البواقي	0,335953	0,845374	الاحتمال < 0,05 إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بطبيعية توزيع البواقي
Ramsey (Fisher)	سلامة الصياغة الدالية للنموذج	0,013193	0,9190	الاحتمال < 0,05 إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بسلامة الصياغة الدالية للنموذج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 10

توصلنا من خلال نتائج الجدول إلى قبول الفرضية الصفرية في جميع اختبارات "متانة" النموذج¹. بالنسبة لاختبار Breusch-Godfrey ونظرا لقرب الاحتمال من عتبة 5% سوف نلجأ إلى تحليل التمثيل البياني لدالة الارتباط الخطي بين مربعات البواقي وهو اختبار آخر لتحديد وجود ارتباط ذاتي للبواقي وتحصلنا على النتيجة الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم 22: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي بين مربعات البواقي

Correlogram of Residuals Squared



نلاحظ أن قيمة إحصائية Q لـ Ljung-Box و التي تساوي 9,9035 عند التأخر 16 هي أقل من قيمة دالة χ^2 (chi- دالة 16 عند مستوى المعنوية 5% و 16 درجة حرية (الموافقة للتأخر 16) و المقدرة بـ 26,296 وهو ما يعني أن التفاضل الأول لسلسلة المساعدات الدولية للتنمية هو تشويش أبيض، أي أن جميع معاملات الارتباط الذاتي بين البواقي معدومة بمعنى أن البواقي مستقلة عن بعضها البعض أي أنها غير مرتبطة خطيا.

المصدر:مخرجات برنامج EVIEWS 10

¹ يظهر الملحق رقم 11 مخرجات برنامج EVIEWS 10 المرتبطة بهذه الاختبارات.

د- اختبار التكامل المشترك على أساس العتبات لـ (Pesaran et al(2001) :

تقتضي فكرة التكامل المشترك بين المتغيرات (cointegration entre variables) وجود علاقة(ات) توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.حتى وإن اختلفت ديناميكيات هذه المتغيرات في الأجل القصير،فإنها سرعان ما تعود إلى مسارها المشترك في الأجل الطويل.تظهر نماذج تصحيح الخطأ التفاعل بين التغيرات قصيرة الأجل للمتغيرات و توازنها في الأجل الطويل.

يقوم اختبار التكامل المشترك لـ Pesaran et al على معادلة تصحيح الخطأ ذات الصيغة التالية في حالة متغيرين x و y:

$$\Delta y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} b_j \Delta x_{t-j} + \pi_0 + \pi_t + e_t$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة أيضا على الشكل الموالي:

$$\Delta y_t = \pi_0 + \pi_t + \sum_{i=1}^p a_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} b_j \Delta x_{t-j} + \theta \mu_{t-1} + e_t$$

حيث: Δ :معامل التفاضل الأول θ :معامل تصحيح الخطأ أو قوة الرجوع إلى التوازن.

نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين y و x إذا كان المعامل θ بعد تقدير معادلة تصحيح الخطأ مختلفا جوهريا عن الصفر ، ذو إشارة سالبة وكانت قيمته المطلقة محصورة بين الصفر والواحد.

يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \iff \text{توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين}$$

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \iff \text{لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين}$$

يقوم الاختبار على مقارنة إحصائية Fisher المحسوبة بقيمتين حرجيتين مجدولتين من طرف Pesaran et al ،قيمة (عتبة)عليا موافقة للمتغيرات المندمجة من الدرجة الأولى و قيمة (عتبة) دنيا موافقة للمتغيرات المندمجة من الدرجة 0 أي تلك ذات السلاسل الزمنية المستقرة.تكون قاعدة اتخاذ القرار كالتالي:

- إذا كانت إحصائية Fisher المحسوبة < العتبة العليا: توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين

- إذا كانت إحصائية Fisher المحسوبة > العتبة الدنيا: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين

- إذا كانت العتبة الدنيا > إحصائية Fisher المحسوبة > العتبة العليا: لا توجد نتيجة واضحة.

ملاحظة:يمكن تعميم هذا التحليل في حالة K متغير مفسر للمتغير التابع

يظهر الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك على أساس العتبات لـ Pesaran et al على نموذج ARDL لعلاوة الصرف الموازي الذي قمنا بتقديره،علما أن صيغة معادلة تصحيح الخطأ الموافق لنموذجنا هي:

$$\Delta prem_t = a_0 + \sum_{i=1}^p a_{1i} \Delta prem_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{2i} \Delta aid_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{3i} \Delta dev_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{4i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{5i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{6i} \Delta MM_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{7i} \Delta RER_{t-i} + \lambda_1 prem_{t-1} + \lambda_2 aid_{t-1} + \lambda_3 dev_{t-1} + \lambda_4 GDP_{t-1} + \lambda_5 IR_{t-1} + \lambda_6 MM_{t-1} + \lambda_7 RER_{t-1} + e_t$$

يمكن كتابة هذه المعادلة أيضا على الشكل التالي:

$$\Delta prem_t = a_0 + \sum_{i=1}^p a_{1i} \Delta prem_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{2i} \Delta aid_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{3i} \Delta dev_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{4i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{5i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{6i} \Delta MM_{t-i} + \sum_{i=0}^q a_{7i} \Delta RER_{t-i} + \theta \mu_{t-1} + e_t$$

حيث:

θ : معامل تصحيح الخطأ أو قوة الرجوع إلى التوازن.

a_{11}, \dots, a_{71} : تعكس الآثار في الأجل القصير للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

$\lambda_1, \dots, \lambda_7$: تعكس الآثار في الأجل الطويل للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0: \lambda_1 = \dots = \lambda_7 = 0$ ← توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

$H_1: \lambda_1 \neq \dots \neq \lambda_7 \neq 0$ ← لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

جدول رقم 62: نتائج اختبار التكامل المشترك على أساس العتبات لـ Pesaran et al

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.973944	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من الجدول أن قيمة إحصائية Fisher المحسوبة المقدرة بـ 6,973944 أكبر من العتبة العليا (الموافقة لـ I(1)) و المقدرة بـ 3,28 عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تسمح بتحديد العلاقات (المعاملات) قصيرة و طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

رابعاً- تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

يعتبر Granger أول من تطرّق إلى مفهوم العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وقد قدّم التعريف التالي للعلاقة السببية بين متغيرين y_{1t} و y_{2t} : نقول أن y_{2t} سبب لـ y_{1t} إذا تحسّنت القدرة على التنبؤ بـ y_{1t} عند إدخال المعلومة الخاصة بـ y_{2t} في التحليل¹.

في تحليله للعلاقة السببية بين المتغيرات (الممثلة بسلاسل زمنية مستقرة) اقترح Granger اختباراً متدرّجاً لهذه العلاقة (تحليل استقرارية المتغيرات و وجود علاقة تكامل مشترك بينها) يقوم على نموذج لتصحيح الخطأ في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يأخذ الصيغة التالية في حالة متغيرين H_t و M_t :

$$\begin{cases} H_t = a_{01} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 \Delta H_{t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 \Delta M_{t-i} + \gamma_1 E_{t-1} + \mu_{1t} \\ M_t = a_{02} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 \Delta M_{t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 \Delta H_{t-i} + \gamma_2 E_{t-1} + \mu_{2t} \end{cases}$$

حيث: γ هو معامل تصحيح الخطأ أو العودة نحو التوازن طويل الأجل.

تتمثل اختبارات العلاقة السببية لـ Granger في اختبار الفرضيات الصفرية لغياب العلاقة السببية بين H_t و M_t في كل من الأجلين القصير و الطويل (على أساس مقارنة كل من إحصائية Fisher / إحصائية Student (حسب الحالات) المحسوبة والمجدولة) في مقابل الفرضيات البديلة لوجود العلاقة السببية².

تعرض اختبار العلاقة السببية لـ Granger إلى مجموعة من الانتقادات بخصوص ضرورة القيام بتحليل استقرارية السلاسل الزمنية و وجود علاقة تكامل مشترك بينها بشكل مسبق ووجود نقائص في هذه الاختبارات في حالة السلاسل الزمنية القصيرة³، وهو ما دفع كل من Toda و Yamamoto إلى اقتراح اختبار غير متدرج للعلاقة السببية بين المتغيرات يفترض ضمناً وجود علاقة تكامل مشترك بينها (ويستغني بالتالي عن أسبقية اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك الضرورية في اختبار Granger).

يقترح Toda و Yamamoto نموذج VAR ذو تأخر مصحّح (وهو نموذج حركي) كأساس لاختبارهما للعلاقة السببية بين المتغيرات يأخذ الصيغة التالية في حالة متغيرين h_t و m_t :

$$\begin{cases} h_t = a_0 + \sum_{i=1}^k a_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} a_{2j} h_{t-j} + \sum_{i=1}^k \alpha_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} m_{t-j} + \mu_{1t} \\ m_t = b_0 + \sum_{i=1}^k b_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} b_{2j} m_{t-j} + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} h_{t-j} + \mu_{2t} \end{cases}$$

حيث:

¹ - Bourbonnais.R, *Econométrie*, OP.CIT, p292.

² - لمزيد من التفاصيل حول هذه الاختبارات يمكن العودة إلى:

Kibala Kuma .J, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda- Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*, OP.CIT,p 10.

³ -Ibidem

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

d_{max} :الدرجة القصوى لتكامل المتغيرات موضوع الدراسة (تستنتج من اختبارات استقرارية السلاسل).

K:التأخر الأمثل لمعادلة VAR المدروسة (يحدد عبر معايير المعلومات (AIC,SIC,HQ).

تكون خطوات هذا الاختبار كما يلي:

1- إيجاد درجة التكامل القصوى للسلاسل موضوع الدراسة d_{max} على أساس اختبارات استقرارية السلاسل .

2- تحديد التأخر الأمثل لمعادلة VAR للمتغيرات الأصلية K (عبر معايير المعلومات (AIC,SIC,HQ). يجب أن لا يفوق K القيمة d_{max} .

3- تقدير معادلة VAR ذات التأخر المصحح ($K+ d_{max}$).

تكون فرضيات اختبار Toda و Yamamoto و قاعدة اتخاذ القرار في إطارها (هذا الاختبار مبني على إحصائية Wald التي تتبع قانون KHI-deux) كما يلي:

$$h_t \leftarrow m_t \quad H_0: \alpha_{1i}=0 (\chi^2_c < \chi^2_t; p\text{-value } \chi^2 > 5\%)$$

$$m_t \leftarrow h_t \quad H_0: \beta_{1i}=0 (\chi^2_c < \chi^2_t; p\text{-value } \chi^2 > 5\%)$$

وتحسب برامج معالجة البيانات (ومنها EVIEWS) مباشرة الاحتمال $\chi^2 > 5\%$ p-value مما يسمح باتخاذ القرار بخصوص علاقة السببية بين المتغيرات.

سوف نعلم اختبار العلاقة السببية لـ Toda و Yamamoto في دراستنا هذه نظرا لتناسبه مع السلاسل الزمنية القصيرة و ما ينطبق على دراستنا.

يظهر الجدول الموالي نتائج اختبار العلاقة السببية لـ Toda و Yamamoto على المتغيرات السبعة المتبقية للدراسة بعد حذف متغير شروط التبادل الدولي:

جدول رقم63: نتائج اختبار العلاقة السببية لـ Toda و Yamamoto على المتغيرات النهائية للدراسة

RER	MM	IR	GDP	DEV	AID	PREM	المتغيرات المفسرة المتغير التابع	d_{max}	k
13.63419 (0.0011)	3.336909 (0.1885)	3.939475 (0.1395)	12.15815 (0.0023)	35.92774 (0.0000)	0.755424 (0.6854)	—	PREM	1	1
12.35966 (0.0021)	5.386928 (0.0676)	0.033505 (0.9834)	5.539278 (0.0627)	7.961716 (0.0187)	—	9.939881 (0.0069)	AID		
11.78123 (0.0028)	0.657028 (0.7200)	0.133574 (0.9354)	2.822476 (0.2438)	—	2.080836 (0.3533)	13.07966 (0.0014)	DEV		
1.243836 (0.5369)	2.109512 (0.3483)	0.447505 (0.7995)	—	0.165490 (0.9206)	2.317890 (0.3138)	4.366320 (0.1127)	GDP		
1.627234 (0.4433)	1.016822 (0.6015)	—	1.695632 (0.4283)	1.522486 (0.4671)	4.737495 (0.0936)	0.540420 (0.7632)	IR		
2.858526 (0.2395)	—	4.651990 (0.0977)	2.999947 (0.2231)	10.71774 (0.0047)	2.953359 (0.2284)	2.852242 (0.2402)	MM		
—	2.226787 (0.3284)	1.646733 (0.4390)	0.704964 (0.7029)	27.32828 (0.0000)	0.792010 (0.6730)	4.025861 (0.1336)	RER		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

يقرأ الجدول السابق كما يلي:يشير كل سطر إلى المتغير التابع لمجموعة المتغيرات المفسرة التي تظهر في الأعمدة.في كل سطر للجدول هناك قيمتان¹:القيمة في الأعلى تشير إلى إحصائية دالة -CHI- deux المحسوبة و القيمة في الأسفل بين قوسين تشير إلى الاحتمال χ^2 p-value. كما تمت الإشارة إليه سابقا تتمثل الفرضية الصفرية للاختبار في أن المتغير المفسر لا يسبب المتغير المستقل ويتحقق ذلك إذا كان الاحتمال χ^2 p-value أكبر من 5%.على العكس من ذلك إذا كان الاحتمال χ^2 p-value أقل من 5 % بالنسبة لمتغير مفسر ما، فإن ذلك يعني أن المتغير المفسر المعني يسبب المتغير التابع المعني.

على أساس هذه القواعد و انطلاقا من نتائج الجدول السابق يمكن استنتاج مايلي:

- يسبب كل من معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدينار،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي علاوة الصرف الموازي أي يساعد ادراج المعلومات الخاصة بهذه المتغيرات في تحسين التنبؤ بعلاوة الصرف الموازي.

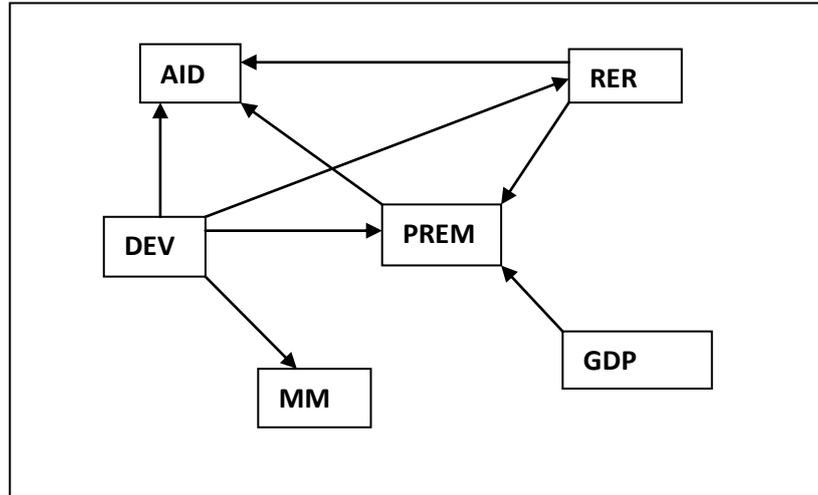
- يسبب كل من معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدينار و سعر الصرف الفعلي الحقيقي وعلاوة الصرف الموازي نسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- يسبب معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدينار الكتلة النقدية الحقيقية.

- يسبب معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي للدينار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

يمكن توضيح اتجاه العلاقات السببية (السهم يشير إلى اتجاه العلاقة السببية) بين متغيرات الدراسة على ضوء التحليل السابق في الشكل التالي:

شكل رقم 23: اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

¹ - يظهر الملحق رقم 10 المخرجات الأصلية لبرنامج EVIEWS 10 لتحليل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

خامسا- تحديد العلاقات (المعاملات) قصيرة و طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة:

سبق أن توصلنا عبر الاختبارات إلى إثبات وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يسمح لنا بتحديد العلاقات بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة في كل من الأجلين القصير و الطويل.

أ- العلاقات بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة في الأجل القصير:

يظهر الجدول الموالي نتائج تقدير المعاملات من a_{1i} إلى a_{7i} و معامل تصحيح الخطأ θ

جدول رقم 64:مخرجات تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ Eq(-1) θ والمقدر بـ -0,652839 سالب الإشارة، ذو قيمة مطلقة تتراوح بين الصفر والواحد و ذو معنوية (الاحتمال = 0,0009 > 0,05) وهو ما يدعم نتائج اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بالنسبة للعلاقة بين علاوة الصرف الموازي و المتغيرات المفسرة لها في الأجل القصير يمكن أن نسجل ما يلي:

- غياب تأثير ذو معنوية للقيم السابقة لعلاوة الصرف الموازي على القيمة الحالية لعلاوة الصرف الموازي (الاحتمالات أكبر من 0,05)؛

- هناك تأثير ذو معنوية موجب لنسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي على علاوة الصرف الموازي (الاحتمالات أقل من 0,05). هذه النتيجة تخالف الأثر المتوقع للمساعدات الدولية للتنمية على علاوة الصرف الموازي والذي تثبته الدراسات في دول أخرى منخفضة الدخل.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(PREM)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 2, 4, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/19/20 Time: 23:04				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 35				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PREM(-1))	0.335971	0.047025	7.144453	0.0056
D(PREM(-2))	-0.097565	0.045552	-2.141837	0.1216
D(AID)	44.15856	9.679944	4.561861	0.0198
D(AID(-1))	124.0404	14.70736	8.433897	0.0035
D(AID(-2))	218.5050	16.31606	13.39202	0.0009
D(AID(-3))	85.53698	14.50105	5.898673	0.0097
D(DEV)	-0.513228	0.072488	-7.080135	0.0058
D(DEV(-1))	-0.464619	0.113931	-4.078084	0.0266
D(DEV(-2))	-0.751067	0.119411	-6.289778	0.0081
D(DEV(-3))	-0.851649	0.087675	-9.713694	0.0023
D(GDP)	-4.925294	0.591644	-8.324765	0.0036
D(GDP(-1))	5.559022	1.120259	4.962265	0.0157
D(IR)	-2.223567	0.446682	-4.977964	0.0156
D(IR(-1))	-0.861536	0.436738	-1.972662	0.1431
D(IR(-2))	1.351363	0.488029	2.769021	0.0696
D(IR(-3))	-4.151115	0.508053	-8.170627	0.0038
D(MM)	0.127146	0.127281	0.998947	0.3914
D(MM(-1))	0.618003	0.124482	4.964590	0.0157
D(MM(-2))	1.047168	0.133225	7.860176	0.0043
D(MM(-3))	1.119163	0.121131	9.239285	0.0027
D(RER)	1.592047	0.078191	20.36111	0.0003
D(RER(-1))	-1.362370	0.148956	-9.146140	0.0028
D(RER(-2))	-0.180780	0.160513	-1.126264	0.3420
D(RER(-3))	0.116293	0.074925	1.552128	0.2184
CoIntEq(-1)*	-0.652839	0.047872	-13.63715	0.0009
R-squared	0.997841	Mean dependent var	-5.860829	
Adjusted R-squared	0.992659	S.D. dependent var	56.65699	
S.E. of regression	4.854459	Akaike info criterion	6.173481	
Sum squared resid	235.6577	Schwarz criterion	7.284444	
Log likelihood	-83.03592	Hannan-Quinn criter.	6.556985	
Durbin-Watson stat	2.682249			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

قد يكون تفسير هذا الأثر الموجب في حالة الجزائر- التي تعتبر من الدول ذات الدخل المتوسط التي لا تعتمد كثيرا على هذا النوع من المساعدات مقارنة بالدول منخفضة الدخل- هو أن زيادة لجوء الجزائر إلى هذا النوع من التدفقات المالية الخارجية يرتبط بالصعوبات المالية التي تواجهها في فترات تدهور شروط التبادل الدولي (نلاحظ من خلال قاعدة بيانات الدراسة أن قيمة نسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة خلال الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات و نهاية التسعينات من القرن العشرين و الموافقة لسريان الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية التي تقدم هذا النوع من المساعدات

مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة الدراسة¹)، والتي تترجم بفرض قيود على الواردات عبر السوق الرسمي مما يزيد الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي لأغراض الاستيراد وبالتالي يرفع علاوة الصرف الموازي .

- هناك تأثير ذو معنوية سالب لتخفيض قيمة العملة الوطنية (عبر معدل تدهور سعر الصرف الإسمي) على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير. نلاحظ استمرارية في هذا التأثير خلال الزمن (حتى ثلاث سنوات)، وهو ما يمكن أن يفسر باتباع بنك الجزائر لسياسة "التخفيض بوتيرة متجانسة" خلال المراحل المختلفة لإدارة سعر الصرف (أنظر المراحل الثلاثة لإدارة سعر الصرف خلال الفترة 1980-2018)، وكذا ثباته على منهج تخفيض سعر صرف العملة الوطنية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

- هناك تأثير ذو معنوية سالب لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير. يمكن تفسير هذا التأثير عبر قناة الصادرات، إذ ينتج النمو الموجب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل أساسي عن صادرات قطاع المحروقات وهو ما يعني تخفيض القيود الكمية على الصادرات عبر سوق الصرف الرسمي (خاصة أثناء مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية)، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تمويل الطلب على الواردات عبر سوق الصرف الموازي ومنه انخفاض علاوة الصرف الموازي. يمكن أن نفسر هذه العلاقة أيضا بأن ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشجع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الداخلية نظرا لتوسع السوق الداخلي وهو ما يخفف الطلب على العملة الصعبة لأغراض تهريب العملة نحو الخارج ومنه يخفف علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير (ارتفاع العائد النسبي للاحتفاظ بالأصول النقدية المحلية على حساب الأصول الأجنبية).

- هناك أثر ذو معنوية سالب للاحتياطيات الدولية للبنك المركزي على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير، هذا الأثر مباشر إذ يؤدي تحسّن مستوى الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي إلى تخفيض القيود الكمية على الصادرات عبر سوق الصرف الرسمي.

- هناك أثر ذو معنوية موجب للكتلة النقدية الحقيقية على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير. يلاحظ من خلال الجدول أن هذا الأثر لا يكون أنيا (الاحتمال الموافق لمعامل $D(MM)$ يفوق 0,05) بل يبدأ في الظهور بعد عام من إصدار الكتلة النقدية. يمكن أن نعزو ذلك إلى توجيه الأرصدة النقدية المتحصّل عليها من طرف الأعوان الاقتصاديين (خاصة المقاولين الفرديين) إلى تمويل أنشطتهم في الجزائر في مرحلة أولى (نشاطهم الأساسي موجود في الجزائر) ثم توجيه جزء من الأرباح المسجّلة بعد ذلك لشراء عملات صعبة تهرب نحو الخارج.

- هناك أثر ذو معنوية موجب لسعر الصرف الحقيقي الفعلي على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير. يمكن أن يعزى هذا الأثر إلى كون تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي مع التخفيضات المتتالية لقيمة العملة الوطنية يجعل السلع المحلية أغلى مقارنة بالسلع الأجنبية وهو ما يدفع إلى زيادة الواردات من السلع الأجنبية. يتم تمويل جزء من هذه الواردات عبر سوق الصرف الموازي (المنسوجات ذات

¹- بل يعتبر اتباع سياسات هادفة لتخفيض الطلب الكلي من إجراءات و شروط هذه الاتفاقيات، وهو ما يجعل كلا من تخفيض قيمة العملة الوطنية ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي سببين للمساعدات الدولية للتنمية وفق نتائج تحليل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة. أنظر الشكل رقم 32.

الفصل الرابع..... سوق الصرف الموازي:قناة إضافية لاستيعاب المداخيل في الجزائر

المنشأ التركي و الصيني مثلا و كذا الهواتف المحمولة ذات المنشأ الإماراتي) ويرفع الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازي.

ب- العلاقات بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة في الأجل الطويل:

يظهر الجدول الموالي نتائج تقدير المعاملات من λ_2 إلى λ_7 :

جدول رقم 65:مخرجات تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID	-157.6221	272.2058	-0.579055	0.6032
DEV	-0.410370	1.783989	-0.230029	0.8329
GDP	-23.87676	11.04124	-2.162508	0.1193
IR	-2.028972	1.576041	-1.287385	0.2883
MM	-0.866709	1.358116	-0.638171	0.5687
RER	0.797581	0.223175	3.573799	0.0375
C	168.1679	247.1394	0.680457	0.5450

EC = PREM - (-157.6221*AID -0.4104*DEV -23.8768*GDP -2.0290*IR -0.8667*MM + 0.7976*RER + 168.1679)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة غير معنوية عند المستوى 5 % (الاحتمال الموافق لها يفوق 0,05) ما عدا مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي يأخذ الإشارة المتوقعة (علاقة موجبة بينه وبين علاوة الصرف الموازي) وكذلك يقل الاحتمال الموافق له عن 0,05 إذ يقدر بـ 0,0375. تتوافق هذه النتيجة مع فرضيات نماذج التدفق المخزون التي تحصر تأثير متغيرات المخزون (الكتلة النقدية ، معدل تدهور سعر الصرف الإسمي في نموذجنا هذا) في الأجل القصير.

خلاصة:

يعتبر سوق الصرف الموازي قديم النشأة في الجزائر، ولا يزال هذا السوق نشطا حتى يومنا الحالي. لعب ادخار المهاجرين الجزائريين الدور الأساسي في تمويل السوق بالعملة الصعبة خلال مختلف مراحل تطوره. تطورت تقنية الربط بين العرض والطلب على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر من الصرف بالمقاصة، حيث كان المهاجرون و ذوي حقوقهم يضعون ادخاراتهم بالعملة الصعبة في بلدان إقامتهم تحت تصرف المقيمين الذين يستخدمونها في القيام بمشتريات لسلع استهلاكية و تجهيزية بترخيص من السلطات العمومية في إطار الية الواردات بدون تسديد إلى التبادل "المباشر" للأوراق النقدية الأجنبية الناتجة عن دفع معاشات تقاعد المهاجرين و ذوي حقوقهم في الجزائر مع تجار العملة المحليين.

تبين من خلال نمذجة علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تدخل كل من العوامل المرتبطة بالمحفظة المالية و العمليات الجارية الموازية في تحديد مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر. تتمثل محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر وفقا للنموذج في نسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل تدهور سعر الصرف الإسمي، الاحتياطات الدولية للبنك المركزي، الكتلة النقدية الحقيقية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي الفعلي. قمنا بتقدير النموذج باستخدام تحليل السلاسل الزمنية و بالضبط عبر تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL أين توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تسمح بتحديد العلاقات بينها في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. كانت لجميع المتغيرات المفسرة ما عدى القيم السابقة لعلاوة الصرف الموازي نفسها تأثير ذي معنوية على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير، في حين اقتصر التأثير في الأجل الطويل على سعر الصرف الحقيقي الفعلي. تبين من خلال التحليل (تحليل العلاقات السببية) أيضا الدور المركزي لعمليات تخفيض سعر الصرف الإسمي في تخفيض علاوة الصرف الموازي في الجزائر بالتوازي مع إلغاء إحتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية مما سمح بتحسين ظروف تمويل السوق الداخلي للسلع بمختلف السلع الاستهلاكية والتجهيزية و تحويل جزء كبير من الطلب على العملة الصعبة لغرض الاستيراد نحو سوق الصرف الرسمي.

الخاتمة

الملخص:

شهدت الجزائر منذ استقلالها و إلى غاية يومنا الحالي سوقا موازيا للصراف أين يتم تبادل الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بسعر أعلى من سعر الصراف الرسمي. ازدادت أهمية ودور هذا السوق ابتداء من سبعينيات القرن العشرين بالتزامن مع اطلاق المخططات التنموية و توسع النشاط الاقتصادي و المداخل الموزعة في الاقتصاد؛ وقد لعب ادخار المهاجرين الجزائريين الدور الأساسي في تمويل السوق بالعملات الصعبة المتداولة على مستواه.

بعد استعراض الإطار النظري لسوق الصراف الموازي، تناولنا في هذا البحث تطوّر سوق الصراف الموازي في الجزائر مستعرضين أسباب ظهوره على هامش استراتيجية التنمية المتبناة منذ الاستقلال و كذا تطور ظروف التقاء العرض والطلب على مستواه؛ كما قمنا بتحديد العوامل المؤثرة على أدائه من خلال نمذجة علاوة الصراف الموازي خلال الفترة 1980-2018 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو التأخرات المبرمجة ARDL .

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى نفي الفرضية الأولى التي مفادها بأن ظهور واستمرار نشاط سوق الصراف الموازي في الجزائر هو نتيجة لعدم ملاءمة سياسة الصراف المتبناة منذ الاستقلال؛ فسوق الصراف الموازي في الجزائر يعكس خلافا جوهريا كليا في الاقتصاد هو ضعف طاقة الامتصاص للاقتصاد الجزائري للمداخل الموزعة على مستواه.

- **الفرضية الثانية:** توصلنا إلى إثبات الفرضية الثانية التي مفادها بأن الانفتاح التجاري الخارجي قد أدى إلى تقليص علاوة الصراف الموازي في الجزائر؛ فالغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتحها أمام القطاع الخاص قد أدى إلى تحسين تمويل السوق الداخلية بمختلف السلع المستوردة و قضى على مشكلة الندرة التي كانت موجودة خلال مرحلة التخطيط المركزي، وهو ما نقل الطلب على العملة الصعبة لتمويلها من سوق الصراف الموازي إلى سوق الصراف الرسمي و خفّض بالتالي من الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصراف الموازي.

- **الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى إثبات الفرضية الثالثة التي مفادها بأن تخفيض القيود على استثمار القطاع الخاص قد ساهم في تحسين الامتصاص المحلي للمداخل ومنه تقليص علاوة الصراف الموازي في الجزائر، حيث ترافق الانخفاض المسجل في علاوة الصراف الموازي ابتداء من بداية التسعينيات من القرن العشرين مع ارتفاع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

- **الفرضية الرابعة:** توصلنا إلى إثبات الفرضية الرابعة التي مفادها بأن سياسة الصراف قد نجحت عبر التخفيض المستمر في قيمة العملة الوطنية في تقليص علاوة الصراف الموازي بشكل دائم؛ وقد توصلنا من خلال نموذج علاوة الصراف الموازي إلى إثبات تأثير ذو معنوية لمعدل تخفيض سعر الصراف الرسمي على علاوة الصراف الموازي في الأجل القصير و كذا إثبات تأثير هذه التخفيضات على سعر الصراف الحقيقي الفعلي الذي يؤثر بدوره على علاوة الصراف الموازي في الأجل الطويل.

- **الفرضية الخامسة:** توصلنا إلى إثبات الفرضية الخامسة التي مفادها بأن البنية الجزئية لسوق الصراف الموازي قد تكيفت بشكل كامل مع ظروف العرض والطلب على العملة الصعبة خلال مختلف مراحل

تطور الاقتصاد الوطني؛ فخلال مرحلة اقتصاد الندرة تمت عمليات الصرف الموازي بشكل أساسي عبر المقاصة لتمكين المقيمين من تمويل مشترياتهم في إطار الية الواردات بدون تسديد في بلدان إقامة المهاجرين و خلال مرحلة تحويل معاشات المهاجرين بالعملة الصعبة نحو الجزائر اصبحت عمليات الصرف تتم بشكل مباشر في الجزائر بين المهاجرين وأعضاء شبكات الصرف الموازي.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار نظام للصرف متعدّد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف.

- تنشأ أسواق الصرف الموازي بطريقتين: عبر سماح السلطات العمومية بظهور سوق شرعي ثاني للصرف بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لميزان المدفوعات في ظل فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات امام التدفقات الرأسمالية الواردة بشكل خاص (سوق صرف موازي شرعي)، وكرد فعل من طرف الأعوان الاقتصاديين الخواص الذين يعانون من تقييد كبير للحصول على العملات الصعبة عبر السوق الرسمي للصرف وعلى أساس سعر للصرف مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية (سوق صرف موازي غير شرعي).

- يعتبر تبني نظام صرف متعدّد الأسعار ينطوي على سوق موازي للصرف سواء بشكل صريح أو عبر غض الطرف عن نشاطه إحدى أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة للسلطات النقدية بهدف التعامل مع اختلالات ميزان المدفوعات.

- توازن السلطات الاقتصادية في موقفها تجاه أسواق الصرف الموازي بين منافع وتكاليف وجود هذه الأسواق، إذ تسمح باستمرارها طالما فاقت منافعها تكاليفها وتتجه إلى توحيد أسواق الصرف في الحالة المعاكسة.

- اتّجهت الكثير من الدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف إلى توحيد اسواقها للصرف وامتصاص اسواق الصرف الموازية. اندرجت هذه العمليات للتوحيد في إطار برامج أشمل للإصلاحات الاقتصادية شملت بالإضافة إلى أنظمة الصرف مجالات المالية العامة بشقيها الجبائي والإنفاقي، المجال النقدي، إصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وتحرير النشاط الاقتصادي بشكل عام.

- يتحدّد سعر (وعلاوة) الصرف الموازي عبر ظروف الطلب على العملة الصعبة لكل من أغراض العمليات الرأسمالية والجارية الموازية.

- تعود جذور سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخيل على مستوى الاقتصاد الوطني.

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تقليص الفجوة بين المداخيل الموزعة في الاقتصاد والاستيعاب الداخلي لهذه المداخيل في مجالات الاستهلاك، الاستثمار الانتاجي و تعبئة الادخار عبر القطاع المالي لكنها لم تقض تماما على هذه الفجوة.

- يشكل ادخار (تحويلات) المهاجرين المكوّن الأساسي لعرض العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر.

- تطورت تقنية الربط بين العرض والطلب على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر من الصرف بالمقاصة، حيث كان المهاجرون و ذوي حقوقهم يضعون ادخاراتهم بالعملّة الصعبة في بلدان إقامتهم تحت تصرف المقيمين الذين يستخدمونها في القيام بمشتريات لسلع استهلاكية و تجهيزية بترخيص من السلطات العمومية في إطار الية الواردات بدون تسديد إلى التبادل "المباشر" للأوراق النقدية الأجنبية الناتجة عن دفع معاشات تقاعد المهاجرين و ذوي حقوقهم في الجزائر مع تجار العملة المحليين.

- شهدت علاوة الصرف الموازي في الجزائر انخفاضا محسوسا خلال مرحلة الاصلاحات الاقتصادية مقارنة بمرحلة التخطيط المركزي.

- تتدخّل كل من العوامل المرتبطة بالمحفظة المالية و العمليات الجارية الموازية في تحديد مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر.

- تتمثّل أهم محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر في نسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل تدهور سعر الصرف الإسمي، الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، الكتلة النقدية الحقيقية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي الفعلي. فسّرت هذه المتغيرات 99,6 % من تغيّرات علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- توجد علاقة اندماج مشترك بين علاوة الصرف الموازي في الجزائر و المتغيّرات المفسّرة لها.

- لكل من نسبة المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل تدهور سعر الصرف الإسمي، الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، الكتلة النقدية الحقيقية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي الفعلي تأثير ذي معنوية على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير.

- من بين المتغيّرات المفسّرة لعلاوة الصرف الموازي في النموذج المقدّر اقتصر التأثير طويل الأجل على علاوة الصرف الموازي في الجزائر على سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

- لعب تخفيض سعر الصرف الإسمي دورا هاما في تخفيض علاوة الصرف الموازي في الجزائر بالتوازي مع إلغاء إحتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية مما سمح بتحسين ظروف تمويل السوق الداخلي للسلع بمختلف السلع الاستهلاكية والتجهيزية و تحويل جزء كبير من الطلب على العملة الصعبة لغرض الاستيراد نحو سوق الصرف الرسمي.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لموضوع علاوة الصرف الموازي في الجزائر نقترح الاستراتيجية التالية متعددة المراحل للتوحيد التدريجي لسوق الصرف مع مراعاة التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية لعملية التوحيد:

- في مرحلة أولى: يتم رفع مبالغ التراخيص بالصرف لصالح الأشخاص الطبيعيين من طرف بنك الجزائر لأن المبالغ الممنوحة حاليا تدفع الأشخاص المتوجهين للخارج حتما نحو سوق الصرف الموازي. يمكن في هذا الإطار تحديد حد أدنى مقبول لمبالغ التراخيص بالصرف حسب الحالات. يمكن للسلطات النقدية أن تلجأ إلى ما يسمى بالتحويل الجزئي للعملة عبر الادخار وهو إجراء يقرن الحصول على مبالغ إضافية بالعملة الصعبة عبر سوق الصرف الرسمي تفوق المبالغ الدنيا للتراخيص العادية للصرف بتكوين ادخارات على مستوى المؤسسات المالية أو حتى عبر اكتتاب سندات للخرينة يكون عائد الادخار عليها هو هذه المبالغ الإضافية للعملة الصعبة. في هذه الحالة يتم ربط المبالغ الإضافية السنوية للعملة الصعبة المتحصل عليها بالزيادة في مبلغ الادخار المتشكّل وفق معامل خاص (مع مكافأة المبالغ المدخرة في حالة عدم زيادتها بالطرق التقليدية). يمكن أيضا تصميم منتجات ادخار إسلامية خاصة بالسياحة الدينية (لأداء العمرة على اعتبار أن عددا كبيرا يؤدي مناسك العمرة سنويا) تعطي الحق في مبالغ إضافية بالعملة الصعبة حسب مبلغ الادخار المتشكّل.

- في مرحلة ثانية، و تحضيرا للمرحلة الموالية التي يتوقّع فيها التوحيد النهائي لسعر الصرف عند مستوى أكثر تدهورا يجب على مختلف الإدارات الاقتصادية الاستعداد عبر دعم قواعد بياناتها عن الأشخاص الطبيعيين و مختلف المتعاملين الاقتصاديين لتحويل الدعم الاجتماعي من دعم معتمّ عبر نظام الصرف الحالي (الدولة تعتبر سعر الصرف أداة توزيعية تسمح بتمكين جميع الفئات الاجتماعية و حتى الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على سلع استهلاكية و تجهيزية و مواد أولية بأسعار قابلة للتحمل بالدينار الجزائري عبر الرفع المصطنع لقيمة العملة الوطنية) إلى نظام للدعم المستهدف يراعي القدرة الشرائية و التكاليف الفعلية تحت الشروط الجديدة لمختلف الفئات الاجتماعية من الأشخاص الطبيعيين و كذا مختلف المتعاملين الاقتصاديين (الانتقال من نظام الضرائب/الإعانات الضمنية إلى نظام الضرائب الإعانات الصريحة المرتبطة بنظام الصرف).

- في مرحلة ثالثة: يمكن لبنك الجزائر السماح للوسطاء المعتمدين للصرف (بمن فيهم مكاتب الصرف والتي يمكن اعتماد المزيد منها عبر الترخيص للتجار الحاليين في سوق الصرف الموازي بإنشائها بشكل فردي أو مشترك للاستفادة من خبرتهم و علاقاتهم السابقة في إطاره) بشراء العملة الصعبة من المهاجرين الجزائريين بسعر حر للصرف، وهو ما يعني إقامة نظام صرف متعدّد الأسعار رسمي و ذلك لمدة محدّدة وفق ما تسمح به قوانين صندوق النقد الدولي. تشير الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى أنه بإمكان دولة عضو في الصندوق أن تتبنّى نظاما متعدّد الأسعار للصرف بترخيص من الصندوق في حين تشير الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر أن الهدف من هذا الإجراء هو استعادة توازن ميزان المدفوعات. تهدف هذه المرحلة إلى إدخال العملة الصعبة المتداولة في سوق الصرف الموازي إلى سوق الصرف الرسمي (ومنه دعم توازن ميزان المدفوعات) عبر السماح لمكاتب الصرف و الوسطاء الآخرين الذين يشترون العملة الصعبة على أساس السعر الحر للصرف بالتدخل كباية على مستوى سوق الصرف ما بين البنوك وهو ما يسمح بالتقارب

التدريجي بين سعر الصرف الذي يطبّقه بنك الجزائر و سعر الصرف المطبّق على مستوى مكاتب الصرف كما أظهرته تجاربه دول أخرى.

- خلال جميع هذه المراحل يتعيّن على الدولة تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي عبر دعم مناخ الأعمال لأن الاستثمار والنمو الداخلي كفيلاّن بتحسين الامتصاص الداخلي للمداخيل و تحسين معدل العائد على الأصول المحلية في ظل الامكانيات الكبيرة للنمو التي يتيحها الاستثمار في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني (رأينا عبر النموذج العلاقة السلبية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و علاوة الصرف الموازي في الجزائر).

آفاق البحث: يمكن الانطلاق من هذا البحث لدراسة الاشكاليات التالية:

- قياس التكلفة الاقتصادية الكلية لسوق الصرف الموازي في الجزائر.
- أثر سوق الصرف الموازي على نظام الحوافز الاقتصادية في التجارة الخارجية للجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: أهم الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقية التأكيد لسنة 1994 و البرنامج متوسط الأجل المرافق لاتفاقية التمويل الموسع (1995-1998)

الإجراء
<p>السياسة النقدية و التمويلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1994: إلغاء تسقيف معدلات الفائدة المدينة مع تسقيف هامش الفائدة بـ 5% على مستوى البنوك التجارية (ألغى سنة 1996). - 1994: استحداث معامل احتياطي إجباري على ودائع البنوك التجارية يقدر بـ 3% من حجمها ومكافأ بمعدل يقدر بـ 11% سنويا. - 1996/1994: إجراء مراجعة للبنوك التجارية (Audit) بالتعاون مع البنك الدولي قبل القيام بإعادة هيكلتها و إعادة رسملتها عبر ضخ أموال أو تحويل الديون إلى رأسمال. - 1996/1995: تطوير السوق النقدي عبر نظام المناقصة على قروض بنك الجزائر و الخزينة العمومية و تعزيز سياسة السوق المفتوحة. - 1995: تعزيز القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك التجارية بهدف تجنب ظاهرة تركّز المخاطر. - 1997: تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك للقروض الرهنية. - 1998/1996: انشاء السوق المالي (بورصة الجزائر)، لجنة الرقابة على عمليات البورصة COSOB ومؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBV. تم إصدار أول قرض سندي من طرف سونطراك في شهر فيفري 1998 بمبلغ قدر بـ 12 مليار دج.
<p>نظام الصرف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1994: تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الـ \$ الأمريكي بحوالي 50% . - 1994: تبني نظام التعويم المدار للدينار في إطار نظام التسعير غير المستمر والمراجع بشكل دوري Fixing بين البنوك التجارية و بنك الجزائر. - 1995: تحويل نظام التسعير غير المستمر والمراجع بشكل دوري إلى سوق بين بنكي للصرف.
<p>المالية العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1996/1994: توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة عبر تقليص حالات الإعفاء من الرسم. - 1994: رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 إلى 33% . - 1994: إلغاء السقف على الرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 40% . - 1995: استحداث رقم تعريف جبائي Identifiant fiscal . - 1996: توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة إلى المنتجات البترولية.
<p>تحرير التجارة الخارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1994: إلغاء قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد. - 1994: توحيد عند 50% للنسبة المتنازل عنها لصالح البنك المركزي من حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة خارج المحروقات. - 1994: إلغاء جميع حالات منع التصدير ما عدا المنتجات ذات القيمة التاريخية (الأثرية). - 1994: تحرير نشاط استيراد العتاد المهني والصناعي المستعمل. - 1995: استحداث تراخيص بالصرف من قبل بنك الجزائر لتغطية النفقات الصحية والدراسية في الخارج. - 1996: توكيل البنوك التجارية للقيام بالتحويلات نحو الخارج لتغطية النفقات الصحية والدراسية. - 1996: تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% .

<ul style="list-style-type: none"> - 1996: استحداث تراخيص بالصرف على النفقات غير السياحية في الخارج (رحلات الأعمال، تحويل الأجور و نفقات الإشهار). - 1997: تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 50 % إلى 45 %. - 1997: استكمال مسار التحويل الجاري للدينار (الفصل IIIV من ميثاق صندوق النقد الدولي).
<p style="text-align: right;">تحرير الأسعار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1994: انتقال عدة منتجات من مجموعة المنتجات ذات الأسعار المقننة إلى مجموعة المنتجات ذات الهوامش الربحية المقننة. - 1994: إلغاء الهوامش الربحية المقننة على جميع المنتجات ما عدا السكر، الحبوب، الزيوت الاستهلاكية، الأدوات المدرسية و الأدوية. - 1994: تحرير أسعار المدخلات الفلاحية. - 1994: اعتماد مراجعة سداسية لأسعار بيع البترول الخام من طرف سونطراك لمحطات التكرير ومراجعة ثلاثية لأسعار الغاز والكهرباء لأخذ التضخم بعين الاعتبار. - 1994: تحرير أسعار إنجاز السكنات الاجتماعية العمومية. - 1995: رفع إيجارات السكنات العمومية بـ 30%.
<p style="text-align: right;">إصلاح المؤسسات العمومية وترقية القطاع الخاص:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 1994: إصدار قانون جديد للاستثمار يسمح بالمساهمة الأجنبية في البنوك الجزائرية. - 1994: السماح بخصوصية المؤسسات العمومية ومساهمة القطاع الخاص في رأسمال أغلب المؤسسات العمومية في حدود 49 %. - 1995: إلغاء حدود مساهمة القطاع الخاص في رأسمال أغلب المؤسسات العمومية. - 1997/1994: حل 827 من 1300 مؤسسة محلية. - منح الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبرى التي استفادت من وضع خاص في إطار إعادة الهيكلة. - 1996: تبني برنامج لإعادة هيكلة 10 دواوين عمومية لاستيراد وتوزيع المنتجات الغذائية وكذا مؤسسات السكك الحديدية، الكهرباء والغاز. - 1997: إعلان برنامج لخصوصية 250 مؤسسة خلال الفترة 1999/1998.

المصدر:

Temmar.A.H, *L'économie de l'Algérie 1970-2014 :Tome 1 Les stratégies de développement économique*, OP.CIT,pp 138-141.

الملحق رقم 02: توزيع الاغلفة المالية للبرنامج الخماسي 2010-2014

المحور/القطاع	الحصة النسبية %	الغلاف المالي (مليار دج)	الأهداف المادية
التنمية البشرية التربية الوطنية	40%	852	- 5000 مؤسسة تربية
التعليم العالي		868	- 600000 منصب بيداغوجي في التعليم العالي - 400000 مكان للإيواء في الأحياء الجامعية.
التكوين المهني		178	- 300 مؤسسة للتكوين المهني
الصحة العمومية		619	- 1500 مرفق صحي منها: * 172 مستشفى * 45 مركب متخصص * 377 عيادة متعددة الخدمات * 70 مؤسسة متخصصة لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة
السكن		3700	- إنجاز 2 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ. - إعادة تأهيل المحيط الحضري
		350	ربط مليون سكن بالغاز الطبيعي و 220000 مسكن ريفي بالكهرباء
الموارد المائية		2000	- إنجاز 35 سد و 25 نظام لتحويل المياه - تحسين الربط بمياه الشرب (3000 عملية للربط بالمياه الشروب) - إنجاز 34 محطة لتصفية المياه
الشباب والرياضة		1130	5000 مرفق للشباب والرياضة منها: * 80 ملعب * 160 قاعة متعددة النشاطات * أكثر من 400 مسبح * 230 بيت للشباب * 750 مركب جوارى * أكثر من 3500 فضاء للتسلية

		40%	تطوير البنية التحتية و تحسين الخدمة العمومية
- تطوير شبكة الطرق عبر: إنجاز حوالي 4030 كم جديدة و صيانة حوالي 8000 كم من الطرق الموجودة - تطوير قدرات الموانئ عبر إنشاء و تطوير حوالي 20 ميناء للصيد و صيانة و تنظيف حوالي 25 ميناء.	3.100		
- عصرنة و توسيع شبكة السكك الحديدية، تطوير النقل الحضري و عصرنة المطارات.	2.800		
تهيئة الإقليم و البيئة.	500		
تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، قطاع العدالة، الإدارة الجبائية، التجارية و العمل	1800		
	1500	7%	دعم التنمية الاقتصادية
دعم التنمية الفلاحية و الريفية	1000		
ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر إنشاء مناطق صناعية، دعم تأهيل المؤسسات	150		
منح قروض بنكية مدعمة للمؤسسات الاقتصادية.	300		
منح قروض بنكية مدعمة من أجل : * إنشاء محطات جديدة لتوليد للكهرباء * تطوير الصناعة البتروكيميائية * عصرنة المؤسسات الاقتصادية العمومية	2000	9,42%	تطوير القطاع الصناعي
مرافقة الإدماج المهني لحملة الشهادات (الجامعية و التكوين المهني)، تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة و مناصب الشغل المؤقتة.	350	1,65	تشجيع إنشاء مناصب الشغل
- دعم البحث العلمي - دعم تعميم التكوين و استخدام الإعلام الآلي في قطاع التعليم و في الإدارة العمومية	250	1,18	تطوير اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على:

Conseil des ministres, *Programme de developement quinquennal 2010-2014*, communication du 24/05/2010.

الملحق رقم 03: تطور إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 (الوحدة مليار دج)

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	
26,516	17,365	18,019	14,237	13,462	13,399	4,114	3,278	1,648	1,350	1,320	1,134	0,880	الجباية النفطية
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	منها صندوق ضبط الإيرادات
18,328	18,014	13,260	10,739	9,732	8,000	5,842	5,156	4,334	4,106	3,414	2,819	2,487	الجباية غير النفطية
1,585	1,403	2,200	1,239	1,858	2,039	1,111	0,744	0,937	0,850	0,954	0,615	0,652	الهبآت (الإيرادات غير الجبائية)
46,429	36,782	33,479	26,215	25,052	23,438	11,067	9,178	6,919	6,306	5,688	4,568	4,019	مجموع الإيرادات العامة
52,218	24,299	27,469	27,484	24,956	29,158	9,090	6,834	6,922	5,212	5,819	6,372	6,364	سعر برميل النفط بالـ \$ الأمريكي
3,8533	3,9659	4,1468	4,1638	3,9494	4,1807	3,9625	4,4805	4,9126	4,9371	4,9371	4,9371	4,9371	سعر صرف الدج مقابل الـ \$ الأمريكي
1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
193,800	161,500	76,200	45,500	24,100	20,479	21,439	46,786	43,841	37,711	41,458	50,954	37,658	الجباية النفطية
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	منها صندوق ضبط الإيرادات
108,864	82,700	71,100	64,500	58,100	58,215	52,656	46,992	46,968	37,141	27,990	25,760	20,362	الجباية غير النفطية
9,200	4,700	5,200	6,400	11,300	14,290	15,595	12,072	10,556	5,792	4,798	2,670	1,574	الهبآت (الإيرادات غير الجبائية)
311,864	248,900	152,500	116,400	93,500	92,984	89,690	105,850	101,365	80,644	74,246	79,384	59,594	مجموع الإيرادات العامة
20,05	23,648	27,675	22,401	18,372	24,120	20,903	45,543	47,346	48,088	51,531	54,342	56,526	سعر برميل النفط بالـ \$ الأمريكي
21,8361	18,4729	8,9575	7,6086	5,9148	4,8497	4,7023	5,0278	4,9834	4,7888	4,5922	4,3158	3,8374	سعر صرف الدج مقابل الـ \$ الأمريكي
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
2352,700	1570,700	1350,200	1007,900	1001,400	1213,200	588,200	425,800	592,500	520,000	358,800	257,700	185,000	الجباية النفطية
1368,800	623,500	448,900	26,500	123,900	453,200	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	منها صندوق ضبط الإيرادات
724,200	644,400	623,800	595,300	504,800	364,900	362,300	348,700	334,200	305,200	242,100	176,400	135,100	الجباية غير النفطية
6,000	0,000	0,100	0,000	15,600	0,000	3,900	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	الهبآت (الإيرادات غير الجبائية)
3082,600	2215,100	1974,000	1603,200	1506,200	1578,100	950,500	774,500	926,700	825,200	600,900	434,100	320,100	مجموع الإيرادات العامة
54,640	38,660	29,030	25,240	24,850	28,500	17,910	12,94	19,49	21,7	17,6	16,3	17,8	سعر برميل النفط بالـ \$ الأمريكي
73,2763	72,0607	77,3950	79,6819	77,2150	75,2598	66,5739	58,7390	57,7074	54,7489	47,6627	35,0585	23,3454	سعر صرف الدج مقابل الـ \$ الأمريكي
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
2372,5	1781,100	2373,500	3388,400	3678,100	4184,300	3979,700	2905,000	2412,700	4088,600	2796,800	2799,000		الجباية النفطية
0	-1318,200	-2336,000	-1155,000	-70,200	2535,300	2300,300	526,400	400,700	2288,200	1738,800	1798,000		منها صندوق ضبط الإيرادات
3810,3	3261,100	2729,600	2349,900	2279,400	2155,000	1810,400	1470,200	1262,400	1101,500	883,000	783,000		الجباية غير النفطية
0	0,000	0,000	0,100	0,000	0,000	0,000	4,400	0,900	0,300	7,900	0,300		الهبآت (الإيرادات غير الجبائية)
6182,8	5042,200	5103,100	5738,400	5957,500	6339,300	5790,100	4369,700	3676,000	5190,400	3687,700	3582,300		مجموع الإيرادات العامة
54,053	45,005	53,066	100,234	108,971	111,045	112,943	80,150	62,250	99,970	74,950	65,850		سعر برميل النفط بالـ \$ الأمريكي
110,961	109,4431	100,6914	80,5790	79,3684	77,5360	72,9379	74,3860	72,6474	64,5828	69,2924	72,6466		سعر صرف الدج مقابل الـ \$ الأمريكي

- rapports annuels de la banque d'Algérie pour les années 2007,2009, 2010,2013, 2015, 2016 et 2017.

المصدر:

- Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire :Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 2,p103.

- World Bank Database.

الملحق رقم 04: تطور هيكل إيرادات الدولة خلال الفترة 1967-2016 بالـ %

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	
57,11	47,21	53,82	54,31	53,74	57,17	37,17	35,72	23,82	21,41	23,21	24,82	21,90	الجباية النفطية
39,48	48,98	39,61	40,97	38,85	34,13	52,79	56,18	62,64	65,11	60,02	61,71	61,88	الجباية غير النفطية
3,41	3,81	6,57	4,73	7,42	8,70	10,04	8,11	13,54	13,48	16,77	13,46	16,22	الهبات (الإيرادات غير الجبائية)
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع الإيرادات العامة
1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
62,14	64,89	49,97	39,09	25,78	22,02	23,90	44,20	43,25	46,76	55,84	64,19	63,19	الجباية النفطية
34,91	33,23	46,62	55,41	62,14	62,61	58,71	44,39	46,34	46,06	37,70	32,45	34,17	الجباية غير النفطية
2,95	1,89	3,41	5,50	12,09	15,37	17,39	11,40	10,41	7,18	6,46	3,36	2,64	الهبات (الإيرادات غير الجبائية)
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع الإيرادات العامة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
76,32	70,91	68,40	62,87	66,49	76,88	61,88	54,98	63,94	63,02	59,71	59,36	57,79	الجباية النفطية
23,49	29,09	31,60	37,13	33,51	23,12	38,12	45,02	36,06	36,98	40,29	40,64	42,21	الجباية غير النفطية
0,19	0,00	0,01	0,00	1,04	0,00	0,41	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الهبات (الإيرادات غير الجبائية)
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع الإيرادات العامة
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
		35,32	46,51	59,05	61,74	66,01	68,73	66,48	65,63	78,77	75,84	78,13	الجباية النفطية
		64,68	53,49	40,95	38,26	33,99	31,27	33,65	34,34	21,22	23,94	21,86	الجباية غير النفطية
		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,10	0,02	0,01	0,21	0,01	الهبات (الإيرادات غير الجبائية)
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع الإيرادات العامة

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم 03

الملحق رقم 05: تطور كتلة الأجور خلال الفترة 1969-2016 (مليار دج)

1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	
65,8	57,1	46,1	37,5	29,6	24,7	20,6	16,7	12	11,2	9,4	8,4	7,4	كتلة الأجور (مليار دج)
20,7	17,5	13,7	11,2	8,8	7,3	6,4	4,8	3,7	4,2	3,2	2,7	2,4	منها الأجور المدفوعة من طرف الإدارة العمومية (مليار دج)
45,1	39,6	32,4	26,3	20,8	17,4	14,2	11,9	8,3	7,5	6,2	5,7	5	منها الأجور المدفوعة خارج الإدارة العمومية (مليار دج)
191,47	162,51	128,22	104,83	87,24	74,08	61,58	55,56	34,59	30,41	24,92	24,07	21,04	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
34,37	35,14	35,95	35,77	33,93	33,34	33,45	30,06	34,69	36,83	37,72	34,89	35,16	كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	
469,9	412,5	341,3	255,5	180	152,2	137,5	125,7	120,1	103	94,2	88,6	76,9	كتلة الأجور (مليار دج)
206,2	178,1	149,4	103,3	73,9	58,6	53,5	46,6	41,7	35	30,2	17,6	24,5	منها الأجور المدفوعة من طرف الإدارة العمومية (مليار دج)
263,7	234,4	191,9	152,2	106,1	93,6	84	79,1	78,4	68	64	61	52,4	منها الأجور المدفوعة خارج الإدارة العمومية (مليار دج)
1 487,40	1 189,72	1 074,70	862,13	554,39	422,04	347,72	312,71	296,55	291,60	263,86	233,75	207,55	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
31,59	34,67	31,76	29,64	32,47	36,06	39,54	40,20	40,50	35,32	35,70	37,90	37,05	كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
1 721,90	1 500,10	1 363,90	1 278,50	1 137,90	1 048,90	970,6	884,6	847,6	794,6	722,1	667,2	568,8	كتلة الأجور (مليار دج)
810,7	684	634,1	598	543,1	489,1	453,4	404,9	392,6	364,5	331,1	303,9	255	منها الأجور المدفوعة من طرف الإدارة العمومية (مليار دج)
911,2	816,1	729,8	680,5	594,8	559,8	517,2	479,7	455	430,1	391	363,3	313,8	منها الأجور المدفوعة خارج الإدارة العمومية (مليار دج)
9 366,57	8 514,84	7 561,98	6 149,12	5 252,32	4 522,77	4 227,11	4 123,51	3 238,20	2 830,49	2 780,17	2 570,03	2 004,99	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
18,38	17,62	18,04	20,79	21,66	23,19	22,96	21,45	26,18	28,07	25,97	25,96	28,37	كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي %
				2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
				5238,8	4983,7	4659,9	4390,8	4291,3	3 817,80	2 917,60	2 360,50	2 138,40	كتلة الأجور (مليار دج)
				3089,5	2984,3	2811,8	2624,5	2717,5	2 414,30	1 627,50	1 229,50	1 098,40	منها الأجور المدفوعة من طرف الإدارة العمومية (مليار دج)
				2149,3	1999,4	1848,1	1766,3	1573,8	1 403,50	1 290,10	1 131,00	1 040,00	منها الأجور المدفوعة خارج الإدارة العمومية (مليار دج)
				17406,8	16702,1	17228,6	16647,9	16209,6	14 481,01	12 034,40	10 006,84	11 077,14	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
				30,10	29,84	27,05	26,37	26,47	26,36	24,24	23,59	19,30	كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر:

- Office National des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1962-2011*.
- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2016

الملحق رقم 06: تطور مداخل الأسر الناتجة عن المقاولات خلال الفترة 1993-2011

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنة
1329	1179,3	1006,3	938,2	825,4	792,9	723,3	650	619	486	342	272	مداخل الأسر الناتجة عن المقاولات (مليار دج)
6 149,12	5 252,32	4 522,77	4 227,11	4 123,51	3 238,20	2 830,49	2 780,17	2 570,03	2 004,99	1 487,40	1 189,72	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
21,61	22,45	22,25	22,19	20,02	24,49	25,55	23,38	24,09	24,24	22,99	22,86	حصة مداخل الأسر الناتجة عن المقاولات في الناتج المحلي الإجمالي %
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
5661,4	5305,7	4954,9	4580,8	4004,7	3466,9	3130,2	2935,4	2465,4	2176	1900,7	1723	مداخل الأسر الناتجة عن المقاولات (مليار دج)
17406,8	16702,1	17228,6	16647,9	16209,6	14 481,01	12 034,40	10 006,84	11 077,14	9 366,57	8 514,84	7 561,98	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
32,52	31,77	28,76	27,52	24,71	23,94	26,01	29,33	22,26	23,23	22,32	22,79	حصة مداخل الأسر الناتجة عن المقاولات في الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر:

-وزارة المالية

-IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 04/31, Feb 2004,p52.

- IMF, *Algeria: Statistical Appendix* , IMF Country Report N° 06/102, Mar 2006,p16.

- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 12/21, Jan 2012,p16.

- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N°13/49, Feb 2013,p13.

- Benamar.S, *Commerce extérieur et revenus en Algérie: synthèse statistique et économique*, Mémoire non publié de Magister en sciences économiques, option :économie internationale, Université d'Oran, 2011-2012, pp22-23.

الملحق رقم 07: تطور الحصص النسبية لمكونات مداخيل الأسر خلال الفترة 1967-2011

1994	1993	1990	1989	1988	1987	1984	1983	1978	1977	1974	1970	1967	
44,7	45,5	55	56	57	60	60	63	63	58	54	48	43	الأجور
35,7	33,8	34	32	31	28	30	25,5	26	28	29,5	35	37	المداخيل الناتجة عن المقاوله
19,5	20,7	11	12	12	12	10	11,5	11	14	16,5	17	20	التحويلات
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
32,59	34,1	34,1	36,91	38,53	39,89	39,93	40,8	41	42,6	43,7	43,4	44	الأجور
41,97	45,91	44,27	39,91	40,24	38,96	39,15	38,88	39,8	39,4	38,5	40,4	37,5	المداخيل الناتجة عن المقاوله
25,26	19,99	21,63	23,18	21,22	21,14	20,92	20,32	19,2	17,9	17,8	16,1	16,5	التحويلات
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
									2011	2010	2009	2008	
									43,16	38,91	34,74	36,84	الأجور
									39,19	41,72	44,63	43,08	المداخيل الناتجة عن المقاوله
									17,64	19,33	20,63	20,07	التحويلات
									100	100	100	100	المجموع

المصدر:

-Bali.H, *Inflation et mal développement en Algérie*, OP.CIT,p44.

-Talha.L, *L'économie algérienne au milieu du qué :le régime rentier à l'épreuve de la transition institutionnelle*, in mahiou.A, Henry J-R (dir), Où va l'Algérie ?Paris, Karthala.

-IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report No. 13/49, February 2013, p13

الملحق رقم 08: تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية خلال الفترة 1970-2018

1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
507	447	406	417	393	349	255	266	202	225	227	238	211	مبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية (مليون \$ أمريكي)
													منها : - مكافأة الموظفين - التحويلات الشخصية
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	
1 120	1 395	1 140	1 390	1 290	352	345	379	487	358	313	329	392	مبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية (مليون \$ أمريكي)
													منها : - مكافأة الموظفين - التحويلات الشخصية
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
2 202	2 120	1 610	2 060	2 460	1 750	1 070	670	790	790	1 060	1 060	880	مبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية (مليون \$ أمريكي)
59 44	62 37	189											منها : - مكافأة الموظفين - التحويلات الشخصية
			2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
			2 200	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	1 942	1 942	2 044	2 059	مبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية (مليون \$ أمريكي)
							207 98	175 35	164 51	151 52	130 66	77 73	منها : - مكافأة الموظفين* - التحويلات الشخصية**

المصدر:

<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data> , consulté le 23/12/2018 à 10:00

* هي التعويضات المدفوعة من طرف المؤسسات لصالح موظفيها في مقابل استخدام عنصر العمل في العملية الانتاجية. تدفع هذه التعويضات لصالح الموظفين الذين يمكثون لمدة تقل عن السنة في الخارج.

** هي تلك التحويلات النقدية أو العينية التي تقوم بها أو تتلقاها الأسر المقيمة لصالح أو من قبل الأسر غير المقيمة. لا تشمل التحويلات الشخصية فقط التحويلات الجارية من قبل المهاجرين لصالح أسرهم بل تتعداها إلى أي مستفيد من التحويلات في بلدهم الأصلي.

الملحق رقم 09: تفاصيل اختبار الاستقرارية (Dickey-Fuller) لمختلف متغيرات الدراسة

أولاً- سعر الصرف الرسمي الحقيقي

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ -0,935 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 36 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة).

Null Hypothesis: RER has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.765371	0.7004		
Test critical values:	1% level	-4.234972		
	5% level	-3.540328		
	10% level	-3.202445		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RER) Method: Least Squares Date: 04/11/20 Time: 18:19 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER(-1)	-0.104349	0.059109	-1.765371	0.0874
D(RER(-1))	0.553917	0.169942	3.259450	0.0027
D(RER(-2))	0.002154	0.174196	0.012363	0.9902
C	26.41193	22.84513	1.156130	0.2565
@TREND("1980")	-0.584812	0.625290	-0.935265	0.3569
R-squared	0.364323	Mean dependent var	-7.552794	
Adjusted R-squared	0.282300	S.D. dependent var	24.90377	
S.E. of regression	21.09777	Akaike info criterion	9.064457	
Sum squared resid	13798.59	Schwarz criterion	9.284391	
Log likelihood	-158.1602	Hannan-Quinn criter.	9.141220	
F-statistic	4.441732	Durbin-Watson stat	1.991152	
Prob(F-statistic)	0.005926			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة سعر الصرف الرسمي الحقيقي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ 3,14 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 32 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c يختلف جوهريا عن الصفر. نلاحظ أيضا أن t_{ϕ_1} المحسوبة والتي تساوي -4,829 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة والمقدرة عند مستوى المعنوية 5% بـ -2,957، وهو ما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية أي أن السلسلة مستقرة.

Null Hypothesis: RER has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.829258	0.0005		
Test critical values:	1% level	-3.653730		
	5% level	-2.957110		
	10% level	-2.617434		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RER) Method: Least Squares Date: 04/11/20 Time: 18:34 Sample (adjusted): 1987 2018 Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER(-1)	-0.191763	0.039709	-4.829258	0.0001
D(RER(-1))	0.129556	0.143001	0.905983	0.3740
D(RER(-2))	-0.233744	0.130961	-1.784845	0.0869
D(RER(-3))	0.331283	0.135490	2.445082	0.0222
D(RER(-4))	-0.056702	0.136307	-0.415985	0.6811
D(RER(-5))	0.181737	0.130438	1.393284	0.1763
D(RER(-6))	-0.317633	0.111269	-2.854625	0.0087
C	18.57338	5.909372	3.143037	0.0044
R-squared	0.759295	Mean dependent var	-10.05534	
Adjusted R-squared	0.689090	S.D. dependent var	23.28467	
S.E. of regression	12.98337	Akaike info criterion	8.177534	
Sum squared resid	4045.631	Schwarz criterion	8.543968	
Log likelihood	-122.8405	Hannan-Quinn criter.	8.298996	
F-statistic	10.81533	Durbin-Watson stat	2.401326	
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ثانيا- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ 0,5386 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدر بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b لا تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.406563	0.0655		
Test critical values:	1% level	-4.219126		
	5% level	-3.533083		
	10% level	-3.196312		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 04/11/20 Time: 21:39 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.505566	0.148409	-3.406563	0.0017
C	0.053485	0.691996	0.077291	0.9388
@TREND("1980")	0.017404	0.032309	0.538676	0.5935
R-squared	0.254364	Mean dependent var	0.042191	
Adjusted R-squared	0.211757	S.D. dependent var	2.331270	
S.E. of regression	2.069773	Akaike info criterion	4.368411	
Sum squared resid	149.9386	Schwarz criterion	4.497694	
Log likelihood	-79.99982	Hannan-Quinn criter.	4.414409	
F-statistic	5.969908	Durbin-Watson stat	2.037885	
Prob(F-statistic)	0.005878			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ 1,0837 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدر بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c لا يختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.447313	0.0153		
Test critical values:	1% level	-3.615588		
	5% level	-2.941145		
	10% level	-2.609066		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 04/11/20 Time: 21:47 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.480049	0.139253	-3.447313	0.0015
C	0.375163	0.346183	1.083715	0.2857
R-squared	0.248183	Mean dependent var	0.042191	
Adjusted R-squared	0.227299	S.D. dependent var	2.331270	
S.E. of regression	2.049266	Akaike info criterion	4.324036	
Sum squared resid	151.1817	Schwarz criterion	4.410225	
Log likelihood	-80.15669	Hannan-Quinn criter.	4.354701	
F-statistic	11.88397	Durbin-Watson stat	2.075536	
Prob(F-statistic)	0.001458			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل (-1) GDP و المقدرة بـ -3,267 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ -1,9498 و هو ما يجعلنا نستنتج أن السلسلة لا تقبل جذرا وحدويا أي أنها مستقرة.

Null Hypothesis: GDP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.267309	0.0018		
Test critical values:	1% level	-2.627238		
	5% level	-1.949856		
	10% level	-1.611469		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/11/20 Time: 21:55				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.437943	0.134038	-3.267309	0.0023
R-squared	0.223656	Mean dependent var	0.042191	
Adjusted R-squared	0.223656	S.D. dependent var	2.331270	
S.E. of regression	2.054091	Akaike info criterion	4.303507	
Sum squared resid	156.1137	Schwarz criterion	4.346601	
Log likelihood	-80.76663	Hannan-Quinn criter.	4.318840	
Durbin-Watson stat	2.101138			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

ثالثا- معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار D-F على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ -1,2009 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5% بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b لا تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: DEV has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.623097	0.0035		
Test critical values:	1% level	-4.219126		
	5% level	-3.533083		
	10% level	-3.198312		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEV)				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/20 Time: 08:05				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEV(-1)	-0.756714	0.163681	-4.623097	0.0000
C	14.72474	7.099881	2.073942	0.0455
@TREND("1980")	-0.352399	0.293427	-1.200976	0.2378
R-squared	0.379230	Mean dependent var	-0.265789	
Adjusted R-squared	0.343758	S.D. dependent var	23.76767	
S.E. of regression	19.25390	Akaike info criterion	8.828961	
Sum squared resid	12974.94	Schwarz criterion	8.958244	
Log likelihood	-164.7503	Hannan-Quinn criter.	8.874959	
F-statistic	10.69081	Durbin-Watson stat	2.032849	
Prob(F-statistic)	0.000238			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ 2,0519 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5% بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c لا يختلف جوهرياً عن الصفر.

Null Hypothesis: DEV has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.438159	0.0011		
Test critical values:	1% level	-3.615588		
	5% level	-2.941145		
	10% level	-2.609066		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DEV) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 08:14 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEV(-1)	-0.709475	0.159858	-4.438159	0.0001
C	7.346129	3.580092	2.051939	0.0475
R-squared	0.353649	Mean dependent var	-0.265789	
Adjusted R-squared	0.335694	S.D. dependent var	23.76767	
S.E. of regression	19.37183	Akaike info criterion	8.816712	
Sum squared resid	13509.63	Schwarz criterion	8.902901	
Log likelihood	-165.5175	Hannan-Quinn criter.	8.847378	
F-statistic	19.69725	Durbin-Watson stat	2.052530	
Prob(F-statistic)	0.000082			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار D-F على سلسلة معدل تدهور سعر الصرف الرسمي الإسمي

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل $DEV(-1)$ والمقدرة بـ -1,4962 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ -1,9503 و هو ما يجعلنا نستنتج أن السلسلة تقبل جذراً وحدويًا أي أنها غير مستقرة، وهي من نوع DS.

Null Hypothesis: DEV has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.496259	0.1241		
Test critical values:	1% level	-2.630762		
	5% level	-1.950394		
	10% level	-1.611202		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DEV) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 08:18 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEV(-1)	-0.266475	0.178094	-1.496259	0.1441
D(DEV(-1))	-0.457314	0.185992	-2.458783	0.0194
D(DEV(-2))	-0.402834	0.158679	-2.538669	0.0160
R-squared	0.419205	Mean dependent var	-0.053056	
Adjusted R-squared	0.384005	S.D. dependent var	24.41464	
S.E. of regression	19.16192	Akaike info criterion	8.823382	
Sum squared resid	12116.91	Schwarz criterion	8.955342	
Log likelihood	-155.8209	Hannan-Quinn criter.	8.869440	
Durbin-Watson stat	2.010532			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

رابعاً-الكتلة النقدية الحقيقية (MM) :

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار D-F على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ 1,6263 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدر بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b لا تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: MM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.205771	0.8950		
Test critical values:	1% level	-4.219126		
	5% level	-3.533083		
	10% level	-3.198312		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MM) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 10:06 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MM(-1)	-0.073489	0.060948	-1.205771	0.2360
C	-0.304573	3.442720	-0.088469	0.9300
@TREND("1980")	0.407632	0.250639	1.626375	0.1128
R-squared	0.070666	Mean dependent var	3.113421	
Adjusted R-squared	0.017561	S.D. dependent var	10.49044	
S.E. of regression	10.39792	Akaike info criterion	7.596745	
Sum squared resid	3784.086	Schwarz criterion	7.726028	
Log likelihood	-141.3382	Hannan-Quinn criter.	7.642743	
F-statistic	1.330687	Durbin-Watson stat	1.664272	
Prob(F-statistic)	0.277337			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار D-F على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ 0,9649 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدر بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c لا يختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: MM has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.124767	0.9636		
Test critical values:	1% level	-3.615588		
	5% level	-2.941145		
	10% level	-2.609066		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MM) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 10:09 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MM(-1)	0.004772	0.038250	0.124767	0.9014
C	2.819194	2.921695	0.964917	0.3410
R-squared	0.000432	Mean dependent var	3.113421	
Adjusted R-squared	-0.027334	S.D. dependent var	10.49044	
S.E. of regression	10.63284	Akaike info criterion	7.616968	
Sum squared resid	4070.065	Schwarz criterion	7.703157	
Log likelihood	-142.7224	Hannan-Quinn criter.	7.647634	
F-statistic	0.015567	Durbin-Watson stat	1.672141	
Prob(F-statistic)	0.901402			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار D-F على سلسلة الكتلة النقدية الحقيقية

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل $MM(-1)$ و المقدرة بـ 1,5319 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ - 1,949856 و هو ما يجعلنا نستنتج أن السلسلة تقبل جذرا وحدويا أي أنها غير مستقرة، وهي من نوع DS.

Null Hypothesis: MM has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.531974	0.9668		
Test critical values:	1% level	-2.627238		
	5% level	-1.949856		
	10% level	-1.611469		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MM) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 10:11 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MM(-1)	0.034562	0.022560	1.531974	0.1340
R-squared	-0.025420	Mean dependent var	3.113421	
Adjusted R-squared	-0.025420	S.D. dependent var	10.49044	
S.E. of regression	10.62293	Akaike info criterion	7.589871	
Sum squared resid	4175.329	Schwarz criterion	7.632965	
Log likelihood	-143.2075	Hannan-Quinn criter.	7.605204	
Durbin-Watson stat	1.679120			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

خامسا- شروط التبادل الدولي (TOT) :

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار D-F على سلسلة شروط التبادل الدولي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ 1,978929 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5% بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b لا تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: TOT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.991230	0.5873		
Test critical values:	1% level	-4.219126		
	5% level	-3.533083		
	10% level	-3.198312		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TOT) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 11:25 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT(-1)	-0.153734	0.077205	-1.991230	0.0543
C	2.997765	10.82908	0.276826	0.7835
@TREND("1980")	0.993597	0.502088	1.978929	0.0557
R-squared	0.127460	Mean dependent var	1.261974	
Adjusted R-squared	0.077601	S.D. dependent var	29.70958	
S.E. of regression	28.53357	Akaike info criterion	9.615696	
Sum squared resid	28495.75	Schwarz criterion	9.744979	
Log likelihood	-179.6982	Hannan-Quinn criter.	9.661694	
F-statistic	2.556386	Durbin-Watson stat	1.739675	
Prob(F-statistic)	0.091991			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار D-F على سلسلة شروط التبادل الدولي

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ $1,054566$ هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5% بين $2,89$ (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و $2,97$ (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c لا يختلف جوهرياً عن الصفر.

Null Hypothesis: TOT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.052114	0.7244		
Test critical values:	1% level	-3.615588		
	5% level	-2.941145		
	10% level	-2.609066		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TOT) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 11:35 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT(-1)	-0.071001	0.067484	-1.052114	0.2998
C	11.01196	10.44218	1.054566	0.2987
R-squared	0.029831	Mean dependent var	1.261974	
Adjusted R-squared	0.002882	S.D. dependent var	29.70958	
S.E. of regression	29.66674	Akaike info criterion	9.669126	
Sum squared resid	31684.15	Schwarz criterion	9.755315	
Log likelihood	-181.7134	Hannan-Quinn criter.	9.699791	
F-statistic	1.106944	Durbin-Watson stat	1.694033	
Prob(F-statistic)	0.299758			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار D-F على سلسلة شروط التبادل الدولي

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل $TOT(-1)$ و المقدرة بـ $-0,2518$ هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ $-1,949856$ و هو ما يجعلنا نستنتج أن السلسلة تقبل جذراً وحدوياً أي أنها غير مستقرة، وهي من نوع DS.

Null Hypothesis: TOT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.251802	0.5888		
Test critical values:	1% level	-2.627238		
	5% level	-1.949856		
	10% level	-1.611469		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TOT) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 11:40 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT(-1)	-0.007843	0.031149	-0.251802	0.8026
R-squared	-0.000139	Mean dependent var	1.261974	
Adjusted R-squared	-0.000139	S.D. dependent var	29.70958	
S.E. of regression	29.71165	Akaike info criterion	9.646919	
Sum squared resid	32662.94	Schwarz criterion	9.690013	
Log likelihood	-182.2915	Hannan-Quinn criter.	9.662251	
Durbin-Watson stat	1.748064			

نتائج المعادلة رقم (3) لاختبار D-F على سلسلة المساعدات الدولية للتنمية

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للمعامل b (معامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3)) والمقدرة بـ -1,3450 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 38 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 3,18 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 3,25 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). ومنه نستنتج أن قيمة المعامل b لا تختلف جوهريا عن الصفر.

Null Hypothesis: AID has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.530728	0.3125		
Test critical values:				
	1% level	-4.219126		
	5% level	-3.533083		
	10% level	-3.198312		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 12:11 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.311752	0.123187	-2.530728	0.0160
C	0.159146	0.078629	2.024017	0.0507
@TREND("1980")	-0.003143	0.002336	-1.345030	0.1873
R-squared	0.155727	Mean dependent var	-0.010263	
Adjusted R-squared	0.107483	S.D. dependent var	0.149151	
S.E. of regression	0.140907	Akaike info criterion	-1.005774	
Sum squared resid	0.694919	Schwarz criterion	-0.876491	
Log likelihood	22.10971	Hannan-Quinn criter.	-0.959776	
F-statistic	3.227886	Durbin-Watson stat	2.534237	
Prob(F-statistic)	0.051696			

نتائج المعادلة رقم (2) لاختبار D-F على سلسلة المساعدات الدولية للتنمية

نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة للثابت c والمقدرة بـ 0,6360 هي أقل من القيمة الحرجة المجدولة للإحصائية t الموافقة لعدد المشاهدات المقدرة بـ 37 مشاهدة (بالاعتماد على جدول Dickey-Fuller للقيم الحرجة للإحصائية المجدولة الخاصة بمعامل مركبة الاتجاه العام في المعادلة رقم (3) و الثابت في المعادلة رقم (2) لاختبار Dickey-Fuller) والتي تتراوح عند مستوى المعنوية 5 % بين 2,89 (الموافقة لـ 50 مشاهدة) و 2,97 (الموافقة لـ 25 مشاهدة). وعليه فإن الثابت c لا يختلف جوهريا عن الصفر.

نمر إلى تقدير المعادلة رقم (1) لاختبار

Null Hypothesis: AID has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.055408	0.7228		
Test critical values:				
	1% level	-3.621023		
	5% level	-2.943427		
	10% level	-2.610263		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 12:15 Sample (adjusted): 1982 2018 Included observations: 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.118195	0.111990	-1.055408	0.2987
D(AID(-1))	-0.429082	0.157394	-2.726163	0.0101
C	0.028441	0.044718	0.636016	0.5290
R-squared	0.267505	Mean dependent var	-0.007838	
Adjusted R-squared	0.224417	S.D. dependent var	0.150446	
S.E. of regression	0.132494	Akaike info criterion	-1.126957	
Sum squared resid	0.596857	Schwarz criterion	-0.996342	
Log likelihood	23.84870	Hannan-Quinn criter.	-1.080909	
F-statistic	6.208351	Durbin-Watson stat	2.026466	
Prob(F-statistic)	0.005031			

نتائج المعادلة رقم (1) لاختبار D-F على سلسلة المساعدات الدولية للتنمية

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة الموافقة لمعامل $TOT(-1)$ و المقدرة بـ -1,0337 هي أكبر من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والمقدرة بـ -1,95011، و هو ما يجعلنا نستنتج أن السلسلة تقبل جذرا وحدويا أي أنها غير مستقرة، وهي من نوع DS.

Null Hypothesis: AID has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.033701	0.2659		
Test critical values:	1% level	-2.628961		
	5% level	-1.950117		
	10% level	-1.611339		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID) Method: Least Squares Date: 04/12/20 Time: 12:19 Sample (adjusted): 1982 2018 Included observations: 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.056032	0.054206	-1.033701	0.3084
D(AID(-1))	-0.464685	0.145846	-3.186129	0.0030
R-squared	0.258790	Mean dependent var	-0.007838	
Adjusted R-squared	0.237613	S.D. dependent var	0.150446	
S.E. of regression	0.131362	Akaike info criterion	-1.169184	
Sum squared resid	0.603958	Schwarz criterion	-1.082107	
Log likelihood	23.62990	Hannan-Quinn criter.	-1.138485	
Durbin-Watson stat	2.059249			

الملحق رقم 10: المخرجات الأصلية لبرنامج EVIEWS 10 لتحليل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة

Dependent variable: GDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	4.366320	2	0.1127
AID	2.317890	2	0.3138
DEV	0.165490	2	0.9206
IR	0.447505	2	0.7995
MM	2.109512	2	0.3483
RER	1.243836	2	0.5369
All	14.94422	12	0.2445
Dependent variable: IR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	0.540420	2	0.7632
AID	4.737495	2	0.0936
DEV	1.522486	2	0.4671
GDP	1.695632	2	0.4283
MM	1.016822	2	0.6015
RER	1.627234	2	0.4433
All	19.09893	12	0.0862
Dependent variable: MM			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	2.852242	2	0.2402
AID	2.953359	2	0.2284
DEV	10.71774	2	0.0047
GDP	2.999947	2	0.2231
IR	4.651990	2	0.0977
RER	2.858526	2	0.2395
All	37.14674	12	0.0002
Dependent variable: RER			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	4.025861	2	0.1336
AID	0.792010	2	0.6730
DEV	27.32828	2	0.0000
GDP	0.704964	2	0.7029
IR	1.646733	2	0.4390
MM	2.226787	2	0.3284
All	59.13851	12	0.0000

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 04/17/20 Time: 22:54			
Sample: 1980 2018			
Included observations: 37			
Dependent variable: PREM			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
AID	0.755424	2	0.6854
DEV	35.92774	2	0.0000
GDP	12.15815	2	0.0023
IR	3.939475	2	0.1395
MM	3.336909	2	0.1885
RER	13.63419	2	0.0011
All	111.0833	12	0.0000
Dependent variable: AID			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	9.939881	2	0.0069
DEV	7.961716	2	0.0187
GDP	5.539278	2	0.0627
IR	0.033505	2	0.9834
MM	5.386928	2	0.0676
RER	12.35966	2	0.0021
All	42.25488	12	0.0000
Dependent variable: DEV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PREM	13.07966	2	0.0014
AID	2.080836	2	0.3533
GDP	2.822476	2	0.2438
IR	0.133574	2	0.9354
MM	0.657028	2	0.7200
RER	11.78123	2	0.0028
All	36.00634	12	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

ملحق رقم 11: مخرجات برنامج EVIEWS 10 لاختبارات متانة نموذج ARDL

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	167.3683	Prob. F(2,1)	0.0546
Obs*R-squared	34.89575	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

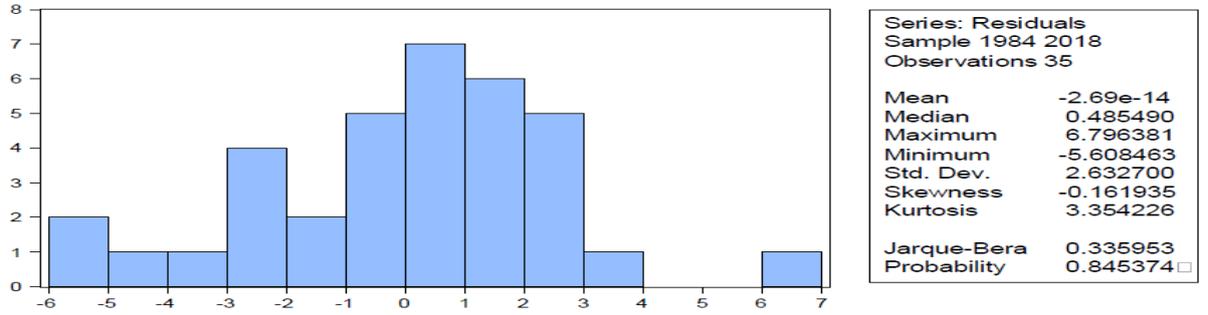
التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي بين مربعات البواقي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 04/18/20 Time: 23:36 Sample: 1980 2018 Included observations: 35							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*		
		1	0.201	0.201	1.5390	0.215	
		2	-0.047	-0.091	1.6271	0.443	
		3	-0.064	-0.037	1.7918	0.617	
		4	-0.051	-0.035	1.8991	0.754	
		5	0.083	0.099	2.1961	0.821	
		6	0.082	0.038	2.4938	0.869	
		7	-0.171	-0.202	3.8500	0.797	
		8	0.074	0.185	4.1134	0.847	
		9	0.225	0.186	6.6428	0.674	
		10	-0.162	-0.314	8.0081	0.628	
		11	-0.079	0.032	8.3437	0.682	
		12	-0.047	0.058	8.4698	0.747	
		13	0.055	0.063	8.6502	0.799	
		14	0.054	-0.153	8.8306	0.842	
		15	-0.060	-0.004	9.0674	0.874	
		16	-0.111	0.101	9.9035	0.872	

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

نتائج اختبار Jarque-Bera لطبيعية توزيع البواقي



نتائج اختبار Ramsey (Fisher) لسلامة الصياغة الدالية للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: PREM PREM(-1) PREM(-2) PREM(-3) AID AID(-1) AID(-2)			
AID(-3) AID(-4) DEV DEV(-1) DEV(-2) DEV(-3) DEV(-4) GDP GDP(-1)			
GDP(-2) IR IR(-1) IR(-2) IR(-3) IR(-4) MM MM(-1) MM(-2) MM(-3) M			
RER RER(-1) RER(-2) RER(-3) RER(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	<u>Value</u>	<u>df</u>	<u>Probability</u>
t-statistic	0.114859	2	0.9190
F-statistic	0.013193	(1, 2)	0.9190
F-test summary:			
	<u>Sum of Sq.</u>	<u>df</u>	<u>Mean Squares</u>
Test SSR	1.544274	1	1.544274
Restricted SSR	235.6577	3	78.55258
Unrestricted SSR	234.1135	2	117.0567

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا-باللغة العربية:

أ- الدوريات:

1- بلهاشم.مريم وغازي.نورية، أثر علاوة الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات):دراسة قياسية لحالة الجزائر(1977-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،الجزائر،مجلة 6،العدد 10،ديسمبر 2018،ص ص 295-320.

ب- الجرائد الرسمية:

- 2- القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 46، سنة 2016.
- 3- النظام رقم 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 31، سنة 2007.
- 4- الأمر 08-06 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47، سنة 2006.
- 5- الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47، سنة 2001.
- 6- المرسوم التشريعي رقم 10/94 يحدد التقاعد المسبق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34، سنة 1994.
- 7- المرسوم التشريعي 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64، سنة 1993.
- 8- القانون 88- 25 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28، سنة 1988.
- 9- القانون 86-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 35، سنة 1986.
- 10- القانون 82-11 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34، سنة 1982.
- 11- الأمر 76-114 المتضمن قانون المالية لسنة 1977، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 104، سنة 1976.
- 12- الأمر 66-284 ينضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 80، سنة 1966.

ثانيا- باللغات الأجنبية:

أ- الكتب:

- 13- Agénor P.R , Montiel J.P and ul Haque N, *Informal Financial Markets in Developing Countries, a macroeconomic analysis*, advances in theoretical and applied economics series, Blackwell publishers, Oxford UK &Cambridge USA,1993.
- 14- Agénor.P.R, *Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, evidence, and Policy Implications*, Princeton Essays in International Finance, No 188, 1992.
- 15- Benissad.H, *La réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)* , OPU,Alger,1993

- 16- Bernet-Rollande Luc, Principes de technique bancaire, 25 Ed, Dunod, Paris, 2008.
- 17- Blancheron.B ; Histoire de la mondialisation, De Boeck supérieur, Bruxelles, 2008.
- 18- Bourbonnais.R, Économétrie, 9^{ème} Ed, DUNOD, Paris, 2015.
- 19- Ecrement.M, Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle du développement indépendant de l'Algérie 1962-1985, ENAP/OPU, Alger, 1986.
- 20- Ghei .N & Kamin.s.B, "The use of the parallel market rate as guide to setting the official exchange rate" in Lawrence E. Hinkle and Peter J. Montiel Ed, "Exchange rate misalignment: concepts and measurement for developing countries", Oxford University Press, 1999.
- 21- Henni.A, Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, ENAG Editions, Alger, 1991
- 22- Jégourel. Y, La taxe Tobin, collection Repères, Ed La Découverte, Paris, France, 2002.
- 23- Özler.S, Black Market Exchange Rates in Turkey IN Kiguel M.A., Lizondo J.S., O'Connell S.A. (eds) Parallel Exchange Rates in Developing Countries. Palgrave Macmillan, London, 1997, pp 333-358.
- 24- Plion .D, les taux de change, 6ed, Paris, La Découverte, «collection repères», 2012.
- 25- Straubhaar.T & Vădean .F P, LES TRANSFERTS DE FONDS INTERNATIONAUX DES ÉMIGRÉS ET LEUR RÔLE DANS LE DÉVELOPPEMENT, Perspectives des migrations internationales, OCDE, Paris, 2006.
- 26- Temmar.A.H, L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 1 : Les stratégies de développement économique, OPU, Alger, 2015.
- 27- Temmar.A.H, L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Tome 3 : Les politiques de relance de la croissance (la trappe des réformes), OPU, Alger, 2015.
- 28- World Bank, Migration and remittances Factbook, 3rd edition, 2016.

ب-الدوريات

- 29- Abbas .M, L'ouverture commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme, *Revue Tiers Monde*, 2012/2 n°210, pp51-68.
- 30- Agénor.P.R & Haque.N.U, Macroeconomic management with informal Financial markets, International journal finance economics, VOL 1, Mar 1995, PP 87-101.
- 31- Bellal.S, Rapport salarial et régulation économique en Algérie, *Revue Tiers Monde* 2014/1 (n° 217), pp199-215.
- 32- Bellal.S, De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question, *El-Bahith Review* 14/2014, pp85-93.
- 33- Benbouzid M, "Réseaux financiers et marchés parallèles de devises. Des Algériens dans l'économie informelle", *Revue européenne de migrations internationales*, Vol 15, N°2, 1999, pp123-139.

- 34-** Boumghar.M.Y, Libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?, Les Cahiers du CREAD n°81-82,2007, pp 171-198.
- 35-** Bouteldja.A, Benameur. A & Maliki.S, The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria, International Journal of Arts and Commerce, Vol 2,N°10, NOV 2013,pp71-82.
- 36-** Bui Thi Minh Tam, Who Gains and Who Loses from the Exchange Rate System in Vietnam?, Thammasat Economic Journal, Vol.29, No.3, Sep 2011,PP 81-123.
- 37-** De Bernis.D.G, Les industries industrialisantes et les options algériennes. Revue Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971,pp 545-563.
- 38-**De Holanda Barbosa.F, Penha Cysne. R and Costa Holanda.M, Underinvoicing of Exports, Overinvoicing of Imports, and the Dollar Premium on the Black Market ,Estudios Económicos, Vol. 7, No. 1 (13), 1992, PP69-83.
- 39-** Derras.O, Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne, revue Insaniyat, N°1,1997,pp 156-174.
- 40-** DOUAKH. M, Quel avenir pour les assurances de personnes en Algérie ?, Revue de l'assurance, N°12,2016,pp61-62.
- 41-** Dornbusch, R., Dantas, D.V., Pechman, C., Rocha, R.R. and Simoes, S. The Black Market for Dollars in Brazil. *The Quarterly Journal of Economics*, Vol98 ,N°01, Feb 1983,pp25-40.
- 42-** El-Erian M, Currency Substitution in Egypt and the Yemen Arab Republic: A Comparative Quantitative Analysis, IMF Staff Papers , Vol. 35, No. 1 ,Mar 1988, pp. 85-103.
- 43-** Gildas.S, Les transferts de revenus des travailleurs maghrébins vers leur pays d'origine : Essai d'évaluation, Etudes méditerranéennes, 1984, pp.11-34.
- 44-** GHOUFI.A, L'accès à la convertibilité partielle du dinar par l'épargne ou comment acquérir des devises en consommant moins ?, Les cahiers du CREAD, N°20, 4^{ème} trimestre, 1989, pp95-108.
- 45-** Kiguel.M, O'Connell .SA, PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES, The World Bank Research Observer, vol. 10, no 1, February 1995.
- 46-** Ogun.O, Determination of Parallel Market Exchange Rate Premium, *Modern Economy*, N°6, FEB 2015,PP 289-293.
- 47-** Pinto, B., Black Market Premia, Exchange Rate Unification and Inflation in Sub-Saharan Africa, "World Bank Economic Review, N°3, Sep 1989,pp321-338.
- 48-**Reinhart, C. M. & Rogoff. K. S. , The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, Quarterly Journal of Economics, Vol. CXIX No. 1, February 2004,PP 1-48.
- 49-**Talahite.F, La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, *Revue Tiers Monde*, 2012/2 n°210, pp143-160.

ت- الرسائل و المذكرات

50- Avellan.L, *ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS*, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park (USA), in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2005. (electronic version uploaded from the page <http://drum.lib.umd.edu/bitstream/1903/3054/1/umi-umd-2858.pdf> on 10/07/2015 at 11 :24)

ث- التقارير والمنشورات الرسمية

51- Banque d'Algérie, *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie : SERIES RETROSPECTIVES*, Hors Série , Juin 2006.

52- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2007, JUIL 2008

53- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2009, JUIL 2010

54- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2013, OCT 2014

55- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2015, NOV 2016

56- Banque d'Algérie, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, Rapport annuel 2016, SEP 2017

57- Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire : Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, AOU 2005.

58- Banque Mondiale, *République algérienne démocratique et populaire : Une revue des dépenses publiques A la recherche d'un investissement public de qualité*, Rapport N°36270 DZ, Volume 2, AOU 2005.

59- Boyer R et al, *Les crises financières*, rapport du Conseil de l'Analyse Economique, La documentation Française, Paris, 2004.

60- Conseil des ministres, *Programme de development quinquennal 2010-2014*, communication du 24/05/2010

61- Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France), *rapport statistique : exercice 2009*, (version électronique téléchargée à partir de la page : <https://www.cleiss.fr/docs/stats/index.html> , le 31/12/2018 à 19:30).

62- Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France), *rapport statistique : exercice 2017*, pp84-101. (version électronique téléchargée à partir de la page : <https://www.cleiss.fr/docs/stats/index.html> , le 31/12/2018 à 19:35).

63- Conseil National Economique et Social (CNES), *Le secteur informel illusions et réalités*, rapport de la commission relations de travail, Juin 2004.

64- Conseil National Economique et Social (CNES), *Rapport sur La dette des pays du Sud de la Méditerranée: obstacle au développement euro-méditerranéen*, Mai 2000 .

65- Direction générale des impôts, *Guide du contribuable*, 2017

- Douanes algériennes, *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie- Période : 1963-2010*, document téléchargé à partir de la page www.douane.gov.dz le 07/03/2018 à 15 :00.

66- Fonds Monétaire International, *Statuts du Fonds monétaire international*, Washington, 2011.

67- Fonds Monétaire International, *Transactions internationales liées aux envois de fonds: Guide pour les statisticiens et les utilisateurs*, Washington DC, 2009.

68- Fonds Monétaire International, *Réserves internationales et liquidité en devises : directives d'emploi du formulaire type de déclaration des données*, Washington DC, 2013.

69- Global Financial Integrity, *Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2005-2014*, April 2017.

- Global Financial Integrity, *Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2006-2015*, January 2019.

70- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 04/31, Feb 2004.

71- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 06/102, Mar 2006.

72- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N° 12/21, Jan 2012.

73- IMF, *Algeria: Statistical Appendix*, IMF Country Report N°13/49, Feb 2013.

74- IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*, 2015,2016,2017,2018.

75- Institut de La Méditerranée, France, *Rapport : PROFIL PAYS DU FEMISE : ALGÉRIE*, JAN 2006.

76- Ministère de l'énergie et des Mines, *Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010*

77- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°28, Mai 2016.

78- Musette.M.S, *Migrants de retour en Algérie : une nouvelle stratégie en perspective ?*, Rapport d'analyse MIREM 2007/01, Mars 2007.

79- Nations Unies (Commission Economique pour l'Afrique), *Migration internationale et développement en Afrique du Nord*, Addis Abeba, 2007.(version électronique téléchargée à partir de la page web : <http://hdl.handle.net/10855/22288> le 15/01/2014 à 20 :26).

80- Ndikumana.L, *Trade Misinvoicing in Primary Commodities in Developing Countries: The cases of Chile, Côte d'Ivoire, Nigeria, South Africa and Zambia*, Special Unit on Commodities of United Nations Conference On Trade and Development(UNCTAD), GENEVA, DEC 2016.

81- Office National des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1962-2011*.

82- Office National des Statistiques, *Premier Recensement Economique-2011-résultats préliminaires de la première phase*, collections statistiques, N°168, Jan 2012.

83- The World Bank, Doing Business report 2017.

ح-أوراق العمل البحثية:

84- Buehn, A. and Eichler, S; *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*, Freit working papers, N°176(electronic version downloaded at: www.freit.org/WorkingPapers/Papers/Other/FREIT176.pdf&sa=3DU&ved=3D2ahUKEwi5tqXluKPXAhViBsAKHecfAAMQfjAAegQIFxAA&usq=3DAOvVaw2_Pc-LBdQfvaeam4SbzodV

- 85-**Buencamino.L & Gorbunov.S, *Informal Money Transfer Systems: Opportunities and Challenges for Development Finance*, DESA Discussion Paper N°26, United Nations, 2002.
- 86-**Detriagache.E&Spilimbergo.A, *Crises and liquidity: Evidence and interpretation*, IMF working paper ,International Monetary Fund, Jan 2001.
- 87-** Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla, *DETERMINANTS AND MACROECONOMIC IMPACT OF PARALLEL MARKET FOR FOREIGN EXCHANGE IN SUDAN*, ERF working paper,N°1155, Nov 2017.
- 88-** Jacquet P, Pollin j.p, *systèmes financiers et croissance*, (2007), (document de recherche téléchargé à partir de la page Web: <http://www.univ-orleans.fr/leo/liensdr/liendr2007/dr200723.pdf> le 11/01/2008).
- 89-** Kaufmann.D & O'connell.S.A, *The macroeconomics of delayed exchange rate unification :Theory and evidence from Tanzania*, The world bank policy research working paper N°2060, Feb 1999.
- 90-** Kibala Kuma .J, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda- Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*. Licence. Congo-Kinshasa. 2018(téléchargé à partir de la page : <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214> le 01/03/2020).
- 91-** Kiguel .M & O'Connell. S. A., *parallel exchange rates in developing countries: lessons from eight case studies* , The world bank policy research working paper, N°1265,Mar 1994.
- 92-** Masahiro.H & Wong .Y. C, *Efficiency costs of Myanmar's multiple exchange rate regime*, IMF working paper WP/08/199, AUG 2008.
- 93-** Nkurunziza .D, *Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi*, AERC Research Paper N°123, Nov 2002.
- 94-** Oniş.Z and Webb.S.B, Political Economy of Policy Reform in Turkey in the 1980s, world Bank Policy paper N° 1059, Dec 1992.
- 95-** Reinhart, Carmen, *Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate Practices: Background Material to A Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation"* at <http://www.puaf.umd.edu/faculty/papers/reinhart/reinhart.htm>, (seen the 05/07/2015 at 11:35).
- 96-** Reinhart.C & Montiel.P, *Do Capital Controls Influence the Volume and Composition of Capital Flows? Evidence from the 1990s*, MPRA Paper No. 13710, August 1999,pp6-9(downloaded from the page: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/13710/> on 27th Sep 2017 at 11:30).
- 97-**Tefera.L, *Determinants of Parallel Foreign Exchange Market in Ethiopia*, NBE Staff Working Paper, N°010/2004, Aug 2004.

ج- الملتقيات و الندوات:

- 98-** De la Torre. A , Ize.A ; *Exchange Rate Unification: The Cuban Case*, presentation in expert's seminar on Cuban economic change in comparative perspective, Havana, Cuba, Sep 2013(electronic version downloaded at www.brookings.edu, Aug,17th ,2016, 17:45).

99- Di Bella.G & Wolfe. A, *A PRIMER ON CURRENCY UNIFICATION AND EXCHANGE RATE POLICY IN CUBA: LESSONS FROM EXCHANGE RATE UNIFICATION IN TRANSITION ECONOMIES*, Cuba in Transition, Volume 18(Papers and Proceedings of the Eighteenth Annual Meeting of The Association for the Study of the Cuban Economy), Miami, Florida, August 5–7, 2008,p 52. Electronic version downloaded from the web page: <http://www.ascecuba.org/c/wp-content/uploads/2014/09/v18-dibellawolfe.pdf> ,20/04/2017, 18: 00

100- Garson.J-P, *LES ENJEUX DES FLUX FINANCIERS DE L'ÉMIGRATION POUR LES PAYS DU MAGHREB*, contribution présentée lors de la conférence internationale organisée par l'OCDE intitulée « migration et coopération internationale :enjeux pour les pays de l'OCDE », Madrid, 29-31 Mars 1993.

101- Yavari .K, *The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation, Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran* , a contribution in the Sixth ERC/METU International Conference in Economics, Ankara, Turkey, August 08 2002,p5 (downloaded from :content.csbs.Utah.edu , Apr 09 2017).

خ-المواقع الالكترونية:

102- <http://www.doingbusiness.org>

103- http://en.m.wikipedia.org/wiki/list_of_freedom_indices, consulté le 12/06/2016 à 11:00.

104- [https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Tribunal_de_commerce_\(France\)](https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Tribunal_de_commerce_(France)), consulté le 12/06/2016 à 11:30.

105- www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definition/termes-del-echange.htm ,consulté le 14/06/2016 à 14 :09.

106- Nasraoui.W, *Algériens, Marocains et Tunisiens : allocation touristique et fortunes diverses de touristes maghrébins*, jeune Afrique, 21Juin 2019 à 12h50.

107- World Bank database: <https://databank.worldbank.org/data/home.aspx>.